

۵۶۵
۲۰۱۲
فقه شافعی



٦٢٢٩

هذه حاشية الشهاب القليوبي
على شرح الغاية لابن قاسم القرني

وحيث ٥٢٢ ٢٥١٢



أوقف هذه النسخة المباركة الفقير إلى الله
تعالى محمد الرقاعي الرجباوي على طلبه العلم
التشريف بالجامع الأزهر وجعله مقرها الخيرية
القاسامية بخارة الشيخ الأفندي



بسم الله تعالى بالطبق تتلوا الاسم السريفة ستة عشر الف وستماية واحد واربعين
ثم تدعوا بذلك الدعا وهو اللهم بالطبق تلاها يا من وسع لطفه اهل السموات واهل الارض اسكنك
الهم ان تلتف بي من خفي خفي خفي لطفك الخفي الخفي الذي اذا لطف به احد من عبدي
انني وعني رضى الله قلت وفوقك الحق الله لا تظن بعباده يرتدني بيبا وهو العوي الخ
عشر اللهم يا سخر السموات السبع ومن فيهن والارضين السبع ومن فيهن ومن عليهن
سخر كل شيء من عباده وتذكر طاعتك في ذلك المحل حتى لا يكون شيء مخوف او ساكن صامت
او ناطق ظاهرا او باطنا الاسخرته لي ببركة اسمك اللطيف المكنون يا الله يا حي يا قيوم يا ذا الجلال
الاعظم اذ اراد شيئا ان يقول له كن فيكون فجاء اسم بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا
 لله حيدا يوافي نعمه العديدة ويدافع نعمه ويكافئ مزيده والعلاء
 والسلام على الدرة الفريدة محمد وآله واصحابه اصحاب المحصال المحببة
 فمنه حواسي على نعم المحب والقول المختار
 في شرح ابي سجع المسمى بالتقريب وبيان الاختصار حاوية لما في
 غيرها من الحواشي البليغة كما لا يخفى على اصحاب البصيرة والله
 السؤل في النفع بها تبركا فهو مقبول لاجله لعل من
 او جليل من شيوخه مودلا باسم الفاعل اي ذكرت المدة لاجل
 التبرك او مستزكا بحاجة الكتاب منطلق بالمصدر
 قبله اي بما افتتح الله به كتابه العزيز وهو صيغة الحمد ويحتمل
 ان المراد بسورة الفاتحة جعل تلك الصيغة عليها لكن ربما
 ينافيه ما بعده لانها اي صيغة الحمد المذكورة اي مع
 زيادة رب العالمين اخذ ما بعده ابتداءي بطلب الابتداء
 به عند اول كل امر ذي بال ابتداء حقيقيا ان لم تستقر البسمة
 كما هو ظاهر كلام المؤلف او اضافيا ان تستقر وكلامه يحتمل قولها
 تحت فاتحة الكتاب وهو الانسب بكمال المؤلف ولا ينافيه لو
 ضمير انما راجع لصيغة الحمد لان عود الضمير على بعض العام سابق
 ولا يختصه فتأمل والامر يشمل القول والفعل وهو الموافق
 لحديث كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع او اجزم اي
 قيل البركة وهو اعظم من حديث كل كلام لا يبدأ فيه الخ ولا ينافيه
 روايه لا يبدأ فيه بالسملة لان المراد منها ذكر الله تعالى كما في
 روايه لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حاصل بها ويا حدهما وبغيرها
 وبذلك كله يندفع التفتيش وتخصيصها وتقديم البسمة للنص
 عليها والاعتداء بالكتاب العزيز والجمع بينهما لتأليف الكمال
 واصل بالالف التلخيص في الوصف التام وهو ما يهتم به شعا
 ومجوبا

وقف لله تعالى على طلبه العلم بالازهر

ومجوبا وندبا ويا حده وخرج به الضرورة فتكلمه التسمية عليه
 والحمد فتمت التسمية عليه على العند وتكلمه على مقابلته
 وفاتحة عطف على ابتداء اي ولان صيغة الحمد مائة اي ختم بها
 كل دعا محاب اي تزجها جابته او انا علامة على جابته لما قيل ان
 كل دعا محاب اما بما دعي به حالا او بالا او بتوابع يحصل للداعي
 دينوي واخروي واخر عطف على ابتداء اي ولان
 صيغة الحمد المستقلة على رب العالمين يذكروها المومنون في
 في الجنة عقب دعواهم كما اخبر الله عنهم بقوله واخر دعوانهم
 ان الحمد لله رب العالمين ودار التوابع بدل من الجنة واضافها
 الي التوابع لكونه سببا في دخولها او يكون جزا العلم بها اذا
 تقبله الله تعالى احده جملة تعليم مفاد ان الحمد
 المجدد مرة بعد اخرى الي ما لا نهاية له فهو ابلغ من الجملة الاسمية
 السابقة المنيعة للانسان ايضا وان لم يقصد بها الا انها تكون مفاد
 مجدا واحدا وان كان فيها افادة الدوام والاستمرار ان
 رفق بفتح المزة لافادة وجود الحمد المعلق عليه ويكون علقة
 لوقوع الحمد في مقابلة نعمة فيكون ثوابه الواجب الزايد على
 الفعل بسبعين درجة او بكسر المزة المقتضي لوجود المعلق عليه
 والتوثيق بمناصرف العمة والتفقه التفرغ والدين ما شرعه
 الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من الاحكام سيذكر
 لكوننا ندين له وننقاد اليه ويراد فيه الشريعة لما ذكر في الملحة
 لا ملايه لنا ووفق المراد مطابقتها والمعنى انه يحمد الله تعالى
 لكونه صرف هبة من شانه الناس الي ملازمة نعم العلم
 على الصفة التي قد سبق وجودها في الآز وضمير مراده عابد
 على الله تعالى واسلم المزاخرة صيغة المضارع الغيدة
 للانسان من غير احتياج الي قصده وافعل التفضيل على باب

لشاركة الانبياء صلى الله عليه وسلم في الفضل والمخلوق بمعنى المخلوق
الشامل للجماد والحيوان وان لم توجد فيه الشراكة في الفضيلة لا ارادة
التقليب والسيد الشريف في تومر بانقياد له وتطهيره ماخوذ
من السواد ونحو الجمع الكثير ويلزم من لونه سيد اعلى الرسلين
ان يكون سيد اعلى الانبياء القابل وصف لمحمد من برد
الله به خيرا اي كاملا بشهادة تنوين التظيم وفي هذا
الحديث اعلام بسعادة الاستغفار بالفقہ بشرطه مدة
المر فيه اشارة الى تيمم الاوقات بالصلوة والسلام اذ لا يخلو
وقت عن وجود ذكر او غفلة عنه والاولى ان تكون في
الذاكرين والنافلين للجنس والمراد بالسوء عدم الذكر
بالسكوت ولو عمدا لهذا لا يخفى ما هو مقرر في هذه
الاشارة في محله وسياتي معنى الغاية والاختصار والتنزيه
والتنقيح والتحسين المسمى بالتقريب هو حاء
اسميه كما ياتي واختاره لاجل السجعة من المستدين
والمستدي هو من يصل اليه ان يقدر تصوير المسئلة فان وصل
اليه فتوسط ان لم يصل اليه الترجيح والاف هو المنتهي وعطف
الدين على السريعة مراد كما مر وليكون يحفل عطفه
علي ينتفع فيقدر معه اللام او لونه متعلقا بوضعية بزيادة
الواو وسيلة في الاصل ما يكون سببا للتخصيل
ولما كانت النجاة المخرج من المكنون اللازم لها هذا الفوز
بالمطلوب وهو دخول الجنة ساع الايمان بها فيها ونقطة
التم هو اعراض النفع قبله لشموله لغيب التعلل والتعليل
انه يقع الرتبة وكسرها على ما تتضمنه ما قبله من الدعا
ومن فضله اي في حوائجه تحصيلها او دفعا لا يجب فيكون
ممراده واذا ساءت الخ هو دليل على دعوة القرب
والاجابة

والاجابة قبله والمراد الى اخره الآية واعلم هو لفظ يوفي
به لشدة الاعتناء بما بعده وقوة التوجه اليه والمخاطب به
كل واقف عليه باسمين اي باحداستين النفع
هو المتقدم على غيره فضلا كما هو منا وسنا والامام المقدي
به ايضا من انشأ بالمداد ارجع اي اشهر بابي شجاع كما
اشهر بابي الطيب فيها كنيان والشهاب الكواكب او يا ينقل
عنه والمراد به لغنا النور الناصي عن العمل الاصفهاني
فيه نسبة اليه اصغر ان بالفا او الموجه اسم لبلدة او بلد
جده سقى الله الخ اي انزل عليه ذلك كثيرا حتى يم حسنه
وينزل الى التراب الذي تحته او انه كني بالتراب عن حسنه
والثري بالثلثة والصبب بخفيف التخمينة وتسد يدنها
وقد تبدل صا د سينا اعلا فراديس الجنان فيه
بحار او تغليب اذ ليس فيها الا فردوس واحد خاص به صلى
الله عليه وسلم والمراد بالا علا الاضافي لانه من مقابل الجمع
بالجمع فقامل ابتداء هو بيان لتعلق السئلة والوك
منه اولف لعموم جميع الولف والكتاب لغنا ما ذكره الولف
وتقدم تسمية الشرح به ايضا والله اسم لوقال
علم كان اولي ووصف الذات بواجب الوجود لاستحالة
عدمها وتاويله ليست للتأنيث الآن وضد ما واجب عدم
وهو ما يستحيل وجوده لشريك الباري تعالى وغيره ما يمكن
الوجود والعدم ولولا المستحق لجميع المحامد الذي هو
سبب في صحة الوضع من غير الله تعالى لوفى بالمراد
والرحمن ابلغ لزيادته في السناء فهو النعم جلال النعم والرحيم
بذاتيقا الحمد لله يعطى اعلى ما قبله لانفاة الاستقلال
ويجعل الحمد وان كانت خبرية على الراجح هو الشا

بتقديم التثنية على النون هو الذكر بالهية فذكر الجبل بعده ببيان
 الواقع او مطلقا فهو قد وصفه التثنية بتقديم النون فهو الذي
 بالسر بالجبل هو المحمود به ولو غير اختياري ولم يذكر
 المحمود عليه الذي لا بد من كونه جبلا اختياري لا فائدة ابراهمه
 وهذا اول من عكسه وجعل البايعي علي علي جهة
 التقظيم بالاشارة البياينة اي ماله تفسير مرادنا
 واصله المروي للشيء الى خوكاله ومطلقة اذ لم يكن موافا علي
 غير الله تعالى اسر جمع الاول ان يقال انه جمع لم يستوف
 شروط الجمع وهو شامل للعاقلة وغيره خلافا لما ذكره اما
 نظريا او تنزيلا بل ادعي بعضهم انه جمع له حقيقة
 سيدنا اي بني ادم فهو سيد غيرهم بالاولي والراد للثقل
 بالامر من البناء بمعنى الخبر لانه مخبر بكسر الباء لعنه الله تعالى
 او بفعل عن الله تعالى وتزله من النبوة بمعنى
 الرفعة لانه مرفوع الرتبة على غيره انسانا في
 حركه من بني ادم سلم عن منفرطها لعمري او عيا وسواد
 وان لم يؤمر المزمع ذكر الوالافادة بقاء النبوة في الرسو
 المشار اليه بقوله ايضا والمعني ينشأ الخ اي لان
 الاخبار بالصلاة ليس صلاة ومحمد علم اي لا وصف
 منقول اي لا مرجح من اسم منقول لوقوع الحمد عليه
 والمصنف ملر الميم والشيء بدل الخ اي لا فائدة
 استغافه وعلى له ذكر على للرفع على الشيعة القائلين
 بمنعها المومنون بالمعني السائل للمؤمنات
 وقيل واختار النووي اي في مقام الدعاء كنهنا وما ذكره
 الشافعي في مقام امتناع اخذ الزكاة منترع الخ
 اي فالمراد به التطهير العنوي من الرذائل صاحب
 النبي

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالجامع الازهر

النبي اي فهو السماوي واصل الصحة لثمة العاشرة والراد
 به باننا من اجتمع محمد بعد نبوته في حال حياته وهو
 مؤمن اجتمعا عرفيا ولو غير ميزا قايلا احدهما على الآخر
 ولونايما وعطف الصحابة على الال عام على القول الاول
 وخاص على القول الثاني تأليفا للصحابة اي ولاه
 ايضا ثم ذكر المصنف ثم للمترقب الذكري وقافية
 ذلك لثمة الاعتباره وبيان احوال السوال الاتية
 جمع صديق وهو من يخرج لفرجه وتخرن كخرنم
 وعكسه العدو حفظهم الله ضميره عابدا لا اصدقا
 وهو ائيد او للبعض السائل باعتبار معناه واستعيد
 منه ان الداعي اي السائل في وقت الدعا اناعل
 اي اولف وكثر معناه الصواب استأطاه وتيا به
 المبسوط وهو اكثر لفظه فلا واسطة لغة التزم
 يقال فقه اذا فهم وزنا ومعناه وفقه اذا سبق غيره
 الي الفهم وزنا ومعناه وفقه بضم القاف اذا صار
 الفقه سجية له وطبيعة واصطلاحا العلم ولو
 حكم الذهن للنازم المطابق لوجب اي دليل فهو شامل
 للظن فان طابق الواقع فهو اليقين والاحكام خمسة
 الواجب والمحرّم والمستحب والمكروه والمباح وخروجها
 العلم بالذوات كالاجسام والشرعية النسوية الي
 الشارع فيخرجها غيرها كالحسابية والعلمية النبوية
 للعمل بالاركان فخرجها الاعتقادية كعلم الكلام والكتب
 بمعنى الذي حصل وجوده عن الادلة التفصيلية
 لاعن الادلة الاجمالية التي هي سبب في تحصيل تلك
 الاحكام فالاجمالية كليات والتفصيلية جزئيات منها

فتكون الامر للوجوب دليل اجمالي ومن جزيياته اتموا الصلاة
مثلا وتكونا الدليل للتحرير اجمالي ومن جزيياته لا تقربوا الزنا
مثلا وكيفية استفادة الاحكام منها ان يحمل الدليل التعميل
مقدمة صفوي والدليل الاجالي مقدمة كبرى فينشأ عنها
نتيجة هي الحكم المراد كان يقال اتموا الصلاة امر والامر للوجوب
فينتج ان الصلاة واجبة وهو الحكم المطلوب وكانت
يقال لا تقربوا الزنا هي والامر للتحرير فينتج حرمة
الزنا وهو المنصود وبهذا قتل على مذهب
الامام اي على ما ذهب اليه الامام في اعتقاده لتلك
الاحكام عن الأدلة بجواز عن مكان الذهاب الحسي
المجهد اجنادا مطلقا لان المنصرف اليه وقد
نفذ من خولثانية وادعي الجلال السيوطي بقاها الي
اخرا الزمان وحمل عليه حديث بيعت الله علي راس كل
قرن من يجد لهذه الامة دينها والقرن مائة سنة
واجب بان المراد بالتحديد اقامة الشعائر والاحكام
وخودت وخرج به مجتهد المذهب كما صحاب الامام القادرين
على استنباط الاحكام من قواعد الامام وصوابه وخرج
ايضا مجتهد الفتوى وهو القادر على الترجيح في الاموال كالنوي
ولدبرة الخ فخره خوارج وخمس عامما وقد حصل
منه في هذا العلم التصير ما لا يخفى على ذي بصيرة كثرته من
التصانيف وعزها لانه الذي انطلقت عليه حديث عالم
قريب بلا طاق الارض علما ومات اي لم يردف
بلاوية مشهور معلوم وعليه من الاحترام ما يليق
بقام ذلك الامام في سلخ رجب ا في اخر يوم منه
مختصرة لوقال كتابه كان اولي التخرج من تشبه
تحصيل

وقفه تعالى لله تعالى ملته العلم بالجامع الازهر

تحصيل الحاصل منها لوقال وهي لكان اولي اذ لم يقع ما وصفه
به غير ما ذكره والمراد بجمع الاوصاف ما فوق الواحد اخذنا ما
ذكره الشارح فتأمل وافهم والغاية والنهاية هـ
متقاربان وبطل مترادفان وبطل الغاية في الازمنة
والنهاية في الامكنة وبطل الغاية في المعاني والنهاية في
الذوات وكذا الاختصار والايجاز وبطل الاختصار
من حيث اللفظ والايجاز من حيث بلاغته وبطل الاختصار
الحذف من طول الكلام كان يودي المعنى الذي دل عليه
باربع كلمات باقل منها والايجاز الحذف من عرض الكلام
كان يودي المعنى الذي دل عليه بكلمة فيها اربع حروف
باقل منها التعميم اي من ثبت له هذا الوصف
هـ وهو من خرج عن وصف الابتداعا تقدم ودرسه
هـ نظم لغيره اي استغضرك الخ دفع به ارادة
الحفظ الحسي من المتلفات ان اكثرها اخرى ان اجعل
اكثر احكامه مفصلة بذكر اسمها بالمعنى الشامل لانواعها وغيرها
اي ضبط الحاصل اي ذكر عددنا في ذلك اي
المسود ولعل المراد منه الاختصار والتقسيم والتحصيل
من الله اي لا من غيره مما يتعلق بالدينا فنيويات
للمراد عند الاطلاق راعيا الي الله تعالى عداه بالي تضمنه
معنى التعميد في الاعانة الخ هو اعلام بما هو معلوم من
النظام وذكر الفضل إشارة الي مذهب اهل السنة لا انه لا
عالم لله شي على تمام هذه العبارة تشعر بان الخطبة متأخرة
عن الكتاب والنظام خلافة فكان الاول ان يعبر بالانتماء التقني
لاحديا من ان يعمى ان يقد رخصه على تمام ما عرفت كما
اعانني علي ما سبق منه من الخطبة او يعمى ان يصنف علي

الاثنان به تأييد الشامل لهما وقد يقال ان هذه الجملة دعاء من
 الشارح وهي بعد تمام المؤلف ولا ينبغي كونها مرتبة عن سؤال
 المؤلف فتأمل وافهم والله الموفق وفي التوفيق للتصويب
 اي في ان اذكر الاحكام موافقة للتصويب فليس المراد التوفيق
 المعروف الذي هو خلق الطاعة في العبد فتأمل والمراد بالتصويب
 موافقة الشرع وان لم يكن في الواقع كذلك اي يريد
 من السنية بالارادة التي هي تخصيص الحكم ذي الطرفين
 باحدهما لتكونا اظهر في المقصود اي قادر فيه تفسير
 فصيل بمعنى فاعل لانه المراد لا بمعنى مفعول ومعنى
 الاول الخ هو تفسير المراد بنا وقد بطلت اللطيف
 علي ما لا يمنع الداخل فيه كلما وعلي ما لا يحجب رتبة ما رواه
 كاسا وغير ذلك ومعنى الثاني قرين الخ فيه اشارة
 الى انه بمعنى فاعل ايضا وان لم يصرح به اولا ويقال
 الخ اي فهو معنى غير الاول وان كان قريبا منه ايضا
 اي في ذكر احكام
 الطهارة اشارة الى انه ليس المراد لفظ الطهارة ولا هـ
 مضاهيا وكان الانسب ان يقول وكيفيتها ايضا والكتاب
 لغة مصدر كان الضوابط ان يقول والكتاب بمصدر ومعناه
 لغة كذا لان المصدرية تتعلق بلفظه واللغة تتعلق بمعناه
 فتأمل النعم والجمع اي فهو اما بمعنى جامع لكونه جامع
 لاحكام الطهارة او بمعنى مجموع لانها مجموعة فيه
 واصطلاحا اي اصطلاح الفقهاء اي في عرفهم والاصطلاح
 اتفاق طائفة علي امر معروف بينهم متى اطلق اشرف اليه
 اسم الجنس من الاحكام اي اسم لفظ اللفظ دالة
 علي احكام واحد او اكثر لان التجميع ان التراجماسما
 للالفاظ

للالفاظ باعتبار دلالتها علي المعاني وعبر بالجنس لا فائدة شموله
 لما قلنا اول من المسائل فهو اعلم من قول بعضهم اسم الجملة من
 الاحكام وزاد بعضهم مسئلة علي ابواب وفصول ووزع
 وسائل غالبا فيجوز ان يخلو كل واحد منها بذكره عما ذكره
 وتعميمه الباب والفصل كالكتاب اصطلاحا والباب لغة
 فرجة في سائر يتوصل منها من داخل الى خارج وعكسه هـ
 والفصل لغة الحاجز بين شيئين والفرع لغة ما يلي على غيره
 ويقال له الاصل والمسئلة لغة السؤال وغيا المطلوب خبر
 يترفع عليه في العلم والمراد بالفرع الذي ذكره في الباب
 ما سبق لغرض مخصوص ما سئل الكتاب ولذا يقال في
 الفصل مع الباب لغة الشكافة وهي ظاهرة في الارشاح
 الحسية ولو ظاهرة وقد يراد بها الخلو من الناس كما في
 بعض العبارات فتشمل المصنوعة كالصوب والخرنا وشرب
 الخمر ونحوهما تفاسير اي تعاريف كثيرة اما باعتبار
 الفصل او باعتبار الوصف الحاصل عن الفصل وهو المقصود
 اصالة فمن الثاني قول القاضي في زوال المنع المترتب علي
 الحدث والحدث ومن الاول ما ذكر الشارح وكل منها خاص
 بالطهارة الواجبة كالفيلة الاولى في الحدث والحدث وقد
 عرفنا النووي بالاعتبار الاول بما يشمل المنسوب منها وكذا
 عرفنا ابن حجر بتعريفه مختص بقوله في فعل ما ترتب عليه
 اباحة ولو في بعض الوجوه او نواب مجرد ولو زبد عري هذا
 علي ما ذكره الشارح لوفي المراد وراي بقوله من بعض
 الوجوه نحو التيمم من وضوء نوبان لما وصفت
 الاربعة متابعي الطهارة وسابله ثلاثة المياه والتراب
 وحجر الاستحجار والماء سلتان الاولى والاختلاف

بالمعنى وما بالكسر فاسم لما يضاف الى الماء من سدر ونحوه والمراد
 ببقية الماء افضل من ما ظاهرية وادنى منه ان يقول لما ظهر
 منه ولم يراد ان ذلك في ما قيل في خواجاجة لا خير
 او عن قتال ولما كان الماء في ما كانت الصلاة افضل
 انما الانسان في حق بالتقديم وكان من شرط الطهارة
 والشرط مقدم على الشروط وكان الماء في ذلك الشرط
 فهو مقدم ايضا احتاج المصنف الى ذكر الماء في الاستدلال
 لما في محله فذكر الاستدلال في غير محله الا ان يراد به
 مطلق الذكر فتأمل **انواع المياه الاولى** انواع المياه
 والمراد بانواعه فعددته بحسب المضاف اليه لان ذاته
 المياه ما يجمع ما هو جوهري لطيف شفاف يتلون
 بلون اناية خلق الله الذي عند تناوله اي يجمع
 في الجواز بالصحة لرفعها تراد نحو المصوب **سبعة**
 مياه اي بحسب الاستعمال ينشأ عنها ولا يبرد ما ينجم من بين
 اصابعه اي من ذاتها صلى الله عليه وسلم لانه من تكثير
 الموجود فهو لا يخرج عنها وان كان من عبود تابعة فهو داخل
 في العين على ان الكلام في المياه الموجودة على الدوام ودخل
 فيها مياه الجنة لو وجد التطهير منها **ثانية**
 افضل المياه ما قد نجى من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم
 ثم ما زعم ثم ما الكوثر ثم ما ينزل من ماء السماء
 ما السماء في لغة اسما على والمراد منها ما انجرم المهرود
 لانه ينزل منها قطعا كما لا فيسلفاه السحاب وما هو كالقربان
 فيما على ثم ينزل من مروجته وتيل المراد بها السحاب لما
 قيل انه ينزل في البحر الملح كالسفن فيقتطف منه ثم يرفع
 وينصب فينزل منه وتفسر الرياح فيجولوا وما البحر

اي الملح

اي الملح لانه المراد عند اطلاقه ويقال له الملح خلافا لما منه وفي الحديث
 انه الطهور وما هو الحليميته المود كره لما يلبس للملح والحق بال
 العذب لكان اول الانه هم الماء له للجنس واصله من الجنة كما يعلم
 من محله وما البيروني في الثقب المستدير النازل في الارض
 سواء كان مطويا اي مينا اولا ويقال لهذا انه بالثقب ومنها
 بير زمزم وذكره الاستحسان لما قيل انه برث الباسور ومنها
 اتيار ارض مؤد وان لوه استعماله لانه مقصود على
 اهلهما الا بئر الناقة وما العين وهي الثقب في الارض
 ينبع منه الماء على سطحها غالبا وما اثلج بالثقب وهو
 النازل من السماء ما يعمد على الارض ومنه الذلال وهو
 صورة حيوان يكون داخله فاذا خرج منه صار ماء وما
 البرد وهو النازل من السماء كما لم يخرج من الارض
 ويجمع هذه المياه السبعة اي وغيرها اي ويقتضي عن
 تعدادها هذا القول واثار بقوله على اي صفة الخ الى انه
 لا يخرج من حده عن اصله حدود تغير طهر او ربح او لون
 له من سواد او حمرة مثلا واحترق بالخلعة عايات من
 حدود تغير بما اتصل به من ما يبع او جامد ثم
 المياه اي من حيث هي تنقسم بحسب وصفها على
 اربعة اقسام وسياتي في الخارج قسمها على الاول
 استخفاف لفظ على **مظهر لغوي** اي يجوز لغوي ان
 يتطهر به وما صنف الطهور والمطلق واحد عن قيد
 لازم فيلزم القيد مستدرك لان القيد منصرف اليه
 فما البعد سواء من خارج او من داخل كسرب وطعام
 ما يبع لا جامد والمراد بدين ما يحشى عليه الجرح كالادمي
 والبرص وخرج به غير البعد كالشوب والطين وعلم من

اطلاق استعماله فيه انه لا يختص بالطهارة كما علم انما بتأثير
 الشمس اي حيث ينفصل منه رهوة تعلو الما لا مجرد
 استعماله عن البرودة شرعا اشار به الى ان لواءه شوية
 ثابت تاركا على تركه امثالا لكن سبها امر ارشادي من الطب
 هو ان الزهوية التي تعلو الما اذا لفت البدن ربما
 حبست الدم بمحصل البدن نعم ان ضاقت الوقت ولم يجد
 غيره وجب استعماله الا اذا علم ضرورة فيجوز استعماله
 بقطر حار كالحجاز لا بقطر معتدل كعصر او باركاشام ^{تقريبا}
 نعم ان خالفت بلفة طبع نظريا اعتبرت كالطابن بمكة وحران
 بالكشام فلكه في الثاني دون الاول في انا منطبع
 اي قابل لدق المطارق كالريصاص والحاس وان لم
 يتطرق بالفعل الا انا النغذين الذهب والفضة لصفاء
 جويتهما واذا برد اي قبل استعماله زالت الكراهية
 وان سخن بالنار بعده بخلاف ما اذا سخن بالنار مع بقا
 سخونه من الشمس فالكراهية باقية واختار
 النوري عدم الكراهية مطلقا وبه قال الائمة الثلاثة
 نظر القوة الدليل فيه ويكره الى اخره اي لهما
 الاسباب التي حصل فيها في رفع حدث اي عند
 استعماله وهو المرة الاولى في اغضا الوضوء ولونه صبي
 ولو غير مميز بفعل ولونه ابيض الحنفى بغيره او يغسل
 واجب ولو لمجنونة توفي عنها زوجها خرج به ما غير المرة
 الاولى في اغضا الوضوء وما الوضوء المجدد والغسل المنزه
 فهو باق على ظهوره اوانه نجس اي في المرة الاولى
 منه في غير النجاسة الكلية وفي السبع في وقت للمسي
 بالفسالة واسار الى سوط الحتم بطارته بقوله انه لم
 ينهي

تنعرج ومن سوطه ايضا ان يكون الما القليل واردا على
 النجاسة وان يظهر النحل بان لا يبقى للفسالة طعم ولا لون ولا
 ريح ^{تج} بعد اعتبار الخ اي بان يعرف مقدار ما يشربه
 المصول من الما ويوزن بافته فان زاد وزنه عنه او
 تغير الما او لم يظهر النحل او كان الما موردا فهو من افراد القسم
 الخالط لاني احيا وصفه التي هي اللون والطعم
 والريح خالطه بان لم يكن فعله منه او لم يتغير في راي
 العين عنه اما ابتداء او دوما كالغسل او ابتداء كالجراود واما
 كثر الشجر وقدر مخالفا اي وسطا كلون العصير من
 العنب وطعم الرمان وريح اللادن اي وعرضت الاوصاف
 الثلاثة عليه وان كان الواقع صفة واحدة ولم يتغير
 ولو في واحدة منها فهو طهور المجاور اي الذي لم
 يتخلل منه شيء فهو من الخالط بما لا يستغنى الما
 عنه اي مما يشق احترازه منه ومنه وريح الاشجار
 لا تمارا كما مر لطيف وان طرح بعد دقه وطعم
 اي ولم يطرح بعد دقه وما في مقوله ولو مستغنا
 ومنه التطوران لاصلاح القرية لا الما مرة لذلك
 فانه طهور وبالمسمى مطلقا او انه مستثنى من غير المطلق
 تسبلا على العباد قولانه ارجحها الاول وهو
 تسمان الاول وهو نوحان لان لا يكون جزء القسم
 قسما له ويستثنى الخ سياق هذا في كلام المص
 فذكره هنا لتلوا لادم لها سايل اي سنانها ذلك
 لعلمه او شق عضومها اي في جاراتها وتجوز شق
 منها ان شق بها كالف باب اي المعروف او ما يشتمل
 النحل والنمل والقمل والبقر ومثله نحو الخنفس والوزغ والحلقة

اي فلا يتغير الما بوزا فيه وكذا المايح سوا نشأت منه اولا
وطرحت فيه حبة ان لم تطرح فيه اي بعد موتها بعد
لا يضطر طرحتها من ربح مثلا وليد تقيرة موزا فيه فان
غيرته تجس ولا يظهر بزوال تقيرة ما دام قليلا ولو
طرحت حبة ثم طرحت قبل وسوله او عكسه لم تجس
علي الرابح لا بدركا الطرف اي البصر المعتدل بعد
فرضه مخالفا للون ما وقع عليه من المايح والباقي
كالنوب ويستثنى ايضا اي من حيث الصفو عنها
لا يقيد كوزا في الما مالا وخالف النجاسة وهو المتضاعف
منها بواسطة النار ولون خور طاهر على خورسجين
وخرج به بخارا وهو المتضاعف عنها لا بواسطة النار
وهو طاهر ومنه الربح الخارج من الدبر ومنه قليل خور
سوم من غيره ما كول ومنها ما تلقى الفيران في بيوت
الاخيلة وان شوه فيها ومنها الا نخعة في الجبن ومنها
الحبر المخور بالسرجين فيعني عنه سوا الكلم منفردا
او في بائع كلبين ويطبخ بغيره كالبخار الذي لا يعنى عن
حمله في الصلاة وخالفه الخطيب ومنها غير ذلك ما تراجع
في المطولات واسرار الخ فيه ما مر فمقتضى اي
حسا طعنا او لونا او ريحا او تنهدا كذا في المخالفة الاسد
لكون الحبر وطعم الخل وريح المسكه لكن لا يفرض بها الا
صفة الواقع فقط فلو وقع فيه بول منقطع الراجحة
فرض قدره من المسكه فقط فان غيره منجنس والافطوى
فان زاد تقيرة بغيره او بما ولو مشجعا او بما يخالف صفة
النجاسة كان زاد الطعم بالمسكه عاد طهورا او بما يوافق
صفة الواقع كان زاد الطعم بالحل لم يظهر ومنه غسل نوب
متجس

متجس بما له ربح اذا ظهر ربح الصابون فيه يسيرا او كثيرا
كما وانخالط وانما ضرا النجاسة اليسير والنجار من الما لفظ امر
النجاسة والقتل ان التخدم ذكرهما جنسية رطل بلسر
الراوي منها هو بغدادي نسبة الي بغداد اسر بلدا واسله
اسر بلدين بينهما خمس عشرين مائتا ابو جعفر المشهور سنة ٤
اربعين ومائة وهي موحدة او ميم شحان مجمع شربال مهمة
شمالا في شربال المهمة او مهمة او نون بدلها فيها
اي في النجاسة والتقريب وقتلها اكثر من ذلك وتلذذها
تخذ تد وعلى التقريب الاصح لانها تقضى رطلين فاقبل
ورطل بغداد الخ ورطل مصر مائة واربعه واربعون رطلها والقتل
عليه اربعة مائة وست واربعون رطلا ولا ثلثة اسباع من
رطل ومقدار طرفها بالساحة بذراع الادمي وهو شبران
تقريبا وهو يقضى عن الذراع المشهور بخومته ذراع وربع
فلولا عرضها ومخا اي خمسة اذرع تقصيرة بغير الطول
في العرض والمعدل وهو خمسة وعشرون في العرض يحصل
مائة وخمسة وعشرون ربحا يخفى كل ربح منها اربعة ارجال
وبهذا المقدار ميزان لها فلا يتقيد الابعاد الثلاثة بهذا المكون
وترك المسم الخ من حيث التصريح بوصفه والافو
من الما المطلقة وفيه اشارة الى انه كان المناسب ان يعده
كالمكروه الا ان يقال انما اقتصر على المكروه لما يشاع عنه من الضرر
فتأمل في ذكره من الاعيان
المنجسة الي اخره لا يخفى انه لا حاجة لذكر هذا الفصل بنا
لانه سيأتي في موضعه وكو عبر بالنجاسة لكان اولي الا ان
يقال ذكره تنجيس الما انفس ذكر ذلك لانه لم يستوعب افراد
النجاسة ولا غالبا بل ربما يؤمن انه لا يتنجس الما الا باعداد

وهو مفقود فيه وقد يكره من حيث التيمية كاستعماله
 غير اللسان وقد يحرم كاستعماله سواك غيره غير اذنه
 كان توقف عليه في نجاسة او نجس لو كان في نجاسة
 للصيام خرج المسك في رمضان فلا كراهة فيه ان
 يخرج من بعد الزوال نحو ان ياتي بالزوال ثم يدخل في
 كلامه عدم نذبه لوضوء او صلاة بعد الزوال وهو كذلك
 مراعاة للاقل وتزول الخ وهو طهر من لفظ صاير
 واختار الزوال على من حيث الدليل ان يفتح
 الهمة وسكون الزايم المغير وعند التيمية كاستعماله
 في غير ارادة فعلها وان تكررت او كانت بتيميم او غيره
 الطهورين لاختارها او صلاة جنازة في صلاة الجنازة
 وشكر وخطبة جمعة او غيره كقراءة القرآن او ذكر
 او درس العلم او نحو ذلك اي ينوي بالسواك ان ياتي
 بغيره فيصير عبادة كان في وقت من الزوال وبعد الزوال
 بالصلوة على ان لا يخط الزوال بغيره كونه في
 طهارة للشكر وبغيره فارتفع الاستنجاء وغيره
 بالاجزاء التي من جهة اليد الى جهة اليد بالاجزاء الاخرى
 الى جهة اليدين داخل الاسنان وفارغا
 كوني اطراصة طرازا على لسانه ووضوءا
 فرما الوضوء والوضوء
 عن لفظ من كان في البيت فاعلم
 ففعل وهو استعماله الماني اعضا من وضوء مستحبة
 لما تنوي به اي بالتعلل لما يصح عدم الوضوء كالبحر
 وحمل الاول وهو التعلل وهو غير ما في
 واستدلوا بالتعلل باعتبار وجوده في اوله فان تراخي

قوله في استعماله
 في غير اللسان
 في غير الزوال
 في غير الصلاة
 في غير الوضوء
 في غير الطهارة
 في غير النجاسة

وقوله تعالى على ملأته العلم بالجامع الازهر

لغة الالة وهي كل خشن طاهر ولو من الثياب او اصبع عاتق
 وشرا استعماله عودا ونحوه في الاسنان وما حولها **قوله** وهو يستعمل
 الوضوء في القدم عليه **قوله** ويطلق اي اخر وهو مستدرك قائل
قوله والسواك اي استعماله او الاستنجاء **قوله** ولا يكتم الا هو معلوم من
 الاستنجاء واردفه بالكرهه لكان اولي الابد الزوال نعم قال شيخنا
 يكره قبله للمواصلة لان عدم الكراهة قبله ناسي من كون التغير من
 الطعام وهو مفقود فيه وقد يكتم من حيث التيمية كاستعماله
 طولاني غير اللسان وقد يحرم كاستعمال سواك غيره بغير اذنه وقد يجب
 كان توقف عليه زوال نجاسة او نجس كرية في نجاسة **قوله** للصاير
 خرج المسك في رمضان فلا كراهة نعم ان تغير الفم بعد الزوال نحو ان
 ناسيا او بنوم لم يكره ودخل في كلامه عدم نذبه لوضوء وصلاة
 بعد الزوال وهو كذلك مراعاة للاقل **قوله** وتزول الخ وهو معلوم من لفظ
 صاير **قوله** واختار النووي اي من حيث الدليل **قوله** من ان يفتح
 الهمة وسكون الزايم المعجم **قوله** وعند القيام الي الصلاة اي عند
 ارادة فعلها وان تكررت او كانت بتيميم او بغير الطهورين من لفظها
 او صلاة جنازة ومثلها سجدة تلاوة وشكر وخطبة جمعة او غيرها
قوله لقراءة القرآن او ذكر او درس العلم او نحوها **قوله** ان ينوي بالسواك
 الي اي ان لم يكن في ضمن عبادة كان وقع بعدنية الوضوء وبعد
 الاحرام بالصلاة على ما قاله شيخنا الرمي **قوله** بمينه كونه غير مباح
 للقدرة وبذلك فارتفع الاستنجاء ونحوه **قوله** ويبد بالجانب
 الابهين من جهة اي الي نصفه ثم يبد بالجانب الايسر الي نصفه

من داخل الاسنان وخارجها **قوله** وعلى كبراسي اضراسه طولاً وعرضاً
وعلى اسانه عرضاً كما مر **قوله** في كيفية الوضوء وضاً ونقلاً
ولو سكت عن لفظ في وضو كان الشك بما بعده فتأمل **قوله**
اسم للفعل وهو استعمال الماني اعضاً مخصوصة مقتضى بنية
قوله لما يتوضا به اي بالفعل لا ما يصح منه الوضوء كالبحر **قوله** في
ويشتمل الاول وهو الفعل **قوله** وحقيقتهما اي شرعاً واقتراً
بالفعل باعتبار وجودها في اوله **قوله** فان تراخي عنه اي فان تراخي
الشروع في الفعل عن قصده سمي غزاً وهو احد ما صدق النية
لغة التي هي مطلق القصد سواء قارن الفعل او تقدم عليه **قوله**
وتكون النية اي المذكورة ويندب ان ينوي عند غسل الكفين
مثلاً ليحصل له ثوابه واذا لم ينو عنده سقط عنه طلبه ولا ثواب فيه
قوله عند اول جزاء فلو وجدت في اثنا الوجه كفت ووجبت
غسل ما مضى منه **قوله** من الوجه ومنه ما يجب غسله من شعوره
وسواء تعدد اولي الازا بد اعلمت زيادته وان وجب غسله بان كان
على سمة الاصل **قوله** اي مقترنه دفع به معني عند الذي هو لما
قارب الشئ قبله **قوله** لا يجمعه اي لا يجب دوام النية الى غسل
جميع الوجه للاكتفاء بجزئه ولو سقط هذا كان اولي **قوله** ولا بما
قبله اي لا يلتفت بمقارنة النية لما قبل الوجه ان غرت عنده
والا كان نوي مع المضمضة مثلاً وان غسل معها جرت من الوجه
كجزء **قوله** الشفتين كفته مطلقاً ويجب اعادة غسل ذلك
الجزان لم يقصد غسله من الوجه **قوله** ولا بما بعده اي الوجه

ان كان قد غسله فلو التفت غرضه اعتد بالنية على ما بعد
وكذا لوفرقت النية على اعضا الوضوء ولو بنية رفع الحدث
فينوي المتوضي اي من يريد الوضوء **قوله** رفع حدث الجاني
حكمته الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وان لم يقصد ذلك
او لم يعرفه **قوله** من احداثه اي التي عليه سواء السابق او المتأخر
فان نوي غير ما عليه غلط اصح او عامداً فلا **قوله** او ينوي استباحة
اي اخرا اي يقول هذه الصيغة او يذكر واحداً من افرادها
لصلاة او سجدة تلاوة او صلاة جنازة او خطبة جمعة **قوله**
فرض الوضوء واذا الوضوء والوضوء المفروض او الواجب
قوله او الوضوء فقط لانه لا يكون الاعداد وبذلك فارق
عدم الاكتفاء بنية الفصل فقط للمجب **قوله** عن الحدث
او للصلاة وللسجدة التلاوة بنية لا يكفي **قوله** دأب الحدث
نية الرفع ولا المجردة بنية الرفع ولا الاستباحة **قوله** وشكر مفع
يفيد انه مستحضر للنية المعبرة فان غرت لم يصح **قوله**
غسل جميع الوجه وان تعدد الازا يدان بينا ليس على سمة
الاصل **قوله** منابة شعر الراس اي محل نباته وان لم يوجد
فدخل فيه العجم وهو الشعر النازل على الجبهة **قوله** يجتمع
مقدم ما يفيد ان هذا او كلها وما بعده اخرها ولو علمت
نظر القائمة الانسان كان اولي والطرفية فيها مجازية
قوله ما بين الاذنين عرضاً منه البياض الملاصق
للاذن بينهما وبين العذار **قوله** وجب ايصال الماء الى الشعر

الذي على الوجه خفيفا وكثيفا معناه اونا دارنم ما خرج من
الوجه من جهة اسرتهالة وكان كثيفا يكفي غسل ظاهرهم
ولو من امرأة او خنثي المخاطب بكسر الطاء وتجاوز فتحها
ولا بد لراي الاجمب غسل جز ما هو الي الوجه لتحقيق غسله
لان ما لا يتم الواجب الا باله واجب **قوله** اليدين متشديد وهي اصاله
من روس الاصابع الي الكف وخصها الشارع بمادون العضد ولو
زادت الايدي وجب غسل الجميع الا زيده يقينا على غير سمات
الاصلية اعتبر قدرها اي للرفقين من اقرانه **قوله** من شعر وان
كثف وطال وسلعة وجلدة معلقة في محل الغرض وان طالوا وجب
غسل عظم وضع بكسطة ما فوقه وموضع شوكه بقي مفتوحا ولا
يصح الوضوء مع بقائها فان كانت لوازيلت بضم موضعها صح الوضوء
مع بقائها **قوله** من ذكر او انثي او خنثي **قوله** في حد الرأس ان لم
يخرج من حده لمسه من جهة اسرتهالة **قوله** بل تجوز خرقه
وعجزها بل يكفي وصول الماء اليها ولو بلا مس او من وراجل وقيل
فيها تفصل الجوموق **قوله** ولو غسل راسه بدل مسحها جاز
ليس بها هنا محل هذه لانها من المندوبات الانية **قوله** لو وضع
الي هي من افراد المسح لا يعتد فيه تحريك فتأمل ولو تعدد
الرأس كفر اجز من وجدة من الاصلية ويجب جزم كل ما تشبه
قوله غسل الرجلين وفي تعددها ما في اليدين **قوله** لم يبق اي
لم يبتد بها وقع في غير محله منه فلو نكسه حب له الوجه ويكمل
عليه وهكذا اذا ذكره بعده في المعية وحل الترتيب في وضوء

بالص

وقد سه تعالى على طلبه العلم بالجامع الازهد

بالص او بلا عتراف وليس تابعا لحدث البر والافلا يشترط الترتيب
في الانغماس وكفي غير المرتب مع الجنابة مثلا **قوله** غسل اربعة
اي من الناس مثلا ليناسب ما بعده **قوله** بانه ليس قبرا
بل الحيان مفيد بينته عند غسل الوجه **قوله** وسنة عشر
تجب ما ذكره المصنف وسياتي زيادة عليها وبعضهم عد
سنة فكانت نحو خمسين سنة **قوله** واكملها ولو جنب وحائض
وتفسا **قوله** اي بها اي التسمية اقلها واكملها وتزيد على اوله
واخره ان ساف **قوله** وان فرغ من الوضوء افعاله فليس منه
الدعا عقبه **قوله** لم يأت بها وقارف الاكل لما فيه من ربح الشيطان
بكونه يتفانيا ما اكله ولا يحكم بنجاسة الانا لعدم تحقق كونه النجاس
قوله وغسل الكفين لو اتي بالفا كان اولى لا فائدة الترتيب
لانه مستحق بين السنن على الواجب ويأتي حال غسلها بالشمس
والنبية والاستياك **قوله** ان تردد لوقال فان تردد الى كان اولى
لان الغسل ثلاثا مطلوب مطلقا والتردد لكونها خارجا لما
وان يتيقن طهرها اي مستد الغسلها ثلاثة او الاثر الثلاث
خارج الانا وله انها ثلاثة الوضوء خارجا او داخل او لا
تيقن بنجاستها حرم الغسل الا في تكثر غير مسب **قوله** بعد
غسل الكفين مستدرك **قوله** ام لا كان ابتلعه **قوله** تحة اي
بعد اذ ارته **قوله** وتحصل السنة اي اصلها كالذي قبله والا
ستشاق افضل من المضمضة لانه قيل بوجوده **قوله** بثلاث لوقال
وبثلاث لا فائدة سنة ثانية يخرج بها الوجه بيلها في غرة تلمضم

منها ثلاثا ثم يستشقق كذلك على الولاء أو القتل **قوله** افضل من الفصل
يلتزمها اما بغرفتين واحدة للمضمضة واحدة للاستنشاق او
غرفات لكل منهما ثلاث متواليات اولافا لكيفيات ستة **قوله**
ولو لم يرد الي فلا يتوقف على مشقة وكحوها **قوله** لطاقة وكحو
طيلسان **قوله** كل الي فان تقديم مسح الجرمين الراس وان مسح
العامة لغيرهما بما فيه ولا بد من اتصالهما وضرب عليهما بما يدل
قوله ومسح جميع الاذنين بعد مسح الراس ولفظ جميع مستدر
قوله غير بلل الراس ببيان للمراد من الماء الجديد وان كان على اليد
حال مسح الراس ولم يمسح به **قوله** ثم يلصق كفيه اي راحتيه وبشي
الاستظهار وليس غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الراس فيكمل
في طهارتهما اثنا عشر مرة **قوله** بالاذنين تصرح في محل الاضمار ولو
ابده ببطونهما كان اوكي **قوله** وتخليل اللحية بالمعنى الشال
للعارضين والكثة بمعنى الكشغرة ومثلها كل شعير يكتفي بغسل ظاهره
كما تقدم **قوله** وكحية المرأة والخنثي اي مطلقا ان لم يخرج عن حد الوجه
كما مر لهما كشعور الوجه كما مر ويندب ازالتهما ان لم تكن مثله
ومحل وجوب تخليلهما ان لم يصل الماء الي باطنهما الا بالتخليل والا
فهو مندوب **قوله** وكيفيته اي الفاضلة ويكفي غيرها بالتشكك
فهو مندوب هنا ولا يكره الا لمس منتظر الصلاة والكيفية المذكورة
هي الفاضلة فيكفي غيرها **قوله** بل يظهر ان رفعة واحدة الا
لنحو اسفل فيندب تقدم اليمين ولو من شقي راسه او من خديه
قوله والمسح ولو لجبيرة لا مسح الخفق **قوله** ثلاثا وتكريره
لا فائدة

لا فائدة التعميم والزيادة على الثلاث يقينا مكروهة في غير السبل
ومكرمة فيه ويحصل التثليث في الماء الراكد بالتحريك ثلاث
مرات وفي الجاري بموارجيات **قوله** وفي بعض النسخ والكلام
وهي اولى لشمولها لتثليث النية والتسمية ودعا الاعضاء والذكر
عقبه **قوله** بين العضوين وكذا بين اجزال العضو **قوله** مع اعتدال
الجهوي والمزاج اي والتمان ويقدر بالمسح مع **قوله** لا
واذا ثلث فالاعتبار بالاخير وكذا ان اعتبر الثانية كونه في
الموالة بين كل غسليتين ايضا فنامل **قوله** وبقي سنن المتقدم
بعضها ومنها اطالة الغرة والتجمل وترك الاستنعان وترك
النفض وترك الكلام وغير ذلك **فصل** في الاستنجاء واداب
قاضي الحاجة والمراد بالحاجة في هذا الباب ما خرج من السيلين
وقدم الاستنجاء الوجوبه فهو أهم واخره عن الوضوء للاشارة
الي جواز تاخير عنه لغير صاحب الضرورة **قوله** وهو اي لغة
واتا شرعا فهو ازالة الخارج من الفرج عنه بما او جرح بشرطه
وهو والاستنطابة والاستنجاء الفاظ مترادفة لكن الاشهر كون
الاستنجاء بالايجار **قوله** واجب اي لا على الفور لانه من ازالة
النجاسة الاعتدال ازالة الصلاة وكحوه وموجبه الخروج بشرط
الانقطاع وتبضييق بارادة ما ذكره والواجب فيه استعمال قدم
من الماء بحيث يغلب على طنه زوال النجاسة وعلامته ظهور
الخشونة **قوله** من خروج البول من القبل والغايط من الدر
والاقتصار عليهما لكونهما الاصل والمعناد والافال المراد الخارج من الفرج

مطلقا ولو نادرا كدم او مذي حيث كان ملونا وان قل ولا يجب
في غير الملوث لكنه يندب ويكفي فيه الحجر **قوله** او الحجر اي الحقيقي
لوصوف بالاوصاف المذكورة ولو من حجارة الحرم او من موقوف
وان حرم الاجر المسجد المنصل به **قوله** وما في معناه من حيث
القياس عليه لحصول المقصود منه به وخرج بالجماد المانع غير
لما وبالظاهر النجس والمنتجس وبالقانع نحو الفم الرخو والقصب
الاسن وبقية الحجر ما يحترق وهو المطعوم ومنه العظم والاحرق
والخبر تالم بحرق والخبز المحترقة لا نحو المبدل واجزا الاذي ولو
مهدرا كالحزري ومنه جزا المسجد كما مر **قوله** ان يستنجى ولا يجاز
ولا يشترط فيها جنب طهارة ولا غيرها مما مر ولا يصح عكس ما ذكره
قوله والواجب ثلاث سميات قال شيخنا الرمي بتعال الشيع الاسلام
ويجب نعيم الحلال بكل مسحة ولم يعتمد شيخنا الريادي **قوله**
والاذا داي وجوبا **قوله** وبس بعد ذلك التثليث لو قال الايتار
كما في بعض النسخ كان اولى لايهامه طلب ثلاث بعد الاتفاق
حصل بوتر او شفع مع انه ان حصل بشفع ليس واحدة فقط
او بوتر لم ليس بعد شي فتأمل تنبيهه لا يكفي الحجر في غير الاستنجاء
ولا في غير الفرج الاصل **قوله** وسرط اجر الحج اي ان اراد الاقتصار
عليه كما مر ان لا يحق الجرفان جف تعين الماء كما مر يخرج بعده
خارج اخر ويصل الي ما وصل اليه الاول ولو من غير جلسه **قوله**
ولا يلتقل ولو مع اتصال كما قال شيخنا الرمي او لفصال كما قاله
الخطيب **قوله** الجنس وكذا ظاهر رطب ويشترط ان لا يجاوز
الحشفة

الحشفة البول ولا الصفحة وهي ما ينضم من الاييين عند القيام
في الغائط وان انتش على خلاف العادة ولا يجري الحجر في فرج المشكل
قوله استقبالا القبلة اي عيناها مع القرب وظننا مع البعد والبراد
استقبالا لها بالبول واستدبارها بالغائط فلا يحرم عكسه ذلك
قوله ان لم يكن الجوهو قيد للحرمة ومع القيد مكرره ولا يشترط
في السائر ان يكون عربيا عند شيخنا الرمي بحيث يستل القوة
وان يكون الي السرقة في الواقع **قوله** الا البنا المعول واسقط
لفظ البنا لان اولى يشمل المعد في الصحر ابتكر قضا الحاجة
فيه او بقصد ذلك **قوله** فلا حرمة فيه اي ولا كراهة ولا خلاف الاولي
قوله في الماء الرأد ليل مطلقا قليلا او كثيرا وكذا انها لا تملك يستنجى
قوله وبحث النووي هو مرجوح الا ان حمل على اثمائه على تضعف
وجميع ما ذكر في كتاب المباح او المملوك له والا فمر مطلقا **قوله** التمر ما
يقنع به ومنه الفرض وورق السدر ونحوها ليس من **قوله** للسلوك
اي ما شأنه ذلك **قوله** وفي موضع الظاهر المراد منهما محل حديث
الناس ان كان مباحا والا فلا يكره بل يندب او يجب ان افضى المصح
المعصية **قوله** الثقب ويراد منه الشرب بفتح الاول فيها **قوله**
وهو النازل الجوهو من معناه لغة والمراد هنا ما يع الشق المستطيل
ايضا نعم ان ظن اذي له او لما فيه حرم **قوله** على البول والغائط فيه
اشارة الى ان الكراهة حال الخروج فقط وبه قال الخطيب واعتمد
الكراهة فيما قبله وما بعده ما دام في الخلا وان دخله نحو كسر او وضع
قوله لم يكره بل يجب ان تحقق الاذي **قوله** لكن النووي الج

هو المعتمد تفتيه بنديب ان يقول عند دخوله لمحل قضاء الحاجة
بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبيث والخباياث اي ذلك ان
الشياطين واناثهم وبعد خروجه منه غفرانك ثلاث الحمد لله الذي
اذهب عني الازي وعافاني وبقي ارباخر في الطولات
قوله في الاحداث التي شائها ان يتهمي بها الظاهر وهي المراد
من النواقض لان حقيقته ما يزيل الشيء من اصله وهي تطلق
على الاسباب الانية وعلى المراد الاعتباري الذي يقوم ببعضه الوضو
على التراجع يمنع من صحة الصلاة وكونها حيث لا مخرج وعلى المنع
الناس عن تلك الاسباب وهي الرادة هنا بديل عدها الا في وهي الاصغر
المراد عند الاطلاق وتفتيره بالنواقض مرعاة الكلام المصنوع **قوله**
خسمة اشياء بعد النوم سببا مستقلا لاجل الاستئناسه والافضول
في زوال العقل **قوله** ما خرج اي يقيينا ولو شك هل احدث لم ينقض
وضوه **قوله** اي القبل والدبرها تقبيل السيلين ولا ينافيه كون
القبيل فيه سبب لان مخرج البول ومخرج المني في الذكر والانثى **قوله**
من متوضي لو اسقطه كان اولي لان المراد ما سانه ذلك كما مر
قوله حي خرج به الميت فلا تنقض طهارته بالخارج منه **قوله**
كهنه الامثلة دخل فيه الحصى وهو يقتضي تخصيصه بالمنعقد
من النجاسة وليس كذلك **قوله** كدود انفصل اولها في خروج راس
الدودة وان عادت **قوله** الا المني اي مني الشخص نفسه للوجوب
لفسله والاحتلام مثال **قوله** من متوضي هو تصوير لبقا
الطهارة مع خروجه لا لكونه غير ناقض فتأمل **قوله** والشكل

اي الذي

اي الذي له الله الرجال من ذكر وانثيين وانه السافان كان له نعمة
لانشبه واحدا منها نقض الخارج منها مطلقا كما تنقبة للفتحة
في موضع من البدن في السداد الاصلي خلقه او من تحت المعدة
اي السرة في الانسداد العارض **قوله** النوم لغیر الانبياء وهو يستمر
العقل مع ارتخا الاعضاء الناشي من رخ لطيعه تضعد من الخوف
الي الدماغ فتربطه وقد يطلق النوم على هذا الرخ وخرج بالنوم النعاس
فلا نقض به وهو ان يسمع كلام من حضرم وان لم يفهمه **قوله**
التمكن لو قال التمكن كان اولي وقد يقال هو السبب لوجود الباقي
بمقعده فتأمل ودخل في المتمكن المحتني فان زالت احدي اليه
عن مقمر قيل انبأه يقيينا انتقض وضوه ولا **قوله** بمقعده
متعلق بالتمكن وليست من لثني **قوله** ولا راض ليست بغير فيشمل
دابة او على نحوين او قطن **قوله** غير متمكن ومنه شديد السحر والقرال
قوله ولو متمكنها هو راجع للقيام ومنه شفاقة ولو قال غير قاعد كان
اولي واعلم وعلم مما ذكرانه لا بعبارة باحتمال خروج ریح من قبله حيث
لم يعنده وان نفس النوم ناقض وان ييقن عدم خروج شيء من الفرج
فلا يبارضه وجوب الوضوء على من اخبره معصوما انه لم يخرج منه
شيء نعم يجب الوضوء على متمكن امره معصوم بالوضوء واخبره بخروج
شيء منه فتأمل **قوله** اي الغلبة عليه ففسره بذلك لا خروج النوم ولا
يتكرر **قوله** بسكرانه اما من الانما او الجنون **قوله** او مرض بحيث
يكون كالانما **قوله** او جنون وهو ما يزيل العقل مع بقاء الحركة
في الاعضاء **قوله** او انما وهو غير العقل مع سكون الاعضاء وعطفه

على المرض خاص لانه منه ولذلك جاز على الانبياء **قوله** او غير ذلك
 كأنواع المالبجوليا وسر سام او عته بفتح اوله او خبل كذلك وسحر
 وسوا نقدي يشي من ذلك اولا والتكس في ذلك برفوض **قوله**
 لمس الرجل المرأة اي لمس البشرة لكل منهما او بعض كل منهما حيث سمى بذلك
 لا جرم بان لا يسمى به ولا يسن ولا شعر ولا طفر واعلم ان في نقض لفظ
 الرجل من الشارع تغيير اعراب المتن اللفظي وهو معيب وفيه ايضا
 فصور لتعين اضافة المصدر الى فاعله وكان محتملا له ولفعله
 وليتقض وضو كل منهما مع لغة اولا محمدا وسوا **قوله** ولو مبته وكذا
 عكسه فلو قال ولو كان احدهما ميتا كان احم واوي ولا يتقض وضو
 الميت كما مر **قوله** ذكر اوني اي يفتينا ولو من الجن فيها ان كانا على صورة
 الادي **قوله** والمراد بالمحرم المخرج به من حرمة كما جمع كاخت
 الزوجة اولشبهه كام للوطوة بشبهة اولا حترام كزوجة النبي
 صلي الله عليه وسلم ولم يمس من ناقض ودخل في المحرم من شك في محرميتها
 كزوجته اذا استلحقها ابوه ولم يصدقه او اختلطت بغير محصورات
 فلا ينقض بدسها **قوله** حاييل ولو رقيقا حيث منع المس **قوله**
 وهو اخر النواقض اي بحسب الذكر **قوله** مس فرج الادي ولو اسئل
 فيلتنقض وضو الماس فقط والمراد بفرج الادي قبله ولو مبان حيث
 سم فرجا وهو في الانثى ملتقى شفرتيهما لا ما بينهما كالنظر وهو
 اللجة النابتة في اعلا الفرج ولا ما فوقهما مما عليه نبات الشعر
 وفي الرجل جميع الذكر ما لا يثبت عليه الشعر ومحل قطع الفرج المحار
 لما كان ناقضا ناقض والجن على صورة الادي كالانس **قوله**

بباطن

بباطن الكف ولو شلا او تعددت الازدية ولو احتمل للشك وقال
 شيخنا بالنقض فيها وفيه نظر **قوله** ولفظ الادي ساقط اي ولا بد منه
 لاخراج البهيمة **قوله** وكذا اي ساقط من بعض النسخ ولا بد منه ايضا
 ان لم يكن الفرج شاملا له ولا امر حلقه ساكنة على الاقصى ومثلها حلقه
 الذكر **قوله** ملتقى المنفذي ما يعضم كالمكليس لا ما فوقه ولا ما تحته
قوله مع بطون الاصابع ولو زايده ولو في ظهر الكف او في بطنه **قوله**
 ظهره اي الكف ومنه ظهور الاصابع ولو زايده او في باطن الكف وروس
 الاصابع كذلك وما بينهما وكذا حرفها وحرف الرحلة **قوله** اي بعد
 التماس اي يعتبر ان يكون التماس في الراحتين يسير البقل غير الناحي
 من روس الاصابع هذا الناقض هو ما يستتر عند وضع احدهما على
 الاخرى وفيه فصور بالنسبة لباطن الايهامين **قوله** في بيان
 احكام الغسل واجبا او مندوبا وذكر بعض الغسل المندوبية
قوله في موجب الغسل هو بكسر الجيم الاسباب التي يترتب عليها
 طلبه وينتج الجيم الواجب فعله ليصح وهو بفتح الغين افصح لغة
 وبضمها التراسنم الا وكسرها ما يضاف الى الماس من سدر ونحوه **قوله**
 والغسل اي بمعنى الفعل ولو حكا **قوله** على شي بدن او غيره **قوله**
 مطلقا بنية اولا **قوله** بنية اي واجبة او مندوبة من الفاعل او غيره
قوله يوجب الغسل اي يترتب عليه وجوبه وهو يجب بالخروج بسطر
 الانقطاع وينضيف بارادة نحو الصلاة **قوله** ستة اشياء اذ في التمر
 كالوتجس بعض بدنه او اثبته ورده بان المقصود من هذا إزالة
 النجاسة ولو بكشط جلده **قوله** تشترك في معنى انه يجب الغسل

علي الرجل والمرأة بكل واحد منها وعبر بالرجال والنساء المني يوجد
المنجها والافالراد الذكور والاناث **قوله** ويعبر الجراي فهذا هو المعتد
لان التناختانين يوجد قبل دخول جميع الحشفة ولا يجب الفصل
قوله في الوجه اسقاطه فتأمل من ادي ولو غير مهيأ وغير كالبرية
وتعتبر حشفتها بحشفة ادي معتدل ان لم يكن لها حشفة **قوله**
حشفة الذكر ولو اسهل او تعد في مرات او مسقوفا وادخل شقيقه
او سنانا يجب يصح ذلك الفرج **قوله** منه اي من المذكور من ادي
او غيره او من الذكر **قوله** او قدرها من مقطوعها كبيرة او صغيرة من
الملاصق للمقطوع ان كان متصلا ولا في اي جهة شاء ويعتبر في
فاقدتها خلقة حشفة اقربائه **قوله** في فرج قبل او دبر من ادي
او جني او بهيمة حي او ميت صغير او كبير ذكر او انثى بحايل او
بايلاج فيه او بايلاج كان استدخله حي **قوله** اما الحنثي المشكل
فلا فصل عليه ولا على غيره ولو اسقط الفظ عليه تسليها ولو اجتمع
ايلاج في غيره وايلاج غيره فيه وجب عليه الفصل وكذا لو اوج
واضح في دبره **قوله** خروج المني اي الى خارج الحشفة في الرجل
واي محال فصل في الاستنجاء في المرأة نعم يحكم بالبلوغ به
بنزوله الي قصبة الذكر وان لم يخرج ولا غسل به **قوله** بغير ايلاج
وهو قيد لا نفراذ المني بالانجاب **قوله** ولو كان على لون الدم
ويعرف كونه منيا بلذة يخرج وجه او ندفة او برتج العجين
ان كان رطبا او بيضا البيض ان كان جافا سوا في ذلك الرجل
والمرأة فان فقدت هذه الخواص فليس منيا ولا غسل به **قوله**

ولو كان

ولو كان الخارج بجماع الوجه اسقاط هذه لانه نفاها النفا **قوله**
او نوم اي وفيه احدي الخواص المذكورة فلو شك فيه كان راه
ابيض نحيبا بداخل ملبوسه فله ان يتنا كونه منيا ويقتل
او رد يا ويفسله وله الرجوع عن الاختيار الاول الي الآخر ولا يبعد
ما فعله بالاول **قوله** او غيره كصلب الرجل ونزيب المرأة في السداد
الاصلي الفارض او في اي متفتح من البدن في الاسداد الخلق الامن
المنافذ الاصلية **قوله** كان انكسر الجرح كان الوجه عدم ذكر هذه لانه
لا يجب الفصل فيها لان خروجها لعلة الا ان يقال انها ضرورية
لخروج وجه من غير طريقه المعتاد يقطع النظر عن انجاب الفصل
فتأمل **قوله** الموت وهو عدم الحياة عما من شأنه الحياة فخرج
الحجاد ودخل السفن **قوله** الا في الشهيد فلا يجب غسله بل يحرم ولا
في الكافر ولعله لم يذكر لعدم دخوله في اول الصبغة فتأمل **قوله**
والنفاس وان لزم للولادة لصحة اضافة النية اليه **قوله** عقب
الولادة اي بعدها وقبل مضي خمسة عشر يوما وكالولادة القا
العلاقة والمصنعة **قوله** والولادة ولو لم يبت وخروج بها القابض
الولد فلا يجب به غسل الا ينهض اجزائه **قوله** بالبلل اي ولم يوح
بعدها نفاس ولا في منه قد ذكرها مرة ذكر فتأمل **قوله**
والجردة عن البلل موجبة على الاصح وتقطيعها الصائمة وكذا
يحرم على زوجها وطوها عند غير شيخنا الرمي **قوله**
الفصل اي من حيث هو لا يقدر كونه واجبا وفي بعض النسخ
ذكر **قوله** هذا اعلم ان هذا الكتاب لما كان تاليفه من الطب

بأما ما عليه عليهم اختلفت نسخة كثير في التراجم والتقدم والتأخر
والزيادة والنقص وتغيير العبارات وغير ذلك **قوله** فليؤتي
الجنب رفع الجنبه وتنصرف النية الي رفع حكمه وهو المنع من الصلاة
او نحوها وان لم يقصد او لم يعرفه كما مر **قوله** او الحدث الأكبر والحد
فقط فيمنصرف للأكبر بقدره كونه عليه واذا اجتمع عليه اغسال
واجبة ونوي واحد منها كفي من البقية ولا يكفي نية بعض واحد
قوله ونحو ذلك كنية استباحة الصلاة او الغسل الواجب وهذا
يجري في غير الجنب ولا يكفي نية الغسل فقط لا قد يكون عادة كما
تقدم **قوله** وتنوي الحايض الجرا هو كلامه انه على الف للرب
ويحتمل ان كلام الحايض والنفسا تنوي الحيض او النفسا
ولومع العهد فيوافق المعتد عند شيخنا الرمي فراجعه وامانة
رفع الجنبه من الحايض او عكسه فهي صحيحة مع الفلظ دون لعمري
فتأمل **قوله** مفرونة باول الفرض اي باول ما يقع غسله فمابدليل
ما بعده **قوله** فلو نوي الي هو ايضا **قوله** وهذا ما رجحه الرافعي
وهو مرجوح **قوله** وعليه فلا يكفي الي هو وما يفيد الاعتدال بالنية
وان وجبت اعادة الغسل وهو كذلك **قوله** بغسله واحدة اي
في غير النجاسة المغلظة لان السبعة فيها كالواحدة في غيرها
قوله ومجمله اي محل الخلاف بينهما في النجاسة الكمية وكذا
القيمية التي تنزل اوصافها مع الغسل الواحدة فتقيد
في غير مجمله **قوله** جميع الشعر فلو نوي بعض شعره لم يكتف
الغسل وان قلعهما بعده فلا بد من غسل موضعها ولا يضر
قلعهما

قلعهما بعد غسلها ومثلها الظفر **قوله** والشعر اي جميعها فلا يكفي
مع وجود حائل كشعر ووسخ تحت الاظفار وان ازاله بعده **قوله**
والمراد بالشرة ظاهر الجلد وبالشعره عليها فيخرج به شعر يمت
في العين والاذن مثلا **قوله** من انف مجذوع بالذال والعين المجذبتين
او عظم ومخ او جلد تنقص او محل شوكة انقع او ظاهر انف او اصبع
من تقدم مثلا **قوله** وسنه اي الغسل من حيث هو كما مر **قوله** خمسة
اشيا اي باعتبار المذكور هنا **قوله** التسمية اي في اوله او في اثنائه
كما مر في الوضوء كما علم **قوله** على ما وصلت اليه هو قيد للون لا لمرار
باليد وليس امرار نحو حمل على ما اتصل اليه ويندب كونه عقب كل مرة
ان ثلث **قوله** وسبق معناها لوقال وسبقت في الوضوء لكان اولي
لحمل وجوبها في حق صاحب الضرورة **قوله** اليهين الانسب اليه
والايسر شقيه اي التقديمين ثم الوضوء **قوله** والاعتسالت وفي بعض
النسخ ذكر فصل هنا وذكرها المستطراذي لافادة اجتماعها ولوقال
والاغسال لكان اخصر واولي ونوي في جميعها اسبابها الا اناسيا
واذا اجتمعت كفي نية واحدة منها **قوله** المسلوثة سوا تكدت او لا ولا يجب
لها انذار **قوله** سبعة عشر علي تاذكره هنا مع عدم غسل الجار ثلثا
او جعل الطواف الطواف ثلثا فتأمل **قوله** لحاضرها اي امرئ
حضورها ولو غير مكلف او لم تلمسه ومن عجز عن المسح وفي بنية
تيمم بنية البدلية عن الغسل المراد وسيد كر المصنف ذلك في بعضها
قوله ووقته اي ابتداء وقته من الفجر واذكره فرائع صلاحها وتقريره
من ذهابه اليها افضل **قوله** وغسل العبد من اي في يومها فلا يتقيد

من يصليها ويخرج وقته بالغروب **قوله** والاستسقاء ويدخل وقت
 لمن يصلي من غير دأب ارادته ولن يصلي جماعة باجماع الناس لها
 ويخرج بغير **قوله** والخصوف الى ويدخل وقته باوله ويخرج
 بوزل جميعه **قوله** والفصل من اجل غسل الميت لو قدمه عقت غسل
 الجمعة لكان اولى لانه يلية في التاكيد ولذلك قال ابن حجر افضل الاغسل
 ما كثرت احاديثه الصحيحة ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صح
 احاديثه ثم ما نعدى نفقة **قوله** مسلما كان ابي الميت او كافرا فيس
 الفصل لغسله **قوله** وغسل الكافر الوفا المصنف وغسل من سلم
 لكان اولى لان محله بعد الاسلام ولو تبعها ويسن ازاله شعهم
 بعده ولو انني لا حولية رجل **قوله** ان لم يجنب الوفا وان اجنب
 الى لكان صوابا لان الواجب لا يسقط المندوب فيجتمع عليه
 غسلان فلا بد من يلزمها معالانه لا ياتي بنية الواجب عن المندوب
 ولا عكسه ويغوت المندوب بطول الزمن او بالاعراض عنه **قوله**
 والمجنون والعمي عليه لاد افاق في هذا التعيين كما في الذي قبله ولو
 كل منهما في هذا الفصل رفع الجناية لقول الامام السافعي قل من جن
 الاوانزل وتزويلا لظنة مقام اليقين ومحله ان بلغ زمن انزال
 الذي كما قاله شيخنا تبع الخطيب وهو ظاهر وقال شيخنا الرمي
 يتوحي ذلك مطلقا **قوله** ولم يتحقق الي هو قيد لاستقلال المندوب
 الاستقاطه كما هو يحتفل خلافه لا مكان الفرق بينه وبين الكافر
قوله وجب الفصل على كل منهما وان اغتسل في الغفر **قوله** بالغ ذكر
 او انني حار ورفيق **قوله** وغيره ابي البالغ ولو غير صابر ويغسله ولبه
 وشك

وقوله المجنونا المذكور، وهذان هما الحكم في ذكر افراد من يطلب
 الفصل صنادون ما تقدم ويغوت هذا الفصل بفعل الاحرام **قوله**
 فان لم يجد المحرم ابي من يريد الاحرام كما ذكره ولعل ذكر التيمم
 دون غيره لظنة قلته الماني سفر الحج دون غيره فراجع **قوله**
 ولدخول مكة اي بذي طواسم وادسمي باسم بين فيه مطوية اي
 مبيتة ولدخول حرما ايضا **قوله** المحرم لو استقطه كان اولى لانه
 مطلوب للميلا ايضا الا ان يقال لما ذكر غسل الاحرام قبله وما يوم
 كون هذا الغير المحرم فدفعه بذلك فتأمل واوفي كلامه نافع خلو
قوله وللوقوف بعرفة في ناسع الحجة الطرفان متعلقان بالوقوف
 ومحل الفصل مرة او غيرها **قوله** وللمبيت بمزدلفة على وجهه مرجوح
 وعليه فمحله ان لم يغتسل بعرفة والا فلا يقرب منه ويثيب الفصل
 للوقوف عند المشعر الحرام الا ان اريد الوقوف بالمشعر الحرام **قوله**
 فيغسل الري كل يوم ابي بعد زواله **قوله** من غسل الوقوف الوجه
 من غسل مزدلفة الا ان اريد الوقوف بالمشعر الحرام كما مر **قوله**
 وللطواف هذا على القديم المرجوح والجديد خلافه **قوله** وبقي الاغسل
 اليها الفصل لدخول المدينة الشريفة ودخول حرما والخروج من حرام
 وقصر شارب وحلق عانة وبلوغ بالسن وكل ليلة من رمضان
 وكل اجتماع وغير ذلك كدخول المسجد ولو غير الحرام كما قال ابن حجر
قصة في ذكر المسح على الخفين وكان ذكره عقب الوضوء
 لانه جزء منه ولعل المصنف راى كونه سببا كالتيمم فضمه اليه وقد
 عليه لكونه بالماوسياي مافيه وهو رخصة ويرفع الحدث

ويبلغ الصلوات من غير حصص ومن خصوص هذه الأمة
قوله والمسح على الخفين لا على أحدها وإن تغدر غسل الأخرى
لعله إلا أن عمدت الأخرى من اللعب كما يأتي ويطلق الخف
على الخفين وعلى أحدهما واختار الأول لدفع أيها جواز المسح
على أحدهما **قوله** جازي أي يجوز العدول من غسل الرجلين
فلا ينافي أنه يقع وأحياد أيها وقد يجب العدول إليه لقلة الكفاية
لا بسببه أو لصيق وقت عن الفصل أو لا تغادره في أو ادراك
مرة أو نحو ذلك وقد حرم العدول إليه لكونه مخصصا بمثلا وسياقي
كونه مكروها في الوضوء ولو مندوبا بدلا عن غسل الرجلين
وإن لم يكن حاجة إليه **قوله** لا في غسل فرض أو نفل الأولي في غسل
تأويله وجعل ما بعده يدل منه فإما **قوله** فلو اجنب أي مثلا أو
خاصة أو نفست أو طلب منه غسل جمعة **قوله** غسل الرجل
كأما المجلس **قوله** لم يجز الأولي ضبطه بضم أوله وسكون ثانيه **قوله**
أن غسل الرجلين أفضل من المسح في تغييره بأفعال التفضيل
أشعار بأنه لا يكون مباحا نعم إن رغبت نفسه عنه أو أطهنت
إلى الفصل دونه أو نحو ذلك فهو أفضل من الفصل فيقبل بغيره
حينئذ كما يكره تكرار المسح عليه أو غسله **قوله** بعد ذلك الطهارة
أي بعد تمام الفصل والوضوء والتيمم إن كان ولو مع أحدهما
ومسح الجبيرة إن كانت كذلك لم يترك إلا أن ينزع الأولي ثم يعيد
فلو قطعت قبل نزعها كفاه عن نزعها **قوله** ولو ابتدأ بالرجل
هذه ليست من مفاد المتن **قوله** قبل وصول الرجل الأولي

أو الثاني

قوله تعالى على طلبة العلم بالارح

أو الثانية **قوله** الحابل وهو ما يمنع نفوذ ماء الصب إلى الرجل
الامن محل الخرز مثلا **قوله** لا مانع الروية فيكفي الزحاج **قوله**
من جواب الخفين بالمعنى الشامل لاستغفارها وغسلها وأغلاها
غير محل إذا خال الرجل المسار إليه بقوله لا من أعلاها **قوله** يمكن
تتابع المشي عليها أي يسهل المشي فيها الخرج ما يعسر فيه ذلك
لثقل أو تخدير راس أو خشية أو سعة أو ضيق نعم إن السع
الضيق عن قرب لم يضرقا لبعض مشايخنا وكذا الوضيق الواسع
فراجع **قوله** لتردد مسافر فادناه يعتبر في المقيم حاجات المسافر
في يوم وليلة وهو كذلك وفي المسافر ثلاثة أيام فإن كفي دونه اليوم
وليلة صح المسح عليه فيهما **قوله** ويؤخذ من كلام المصنف بقوله
يمكن الرجوع لزمان تفسر السائر بما ذكره الشارح كما مر من الإشارة
إليه **قوله** طهارتهما وكذا طهارتهما فلا يكفي نجس ولا متنجس
ولا ما فوق نجاسة على الرجل ولا ما تحته جبيرة وأجنها بالمسح نعم
لو كان عليه نجاسة معفو عنها فمسح منه بالانجاسة عليه صح المسح
ولا يضرب سيلان الماء إلى النجاسة ولا يضرب نحو شمع على الرجل تنبيه
سكت عن كونها حلالين لأنها لا يشترط على الرايح فيكفي المسح
على المفصوبين نعم إن حرما لراحتها كخف محرم لا يعدل به في
المسح عليهما وأعلم أن هذه الشروط معتبرة عند البسوق
العبادي أو عند أول المسح لافي كل مسح **قوله** ولو لبس خفا إلى هذا
المسح بالجرموق قوله فمسح الأسفل صح أو الأعلى إلى هذا الحكم
جاز فالأول كان صالحين ولم يذكره ولو لم يكن واحد منهما

صالحا قسما كالعدم **قوله** المسافر اي سفر قصر كما ياتي **قوله**
ثلاثة ايام الر ولو ذهابا وايابا كما يد من سفر لغير وطنه لحاجة
كما ياتي **قوله** تقدمت او تاخرت اي تقدمت قبله كل يوم
عليه او تاخرت عنه فتحسب الليلة الاخيرة هنا للنص عليها
في الحديث وبذلك فارق عدم حسابها في شرط الحجاز ثلاثة
ايام ولو وجد الحديث في اثنا يوم او ليلة اعتبر قدر الماضي
منها من اليوم الرابع او الليلة الرابعة **قوله** وابتدأ المدة تحسب
اي اول المدة المحسوبة يكون **قوله** من انقضاء الحدث السابق
لجميع افرادة وهذا ما عليه الجمهور من المصنفين المتقدمين
والتأخرين واعتبر شيخنا الرمي حساب المدة من اول الحدث
الذي شأنه ان يقع باختباره وان وجد بغير اختياره وهو
النوم والسكر والسهو والمسهو او اجتمع مع غيره
فراجع **قوله** ولا من وقت المسح لو اسقط لفظ الوقت كان حسبا
لان مراده وجوده بالفعل لان وقت دخوله معتبرا في ابتدائها اتفاقا
قوله والهايم عطف خاص على العاصي سفره فان انضم اليه عدم التزام
طريق سمي راكب التعاسف وخرج بها العاصي في سفره فلا يضر
في حساب المدة ثلاثة **قوله** ودايم الحدث وكذا من انضم اليها رقه
تيهم وهذا تقييد للمدة قبله **قوله** فان مسح الشخص اي لا يتقيد
كونه مسافرا او مقيما الموضع رجوع الصبي لاحدهما اي مسح عليه
واحداهما على الراجح **قوله** قبل مضي يوم وليلة هو قيد فيمن مسح حضرا
او سفر المراجعة كلاما مستغنى ولا يخرج به ما لو مضى اليوم واليلة

قبل

وقته لله تعالى على طلبة العلم بالآخرة

فيل سفره فليس له للمسح لغير المدة وما لو مضى له في السفر الثوم
وليلة ثم اقام فمستنع عليه المسح لغير اقامته وما لو سافر قبل مضي
يوم وليلة وقبل المسح ثم مسح فله ان يتم مدة مسافر **قوله**
على ظاهر الخط اي من اعلاه **قوله** ان يكون خطوط فيكون استيعابه
وعسله وتليته قال شيخنا ولا يندب فيه التحجيل وخالفه ابن
عبد الحق والخطيب **قوله** وبطل المسح اي تقطع المسحة بواحد
مما ذكره فغير من قطع المدة بلازمة **قوله** وعروض ما يوجب الفصل
اي اصاله لا غسل منه ومنه **فصل** في التيمم هو من خصا
هذه الامه لصراحة الحديث به وظهور المعاني **قوله**
وفي نسخة تقيد هذا الفصل لكون المسح فيه عن جميع البدن
او جملة اعضاءه لا في الذين قبله والاولى اسب كما مر **قوله**
عن وضوء غسل ولو مندوبين **قوله** او غسل عضواي واجب
فلا يكون من غسل عضو مندوب **قوله** شرائط فيه تغليب الشرط
كدخول الوقت على السبب كالعجز عن استعمال الما قاصلا **قوله**
سفره هو بيان للمعذر الحسي وهو فقد الماء ومرض للعد الشرعي
وهو المنع من استعماله بقول طبيب عدل انه يضر استعماله في جميع
البدن او في بعضه من حدوث مرض او داء او شئ فاحتر
في عضو ظاهر ذاتا او منفعة ويعمل هو بعلمه ومعرفة لا بتجربه
وقال بعض مشايخنا يعمل بها خصوصا مع عدم الطبيب محال
يطلب منه الما فيما ياتي **قوله** دخول وقت الصلاة فرضا
او نقلا ان كان لها وقت والافقار الفصل في البيت وبارادة

فعل الصلاة في نحو الاستقاء وتغير الكوكب في الكسوف وبارادة
سجود تلاوة واحرام واستحاضة ونحو ذلك وخطبة الجمعة كصلاتها
وهكذا **قوله** وطلب الماء اي ان لم يتيقن فقد في محل طلبه ويدخل
في الطلب شراؤه بثمن مثله زمانا ومكانا **قوله** من اذن له اي في
الوقت او قبله ليطلب فيه او اطلق **قوله** من رجليه وهو ما يتعلق به
وحله **قوله** ورفقته وهم المنسحبون اليه بالخط والترحال ونحوهما
ولو بان ينادي فيهم من معه ما تجوده او بتمنه وهو قارر عليه
قوله فان كان منفرد الوجه اسقاطه لان ذلك النظر عام في المنفرد
وعينه **قوله** من الجهات الاربع بيان لنحو اليه **قوله** فدر نظر اي
المعتدل وهو قدس معلوه سهم اي غاية رميته وهذا هو حد الغوث
لكونه اذا استغاث برفقته لاسر نزل به انما ثوده ويشترط اسنه
على نفس وعصوه ومنفعة وما وان قل واختصاص سوال ذلك
له او لغيره وان لم يلزمه الذب عنه وعلى خروج الوقت وهذا كله
معتد ترده في وجود الماء في ذلك الحد فان تيقن وجوده فيه لم يصح
تيهمه وان خرج الوقت او خاف ما ذكر فان تردد في المافوق ذلك
الي حد القرب وهو فوق ذلك الي نحو نصف فرسخ من رجليه لم يجب
طلبه مطلقا فان تيقن وجوده فيه وجب طلبه ان امن على
غير اختصاص وما لم يجب بذله في ما طهره به فان كان فوق ذلك
ويسمي حد البعد لم يجب طلبه مطلقا **قوله** والرابع الجوهريان لعذر
المرض السابق **قوله** ويدخل في العذر لم تقل في التعذر لان هذا
عذر حسي ولو قال ومن العذر لكان اولي لانه ليس من عذر السفر

وقوله تعالى علة طلبه العلم بالارزاه

ولا المرض **قوله** ما لو كان بقربه محتمل ان المراد بقربه كونه في حد الغوث
او كونه في حد القرب وانه علم لم يوجد او متردد فيه وقد علم
حكمها **قوله** او اعوازه بعد الطلب اي الحاجة اليه لاجل حبوان محتمل
كشره او شرب رفيقه او دابة او بيعه لومة ممونه وهذا من الغد
الشري فله التيمم مع وجوده ولو قدمه على ما قبله لكان انسب
وخارج بالمختار غيره كالخزي او لمرته والزراي المحص ونحو الصلاة
بعد اس الامام **قوله** ويصدق الطاهر اي الطهور كما مر وفيه غبار
وهي ايضا لامن شأن التراب ان يكون له غبار **قوله** فان خالطه
جص اي جلس او جبر وكذا غيره من كل خالط كدقيق ليزج وان قل
الخليط لانه كثافته يمنع وصول التراب الي العضو وبذلك فارق
الماء **قوله** او رمل اي ولو خالطه رمل لم يجز اي ان كان الرمل يلصق
بالعضو والا لم يضر عليه بخلاف المذكور **قوله** برمل فيه غبار لا يخفى
ان هذه العبارة غير مستقيمة لان الرمل لا يصح التيمم به مطلقا
فان اراد بغيره في رمل فقد سبق انما او اراد بسحق رمل
صار غبارا فانه يقول بغيره من رمل او بغيره رمل قتايل
قوله كنورة وهي الجبر وسحافة الخرف وهو الطين المحروق
كالا واي **قوله** وخرج بالطاهر النجس وكذا المتنجس **قوله**
المستعمل اي في ازالة النجس كما في غسلات القلب وان غسل او في
التيمم بعد مسح العضو ولو احتمل **قوله** وفوايضه اي اركانه
كما هو المعلوم **قوله** اربعة بل خمسة كما ياتي **قوله** النية ولها محلا
عند نقل التراب الاول وعند مسح الوجه وظاهر كلام الشارح

ارادة هذه بدليل المسحة الثانية ولا يكفي نية التيمم ولا ينفذ
الحديث والمجزي هنا نية الاستباحة فقط ولها ثلاثة مراتب اولها
نية استباحة فرض الصلاة ولو منذورة ثانيا نية استباحة
تأعداد ذلك لتسجدة التلاوة وقرأة القرآن ومس المصحف ولو
ذلك وتغليظ الحليل فيستج في كل مرية ما فيها وما بعدها فقط
واعلم ان الطواف كالصلاة فرضا ونقلا واتا خطبه الجمعة فعند
تختار الرمي اليها كصلاتها وعند شيخ الاسلام وابن حجر انها
يتم فيها بالاحتياط فلا يصلي بالتيمم لها فرضا ولا يجتمعها مع فرض
ولو مثلها وفي شرح شيخنا كان حجر جواز جمع الخطبتين بالتيمم
واحد وسيا في بعض ذلك في كلامه **قوله** ويجب قرن السنة الجهر
هو الخامس والمراد بالنقل وجود النية حالة كون التراب على
اليدين قبل مس الوجه به سواء كان يضرب او لا فالاستدانة غير معتبرة
فالمراد بقولهم بل ينقل غير تجديد النية بعد الحدث قبل مس الوجه
ومع مسه فتأمل وافهم **قوله** مسح الوجه اي الذي يجب غسله
في الوضوء وكذا اليدين ولا يجب ايصال التراب الي باطن السع ولو
خفيفا **قوله** بضرمتين اي نقلتين كما هو اشار اليه بقوله
ولو وضع يده اليه وكما صحته النية اول مرة بعد ثقلة واحدة ولو
بنحو خرقة واسعة فلو مسح بها وجهه ويديه وجب ثقلة اخرى
يمسح بها جزا من احدي يديه ولو اصبع واحد **قوله** ولو ترك
التزليل لم يصح اي لا يحسب له مسح اليدين فيعيدهما واتا مسح
الوجه فهو صحيح كما مر في الوضوء **قوله** واما اخذ التراب الي اي اشتراك

وقد لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

مسح الوجه وبعض اليدين في ثقله واحدة لا يضركما تقدم
قوله جاز ويحتاج الي ثقلة اخرى لمسح اليد الباقية تسبعا
عن القصد لانه في ضمن النقل المقارن للنية واتا مسح العضو
فلا يعتبر فتأمل **قوله** وتقدم على الوجه على اسنله لبت من مد
كلام المصنف فكان ذكرها بعدة انسب ويندب فيه الغرة واليخيل
وكذا التثليل وكما يطلب في الوضوء **قوله** فيجب نزع الخاء فيقال
مراده وجوب ايصال التراب لما تحته ويندب تخفيف التراب قبل
المسح ولو بنقصه من اليدين **قوله** والمؤالة كافي الوضوء بتقدم
التراب **قوله** كما يبطل التيمم بالمعنى الشامل لعدم انعاده **قوله**
روية الما المراد بوبه وبوجوده كما يشهد التردد فيه حيث
كان في محل يجب طلبه منه ابتداء **قوله** في غير وقت الصلاة مراده
حالة كونه غير متلبس بها بان كان قبل تمام الرأس الكبير ولا عبرة
بتلبسه بغير الصلاة كقراءة وذكر وخوض **قوله** لفقد الما اشار الي ان
الكلام في الفقد الحسن لاني الشرح كما سيذكره **قوله** اولوهم منه
روية سراب او سحابة او شعاع من يقول عند كافان اعقبه بقوله
نجس اولغائب **قوله** يبطل تيممه نعم ان اقترون وجوده مانع كالمسح
وسبع لم يبطل تيممه **قوله** بعد دخوله فيها بان كان بعد الرأس الكبير
لم يبطل لكن قطعها ليطلبها بالما افضل ان اتسع الوقت **قوله**
بطلت اي في وجود الما لا في توهه لانه لا يبطلها مطلقا **قوله**
الرودة لان التيمم ضعيف ولذلك كانت لا تبطل الوضوء بعده ولا في اشياء
فان اعاد الي الاسلام بي فعله منه لكن بنية جديدة لانها

قطعت النية الاولى **قوله** واذا امتنع شرعا اي سقط وجوب استعماله
 المائي فقد الشرعي او حرما استعماله فيه **قوله** في عضو سوا النقرة **قوله**
قوله عليه اي علي العضوي علي محل العلة منه وان تعد **قوله**
 وجب التيمم وهو عن محل العلة **قوله** وغسل الصحاح وتلطف في غسل
 المجاور لليلة **قوله** ولا ترتيب لكن الاول تقدم التراب ليزيل المائرة
قوله وقت دخول غسل العضو العليل ولا ترتيب بين التيمم عن عليه
 وغسل صحاحه والاولي تقدم التيمم كما مر ويجب تعد التيمم بعد الاغصا
 ان وجب فيها الترتيب كالوجه واليد من ويندب ان لم يجب كاليد
 اليمنى مع اليسرى نعم ان امتنع استعمال المائي عضوين مرتين او اكثر
 كفن بتيمم واحد عنها حيث نالت وهي اي الجبيرة التي هي احد الجباير
قوله مسح عليها اي علي جميعها ان اخذت من الصحاح شيئا فلا
 وسعيها واقع عما اخذته منه **قوله** ويتيمم وينسل الصحاح ان كان
قوله وهذا هو المعتبر **قوله** ويشترط في الجبيرة اي لعدم العادة
 فيما ذكره فان اخذت زيادة علي ذلك وجبت الاعادة مطلقا **قوله**
 وكوها كتراب التنصق على الجراحة او دم تجدد عليها **قوله** ويتيمم لكل
 فريضة اي من الصلاة والطواف وحطبة الجمعة فقط وعطف
 المندورة منها عليها من عطف الخاص لان مئة ورعيها كنفله
 كما تقدم **قوله** في احكام النجاسة الحسية وهي ما لا تتنجس من محل
 حلول بوجها عينية او حكيمة وخرج بها النجاسة المعنوية ويقال لها
 الحكيمة ايضا وهي ما تتنجس وذلك كالماء فانما يجاوز حكمه عن محل
 خروجه الي جميع البدن والحدوث فيها مرة حقيقة النجاسة
 الرصن

وقد نه تعالى علي طلبه العلم بالجامع كما اراه

الرصن الثاني بالمحل الملا في العين النجسة مع رطوبة وتطلق كذلك
 علي نفس العين وهو المراد هنا ويقال لكل منها شرعا مستقدا من منع
 صحة الصلاة حيث لا مخرج **قوله** والنجاسة باعتبار العلة
 المستقدا ولو طاهر كالبصاق والماء **قوله** وشرعا علي عين الوادخال
 كل في التعريف لشمول جميع الافراد والقيود المذكورة بعضها لا يدخل
 وبعضها لا يخرج كما يوضح مما ذكره والتناول يعم الاكل والشرب والحكمة
 بمعنى الاحتراز وهذا التعريف خلا عنه غالب المطولات فذكر غير
 لاي هذا المختص **قوله** ضابطا في جعل ذلك من الضوابط بحث
 ظاهر فتأمل **قوله** من السيلين اي من احدهما **قوله** وخرج عما يع
 الي مفهوم هذا اللفظ فيه تفصيل فهو اولي من عموم النجاسة الاخر
 ولفظ الماضي اولي من المضارع **قوله** لدود وكذا البيض ولون غير
 مأكول واللبن من المأكول وكذا الحصة المشهورة ان لم يمتل اهل
 الخبرة انها منعقدة من البول وكل متصلب لا تحيله المعدة لوقال
 لم تحله المعدة لكان اولي المراد كما لم تقع حاله بالفعل كعظم ترك
 عقب بلعه حالا وخصوصا كذلك وجب لو زرع بلس وببيض لوقته
 لفرخ بمقصلب نحو اللحم قطعاً لم يرتفع فهو نجس ولا يجب التسبيح
 المخرج منه لو كان من مغلظ وخالف شيخنا الرمي في هذه وخرج كما
 نقله شيخنا الرمي دي وفي شرحه خلافة السيلين بقية المناقذ
 وكان المناسب للشارح ذكره فالخارج منها ظاهر لا يقي لما وصل
 الي المدة وان عاذ حالا ولم يرتفع ساعد المنطلب المتقدم ولما كان
 من فم النائم طاهر الا ان علم انه من المعدة تلييه فصلا للنجاسة

صلى الله عليه وسلم طاهرة على الراجح المعتقد ولو كانا الاولي ولو كانت من مأكول
لحمه او مما لا يسيل دمه كالنقل والبق والذباب **قوله** ان كانت مشاهدة
بالعين صوابه فان كانت محسوسة ليستكمل الطعم واللون والريح لان المواد
بها ما قابل الحكيمه كما سيذكر بعد **قوله** بزوال عينها اي جوهها **قوله**
ومحاولة زوال اوصافها ولو بنحو صابون او انسان فيجب ان توفيق
الزوال عليه ونحو استعمال دقيق الحبوب في غسل الايدي بقدر الحاجة
بحريان العادة به **قوله** ضراي لم يعرف عنه نعم ان تعذر زواله عني
ما دام العسر ويجب ان الله اذا سهل ولا يجب إعادة ماصلة معه مثلا
على المعتقد **قوله** ريح اولون فان بقي ما معاني محل واحد من نجاسة
واحدة فكما مر في بقا الطعم **قوله** من الابوال لو قال من غسل ابوال
لكان صوابا **قوله** لم ياكل الطعام اي ولم يبلغ حولين والغسل من بوله
قطعا مطلقا **قوله** برش الماء عليه اي بعد زواله اوصافه قبل الرش
او معه ومنها رطوبة محل بوله فلا بد من محصره او جفافه **قوله**
ولا يشترط ان لو قال من غير سيلان لكان وجها اذ هو مع السيلان
قوله على جهة التفذي ولو مدة وان عاد الى اللبن وشمل اللبن من
مغلظ وهو كذلك وسكت عن العصر لانه لا يشترط حيث ظهر المحل
ومنه تجفيف نحو بلاط من ما صب عليه بعد زوال اوصافه
قوله وخرج بالصبي الصبيبه الى ان بوله ارق والابتلاع بحملة الثروا
خلقه من ما وطين الا ليسبراي عرفا من الدم والقبح من الشخص
او من غيره ما لم يختلط باجنبي ولو طاهر وخرج باليسير الكثير
من القيح فان كان من الشخص نفسه ولم يكن بفعله كعصره ولم
يختلط



يختلط باجنبي عني عنه والا فلا وكالفتح الصديد وما خرج من الثقات
والدمامل والجروح ونحوها ودم البراغيث وورثم الزنايم
لا يعني عن شئ من ذلك من مغلظ مطلقا **قوله** لانفسه سائلة
اي لا دمه يسيل عنه نكه او شق عصومنه كما مر **قوله** في الاناء
الذي فيه ما يبع او ما **قوله** واقرم الي في هذا المعنى انظر الى الاستقيم
لان كلامه في وقوعه قبل موته وانطرح فيه كالوقوع وانما المضطر حه
بعد موته لا يخرج كما مر **قوله** واذا كثرت قد تقدمت هذه في المياه
قوله والحيوان كله طاهر الا الكلب والوه هذا تقدم عقب المياه والكلب
الحيا دكله طاهر الا المسك وقد اشار الى ما مر البلقيني رحمه الله تعالى
الى ضبط ما في هذا الباب بقوله جميع ما في الكون اما حاد او حيوان
والمراد بالحياد ما ليس بحيوان والاصل حيوان ولا جزو حيوان ولا
منفصل عن حيوان فالحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وخرج كل
منهما والحياد كله طاهر الا المسكر واصل كل حيوان وهو المني والعلقة
والمضغة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة وجزو الحيوان كبيته
كذلك والمنفصل عن الحيوان النجس نجس مطلقا ومن الطاهر الطاهر
رشيحا كالعرق والريق فطاهر وماله استحالة في الباطن فنجس
كالبول اما استثنى كالبين والبيض ونحوهما **قوله** مع حيوان طاهر
شمل المتولدتين نحو كلب واذي فان كان على غير صورة الاذي
فهو نجس مطلقا او على صورة الاذي فقال ثنى الرملة كوالد
بطهارته وجعله كالآدمي مطلقا ومنعه الخيط من الولايا
وكان اليه شحنا **قوله** والميتة التي تقدم معي الميتة وما نحوها الاذي

عقب الطهارة **قوله** ويفسل الانا من ولوغ الكلب الى غير الانا وغير اللوغ
من فضلاته وغيرها مثلها والمتولد كما صله **قوله** بما طهره ولا يتنجس
ولا يستعمل كما مر والتراب كما **قوله** احدهن ولو السابق والاولي
اولي **قوله** مصحوب بتراب اي مزوجة سواء رجمها خارج الاناء
المتنجس او وضع الماء او التراب او اعلى الراح **قوله** ولو لم تزل
عين النجاسة الكلية ليست غسلات مثلما حسبت مرة واحدة كذا
في بعض عبارات غيره من المؤلفين وصريحها انه ان اريد بعين
النجاسة جرمها اقتضى انه يجب ست غسلات بعد تلك السنة
وان زالت الاوصاف بما دونها وانه يكتفي بست غسلات وان بقيت
الاوصاف او بعضها وان اريد بعين النجاسة وصفها اقتضى انه يجب
ست غسلات بعد زوال جميع الاوصاف وكل ذلك غير مستقيم وقد
صرحوا بان الفسلات السبعة في النجاسة الكلية كالواحدة في غيرها
وهو صريح في انه لا زالت اوصاف النجاسة الكلية بدون السبع
وجب اتمامها او بالسبع مما فوقها الكافي به وهذا هو الوجه الذي
لا يجوز غيره بان حمل كلامه على ان الجرم زال بستة وان الاوصاف
زالت بستة اخري فواضع ولو تطاير من الفسلات شي الى غير
المغسول فله حكم المغسول فالمتطايير من الفسلة الاولى ولو
مجموعة مع غيرها يفسل متاع الترتيب ان لم يكن التراب
في الاولى **قوله** والارض الترابية اي ما عليها تراب ولو من هبوب
الرياح او كان ترابها نجسا **قوله** لا يجب التراب فيها قال شيخنا
الرملي ويجب ترتيب ما تطاير منها وخالفه الخطيب

قوله

مرة تاتي عليه اي تم محلها مع السيلان **قوله** والثلاث
افضل اي بزيادة مرتين بعد الاولى لواجبة وهذا ان زالت
اوصاف النجاسة بالاولي والافعال زالت به الاوصاف بعد مرة واحدة
ويطلب اثنان بعدها وظاهر كلامهم انه لا يسقط تثليث النجاسة
الكلبية وهو الموافق لقاعدة ان المكبر لا يكبر ونقل عن شيخنا الرملي
طلبه وفي شرحه خلافه فليراجع **قوله** واعلم ان هذا تقدم في اقسام
المياه **قوله** بالاستحالة منها انقلاب دم الطيبة مسكا وان دبغ
الجلد **قوله** وهي انقلاب الشيء انقلابا معنويا او ذاتيا كالحل والسكر
فتأمل **قوله** وهي النحلة من ما العنب هذا معناها لغة والمراد
بها هنا المكسرة ولو من نبد التمر والقصب او العسل وغيرها
سواء اختلف بعضها ببعض او لا **قوله** محترمة وهي ما عصرت
لا يقصد الاسكار ويتغير حكمها بتغير القصد بعك **قوله** ومعنى
تخللت صارت خلا لا بمعنى نشأت عن غيرها نحو عين تقورت
او انفصل عنها نحو هذركلت **قوله** وكذا لو تخللت اليه من ماء
صدقات كلام المصنف لان معنى بنفسها عدم مصاحبة عينها
من غيرها كما ذكره **قوله** بطرح شي فيها هو مفهوم بنفسها فيكون
ان الطرح غير معتبر بل المراد على مصاحبتها العين فيها حين تخللها
ما لم تكن مما يشق الاحتراز عنها نحو بعض بزر او حبات يسيرة
وشمل الشيء ما تخلل مما وقع فيها وان نزع قبل صبر ورتبها خلافا
قبل ان يتخلل منه شي لم يضر ولو كان الواقع فيها نجسا لم يضر
وان نزع منها قبل تخللها وشمل الشيء ايضا المايح وغيره نعم

قال شيخنا الرملة لا يضر نحو غسل وسكر وما ورد الطبيب راجعها
ومن العين المصير ما تلوث من دنها فوقها بغير غليانها
كنقلها من محل الى اخر فيعود عليها بالنجس اذا تخلت نعم ان وضع
عليها من جلسها ما وصل اليه قبل تخللها طهرت **قوله** واذا طهرت
الخبرة اي حكمنا بطهارة الخل المنقلب عن الخمر حكمنا بطهارة الخل
للمنقلب عن الخمر حكمنا بطهارة دنها اي طهرتها لا يعود عليها
بالنجاسة **قوله** في الحيض والنفاس والاستنجاء منه **قوله**
وتخرج من الفرج اي ورج المرأة الادمية لانه المراد وما غير الادمية
فان كانت من الجن فالاصح ان لهم مثل الادمية وان كان من الحيوان
فقالوا انه حيض منه سبعة وهي الضبع والارب والخنزير قطعاً
والناقة والفرس والكلبة والوزغ علي الاصح فالواو لعل المراد حيض
هذه المذكورات وجودها لانه حيض حقيقة فهو من الحيض اللغوي
الذي مطلق السيلان **قوله** تسع سنين اي قسرية تقريبية فلو خرج
قبل تمامها بما لا يسع حيضاً وطهر او هو ستة عشر يوماً فقل
فهو حيض **قوله** بل للجملة اي الطبيعة من عرق في اقصر الرحم المرأة
في اوقات مخصوصة **قوله** ليس في اكثر تسع اثنى وهي الاولى لان
من الوان الدم الكدر والصفرة **قوله** محتمل بالدم المهملة اي
شديد الخمر **قوله** الذراع بالذال المعجمة والعين للمهملة لما ليس من
الحيوان كالعقرب ولم يرادها لهما معا ولا اعجامهما معا **قوله**
والنفاس سمي بذلك لانه عقب نفس غاي **قوله** الولادة ومثلها
العلقة والصفة ولو قال عقب فراع الهم من الحمل لكان اولى بالخروج

كاتبين

كاتبين التومين **قوله** لا يسمى نفاساً فهو دم حيض ان اتصل بحيض
قبله والا قدم فساد **قوله** والآلث وحذفها اي اليها فيقال عقب الولادة
ان يوجد الدم قبل مضي خمسة عشر يوماً من الولادة ولا فهو حيض
ولا نفاس **قوله** اي مقدار ذلك فيشمل بالوطر في اثنا يوم او ليلة
وما لو وجد ذلك المقدار في اكثر من يوم وليلة واسا يقول عليه الاتصال
الي انه لا يتصور الاقل الا ذلك ويقول المعناد الي انه يلقي في وجود
الحيض ان يكون بحيث لو ادخلت قطنة خرجت ملوثة بالدم
قوله بلبا ليها سوا تقدمت او تاخرت او تلفقت **قوله** فهو اي الزايد
استنجاضه **قوله** والمعتمد في ذلك الاسوي التتابع التام من الماء
النافع في رجليه عنه فلو اطردت عادة امرأة بخلاف ذلك لم يقدر
قوله لحظة ويعبر عنها بمحجة اي ما وجد من الدم عقب الولادة
عند نفاساً قليلاً وكثيراً واختار المصنف الاول لمناسبة ما بعد
قوله بين حيض ونفاس وكذا بين نفاسين كان حلت عقب
الوضع ومضي اثنا نفاس وطهرت بعده يوماً مثلاً الوقت
علقة **قوله** تسع سنين تقدم ما فيه **قوله** بزمن بضيق عن حيض
وطهر اي عن اقلها وهو اقل من ستة عشر يوماً ولو بلحظة
قوله ولحظة سان واحدة للوطي واحدة للوضع **قوله** والمعتمد في ذلك
الوجود لو قال الاستقرا كما تقدم كان اولى بل هو الصواب **قوله**
مريضاً ولو كفاية كصلاة الجنازة **قوله** قراءة القرآن باللفظ بحيث
تسبح نفسها ومحله ان تصدق القران ولو مع غيرها والا فادمية
كما في الجنب وسوا احكامه ومواظبه وقصصه وما قبل منه واكثر ولو حرقاً

التمجيد

واحدًا ومجمله في المسئلة وإشارة الأخرى هنا باللسان كالنطق
قوله من المصحف ما فيه قرآن لدراسة ولونحاييل حيث بعد ما سافر
 وأن حل حمله معه كما يأتي وخرج به القيمة وجلده وخربطته وصند
 مثله ويأتي وتفسير السارح لمراعاة معناه اللغوي وهو مثله
قوله إلا إذا خافت عليه فيجب حمله لخوف غرق أو حرق أو وقوعه
 في يد كافر أو خوف نحو غضب أو سرقه **قوله** ودخول المسجد أي
 عبور لفظ حدثها وبذلك فارق كواحدة للجنب وأما الملك
 فحرام عليها مطلقا **قوله** للحايض هو مستدرك لأنه المقيم **قوله**
 أن خافت تلويثه ولو شك أو توهم ومثلها في ذلك كل ذي نجاسة
 كذلك وخرج بالمسجد عن كرباط ومدرسة وملك الغير فلا يحرم
 إلا التمس بالفعل **قوله** الوطي ولو في الدبر **قوله** ويسن لمن وطئ
 وأقبل الدم مدة تزايد وادباره عكسه قال في الجمع ويسن لكل
 من فعل معصية المضيق بدنيا أو بفسخه أي أو ما يساوي ذلك
قوله الاستمتاع أي مباشرة فلا يحرم النظر ولو بشهوة ولا للمس
 مع حاييل ولو قريبا وتستمر الحرمه أي وجود الطاهر بعد الانقطاع
 ولو في ذميه أو مجنونه فلا يحرم الاستمتاع بهما أي السرمة والركبة
 ولا ما خادها ولا ما فوق السرمة أو تحت الركبة ويحرم على المرأة
 أن تباشر الرجل بما حرم عليه أن يباشرها فيه مما ذكره قائل
قوله من استطرد إلى أن الاستطرد ذكر شي في غير مجمله مع غيره
 المناسبة بينهما كما أشار إليه **قوله** على الجنب أي المسلم غير النبي
 في القراءة والمس والملك **قوله** أما إذا كان القرآن لا يخفي أن غير ذلك

كذلك

كذلك كما مر الإشارة إليه فلو قال ومحل الحرمه أن كانت بقصد القرآن
 والأول لا كان صوابا كما تقدم **قوله** كجنب مستدرك لأنه المقيم **قوله**
 مسلم خرج به الكافر فلا يمنع من الملك في المسجد لأنه لا يقتضيه حرمته
 وأن حرم عليه من حيث أنه مكلف بالتفريع ليعاقب عليه في الآخر
 ويجري مثل ذلك في القراءة كما تقدمت الإشارة إليه **قوله** وتعد
 خروجه يعني عدم الأمان كما ذكره ويجب عليه حينئذ أن يفصل
 بالاحتياط من غسله وأن يقيمهم ولو بآداب المسجد عن غيره
قوله وكذا خريطة وصندوق أي إن عداله عرفا ولا قاب له نحو
 صندوق استعة وخزانة ولو في غير حايط وجلده المنصلي
 أو لم تنقطع بنسبه عنه وكذا ما خادني المصحف من الكرسي وأعلم
 أن ذكر هذا وما بعده في الحديث مع جريانه في الحايض والجنب
 لتبعية غيره فيه للاختصاص به فتأمل **قوله** ومحل حمله أي القرآن
 من مصحف أو غيره في امتعة حيث لم يقصد حمل المصحف وحده
 شيخنا الرملي أو مع المتاع عند الخطيب والطرفيه وجمع الامتعة ليس
 شرطاً فكل في متاع واحد ولو صغيراً وحمله به معلقاً أحد من المس
قوله وفي تفسير أكثرهمينا وتعتبر وكلامه في الحمل ومثله المس
 فلا يحرم ولو للقرآن وحده فيه نعم قال شيخنا الرملي يحرم من القرآن
 وحده أو مع تفسير غير التركو وضع يده عليه **قوله** وفي دنائرو
 وجدران وثياب وكحوها وكلامه في الحمل ومثله المس ولو للحرف
 القراءة وحدها **قوله** ولا يمنع المهر أي غير البالغ ذكره أو أني
قوله الحديث ولو حدثا أكبر **قوله** من مس المصحف لو قال من مس

الفقران كان اولى والحمل كالمس بلاولي قوله لدراسة وتعليم
عام ولوقال لدراسة وتعليمه كان صوابا يخرج تعليم غيره
اما البالغ فيجزم عليه ذلك مطلقا وان تعذرت عليه الطهارة
دائما **احكام الصلاة** قوله لو لم يذكر لفظ احكام كان
اولي وهي ما خذت من الصلوات وهما عرقان في خاصرتي المصلي
يخفيان عند الحنايه او من صليت العود بالنار لا تعطافه او
الدعا لا شتمها عليه قوله الدعا اي بخير او مطلقا قوله اقوال
وافعال اي واجبة ودخول المندوب فيها تغليب فدخلت صلاة
الجنائز وخرجت سجدة نحو التلاوة والمراد ما وضعها ذلك فدخل
صلاة الاخرى وكه قوله مفتحة البر وما يفتح به الشيء او تختم
قد يكون منه وهو المراد هنا قوله وفي نسخة البر وهو اولى لصحة الاختيار
بالحسد وافادتها ان الامر في النسخة الاخرى للحسد قائل قوله
خمس في كل يوم وليلة كما هو معلوم وجمع الخمس هذه الامة من
خصايصهم والافتد كانت الصبح لادام والظهر لادام والعصر
لسليمان والمغرب ليعقوب والامسا لبوسف وظاهر هذا انها
كانت على هذه الهيئة المعروفة في هذه الاوقات فليراجع وافضلها
الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم الفضا
ثم الظهر ثم المغرب قوله يجب كل منها وجوبا موسعا باول الوقت
اي وقته المحدود له فيجب بدخوله الشروع في فعلها او العزم عليه
فيه ولا يغني عن هذا ما وجب على من بلغ من العزم على فعل الواجب
وترك المحرمات والامم على من مات قبل فعلها التائمه بخروج وقتها

وبذلك

وبذلك فقلت الخ قائل قوله اي صلاته في هذا ان الطهر اسم للوقت
وفيما بعده انه اسم للصلاة قائل قوله لانها ظاهرة البر او الخاويل
صلاة ظهرت بفعله صلى الله عليه وسلم التابع لجبريل فيه لاقتدائه
به كالصبا به وكان صلى الله عليه وسلم كالرابعة لهم لعدم رؤيته لهم جبريل
ولم يجب الصبح قبلها لتوقف الوجوب على التعليم او غير ذلك قوله
واول وقتها زوال الشمس اي يدخل وقتها بذلك فهو ليس منه قوله لا بالنظر
لنفس الامر لوجود الزوال فيه قبل ظهوره لتأخير فقد قالوا ان ذلك
الا عظم المحرك لغيره يتحرك في قدر النطق بحرف متحرك اربعة وعشرين
فرسخا قوله بتحويل الضلال لم ينعدم او بوجوده بعد عدمه قوله غاية اقعاع
الشمس المسمى بالاستواء وظله هو المراد بظل الزوال الذي في كلامه قوله
اذا صار ظل كل شيء مثله وهو قدر القائمة وهي سبعة اقدار لكل انسان
بقدره وما ذكره هو جملة الوقت وهو منقسم الى خمسة اوقات وقته
اوله بقدر الاستغناء لاسبابها وما يطلب فيها اولها ولو كالا كما ساء
في المغرب ثم وقت اختيار بمعنى انه يختار ان لا يؤخر عنه وهو في نحو
ربع الوقت ثم وقت جوار الى ان يبقى ما يسعها ثم وقت حرمة معنى
حرمة تأخيرها اليه ثم وقت ضرورة بادره بتركها منه ولها وقت
عذر وهو وقت العصر في الجمع ولا يخفى ان من احرم بالصلاة في وقت
لا يسعها يجب عليه الاقتصار على فرائضها بخلاف من احرم بها في وقت
يسعها فان له ان يبدئها وان وقتها ولا حرمة عليه ثم ان وقع رعدة
في الوقت فهي اذا وافقها قائل قوله بل هو اي الظاهر في قوله
والعصر هي الصلاة الوسطى على ارجح الاقوال قوله واول وقتها الزيادة

على ظل المثال اي وقت الزيادة منه لكن بعد زيادة **قوله** ظل الاستواء على ظل
 المثال كما تقدم **قوله** ولها خمسة اوقات واسقط سادسا وهو الجواز مع
 الكراهة فيما بين وقتي الاصفر والتحرّم وسابعها وهو وقت الضرة
 بادراك قدر تكبيره من اخره ولها وقت عذر وهو وقت الظهر لجمع
قوله وهو فعلها اول الوقت بما سياتي في المغرب **قوله** والثالث وقت الجواز
 الى لا تخفى انه ان اراد وقت الجواز لا كراهة فهو مكرّم مع الرابع وسامل الوقت
 الجواز كراهة ولو وقت حرمة وان اراد به الجواز مع الكراهة فحقه التأخير
 عن الرابع المذكور مع شموله لوقت الحرمة ايضا فتأمل **قوله** غروب الشمس
 اي جميع قرصها في اقل ذلك المحل كما يشير اليه وان تأخرت لعارض بل
 لو عادت بعد غروبها تبين بقا وقت العصر ففعلها حينئذ واجب
 لاعادة علي من صلاتها وقضا الصوم علي من افطر **قوله** لفعلها وقت الغروب
 اي عقبه كما علم **قوله** وهو غروب الشمس اي وقت غروبها مع ما عطف
 عليه **قوله** ومقدار الجراي مقدار وقت يسع ذلك بالوسط المعتدل
 ويضم اليه وقت طلب تيمم خفيف واكل لقم يكسر بها حبة الجوز مثلا **قوله**
 ويسر العورة لو اسقط العورة كان اولى ليدخل وقت للبس ثياب
 تحمل ونعم وتقص وغيرها **قوله** ويصلي خمس ركعات الاولى يسبع ركعات
 لا دخل بينها المتقدمة عليها ولا تخفى ان المراد اعتبار وقت هذه المذكورات
 وان لم يحتاج الفاعل اليها ولم تطلب منه كما ان المراه **قوله** ساقط اي
 مع انه لا بد منه **قوله** والفديم وجه النووي وهو المعتمد في المذهب
 يقال الجلال المحلي انه جد بدائيا **قوله** اي مغيبا الشفق الاحري الي تمام
 مغيبه وخرج بالاحمر النصف اليه اسم الشفق اذا اطلق الابيض عقبه
 فلا عند

وقت سه تعالى على طلبه العلم بالازهر

فلا تند وقتها الي مغيبه وما ذكر هو عملة الوقت وهو ينقسم الي وقت فضيله
 واختيار وهو وقتها على الجديد وبعد جواز كراهة الي ما يسعها وقت
 حرمة ثم وقت ضرورة فهذه خمسة اوقات ولها وقت عذر وهو وقت
 لجمع **قوله** والعشا لم يقل اي صلاتها كما مر لاجل المعنى المتفوك
 الذي ذكره **قوله** اسم الاول الظلام اي اسم للظلم من اول وجوده بزيادة
قوله اذا غاب الشفق اي عقبه **قوله** واما البلد الذي لا يغيب فيه
 الشفق اي مطلق الشفق لان لمراد البلد الذي اذا غاب شفق الغروب
 فيه طلع شفق الفجر فكليس للعشا فيه وقت يلينها **قوله** فوق وقت العشا
 لا تخفى ما في هذه العبارة من عدم الاستقامة وعدم الدلالة على القصور
 والمراد انه يجعل لحولا وقت عشا من ليالهم بنسبة وقت العشا عند
 اوليك مثاله اذا كان ليل هو لا فيما بين غروب الشمس وطلوعها **عشرين**
 درجة وليل البلد الاقرب فيما بين ذلك ثلاثين درجة منها وقت
 العشا فيما بين الشفقين عشرين درجات فهي ثلث ليالهم فيجعل ثلث
 العشرين درجة الاوسط هو وقت العشا عند حولا فتأمل **قوله**
 وليها وقتان اي اجمالا وفي الحقيقة انها ستة **قوله** واخر اي وقت
 الاختيار الي ثلث الليل ثم وقت الفضيلة وهو اول الوقت على امر
 في المغرب **قوله** وفي الجواز اي واجز وقت العشا في الجواز الى طلوع
 الفجر الصادق ثم هذا وقت الجواز لا كراهة ووقته مع الكراهة كما
 ياتي ووقت الحرمة ووقت الضرورة ولها وقت عذر وهو وقت
 المغرب لجمع فتأمل **قوله** معترضا اي فيما بين الجنوب والشمال من
 جهة المشرق **قوله** ثم يزول وتقبه ظلمة اي غالباً ونسبة الصد

والكذب للمفسر يجوز اما باعتبار الخبر به او صحة الوقت وعدمها أو
 ذلك **قوله** ما بين الفجرين فيه يجوز كما علم **قوله** لفعليها في اوله لوقا ل
 لفعليها فيه لكان اولى **قوله** خمسة اوقات وبقي سادس وهو وقت
 الضروية **قوله** وذكر اي المذكور من الوقتين وصوابه وذكرها ولو
 قدم الرابع على الثالث لكان النسب ولا يخفى ان الخامس داخل في الثالث الذي
 ذكره فتأمل **قوله** في من يجب عليه الصلاة بالفعل **قوله** وشرايط ال
 اي بشرط فيمن يجب عليه فعل الصلاة ثلاثة اشياء وبقي رابع وهو
 الطهارة من الحيض والنفاس ولا يصح قضا صلوات زمن الحيض
 والنفاس وقال شيخنا الرمي بصلتها **قوله** فلا يجب على الكافر الاصل
 اي وجوب اذا وجب عليه وجوب عقاب عليها في الاخرة لانه
 مخاطب بفروع الشريعة **قوله** ولا يجب عليه قضاؤها اذا اسلام فليست
 وجوبها عنه ترغيبا له في الاسلام قال شيخنا الرمي ولا يصح منه قضاؤها
 وقال الخطيب يندب له قضاؤها **قوله** واما المرتد فتجب عليه لتقدم
 اسلامه وتجب عليه قضاؤها بعد اسلامه لتعديده وتجب قضاؤها من جنون
 وقع فيها حيث لم يحكم باسلامه فيها بخلاف زمن حيض ونفاس وقع
 فيها لان اسقاط الصلاة عن المجنون خصه وعن نحو الحيض غريمه
قوله لكن يومران اي الصبي والصبيبة بها اي بالصلاة اي بفعلها
 وبفعل ما تتوقف عليه كوصو **قوله** بعد سبع سنين اي بعد تمامها
قوله ان حصل التمييز بان صار ياكل وحده ويشرب وحده ويستحي
 وحده ويضرب على تركها وهو ضرب تأديب للتمييز لا عقوبة **قوله**
 بعد كمال عشر وقال شيخنا الرمي يضرب في اثنا العاشرة والامر والضرب

اصوله

وقته تعالى على طلبه العلم بالازهر

اصوله المذكور والانات على سبيل فرض الكفاية وللمعلم الامر والضرب
 الا باذن الولي ومثله الزوج في زوجته واعلم ان شرايع الدين الظاهر
 كالصوم لمن اطاقه ونحو السواك كالصلاة في الامر والضرب ويندب
 قضاها فاقات في زمن التمييز دون غيره اتفاقا **قوله** العمل ان اريد
 وجود الوجوبية دخل النائم وعدم مطابقتها بها حال نومه لعدم
 وان اريد به التمييز لم يدخل وجوب قضاها عليه بامر جديد لتقدم
 سبه **قوله** ولا تجب على مجنون وكذا مغمي عليه وسكران ونحوهم ما لم
 يوجد منهم تعديب شي من ذلك قال شيخنا الرمي ولا يصح القضا بعد
 الكمال ونحوه الخطيب وغيره اما المتعدي بشي من ذلك فيجب
 عليه القضا اتفاقا **قوله** وهو حد التكليف اي المذكور من
 الاوصاف الثلاثة اذا وجدت في شخص يقال له مكلف اي الزم الشا
 بمافيه كلفة من العبادات وغيرها **قوله** والصلوات السنوية التي
 اشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها وزيادة فضلها على غيرها
 وافضلها صلاة عيد الاضحى ثم صلاة عيد الفطر ثم صلاة كسوف الشمس
 ثم صلاة خسوف القمر ثم صلاة الاستسقاء **قوله** الرابثة اي ولو غير مو
قوله سبعة عشر ركعة الوجه عددها اثنان وعشرون ركعة بزيادة
 ركعتين بعد الظهر وركعتين قبل المغرب وركعتين قبل العشا
 واسقاط الوتر لانه ليس من التابع للفرائض وان سمي راتبا باعتبار
 توقف فعله على فعل العشا ولو كان تابعا لصلوة اضافة نيته الي
 العشا مع انه لا يصح اتفاقا كما ياتي **قوله** ركعتا الفجر وهما افضل الوتر
 بعد الوتر وبعدهما الراتب الموكد وبعد غير الموكد وينوي فيهما

سنة الفجر او ركعتي الفجر او سنة الصبح او نحو ذلك وليس ان يفرا فيهما
 بآية البقرة قولوا امنا باسمة الى مسلمون وآية عمران قل امنا باسمة الى
 مسلمون والافسورة سبح وهلا تاك والافسورة الم والافسورة
 الاخلاص وان يضطجع بينهما وبين الصبح والوقضا او اخرهما **قوله**
 الظهر ومثله للجمعة في الموكب وغيره ولا بد من نيته القبليّة او البعدية
 في كل صلاة لها ذلك وله جمع القبليّة في احرام واحد والبعدية كذلك
 وجمعها معا بعد الفرض واذا لم يذكر التاكيد انصرفت النية اليه
 وثلاث بعد سنة العشاء الى الخفي ما في هذه العبارة من عدم الاستقامة
 ولو سكت عنها كان اولى **قوله** يوتر بواحدة منهن اي يلوي بها سنة
 الترتا او الترتا ومقدمته الترتا وله تلك في بقية الترتا شعاعا وترت او صلا
 وفضلا كما ياتي والواحدة اقل الترتا واقل كماله ثلاث وتجل نيته عليها
 عند الاطلاق عند شيخنا الرملي وقال الخطيب بتخيير بين اجزائه او كله
قوله واكثره احدي عشرة ركعة ومتي احرم منه بشفع جاز له التشهد
 في كل ركعتين او اكثر ويسمي فضلا وهو افضل ومتي احرم بوتر لم يجز له
 غير تشهدين ولو فيها عقب الاخيرتين وسمي وصلا **قوله** ووقته
 بين صلاة العشاء ولو مجموعة تقديمها وفعله اخر الليل افضل كلاله
 او بعضا فان فعله بعد نوم كان وتره **قوله** قبل العشاء اي
 قبل فعلها ولو بعد دخول وقتها وبعد فواته **قوله** من ذلك كله
 اي من التابع للفر ايض غير الترتا **قوله** موالات اي بعد الرواتب
 وافضلها الترتا مع ثم الضحى ثم صلاة الليل وعكس المصنف هذا الترتيب
 لاهتمامه بها هو اقل وجودا من الناس **قوله** صلاة الليل اي التهجيد

وهو

قوله تعالى على طلبة العلم بالازهر

وهو صلاة بعد يوم ولو قبل وقت العشاء وبعد دخول وقت العشاء
 وفعلها ولو فرضا قضا او تدارا او تغلرا راتبا ومنه سنة العشاء ومنه الفجر
 المطلق كما اشار اليه **قوله** والنفل المطلق وهو ما لا وقت له ولا سبب
 بالليل وان لم يكن تهجد افضل منه بالنهار ليعده عن الربا والافضل
 ان يسلم فيه من كل ركعتين واذا نوي عدد اقله التشهد في كل ركعتين
 او اكثر ولا يجوز ان يقع منه ركعة بين تشهدين غير الركعة الاخيرة
 فيبطل بشروعه في الثاني قال شيخنا الرملي ويى بالنفل المطلق والفرايض
 كذلك وخالفه ابن حجر في الفرايض **قوله** لمن قسمه اثلاثا والسدس
 الرابع والخامس افضل لمن قسمه اسداسا **قوله** صلاة الضحى سميت
 باول وقت فعلها وهي صلاة الاشراف على الرايح **قوله** واكثرها اثنا
 عشرة ركعة هو مرجوح والصحيح المعتقد ان الشرف فضلا ويعد دائما ان
 ركعات فلو احرم بالكثر منها بطل احرامه المستعمل على الزايد وله جمع
 الثمانية في احرام واحد **قوله** من ارتفاع الشمس هو الرايح **قوله** صلاة
 التراويح سميت بذلك لان الصحابة كانوا يستريحون فيها بعد كل اربع
 ركعات ويطوفون في ذلك طوافا كاملا ولما تعذر الطواف على اهل
 المدينة الشريفه مع شرفهم هجرته صلى الله عليه وسلم ودفعه عندهم
 اتفقوا على ان يجعلوا مكان كل طواف اربع ركعات فصارت عندهم
 سنة وثلاثين والمراد بهم من كان فيها او في منزلهما وقت فعلها
 وله قضاوها ولو في غير المدينة سنة وثلاثين بخلاف عكسه لان العبرة
 فيها بوقت الاداء **قوله** وهي عشرون ركعة اي لغير اهل المدينة كما مر
 وتسبب الجماعة **قوله** لم تصح اي لم تنعقد احرامه ان كان عاملا

عالمًا والأوقعت نقلاً مطلقاً ولشبهها بالفرايض بطلب الجماعة فيها
 لم تفرد عما ورد فيها **قوله** ووقتها إلى آخره هي كالوتر ويندب تأخيرها
 عنها **قوله** في بيان شروط الصلاة لمعتبره لصحتها في دوامها
 لأن الشرط ما قارن كل معتبر سواء ولو لم يذكر قبل الدخول فيها لكان
 أولى **قوله** والشروط عدل عن قول المصنف شريطة مع استلزامها
 وعرفاً لأن شريطة جمع شريطة وليست مراده هنا فتأمل **قوله**
 وشرعاً ما تتوقف صحة الصلاة عليه أي هو تعريف بخصوص المقام وليس
 ذلك من شأن التعاريف فلو قال ما تتوقف صحة غيره عليه وليس جراً
 منه كالصلاة هذا لكان أولى وأتم وهذا شامل لعدم المانع وهو صحيح
 ولقرب هذا التعريف وسهولته عدل إليه عن التعريف بأنه ما يلزم
 عدمه لعدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فهو عكس
 المانع وبغيرهما مقال سبب لأنه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه
 عدم لذاته **قوله** وخرج هذا القيد المذكور بقوله وليس جوامها
 الركن فإنه مشترك للشرط في تعريفه المذكور لكنه جزمها فالأركان ما هي
 والشروط صفاتها **قوله** الأعضاء أي جميع البدن من الحدث الأكبر والأعضاء
 الوضوء من الحدث الأصغر وفي كلامه أيما إلى أن المراد بالحدث الأمر
 الاعتباري ولو سكت عن لفظ الأعضاء لكان أولى لما أوفقت **قوله** فصلا
 صحيحة وبطلانها ما يبطل غيرها ولا يبطل إذا ضاق الوقت لأنه لم
 يتم أن ايس منها في الوقت من أوله فله الصلاة من أوله فلو وجد تراها
 بعد ذلك وهو في الوقت وجب عليه إعادتها به وإن لم تسقط به ثم يبيد
 ثالثاً بالما أو بالتراب في محل تسقط به فيه فتأمل **قوله** في ثوب وبدن
 ومكان

في ثوب وبدن
 ومكان

في ثوب وبدن
 ومكان

في ثوب وبدن
 ومكان

وقته منه تعالى على طلبه العلم بالآزهر

ومكان لا يخفى أن لفظ الخمس في كلام المصنف عطف على الحديث
 فكلامه في طهارة البدن منه فادخل الثوب والمكان فيه المودع
 التكرار فيها بقوله بلباس ظاهر المشار إليه بقوله وسيد ذكر الوضوء
 مستقيم فتأمل والمراد بالثوب ملبوسه وبالمكان ما لا يفي بدنه أو
 ملبوسه كما يأتي فيهما **قوله** يسترون العورة من أعلاها ولعن نفسه
 وجوابها لذلك بحيث لا تزي من ذلك لامن أسفلها وإن رويت بالفعل
 وما هنا عكس الخى نظراً لصلتها غالباً واختار باللون عن الجمع فقط
 أن لا يكفي المستوبلون نحو الحنا اتفاقاً ولعله استغنى عن شرط الجرم
 بقوله اللباس الذي **قوله** فان عجز عن سترها ولو غرض ثوبه على نحاسة
 هو محبوس عليها **قوله** بلباس هو ظاهر في غير نحو الطين ولما الكدر
 ولون جلد أو حرير لرجل وإن حرم عليه عند القدرة على غيره ولا يلزمه
 قطع ما زاد منه على العورة ويحتمل شموله لهما وهو أفيد وإذا أصلي
 في الماء جاز له الخروج إلى الشط يسجد فيه وإن لم يشق عليه السجود في الماء
 ويجب سترها أي العورة لا بقيد كونها عورة الصلاة كما ظاهره ولو آخر
 هذه الجملة عن تقسيم العورة بعد ما كان حسناً **قوله** عن الناس
 أي الذي يحرم نظره إليه وإن لم يمسهم غص إصابعهم **قوله** وفي الخلوة
 ولو في ظلمة الحاجة هو راجع إلى الخلوة كما بدل ما بعده ويحتمل
 عوده إلى غير الناس فيشمل ما لو احتاج إلى كشفها للاستنجاء بحضرة الناس
 فإنه يجوز له ذلك بل يجب عليه أن خاف خروج الوقت لأن خاف
 فوت أوله ولا فوت الجماعة ولا فوت الجمعة **قوله** وعمرة الذكراي
 الواضح في الصلاة وكذا عند حبسه ومحاربه وعمرة عند الأجانب

في ثوب وبدن
 ومكان

جميع بدنه وفي الخلوة السوتان فقط **قوله** وكذا الامة اي من فيها
رق ولو خشي عورتها في الصلاة وعند الاجاب وفي الخلوة كالحرية
وعورتها الحرية اي كاملة الحرية ولو خشي **قوله** ما سوي الى فيجب
شعر راسها وقد مبها وتكفي سترها طنما بالارض ولو ظهر من عبقها
شي ولو عند ركوعها بطلت صلاتها **قوله** اما عورة الحرة لوقال الانبي
في هذا وما بعده لكان صوابا كما مر **قوله** وعورتها اي الحرية في الخلوة كالدكر
اي كعورة الذكوري في الصلاة فهو ما بين سرتها وركبتها وقيل كعورة في
الخلوة وهو السوتان **قوله** ما يجب ستره اي في الصلاة كما اشار اليه
بقوله وهو المراد هنا ولو سكت عن هذا المراد وجعل ما يجب ستره شاملا
لما جرم نظره لتلازمها كان النسب ويمكن حمل كلامه عليه فتأمل
قوله والوقوف برأيه ما يعالجوس وغيره وسيشير اليه **قوله**
بلاقي خرج غير اللاتي فلا يضر الا ان كان حاملا متصل به كطرف جبل
علي نجاسة وزكامة دابة عليها نجاسة نعم يغتفر سلاقة نجاسة جافة
فارتجها حلا او رطبة والتي ما وقعت عليه حالا من غير حمل ولو في مسجد
لكن ان لزم على القائمات تحبس المسجد واتسع الوقت فالاولي عدم القائمات
فيه **قوله** بالاجتهاد ان كان مستندا الى علامة لصوت ديك مجرب
ولو بصناعة وسماع مؤذن وكوم كتاب صحيح نعم يقدم على اجتهاد
سماع مؤذن عارف في صحوة وروية المزاويل المعروف وبليت الأتربة لعاف به
قوله وان صادف الوقت وكذا كل عبادة لها نية ويعتد بها لانيه لها
اذا صادف الوقت وكذا اذا ان **قوله** استقبال القبلة اي الان وهي
الكعبة أي غيتها او هوها الى ما ذي لجرمها ان لم يكن فيها والا فلا بد من
جه



وقفة لله تعالى على طلبة العلم بالادب

جرم منها حقيقة او حكما وكونه مرتفعاً ثلثي ذراع فالكبر ويحيى كون
الاستقبال للعين يقينا مع القرب لمس او مروية حيث سهل الاجاب
غير معتد به ومنه قدرة الاعمى على مس حائط الحراب حيث سهل
فلا يكتفه الاخذ بقوله غيره ولا اجتهداه وظنا مع البعد ومع
حابل غير معتد به ويقدم قول المجبر عن علم وان لم يجبر بالفعل على
تحويليت البرقة والمحراب المعتد بان طرفة عارفون واقروه ويقدم
ذلك على اجتهداه بالعلامات كالنجوم ومنها القطب المعروف بالكوكب
وكا الشمس والقمر والرياح فان لم يعرفها قلدها عارفا بها مسلما عدلا
ويجب نعلها حيث لم تكن بحضرة عارف سفل وحضرة من سلم عدل
او من غيره ان قره عليها مسلم عدل عارف وما ذكر علم انه لو وقف
صنف طويل في المسجد الحرام او في غيره بحيث يزيد على مجازاة حرم
الكعبة وجب على من زاد على مجازاة حرمها ان ينحرف الى جهة حرمها
اذ لا تكفي الجهة عندنا قنامل وافهم ولا تعتبر بعض العبارات
للوهمة بخلاف هذا وانه الموفق **قوله** وكعبة لا ارتفاعها صوابه
لترتيبها واستدارتها **قوله** واستقبالها بالصدر حقيقة في الواقف
والجالس وعرفا في الواقع والساجد نعم يجب الاستقبال بالوجه مع
الصدر في مستلق قدر على رفع راسه وبالاخصيين فيه ان يجز
عن ذلك الرفع **قوله** لمن قدر عليه اما من عجز عنه كمر بوط على
خشبة فيصلي على حسب حاله وتلزمه الاعادة **قوله** من ذلك اي
الاستقبال **قوله** في شدة الخوف اي النوع الرابع من صلاة الخوف
ولو لم يبر الخوف كما ياتي **قوله** وفي النافلة ولو موقفة **قوله**

علي الراحلة لو اسقطها كان حسنا **قوله** ولو قصيرا واقفه الى محل الاستماع
فيه ند الجعة **قوله** صوب مقصده فلا بد ان يكون له مقصد معلوم
قوله وراكب الدابة اي في غير نحو هودج او حمل او حفة اما هولا فان
اتوا جميع الاركان واستقبلوا في جميع الصلاة جاز كما الفعل والا وجب
عليهم الترك كراكب السفينة غير الملاح الذي له دخل في سيرها ولا تقع
صلاة الاخذ بزمام الدابة ان كان بها نجس ولو علي غير مخرجها واذا وطئت
نجاسة رطبة بطلت صلاته وكذا جافه لم تقارحها حاله **قوله** فيتم
ركوعه وسجوده وكذا جلوسه بين سجديته **قوله** وستقبل فيها اي
في ركوعه وسجوده وكذا في جلوسه المذكور وفي احرامه كما في بعض
النسخ **قوله** في قيامه ومنه الاعتدال وتشهد وفي سلامه وتعاذرك
انتظم قولكم انه يستقبل في اربع ويمشي في اربع فتأمل **فصل**
في كيفية الصلاة من بيان اركانها وما معها **قوله** ثمانية عشر بعد الطهارة
في محالها الاربعة اركانها والصحيح انها هيئة للركن واجبة للاعتداده
وبعدنية الخروج ركنا والصحيح انها ستة فالاركان ثلاثة عشر كما في
المذاهب وغيره **قوله** وهي اي النية شرعا واما لغة فهي مطلق القصد **قوله**
ومحلها القلب ولا يخرج بنطق اللسان بخلاف ما فيه **قوله** فرضا ولو
كفاية كخياره او عارضا كند **قوله** وجب نية الفرضية ولو في المعادة
وصلاة الصبي لكن ائتمد شيخنا الرملي انها لا تجب على الصبي **قوله**
وتعيينه ومنه القبلية والبعديّة قلابد منها كما مر اما الثقل المطلق ففقيه
فقد الفعل فقط ويلحق به ذو سبب يفي عنه الثقل المطلق
كحجته وسته وضوءا ستحارة واحرام ودخول منزله وخروج منه

وغير

وغير ذلك ويصح الاداء بنية الفضا وعكسه لهذا او قصد غير معناه
ويستدب الاضافة الي اسمه وذكر اليوم والشهر والسنة او عدد الركعات
ولو غلط في ذلك لم يضر الا في عدد الركعات **قوله** القيام اي منتصبا
بحيث لا يكون ما يلا الي احد شقيه ولا منحيا الي جهة امامه او خلفه
ويجب ما يتوقف عليه كصبي او نحوه ولو باجرة عليها بما في الفطرة
ولا يضر استنادة الي ما لو انزل لسقط وهو افضل اركان الصلاة وبعده
السجود ثم الركوع **قوله** فان عجز بحيث يحصل له مشقة تذهب خشوعه
قوله فعد فان عجز عن القعود ما ذكره علي لجنبه واليمن افضل فان عجز
صلي مستلقيا ويجب تكرار اسمه الي ركوعه او سجوده فان عجز جاز اجزا
عليه فان عجز اجري اركان الصلاة علي قلبه ولا تسقط عنه مادام عقله
ثابتا **قوله** تكبيرة الاحرام لو قدمها علي القيام كان النيب وسُميت
بذلك لانه حرم بها ساكن حلالا قبلها **قوله** اسم الله بقطع الحزمة ويجوز
وصلها ان سكن ما قبلها ولا يجوز مدّها لانها جليدة استقيمت ولا يجوز
وساكنه وان متحركة بين الكلمتين ولا وصل همة الكبر والامد الباء والاشد
ولا ابدال اللام همة لغير عذر ولا يضر الفصل بين الكلمتين باداة
التعريف ولا يوصف لم يطل **قوله** ونحوه من كل ما فيه تغير احد النقطتين
الكبر والعظم **قوله** كقوله البراءة فان اي بلفظ البراءة يصح التكبير ان قصد
عند لفظ اسمه الابتداء والافلا ولا يندب تكرار التكبير فان كره بقصد التاكيد
لم يضر او بقصد الافتتاح خرج بالاشفاق ودخل بالاول وان قصد افتتاح
بكل تكبيرة دخل بها ولا يصح مع التعليق بنحو ان شاء الله لا يقصد
التكبير فقط **قوله** باي لغة وان لم تكن لغة النواكب **قوله** ويجب

ترك باوصافها السابقة بالتكبير اي بحز منه وبكفي تفرقة الاوصاف
على الاجزاء **قوله** بحيث يعد عرفا انه مستحق للصلاة قال شيخنا الرمي
معني الاكتفاء باقتي انها بحز المتقدم والوجه انه غير ذلك **قوله**
قراءة الفاتحة اي في حاله الانتصاب للقيام ولو في النفل ولا يصح قراءة شي
منها قبله ولا بعده ويجب الفاتحة في كل ركعة سوا الصلاة السريية
والجهرية نعم ينحصر امام يصح تحمله عن مسبق بجميعها وبعضها **قوله**
او بدورها الى لو اخر هذه الجملة كان اولى مع ان ما ياتي تكرارها الا ان يقال
ان ما ياتي تفصيلها **قوله** او تسديده عطف خاص **قوله** لم تصح قراءته
وتحرر ايضا ان كان عامدا عما سوا غير المعني **قوله** ولا صلته ان
تعمداي وحصل اسقاط الحرف تغير في المعني والاف كما لو لم يتعمد
قوله والا بان لم يتعمداي اولم يتغير المعني **قوله** ويجب اعادة القراءة اي
قبل ركوعه فان ركع قبل اعادتها بطلت صلته ان كان عامدا
والا لم تحسب ركعته **قوله** وواجباتها هذا لادخله في رعاية الترتيب
وكذلك هو ساقط من بعض النسخ وتامل **قوله** على نظائرها فلو قدم كلمة
منها على اخرى وجب استئناف جميع الفاتحة نعم لو قدم نصفها الثاني
ثم ابتدأ بنصفها الاول ولم يقصد به التكميل على النصف الذي
بداه واستمر فيها الى اخرها اعتد بها **قوله** من غير فصل اي سكوت
طويل عمدا او قصيرا فاصلا به قطع القراءة او بذكر ولو منها في غير
ما ياتي **قوله** بين مولاتها صوابه بين اياتها او كلماتها **قوله** كتابية
الايض وكذا فاتحة عليه اذا توقف وسوال الجنة اذا سمع من اما
ايتها والاستعاذة من النار كذلك وصلاة على النبي صلى الله عليه

سلم

وسلم لئلا يسمع من اما مه اية اسمه ونحو ذلك **قوله** ومن جعل الفاتحة
اي لم يعرفها اي لم يحسنها وقت صلاته وعطف وتغذرت عليه نفسه
قوله لعدم معلم اي بان لم يوجد او لم يقدر على ما يوصله اليه قبل خروجه
الوقت بما يجب صرفه في الحج او لم يقدر على اجرة طلبها منه وأشار بقوله
مثلا اي عدم نحو مصحف **قوله** اي بذكر اي سبعة انواع منه والدعا كما ذكر
لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخر على ما يتعلق بالذي قبله **قوله** بحيث لا ينقص
من حروفها اي الفاتحة اي الفاتحة وهو راجع للقرآن والذكر ولا يشترط
مساواة الايات ولا انواع الذكر والدعا وحروفها مائة وستة وخمسون حرفا
بقراءة مالك بالالف كما قالوه والحرف المشدد من البدل كالحرف المشدد منها
والحرفين من البدل كالحرف المشدد منها لا عكسه ولو قد دخل بعضها
وبعض غيرها التي ببعضها في محله وبالبدل في المعجوزة سوا تقدم
او تاخر او توسط ولو قد دخل على بعض الفاتحة فقط كركعة وكذا على بعض
القرآن قال شيخنا الرمي بخلاف بعض الذكر فيكمل عليه بالوقوف
خلاف الشيخ عميره **قوله** وقف قدر الفاتحة للوسط المعتدل في ظنه
ويندب ان يقف بعدها ايضا للسورة **قوله** الركوع وهو لغة مطلق
الانحناء **قوله** لقيام خروجه القاعد فاقبل ركوعه ان ينحني بحيث تحاذي
جبهته امام ركبتيه واكمل ان تحاذي موضع سجودك **قوله** معتدلا
خلفه اي بالفعل وغيره يعتبر به **قوله** لو اراد الحاجة اليه مع لفظ قد
قوله واقفا بطرفه اي ان يحجز من الانحناء مطلقا **قوله** ونصب مساقبه
الاولي ونصب ركبتيه الا ان يراد به نصب مساقبه **قوله** وهي سكون بعد حركة
الاولي سكون بين حركتين **قوله** يجعلها هيئته الى وقد تقدم ترتيب

قوله الرفع لو اسقطه كان مستقيما لانه ليس من الاعتدال
قوله الاعتدال وهو لغة المساواة **قوله** قائما لو اسقطه كان صوابا
لانه لا يجمع مع ما بعده فتأمل **قوله** وقعود عاجز لو اسقط لفظا جز
لكان مستقيما لانه اعتدال القادر في النفل اذا صلي قاعدا ومضطجعا
كذلك **قوله** السجود وهو لغة الانخفاض والتواضع وخوفا **قوله** مرتين
وكرر دون غيره لانه محل التواضع بوضع اشرف الاعضاء على مواضع
الاقدام ولانه اجابة الدعاء وغير ذلك **قوله** مباشرة فلا يصح مع حائل
لغير عذر ولا على متصل به يتحرك تحركه في قيام او قعود ولا على
جزية مطلقا **قوله** من ارض او غيرها ومنه فطن او تبين او نحو
قوله بحيث ينال الحر تفسير الطمأنينة بذلك لا يستقيم لانه من التماثل
المذكور بعده فتأمل وخرج بالجملة ببقية الاعضاء فلا يبي التماثل
فيها على المعتد ولا كشفها اتفاقا بل يلزم كشف الركبتين للذكر تنبيه
الجملة من شعر الرأس الى شعر الحاجبين عرضا وتساوي الصدتين
طولا **قوله** واقله سكون حركة اعضائه هذا تفسير الطمأنينة وليس هو
عين الجلوس وانما هو القعود **قوله** واقله التشبه بالحرف فلا يجوز اسقاط
حرف منه ولا ابدال كلمة بغيرها ويجب ترتيبه فان لم يرتبه لم يقدره
ان اختل به المعنى ويجب موالاته فان تحلله غيره لم يقدره نعم
وزيادة حرف التعريف في لفظي السلام وزيادة المباركات والصلوات
والطيبات بعد التحيات لا تضر ولا تنقض زيادة النوافل اليها
والله اعلم في عليك ولا وحده لا شريك له بعد شهادة الله والتحيات
جمع تحية وهي ما يحبه به من قول وفعل وجمعت اشارة الى اختصار

الله تعالى

الله تعالى جميعها **قوله** والشهد جمع الواو مع الشهد من الاكل فيكفي
قوله رسول الله لفظا الله من الاكل فيكفي رسوله ولا يضر اسقاط
سنة الى الخلاف شدة ان لا اله وسكت عن اكل الشهادة معروف
وقد ذكره في بعض النسخ **قوله** اللهم صلي على محمد وصلي الله على محمد والصل
علي محمد وجوز هنا ابدال محمد وعلي الحمد كما صليت على ابراهيم في الغالب
ارك حيد مجيد **قوله** واقله اللام عليكم او عليكم السلام ولا يجوز اسقاط
حرف من هذا ولا ابدال حرف بغيره ولا وجود لفظ بين الكليتين لا نحو
التام نعم ان قال السلم بكسر السين او فتحها وقصده السلام في
يميننا وشمالا اي يميننا في المرة الاولى وشمالا في الثانية متديا
في كل منهما جهة القبلة ونههما مع انتهاء الالتفات ولو سلم الثانية
معتقدا انه سلم الاولى لم يكفيه ويعيد الاولى وجوبا والثانية ندبا
قوله وهذا الوجه اي عدم وجوب بنية الخروج هو الصحيح وهو للعقد
فلا يكون مندوبة ولو قصد الخروج من صلاة غير الذي هو فيها بطلان
ان كان عاما **قوله** ترتيب الاركان فلو قدم ركنا على محله وجب اعادته
فيه ان لم يبلغ مثله والاقام مقامه وتدارك الباقي من صلاته
ولا ينطل صلاته الا ان قدم ركنا فقلبا على غير عامدا **قوله**
يستثنى منه اخر الوجه سقوط هذا الاستثناء لان ما ذكره المصنف
متمثل عليه صريحا او ضمنا فلو قال المتمثل على كذا كان غافلا
قوله الاذان ويقال له الاذنين والتأذين وهو افضا من
الاقامة ولو مع الامامة **قوله** والفاظه الحرف هو خمسة عشر
كلمة ويندب فيه الترجيع وهو ذكر الشهادتين سرا قبل اذ كرها

في بعض النسخ
لا يجوز اسقاط

جهر فهو به تسع عشرة كلمة **قوله** والاقامة وهي لغة الاعلام
قوله للمكتوبة اي من اخبر فيها حق للصلاة على الراجح وفي
هذا الشارة الى انها من حصا بين هذه الامة فديرا جمع والفاظها
احدي عشر كلمة وكلها فرادي الالفاظ الاقامة ولفظ التكبير هـ
اولها واخرها **قوله** ولما غيرها اي من كل نفل فمع جماعه
وان نذر والنذر المذكور بدل عن الاقامة على المهور تنبيه
شرط للوزن والمقيم الاسلام والتميز وشرط الموزن المذكورة يقينا وتر
طها الوقت ولو في الواقع وترتيبهما وموالتهما بحيث ينسب كلهما
الي بعض ويكرهان من جذب ومحدث والاقامة اسد **قوله** شيان
اي بحسب الجنس والمراد بهما الابعاض التي يحتركها او ترك شي منها
او تغيير كلمة منها باخرى بالسجود **قوله** التشهد الاول والمعني الشامل
للمصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وللطلوب فيهما ما يجب في الآخر
وقعودهما تابع لهما فهو اربعة ابعاض ولا يندب فيه الصلاة على
الال ولا يطلب سجود لفعليها ولا لتركها **قوله** وللقنوت ان ارادته
ما يشمل الصلاة والامر على النبي صلى الله عليه وسلم واله وصحبه وقيما هما
التابعة لهما فهو اربعة عشر بقضا والافهوائشان وبقي من الابعاض
الصلاة على الال في التشهد الآخر وقعودها في ليلتها عشرون بقضا
وينصو السجود لترك هذا الاخير يترك امامه له فتامل **قوله**
وهو لغة الرعا اي بخير وقيل مطلقا **قوله** ذكر مخصوص اي في محل
مخصوص كما عرفت **قوله** وهو اي القنوت الوارد عن النبي صلى
عليه وسلم وخرج به الوارد عن ابن عمر رضي الله عنهما وهو مذکور

في

في المطولات **قوله** اهدي ويندب كونه بلفظ الجمع للامام **قوله**
الخر وهو وتولن فيمن توليت وبارك فيما اعطيت وفي شروا
قضيت فانك تفضي ولا يقضي عليك وانه لا يزل من واليت ولا من
من عادت تباركت رينا وتعاليت والظرفية معني المعية ولوايد
بها سجد للسهو وهكذا بقية الفاظها كما تقدم وليس رفع بطرفه
فيما فيه تحصيل وظهورها فيما فيه رفع وكذا ساير الادعية ويندب القنوت
في بقية الصلوات الخمس ويجوز في غيرها للمنازلة **قوله** ولا تنسب كلما
القنوت السابقة اي اذا لم يشرع فيها والانتعيت ويندب السجود
لترك شي منها كما تقدم فلو قننت بابه الخ لو قال فلواني بما ينضم
شنا ودعنا نحو اللهم اغفر لي يا غفور لكان اولي فتامل **قوله** تتضمن
دعما اي وشنا والا فلا تكفي **قوله** وهما اي شهما غير الابعاض فلا
يجز ترك شي منها بالسجود كما اشار اليه **قوله** رفع اليدين اي مع ابتداء
التكبير ويندب انتها وهما معا ايضا **قوله** حد ومنكبيه اي مقابلها
بحيث تحاذي اطراف اصابعه اعلى اذنيه واليهما ما شحتهما **قوله**
وعند الركوع عند ابتدائه ويمد التكبير بعد الرفع ايضا ولو شق عليه
الرفع اي بمقدوره اي ويندب الرفع عقب التشهد الاول ايضا
قوله ووضع اليمين الخ والافضل ان يقبض بها مفضل اليسار وبعض
ساعدها ويسعها وفي ذلك اشارة الى حفظ الايمان في القلب
قوله المصلي اي لغير صلاة الجنائزة ولو على القبر ولغير مسبوق
لم يظن ان زال الفاكه معه **قوله** عقب التكمير اي بعده وقبل
التمود او القراءة لانه يفوت بهما **قوله** وجهت وجهي لربك

بداي ونظر اوجد الشيء على غير مثال سبق **قوله** اخراي والاخنيها
 مسلما ولما انا من المشركين ان صلاتي الاله وجمع السموات لا تنفك
 جميعها بخلاف الارض لان النفع بالطبقة العليا منها وحيثما
 ما يلا الى الدين الحق والنسك العبادة وعطفه على الصلاة عام والمجا
 والمهمات الاحياء والامانة ولا يقصد بقوله وانا اول المسلمين حقيقة
 ذلك لانه كفوله ابدال بمن **قوله** والمراد ان يقول الخ لانه التوجه في الاصل
 الاقبال على الشيء ويشمل التوجه الى القبلة بل هو اظهر فيها **قوله**
 او غيرها ومنه سبحانه اسم الله الخ اللهم تقني من الخطايا كما ينقي الثوب
 الابيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد **قوله** بعد التوجه
 اي ان اتى به ويسرهما ولو في جهرية وتعود في كل ركعة واعوذ
 اعتصم والسيطان من شطن معني بعد او من شاط معني احترق
 والرجيم معني المرحوم باللعنة والراحم بالسوسوسة **قوله**
 والجهري وهو ان يريد على اسماء نفسه بحيث يسمع من بقربه في
 موضعه وهو الليل ووقت الصبح مطلقا ولو في جهرية مقضية
 والنهار في ما ذكره الشارح ومنه صلاة الاستسقاء نعم يندب للمامور
 الاسرار مطلقا وللراة والخنثي حيث يسمع اجنبي ويندب التوسط
 في نوافل الليل وتحرم الجهر عندهم يتاذي به واعتمد شيخنا الكراهة
 فيه **قوله** امين بالمد وتخفيف الميم مع الامالة وعدمها والقصر
 كذلك ويجوز تشديد الميم مع المد **قوله** عقب الفاتحة اي بعد
 سكتة لطيفة **قوله** ويجهر به اي كل من الامام والمأمور **قوله**
 وقراءة السورة وهي القطعة من القرآت اقلها ثلاث آيات والمراد

لعم

بداي ونظر اوجد الشيء على غير مثال سبق قوله اخراي والاخنيها مسلما ولما انا من المشركين ان صلاتي الاله وجمع السموات لا تنفك جميعها بخلاف الارض لان النفع بالطبقة العليا منها وحيثما ما يلا الى الدين الحق والنسك العبادة وعطفه على الصلاة عام والمجا والمهمات الاحياء والامانة ولا يقصد بقوله وانا اول المسلمين حقيقة ذلك لانه كفوله ابدال بمن قوله والمراد ان يقول الخ لانه التوجه في الاصل الاقبال على الشيء ويشمل التوجه الى القبلة بل هو اظهر فيها قوله او غيرها ومنه سبحانه اسم الله الخ اللهم تقني من الخطايا كما ينقي الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد قوله بعد التوجه اي ان اتى به ويسرهما ولو في جهرية وتعود في كل ركعة واعوذ اعتصم والسيطان من شطن معني بعد او من شاط معني احترق والرجيم معني المرحوم باللعنة والراحم بالسوسوسة قوله والجهري وهو ان يريد على اسماء نفسه بحيث يسمع من بقربه في موضعه وهو الليل ووقت الصبح مطلقا ولو في جهرية مقضية والنهار في ما ذكره الشارح ومنه صلاة الاستسقاء نعم يندب للمامور الاسرار مطلقا وللراة والخنثي حيث يسمع اجنبي ويندب التوسط في نوافل الليل وتحرم الجهر عندهم يتاذي به واعتمد شيخنا الكراهة فيه قوله امين بالمد وتخفيف الميم مع الامالة وعدمها والقصر كذلك ويجوز تشديد الميم مع المد قوله عقب الفاتحة اي بعد سكتة لطيفة قوله ويجهر به اي كل من الامام والمأمور قوله وقراءة السورة وهي القطعة من القرآت اقلها ثلاث آيات والمراد

اعم من ذلك والسورة الكاملة افضل من بعض سورة لا يزيد عليها ولا ينقص
 افضل وليس كون القراءة على ترتيبه المصحف وتواليه وليس منفرد
 وامام قوم محصورين طوال المفصل واوله من الحجرات لكثرة فصول
 سورة في الصبح وقرب منها في الظهر واساطم في العصر والمشاو
 في المغرب ويندب تطويل قراءة الاولى على الثانية وفي الغفل يقرأ السورة
 في كل ركعة مالم يشهد **قوله** لامام ومنفرد وكذا المأمور لم يسمع
 قراءة امامه ولا يسمع له قراءة اية سجدة خلف الامام قاله ابن حجر وقاله
 شيخنا الرملي ولا يسمع لمصلي قراءة اية سجدة بقصد السجود فتكسر
 في غير وقت الكراهة وتحرم فيه ومتي سجد بطلت صلاته نعم يستثنى
 صبح يوم الجمعة بالنسبة لالام عند شيخنا الرملي ومطلق اية سجدة
 عند شيخنا الزبائدي **قوله** بعد الفاتحة اي وبعد سكتة تسع الفاتحة
 للمأمور وليس سكتة بعد السورة وقبل الركوع فهذه ثلاث سكتات
 وذكر السبكي سكتة بين التكرم والقراءة واعترض بان فيها الافتتاح
 والنعوذ لكن قال شيخنا يندب ههنا ثلاث سكتات ايضا بعد التكرم
 وبعد الافتتاح وبعد التعود فالسكتات ست **قوله** لم تحسب ويعيد
 بعدها ان اراد **قوله** عند الخفض قيد الشارح الخفض بالركوع
 ولو اطلقه او عممه للسجود لكان صوابا **قوله** اي رفع الصلب الاولي
 رفع الراس الا ان يقال هو لازمه **قوله** من الركوع صوابه من السجود
 لان الرفع من الركوع فيه **قوله** التسميع الذي فليس هو مراد المصنف
 وكان الوجه ان يجعل الخفض شاملا للسجود ايضا لانه بذلك التكبير
 الخمس في كل ركعة كما مر قنا **قوله** وقوله المصلي صرح بالمصلي

هنا وحذفه من الاول على عكس القاعدة ان الحذف من الثاني له الالة
الاول لانهما الاضافة هنا قائل **قوله** زيننا لك الحمد او تلك الحمد الحمد
لربنا او لربنا الحمد **قوله** انتصب قائما او جلس قاعدا **قوله** زي الاعلى
وخص الاعلى بالسجود لرفع ايها المبعوث **قوله** والاكل الخ وهو خاص
بالمفرد وامام المحصورين وهو الزيادة على الثلاثة المذكورة الى احد
عشر والهم لك ركعت الخ وسجد وحكي **قوله** ويقبض اليد اليمنى
اي بعد وضعها على الفخذ **قوله** رافعا يها رفا مقصدا مع ميل
راسها قليلا وخصت المسبحة بكسر الباء لاتصالها بالقبض للجمع
في التوحيد بين لسانه وقلبه وجوارحه بخلاف الوسطى فان عرفت
وقتها متصلة بالذكر ولذلك تحصل الفيض عند الاشارة بها **قوله**
والسأهي اي من طلب منه سجود السهو ولم يقصد تركه فان قصد فعله
بعد تركه عادلا فترأى وعكسه **قوله** في امور تخالف فيها الملة
الرجل في الصلاة اي من حيث الهيئة والصفة **قوله** المرأة سوا مكة
والرفيقة **قوله** في السجود والركوع متعلق بالفعلين قبله فلو عم
كان اوكي **قوله** واذاناه شي كخطا امام وتبنيه غافل وانتظار
طالب وكذا ذلك **قوله** واطلق لم تبطل هو خلاف الراجح في المذهب
ويكفي قصد الذكر في اول تكبيرة من الصلاة عند الشيخ الخطيب
ويشترط ذلك في كل تكبيرة عند الشيخ الرملي **قوله** افتلصق بطنها
اي وكذا امر فقيها بجنبها وحق السائح ذكره هذا **قوله** يضرب
ظهر اليمنى على اليسار بطنها او ظهرها وعكس ذلك كذلك وهذا
في بعض النسخ وكذا يضرب ظهر احداهما على ظهر الاخر **قوله**

فلو خ

قوله فلو مشيت بطننا بطن بقصد اللعب بطلت فلو لم تقصد اللعب لم
تبطل صلاتها وهجرى ذلك في بقية الكيفيات وهل تخصيص هذه لانه
شأنها ولو صنف الرجل وسبحت الملة كره من حيث المخالفة وارشاد
بقوله ولو قليلا لبيان الفعل القليل اذا قرأه من غير التخصيص
خارج الصلاة بقصد اللعب خلافا لابن قوله والخشي كالمراة في الضم وغيره
مما مر ومنه التصديق للذكر كونه نكشافا عن بعض بدنه كراسته
بعد احرامه لم تبطل صلاته للشك في بطلانها قوله ويجمع بين
الحرة المهرستدركا كما مر قوله والامة كالرجل فهذا مستثنى من الاطلاق
السابق فصل في عدد البطلات للصلاة فربما وفلا ومثلا سجد
التلاوة ولو سكت عن لفظ عدد ذلك ان اولى وذكره العشرة او الاحدى
عشر كما في بعض النسخ تقريره كما يعلم مما يأتي قوله الكلام العمدة
ولو خرف مفهوم او حرفين نوالها بامطالع وقيد العمدة بمحتاج اليه
في القليل وهو است كلمات عرفتة فاقلا ما الكثير فتبطل بعمده
او سهوه قوله الصالح لخطاب الادميين اي الذي شأنه ان يقع
بين الادميين في محاوراتهم ومنه التوراة وغيرها والاحاديث
ولو قدسية وخطاب عبادة الله ورسوله ولو غير عاقل كالقهر ومنها
القرآن اذا قرأه صار في عنه ولم يقصد القرآن ولو مع غيره كالفتح
على الامم والذكر والاعا كالقرآن في ذلك كالتبليغ ولو اسقط لفظ
صالح كان صوابا نعم اجابته صلى الله عليه وسلم ولو بعد موته ممن
دعاه ولجب فلا تبطل به وجواب غيره من الانبياء واجب وتبطل به
وجواب الوالد في الفرض ممنوع وفي النفل جائز ان شق
عدمه وتبطل به انما ولا تبطل بالفتق قال شيخ الاسلام ولا
بالنفذ والوقف وخفها وخالفه شيخنا الرملي قوله والعمل
الكثير ولو باعضاء كان حركه راسه وبيده معا وحجب ذهاب
اليدين وغدا مرة واحدة ما لم تعلق بينهما وكذا رفع الرجل سوا

عادت لموضعها اولاً والثبة الفاحشة كالعمل الكثير المذكور
 عدا او سهوا او جهلا قوله المتوالي قيد يخرج به خطوات بينها
 سكون فلا تصرف وان طالت وكثرت جدا او الخطوة والخطوة بفتح
 اوله رفع القدم وبضمه ما بين القدمين نعم جواب الانبياء
 بالاعمال تجري فيه ما هو في القول قوله اما العمل القليل ومنه
 تحريك اللسان والشفيتين والذكر والانشين ونحو الاسابع
 ولو في سعة قوله فلا تبطل به ولو عدا الا اذا قصد اللعب
 كما هو قوله والحدث عدا او سهوا والوقاد ومنه النوم غير
 الممكن قوله وحدوث الفجاسة لا حاجة الى لفظة الحدوث
 الا لاجل لفظة البطلان قوله واويا بسة وكذا رتبة القاهها
 بما وقعت عليه من غير قبض عليه او حمل له نعم بحرمه القاهها
 في المسجد ان اتسع الوقت وحصل تجسسه بها قوله تعقبت
 ثوب بلا حمل والقاهها بها كذلك قوله وانشكاف العورت في
 انشكاف جبرية مما يجب ستره لعمتها قوله فكشفت
 رتم وغيره التبع وهو الادهى مثله قوله وتغيير النية
 ولو الى صلاة اخرى قوله واستد بار القلبية اي الخروج
 عن محاذات عينها واوبهنة او سيرة والاكل والشرب
 يعني الماكول والمشروب كما اشار اليه واما المانع فهو

من الانفعال المذكورة انما تبطل بكثيره مطلقا

بكثره مطلقا

بكثره مطلقا كاسر في هذه الصورة اي صورة الماكول
 والمشروب القليل جاسدا او ناسيا فلا تبطل به صلته والضايط
 ان يقال تبطل باللفظ او بالكثير عرفا مطلقا وقارق الصوم في
 هذا لعدم لهيئة تذكره فيه بالضحك اي تبطل به ان
 ظهر منه حرقان او حرق منهم ومثله البكا ولو من خشية الله تعالى
 والابني الارض تغذر عليه وقعه والتخنج كذلك نعم
 يغذر في يسره عرفا للقلبة وتغذر واجب كالغائبة وان
 هو او حرقه لا لغروب مطلقا وهذا من افراد الكلام السابق
 اولاً بقول او فعل او عزم

في اشياء قد علم اكثرها مما تقدم المفروضة اي بحسب
 الاصل اربع وثلاثون سجدة لان في كل ركعة سجدتين
 وجميع تاذكره المص منزل علي كون الركعات سبعة عشر ركعة
 ومنه يعلم ما في يوم الجمعة او السبت او قاتل واربع
 وستون تكبيرة فيها خمسة في كل ركعة في هوي الركوع وهوي
 السجودين والرفع منها في خمسة وثلاثون وخمس الاحرام
 واربع عند القيام من السجدة الاول فحالة ما في الصبح احدى
 عشر تكبيرة وما في المغرب سبع عشر تكبيرة وما في كل ركعة اربعة
 اثنان وعشرون تكبيرة ونسج تشهدات واحد في
 الثانية واثنان في كل من الاربع اباقية

وعشر تسليمات في كل من الحس تسليمات ومائة
 وثلاث وخمسون تسبيحة لان في كل من الركوع والسجدة
 ثلث تسبيحات ففي الركعة تسع ففي الصبح ثمان عشرة
 وفي المغرب سبعة وعشرون وفي كل ركعة اربعة وتسعون

نقل

وحيلة الاركان في الصلاة اي الفروضة من الخس على
 انما سبعة عشر مائة وستة وعشرون ركنا يجعل السجود ركبتين
 على خلاف ما تقدم وباسقاط ركبتين الترتيب وكان القياس
 على ما مر من كونه لا يقتصر في الرباعيات على واحدة منها
 ان يعد بها ما تين واربعة وثلاثين ركنا او ما تين وثلاثة
 وثلاثين ركنا بعد الترتيب لان في كل ركعة ثلثا عشر ركنا
 القيام وفيه الفاتحة والكوع والاعتدال والسجود الاول
 والجلوس بعده والسجود الثاني والطمأنينة في الخسنة
 وفي كل تشهد اربعة اركان التشهد والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم والتسليم الاول والجلوس لها وفي كل صلاة
 ثلاثة النية وتكبيرة الاحرام والترتيب وعلى هذا ففي
 الصبح احدى وثلاثون ركنا ويراد عليها المغرب اثنا عشر ركنا
 للركعة الثالثة ويراد عليها اثنا عشر ركنا في كل ركعة
 للركعة الرابعة فقول في الصبح ثلاثون ركنا وفي المغرب اثنان
 واربعون ركنا وفي الرابعة اربع وخمسون ركنا على اسقاط
 الترتيب والاقصار على واحدة من الرباعيات فتأمل فقول
 الشارح انما ذكره المصنف عن الشرح لا يحلوا عن تساهل
 والله اعلم لسعة تلحقه بحيث تذهب خشوعه وكامل
 مضطجعا وعلى جنبه الايمن افضل ويجب جلوسه بعد
 السجود ان لم يثق عليه بوضع شيء تحت راسه فان
 عجز عنه وجب استقباله باخصيه ويومي الخ قد
 تقدم والمصلي قاعد الاقضا عليه ولا ينقص خبره
 لانه معذور وكذا من صلى مضطجعا او مستلقيا كذلك

فله

فله نصف اجرا القامر الخ قال شيخنا هوفين تساوت صفات
 الصلاة بان لم تزد بخوشوع وتدبر قراءة وذكر واعتمد
 شيخنا ان عشر ركعات من قيام افضل من عشرين ركعة من
 قعود في بيان ما يطلب من ترك شيئا
 من الصلاة فعلا او قولا ويعبر عن هذا الفصل بسجود
 السهو كما ياتي والتروكة اي ما يقع تركه من المصلي
 عمدا او سهوا وسنة والمراد بها ما يحير بسجود
 السهو لا ينوب عنه اي لا يكفي عنه سجود السهو
 كما سيذكره وقد يطلب سجود السهو مع تداركه
 بل ان ذكره الخ المراد بذكره العلم بتركه وخرج به الشك
 فيه فان كان قبل سلامه تداركه كالمعلم او بعد سلامه لم
 يؤثر ولا اعادة عليه والشرط كالركن في ذلك والركن
 قريب اي لم يطل عرفا والا استأنف في به فورا وجوبا
 ان لم يكن فعله والاقام المفعول مقامه وكفي ما بينهما
 واستدرك ما بقي من الصلاة وسجد للسهو ان اتي
 بما يبطل عمده والافلا في صلاة لم يخرج تركه
 سجود الفلاوة لانه لا يسجد له فعله مني عنه مما
 يبطل عمده فقط او نقل مطلوب قولي الي غير محله كالفاتحة
 في الركوع والسنة اذا تركها اي عمدا او سهوا
 بعد اعتداله او بعد وصوله الي محل يجزي فيه القراءة بان
 صار الي القيام اقرب منه الي اقل الركوع ولو ذكر الشارح
 هذه لكان اولي لعلم ما ذكره منها بالاول واستغنى عن ذكر
 مستويا بل الوجه عدم ذكره فان عاد اليه الخ هذا

فصل

ثم غير المأمور بما هو فيجب عليه العود الى الامام في السهو
 ويندب له العود في العهد ما لم يقم امامه او جاهلاً
 اي تحريم العود عند تذكره او عند علمه في
 صورة الخرفه ايها مران في المسئلة صورة غير ما ذكره
 وليس كذلك فامل قال شيخنا الرمي والصلي قاعدا
 اذا شرع في القراءة قبل الشهاد لم يعد اليه فان عاد
 اليه عامدا على بطلت صلاته والا فلا ويسجد للسهو
 فراجع في الابحاض الستة تقدم انها عشرون
 واقتضاه علي هذه لما قيل انها التي في كلام الشافعي
 والاصحاب ولا يسجد للسهو عنها فان سجد عامدا
 على بطلت صلاته والا فلا لكن حصل هذا السهو خلل
 فيسجد له سجود اخر لان سجود السهو يجبر ما يقع في
 الصلاة قبله وفيه وبعده ولا يجبر نفسه فامل
 وسجد للسهو ان احتمل ان يبه الزيادة والا كان شك
 في الثالثة في الواقع المطائنة قاتي بركة وعلم
 عقب تمامها انها رابعة فلا يسجد للسهو لان هذه الركعة
 يجب الا يان بها بكل حال ولو بلغ الخ مرجوح والمقدم
 انه يرجع الى قول عدد التواتر لانه يفيد اليقين قال
 شيخنا وفعلهم كقولهم كجمع يوم الجمعة وسهو السهو
 ستة وهو سجدتان فقط وان كثر بسببه ولا بد له من
 نية من الامام والمنفرد فان سجد بلا نية بطلت صلاته واما
 المأمور فلا يجتهد في نية لانه تابع لآماه ومحل قبل
 السلام اي وبعد اتمام الشهاد والصلاة علي النبي صلى الله
 عليه

عليه ولم الواجب فان سجد قبل اتمامها بطلت صلاته ولو
 ما سوا فيجب عليه التحلف عن امامه فيه لتمامها ثم يسجد
 بعد سلام امامه وجوبا لاستقراره عليه بفعل الامام
 مع تحلفه عنه في محله وليس لنا صورة يجب فيها سهو والسهو
 الا هذه علي العتد وحيفد فله السجود بقصد
 العود الي الصلاة ويتبين بذلك انه لم يخرج من
 الصلاة فلو شك في ترك ركن حيفد وجب نذركه قبل
 سجوده فان لم يفعل بطلت صلاته بسلامه او لسجوده
 في الاوقات التي تكرر الصلاة فيها
 اي وتبطل سوا قلنا انما كراهة تحريم علي المعتد او كراهة
 تحريم علي مقابله تحريما هو المعتد كما علم
 وخبر اوقات هو احد من عد غيره لثلاثة سجود
 بعد العصر الي الغروب وقتا واحدا واما بعد الصبح الي
 الارتفاع كذلك لاستغفر لا يصلي فيها الصلاة
 غيرها حينها كالصبح وستنها والعصر وستنها الا
 صلاة لها سبب اي ولم يتحرر ما خيرها الي ذلك الوقت
 والا فلا تصح ما لم يقلع عن التحري او مقارن هو
 ناظر الي السبب مع الوقت فان نظر الي السبب مع الصلاة
 فلا تنصو المقارنة وهذا هو الراجح والاول من
 خمسة الصلاة الخ لا يخفى ان الاول راجع للوقت ولا يصح
 الاخبار بالصلاة عنه ولا الاخبار عنها بعد الصبح وكما في
 الوجه ان يقول الاول مما تكرر فيه الصلاة التي لا سبب
 لها بعد الصبح الخ لان الصلاة ليست احدا خمسة وكذا

يقال فيما يأتي قائل بعد صلاة الصبح أي لئلا يصلاها إذا
مغنية عن القضا عند طلوعها أي ابتدأ جزء من فرضها
فإذا طلعت حتى تتكامل لا يجزي ما في هذه العبارة من
الحذرة فلو قال وتشر الكراهة حتى تتكامل كان واضحاً
قائل قدر ربح وهو سبعة أذرع بذراع الأدمي
تقريباً وسواء صلى الصبح في هذه أو لا إذا استوت
أي وقت استوائها وهو قصير فلو صادف الأحرار لم يصح
من ذلك أي المذكور من الأوقات الثلاثة وكذا حرمة مكة
لواخر هذا عن الأوقات التي كان أولى فتأمل وخرج بحرم
مكة حرماً المدينة والقدس فهما كغيرهما بعد صلاة العصر
بالوصف السابق حتى تغرب أي يغرب غروبها بوقت
الاصفرار وهذا الوقت متعلق بالفعل والخاص
عند الغروب وهو وقت الاصفرار وهذا يتعلق بالزمان
فغير مبني من هذا صلاة الجنازة لأن القعود منها
كثرة الجماعة وإن كان الأولى تقديمها على صلاة العصر
وكذا على صلاة الجمعة في أحكام صلاة
الجماعة وأقلها إمام وتامور وأول فعلها كان في المدينة
الشريفة للرجال صريح هذا أيضاً لا شيء للنساء وليس
كذلك فلو استظهرنا وقيد به عند القول بغيره ألفاً لكان
الب بلسواً أيضاً أيضاً فرض ثمانية هو المعتمد لكن
للرجال ألباً لغير العقلاء الأحرار القيمين المستورين غير الأحرار
وغير المعذورين ونسب لن عدمهم من العقلاء وخصنا بحيث

يظهر

يظهر السجدة في القرية أو البلدة لأهلها وللطارقين المقيمون
الجماعة سوا أقاموها في المساجد وغيرها في غير الجمعة
لا يجزي أن هذا الفيد ومفهومه المذكور بعده غير مستقيم
لأن الكلام في أدراك الجماعة وإن لم تدرك الجمعة فتأمل
فالم يعلم الإمام أي ما لم يسوع في السلام ولا تنعقد
بينة من أحرم خلفه حينئذ وهذا إما اعتمده شيخنا الربيعي خلافاً
لأنه محمولاً لأنه اعتمد تمام السلام ولا يحضر إلى هذا مفهوم
الفيد السابق وقد علمت عدم صحته ويحجب على المأمور
الحضري في صلاة توقف صحتها على جماعة كالجمعة والعادة
وفي غيرها أن أراد المتابعة لانه لا يتوقف صلاته عليها
فإن لم ينوها يقينا وتابع ولو في فعل بعد انتظار لتسبب
بصرفاً بطلت صلاته وإذا نوى المأمور ألا يتأخر في أثناء
صلاته صح مع الكراهة ولا يحضر له فضيلة الجماعة ويجب عليه
أن يتبع الإمام فيها هو فيه وإن خالف نظر صلاة نفسه أو
كان في ركن قصر ويغفر له تطويله ويجب له ما فعله قبل
الاقتداء فيما تكدر فعله مع الإمام نعم إن نوى
القدوة وهو في السجود الأخير بعد طائفة بامام تأخير
مثلاً لم يجز له متابعته بل يجب عليه انتظاره فيه فإن رفع
رأسه منه بطلت صلاته إن لم ينو مفارقة ومثله ما لو
اقتدى في جلوس التمسيد الأخير أو الاقتداء أو
الجماعة وإن صلحت بينة الجماعة للإمام أيضاً وتعين
بالزينة لا بغيره بينة كسنة الجنب الحدث المطلق
ولا يجب تعيينه أي بأسماء مثله بالخاصة

في الواقع لان ملاحظة حضوره من الاشارة الانية
تتولد الخ اي كذا حظة بمعنى هذا القول بقلبه وان لم يتلفظ
به ومنه من في الحراب او ملاحظة شخصه في غير الجمعة
اما الجمعة فيجب عليه نية الاقامة فيها وان لم يكن اما لمحال
ذكرها نظرا لما يؤول اليه حاله والمعادة ومحوها كالجمعة
بل هي مستحبة لاجل حصول فضيلتها اي يستحب للامام
نية الاقامة في ابد اصلاته وان لم يكن خلفه احد حيث وجبا
من يقتدي به والا فلا يستحب ولا تنصرف ولو بها في اثنا
صلاة حصلته الفضيلة من حين نية ولا تنقطع على
تأجيلها بخلاف الصور لعدم تجزية وقد علم انه لا يجب على
الامام تعيين المأمومين بل لا يطلب منه ذلك فان عينهم
واخطا لم يضر الا في صلاة شرطها الجماعة ولم يشر اليهم
كما مر فضله في قراهي وان حصلت الفضيلة لمن خلفه
خلافا للقاضي ويجوز اي يقع وان كان الاصل خلافه
بالمراهق اي الصبي المميز واصله من قارب سن الاختلاف
اما الصبي الخ لا حاجة لذكره لانه لا يقع صلاة
ولا نفع قدوة رجل الخ اي لا يصح ان يكون الامام ودون المأموم
يقينا او احتمالا ولذلك لا نفع القدوة من تلزمه الامانة
كالتميز محل يغلب فيه وجود المأ ولا بتجيزه لانه لا يلزمها
الاعادة عند الشك وان كان المعتد في المذهب عدم لزومها
قاربي هو عطف على رجل فهو مجزور باضافه لفظ قدوة
اليه فلو قدرها السارح لسلم من تغيير اعراب المتن وكان

اخصر

لخصر مما قدره بعده فتأمل بامس نسبة الى الاركان
مكي حالة ولادة امه له وهو اي في اصطلاح الفقهاء
من يخل برف اما باستنائه او بابداله بغيره ومنه ان يدغم
في غير محله والتعبد بغيره ببداله ببدل بغيره ومنه
ابدال الخ بالها وذل الذي المعجزة ببدل مملوء او جزائي
وصاد انضالين بالظا السائلة ونحو ذلك ومثل ذلك الخ
يعني المعنى كما نعت بضم او كسرها ان لم يغير لم يضر مطلقا وان
حرم على العامة العالم او تشديدا هو من عطف
الخاصة ففعالته رادة الحق المستقل ومنه تخفيف اياته
فان خففه واعتقد بضا كثر لانه حينئذ اسم لصواب النسي
من الفاعلة هو قيد للمراد من الامس هنا وخرج به غير
الفاعلة فلا يضره كذا فيه مطلقا وان حرم كما مر **م**
ان يغير المعنى وكان عامدا لما قام راعلي الصواب بطلت صلاته
ويشبه في غير الفاء وتركه اما الاحلال في التمسك بغير مجوز
استقاط حرف او تشديدا الاسددة محمد رسول الله ولا يجوز
ابدال حرف باخر ويجب موالاة كما في الفاعلة ويجب ترتيبه
لغيره بعينه بغير المرتب ان لم يخل بالمعنى ومثله الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ثم اشار اي ذكر ما
يؤخذ منه بعض شروط القدوة لانه سبعة عدم تقدمه في
المكان وعلمه بانقلا لانه وجميعها في مكان ونية الجماعة اتفاق
نظر الصلاة وعدم مخالفة والمنعينة تقدم منها الرابع هو
والبقية تؤخذ من كلامه هنا اما حريجا او مطلقا فتأمل

واما موضع صلي المأمور في المسجد الحرام ولو بالاجتهاد بصلاته
 الا تمام اي تأجيله بان لا يسبقه ولا يتأخر عنه بركعتي فعليين
 غير مخالف له في سنن تحصى المخالفة فيها فعلا او تركا نوبا
 الاقتداء به في صلاة موافقة في النظر فلا ينقض صلاة تسوف
 خلف حجارة وعكسه ولاها خلف غيرها وعكسه فيه
 اي المسجد وان السجود وبعدت المسافة ما لم يحل بينهما ما يمنع
 الاستطراق عادة كذوال سلم الدكة لمن يصلي عليها او ما
 يمنع المرور كالحدار وان لم يمنع الروية كشباك فيه ولا يضر
 الباب الردود او الخلق ما لم يسهر وهو عالم بصلاته
 اي بالتقالاته ولو يبلغ عدل رواية اوصي تامون او
 بداية من غيره له اجزاء اي تقاه هذا تفسير اصولي
 لان التلغاية والاجزاء بمعنى واحد والمراد هنا صحة الاقتداء
 او حصول فضل الجماعة ما لم يتقدم عليه اي ما لم يتقدم
 المأمور بجميع ما اعتد عليه علي خبر ما اعتد الا ما عليه يقينا
 فلا يضر الشك فيعتبر في الواقع عقبة او جميع قدمه او صاحبه
 وفي الجالس اليته وفي الساجد ركبته او جهته وفي الضبط
 جنبه وفي السلق جميع ظهره وبذلك علم ان تعيين السارج
 بالعقب لا وجه له في جهته هذا يوم ان المراد بالسجود
 المذكور السجود الحرام وليس كذلك ويمكن ان يراد بالجهة ما لو
 كان ظهر المأمور الي وجهه الا تمام حقيقة او تقدير فانه لا يباح
 في السجود الحرام وغيره واما داخل الكعبة وخارجها
 لم تعتقد في الابتداء وينظر في الاثنان ولا تضرساوانه
 لكن



لكن تقوية فضيلة الجماعة كما اشار اليه وبشكله كما فارتد فيه من
 اقوال الصلاة وفعالها مما طلب عدم بقارته فيه وهو الفاتحة
 في الاوليين والسلام وجميع الافعال الا في القيام والتشهد
 ويقرط تأخير جميع تكبيرة المأمور عن جميع تكبيرة الا تمام
 قليلا بحيث لا يزيد عن ثلاثة اذرع والافاتمة فضيلة الجماعة
 حتي لا يجوز ان يكون غاية للمنفى لا المنفي فتأمل
 وان صلي الا تمام في المسجد الحرام لوجعل صير صلي عابدا الي المأمور
 كما هو ظاهر كلامه ما لمصه واخر الا تمام كان احضر للاستغناء بالظهير
 عن الظاهر وعكس ما ذكره مثله بان صلي المأمور في المسجد
 والا تمام خارجا رجه ولو جعل صير صلي عابدا الي احداهما لشل
 الصورتين وسلم من يسكنه عن صورة العكس فتأمل
 منه اي الا تمام ولو جعل صير منه عابدا الي المسجد كان اولي
 لقربه وكان يستغنى عما ذكره بعده بقوله ونعتبر المسافة
 الحرف فتأمل ولا حائل اي مامرو بضر هذا الباب الردود
 ويشترط ان يكون لو اراد المأمور الوصول الي الا تمام لا
 يستدبر القيلة فتأمل فضا سوا الملوكة والموات
 والموقوف كلها وبعضه غير مسجد والبناء كذلك
 بينهما ولا يبي كل شخصين او صنفين علي ثلثية ذراع
 اي تقريبا فلا يضر زيادة ثلاثة اذرع فاقول والمراد بذرار
 الادبي وان لا يكون بينهما حائل اي مامرو ولا يضر هذا
 جيلولة شارع ولو مطروقا ولا نهرا وان اخرج الي ساحة
 اي عموم في كيفية صلاة السفر من حيث
 القصر والجمع فيه وما سها ويجوز اي القصر فالانعام

فصل

افضل في غير ما ياتي بحس شرائط اي على ما ذكره -
وبقي منها ما هو السفر والتحرر عن ما في القصر وعلم المقصود
والعلم بجواز القصر سفره اي سفر الشخص عدل عن
رجوع الصغر الي الساف الذي هو صريح كلام المصلا اعتبار
الجواز من ابتداءه والباح بالمعنى التام المذكور
تصرف التجارة في آفة الموتي او منفردا اما سفر المعصية
الخرج المعصية في السفر فلا تنفع من الترخص ولا
جمع زيادة لا باس بها وليس الكلام فيها ولو سكت عن ذلك
يتضح فيه لكان اخروا عمر بتحديد اي فيض النقص
لا الزيادة وبذلك علم ان اعتبار السافة بمرحلتين وصفا
يومان معتدلان اوليتان كذلك او يوم وليلة يسير
الابل الحاملة لا ينافي التحديد لانها يبريدان عليها فاما
وعلم من ذلك انه لا بد من العلم بطوله فلا ترخص له لم لا
يدري كم يسير ولا اين يتوجه فان لم يسكن طريقا فهو كركب
التقاسيف ولا طالب ابق يرجع متى وجده نفسرا
فقد كل منهما مرحلتين وكان للمهاجر عرض صحيح كزيارة مثلا
فلما القصر وليس من العرض الصحيح التتره ولا روية البلاد
نعم لو كان لفرضه طريقا وسلك الطويل منها لنتزه
لا لجرد القصر فله القصر ولا يحجب مدة الرجوع فلا بد من
كون السافة ذهابا فقط فلو قصد محلا على مرحلة لم يجز له
القصر وان ناله مشقة مرحلتين خطوة بضم الحاء بين
القدمين وبفتحها نقل القدم المشقة نسبة لبي هاشم
لانها قدرن في زمنهم وخرج بها الاموية المسوبة لبي امية
لتقديرها

لتقديرها في زمنهم فانما اربعون ميلا فقط تقضي فيه
اي السفر ولو غير ما فانت فيه ان ينوي القصر اي يقينا
فلو شك هل يراه وجب الاتمام كما لم يتذكر عن قرب كاصل المسألة
مباحا اي غير معصية كما مر تقديرها وتأخيرها
والتقدير انقل لما زال وقت الاولي فقط والافان اخيرا فصل
قاله شيخنا الرضائي ثلاثة ويزاد عليها واما السفر الي عند
الثانية وانه لا يدخل وقت الثانية قبل فراغها وكون الاولي
صحبة يقينا فيجمع فاذا الطورين عند الياس منها ولو في
اول الوقت ويجمع المستمر ولو لم يجز بقلب فيه وجودا ولا
تجمع المجزأة لم يرفع اي العصر ويعيدها بعد فراغه
من الظهر فورا ان اراد الجمع اول الصلاة الاولي هذا
محلهما الفاضل في اثباتها ولو مع السلام فصل
يسير عرفا بمقدار زمن اذان واقامة ووضوء ولو مجددا
وتحمر وطلب خفيف على الوسط المعتدل في ذلك وان لم
يجمع اليه ونظر الصلاة بينهما مطلقا ولو رتبة زمن
لو ابتدئت فيه كانت اذا فيكفي ادراك زمن سبع ركعة من
وقت الاولي وهذا ما قاله شيخ الاسلام والعقد انه لا بد من
ادراك زمن سبع جميعها بقصورة ان اراد القصر وتامة ان
اراد الاتمام وهذا هو الوجه الوجه اذ يلزم على الاول
عدم وجود صلاة تنقص بالقضا وان تكون الصلاة او لمن
احرم بها والباقي من وقتها ما يسع ركعة فالترو لم يقع منها
ركعة في الوقت وليس كذلك اذ ليس ادراك الزمن كادراك

الفصل فاما ما دام في وجوب في جمع التخيير الى لكن
 يجب دوام السفر الى فراغها مع اقارب اولادها او اقام
 قبله صارت التابعة قضائيا غير ان وفارقة الا تكفي في جمع
 التقدير بدوام السفر الى عقد الثانية مراعاة لعدم
 البطلان اي المقيم دفع به ان يراد بالحاضر ساكن الحاضرة
 والمستوطن فتأمل في وقت المطر وسيل الثلج والبرد
 ان ذابا وخرج بذلك الوحل وغيره والرض فلا يجوز الجمع
 فيها واجاز صاحب الروضة وغيره الجمع بالرض تقديرا واما
 قال الا ذري وهو في المشافعي رضي الله عنه
 ووجوب الشروط السابقة في كلام الشارح والمطر هناك
 السفر هناك ووجود المطر اي يقينا او ظاهرا لا شك
 عند السلام من الاول اي واستمراره الى عقد الثانية
 كما مر سوا استمر بعد ذلك اي بعد عقد الثانية
 ويختص الخ لغير الامام المجد ومجاوريه ان يجمعوا تبعاً
 لغيرهم ولو صلى في المسجد او وجد المطر وهو فيه ان
 يجمع ولو منفردا انتهى في بيان ما
 يعتبر في الجمعة وجوباً او ندباً وشرائط وجوب الجمعة
 اي وصحتها وانقضاءها لا اعتباره الاستيطان ولو ابدل
 بالاقامة كان السب بسلامة فتأمل وهذه الخ
 فذكرها تكملة لما مر في وجوب الصلاة لكن فيه ايضاح هذا
 ظاهراً كلامه وفيه نظر لان الجمعة لا تجب بهذه الثلاثة
 كما هو ظاهر اي ليست هذه الشروط سبباً في وجوبها
 الا ان يراد من حيث اعتبار الشرطية بقطع النظر عن
 الوجوب

فصل

الوجوب هنا فتأمل والحرية اي اكاملة فلا تجب
 على من فيسرق ولو كان ثانياً وبعضاً لغسده ينفق القيق
 كما يباح الخس في ما ياتي والصحة بمعنى عدم العذر
 فلا تجب الجمعة على كافر اي وجوب اداء ولا يقع منه
 ونجس عليه وجوب عقاب في الاخرة كما تقدم لغسده
 على المرتد وجوب اداء اي مطالبة ايضاً وان لم يقع منه بان
 يعلم ويفعلها صبي ولو يميزا لكن يقع من المميز وتلقبه
 عن ظهره ومجنون ومغيب عليه وسكران ونائم ولا يقع
 منهم لغسده يجب عليه السكران التقديري فضا الظاهر وعلى
 النائم كذلك ويجب ايضاً ان يبرأ ان تقدي بنومه بان
 نام بعد الزوال لا قبله على المعتمد خلافاً لابي حنيفة
 وابي ثني ولو احتمل لغسده ان يقع الخس قبل فعلها ولو
 بعد فعله الظاهر وجب عليه فعلها ان تمكن منها والاوجب عليه
 فعل الظاهر ولا يكفي ظهري الاول ان كان فعلها قبل فوات
 الجمعة ومريض اذ لم يحضر محلها والاوجب عليه فعلها
 لغسده ان تضرر بانتظاره فله ان يضار ولو بعد شروعه فيها
 ونحوه من كل عذر يبرأ في ترك الجماعة كطرو وحل
 وحرو برد وجوع وعطش وخوف على معصوم من مال او
 عرض او بدن ولو غيره وتضرر بخلف عن رفقة ولا يكفي
 الوحشة بخلاف التيمم لانه وسيلة وعري وعدم ركوب لائق
 واكل دبر ربح كريمة لا يقصد اسقاطها ومن العذر حاجته الى
 كشف عورته للاستنجاء بحضرة من يحرم عليه نظره ومنه خلفه
 ان لا يصلي خلف امامها او خلف غيره عليه بعد مخرجه لها

المؤوف عليه ومنه تطويل الاقامتين لا يصبر ولو اقتدا نظرا
لعادته وغير ذلك وسافه لم يقل وغير مستوطن
الذي هو حق المزمع لشمله للمقيم في حالها او في محل قريب
منه بحيث يسمع النداء منه ولا يقع ثقل الوجوب عنه فتأمل
واعلم ان كل من صح ظهره من هو لا اذ اصاب الجمعة كغيبته
عنها والاسئلة الجائزة في ظهري وان فعل قبل الجمعة ويحتمل
اطلها الجماعة فيها الا ان حق عذره وقد علم مما ذكره الناس
في الجمعة على ستة اقسام وشرايط صحة فعلها الا ان
له الفقادها دار الاقامة بان يقع فعلها وخطتها في
محل لا يجوز قصر الصلاة فيه للسافر من تلك القرية فلا تضع
في غيره ولو تبعها ومنه مسجد بعدت بلده عنه وجاز لاس
قصر الصلاة قبل وصوله لبعده عن المراه مثلا
في ذلك المدن او القرى صريح كلامه مع كلام المصالحا
المصر والمدينة ومغايرة القرية لها وعموما البلد للجميع
واقطعه مع قولنا فيه حاكم شرعي وشروط واسواق
لبيع والشرا مصر وما خلا عن بعض هذه البلد وما خلا عن
جميعها فذرية فتأمل وشملت القرية والبلد ما كانت من حجر
او خشب او قصب وشيخ بها الحيا مويوت الاعراب فلا تقع
فيها مطلقا ويلزم اعلالها من محل الجمعة ان اقاموا وسمعوا
النداء والا فلا او فذرية ولا يجوز لاهل القرية حيث
كانوا اربعين تقطع الجمعة ببلدهم وان صلوا في غيرها وجزم
سفر من توقف صحتها عليه بعد الغر ولا يلزم من غير حضور
بلد الجمعة ولو سمعوا النداء منها اربعين من اهل الجمعة

ولو

ولو من المضي او من المجت او منهما بشرط كون المجت على صورة الادميين
ويشترط في الاربعين ان تصح امامة كل منهم بالقبلة فلا تقع فيهم امي او خنثي
نعم لو كان فيهم خنثي زائد عليهم وبطلت صلاة واحد منهم بعد اتمامه لم يملك
المشهد في بطلانها بعد تحقق انعقادها قوله لا ينافون عما استوطنوا
نعم لو ان هدمت حيطانها واندرست فتلزمها الجمعة ماداموا فيه
وكذا اولادهم بخلاف ما لو جاز غيرهم فلا تقع فيه الجمعة الا بعد البناء كما
مر قوله وقت الظهور اي ظهر يومها فلا تقع في الجمعة بغوته ولو في الجمعة
اخرى قوله ظهر اي يجب عليه الاحرام بالظهور ولا منعقد لحرامه بالجمعة
ولو في الواقع بان شكوا بقايموتيين بطلانها او تبين خنثيه بذكر
قوله يقين او طنا خبر عدل قوله بان لم يتبين ضيق الوقت كما علم
والمسوق في ذلك كغيره قوله وترايفها ومنهم من عبر بالشروط اي
وهو واجبه واوجبه المصنف شرايط تعلوها فيما مر ستة وعطفت هذه
وما بعدها كان اوفق بالصواب فتأمل قوله خطبتان بشرط كون
الخطيب همن تصح امامته بالقوم قاله شيخنا الهملي ومنه يعلم بشرط
كونه ذكرا وهذا الجري في سائر الخطب كالاسماع والسمع وكون الخطبة
عربية وجملة الخطبة عشرة خطبة الجمعة والعيد بين الكسوفين
والاستسقاء اربعة في الحج وكلها بعد الصلاة الا الجمعة وعرفة
وكلها اثنتان الا الثلاثة الباقية في الحج قوله يقو بينهما وتجلس
بينهما هما من شروط صحة الخطبة وسياتي بقيتها قوله ولو عجز
عن القيام اي ظهر من حاله العجز عنه في الخطبة قوله بين السجدين
فيه ارشاد اليان للرد بالطمانينة بين السجدين هو الجلوس بينهما
اذ لا تقيد الطمانينة بهما فتأمل قوله او مضطجعا اي عجز عن القعود
وكذا مشلقيا كما في الصلاة قوله صهي المذكور وهو الخطبة المذكورة
قوله وجاز الا فتدابه ولو مع الجهل بخاله ظاهر كلامه ان علي قلنا ايضا
ويجهل انه صلي قايما ولو تبين بعد الصلاة انه قادر على القيام بطلت
الصلاة والخطبة او انه قادر عليه في الخطبة لم تملك الخطبة ولا

الجمعة لان الخطبة وسيلة يسكتة وجوبا قوله لا بالاصطلاح اي فلا يكفي
لما استعمل في سكوت يكفي قوله واركان الخطبة خمسة اي اجمالا وثانوية
تفصيلا لتكرار الثلاثة الاول قوله ثم الصلاة الخ اية اي الى ترتيب الاركان
وهو غير واجب على العتد قوله وبغضها متعين اي اشتمال صيغتها
على مادة الجملة والصلاة لا بد منه فيكون مادة حمد الله ومصلح على رسول
الله لا لشكر الله والرحمة لرسول الله وللفظ متعين بخلاف لفظ الحمد
ولا يكفي ضميره عنه قوله ولا يتعين لفظها من حيث المادة كما هو في
اطبقوا الله مثلا قوله وقراءة اية اي مفهومة كاملة او بعضها كذلك قوله
في احداها والاولى والى لكون في مقابلة الدعاء الثانية ليجمل
التعادل فيهما قوله والتعا بالحي ولو مع الدينين للمؤمنين فثبت
يدخل فيهما الاربعين الذين تنعقد بهم الخطبة ولو جف منهم
الخامس كفي اود ونهمل وغيرهم لم يكن في ذكر المومات في كلامه
لكمال والتفهم ولولم يذكر هن دخلت تغليباً وبين الدعاء للسلطان
بلي مجازفة وكولاة الامور يتجول العدل ويشترط ان يسمع بضم قوله
اي ان يكون الخطيب حيث يسمع هو او ان يسمع هو العارض من لفظ
او نومه لا الصم نعم لا يسمع الخطيب قوله والمولات تعوضها الزاوي
كما في جمع الصلاتين قوله يكن كلمات الخطبة لو سكنت عن ذلك لكان
اولى واع اذ لا اعتبار بمولات الاركان ومولات الخطبة وان
عرفت لان السكوت الطويل عرفا ويشترط كونها في وقت الجمعة
وفي محل تقم فيه الجمعة وكذا سماعها الذي تنعقد بهم لامن
زاد عليهم وعليه حمل قول شيخنا بعدم اشتراطه قوله ويشترط
استراة العورة وطهارة الحدث والخبث اي في حق الخطيب لا في حق
سامعيه ويظهر صحة خطبة العاجز عن السترة دون العاجز
عن طهر الحدث او الخبث ولو بان محدثا بعد طهره بغير واحد
في الاثنى او اثنا عشر حالاً من بيني على فعله من حضره والاوجب
الاثنى ولا يبين بنفسه وان ظهر عن قرب نعوذ بحجور البنا
في الاثنا

في الاثنا مطلقا قال شيخنا ولو تجس فكما في الصلاة قوله في جملة ما
شروط صحة الجمعة الجماعة بالاربعين السامعين ولو في الركعة الاولى
فقط واما العدد فلا بد من دوامه فيهما وان يتما الى السلام
فلو احدث واحد منهم قبل سلامه بطلت صلاة الجميع وان كان قد سلم
وبهذا يلغز ويقال شخص احدث في المسجد بطلت صلاة من في بيته
مثلا قوله ويشترط وقوع الخطبة قبل الجمعة لانها شرط وشان
الشرط التقيد بقوله الفصل ويقدمه على التكبير انه افضل وثبت
قوله تنظي في الجسد ولو من داخله كالبحر قوله فانها افضل الشيا
اي من حيث ذاتها فلا يثبت ان المعتبر في العبد غلوا الاثان قوله
اخذ الطفر قال النووي قيد في اليدين بسبابة اليدين وتخصيص
اليسرى وابهام اليدين قبلها وفي الرجلين تحمض اليدين على التوالي
وتخصيص تحمض اليسرى وذكر بعضهم في اليدين كيفية غير هذه تراجع
من محلها قوله والطيب اي استعماله واولاه المسك قوله وبين
الانصات فلا يحرم الكلام على الراجح قوله في وقت الخطبة اي حاله ذكر
اذا كانا ولا يحرم في غيرها قطعاً قوله منها انذار في يجب وتلاوة بعده
ومنه رد السلام على من سجد عليه تشييت العاطس ورفع الصوت
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره وبين قراءة
سورة الكهف يومها وهو افضل وليلتها واقل اثنائها ثلاث مرات
والاكثا ومن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم واقله ثلثا بقراءة والتكبير
ورقته من الغم واوله من دخول المسجد لمن هو فيه فبتهيبه
بالصلاة ومخالفة الطريق وكثرة التعار جازان زيادة في ساعة الاجابة
وهي لحظة لطيفة فيما بين جلوس الخطيب الاول وقراخ للصلاة على الامم
قوله ومن دخل المسجد صلى ركعتان وهما تحية المسجد وله ضم سنة الجمعة
اليها فلو لم يكن في المسجد امتنع قولها قوله صلى ركعتين فلا يزيد عليها
فان زاد لم تنعقد بل الاولى تركها ان كان اشتغاله بها بقوت فضيلة التحم
مع الامم قوله خفيفتين بان يغتصر فيهما على ما لا بد منه فان طولها

بطلنا ومثل ذلك ما لو جلس الخطيب بعد احرامه بهما قوله ان الحاضر
لا يثبت صلاة فرضا او نفلا فحرمتهما ذكره النووي ولا يتعقد فصل
في صلاة العيدين وما يطلب فيهما والعيد مأخوذ من العود والتكرار
كل عام والعوادي بالله فيه بالخير والسرور خصوصا في غفران الذنوب
وقلبته وادبه يا ويثبه باعدوا الخشب قوله وتشترع جماعة اي لا حاج
بهي فتسن له فزادي قوله لاجميلة وذات هبة ولم يذكر ذلك لكان
مستقيما لانه مستثنى من المنع ولا من السنة فتأمل قوله اما العيون
تختص ان اذن زوجها قوله قبل طلوع الشمس اي طلوع فجر منها
ويندب تأخيرها لا لتفاد فتقله بهما خلاف الاول قبل طلوعه
تأخير الصلاة في الغطر لطلب الاكل فيها بخلاف الاصحى قوله وزوالها
وتقصي بعدها كاد ابها نعم اشهد وابد العروب او عدلوا بعده بروية
الهلال في الليلة الماضية صلته من الغذاء قوله وياقي بدعا لا فتاح
ولا يغوت بالتكبير ويغوت بالنعوذ قوله وتكبر الحروب بين جمع كل
تكبيرة في نفس والفصل بقدر راية معتدلة وحسين بينهما اسماجان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وله الفصل بغير ذلك ولا يضر قوله
ولومع رفع اليدين فيها وتغوت بالقرعة لا بالنعوذ واذا فاتت اوبقها
في اول ركعة فلا تقضي فيها ولا في غيرها وكذا الخطبة ويشع امامه فيها
اقي وان تقص ويأخذ الشكال بالمعقن قوله سورة فان لم يفعل
سورة سبح فان لم يفعل فسورة الكافرون قوله سورة اقترع
فان لم يفعل فقل اتاك فان لم يفعل فسورة الاخلاص قوله من
يخطب اي من يصلي جماعة فلا خطبة للمنفرد ولا لجماعة النساء الا ان
ذكر ويعلم احكام الغطر في خطبته واحكام الاضحية في خطبته وهما
كمصلي الجمعة في الاركان لا في الشروط الا في الاسماع والسماع وكون
الخطبة عربية وتكون الخطيب ذكر او يجب على الجنب قصد القرآن في
الاية وان حرم عليه فتأمل قوله بعدهما فلو خطب قبلهما لم يصح قوله
فصل الحمد هذا في الصلاة كما هو في الخطبة وان اوه كلامه والمراد في

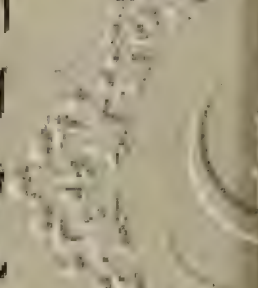
المنز

الضرر بالفصل والتعيين بالحسن بمعنى الجواز قوله والتكبير اي الخارج عن
الصلاة والخطبة قوله مرسل وهو في غير الغطر فصل للنص عليه والتقدير
افضل من مرسل الغطر من ليلة العيد لانه المكنس فشهد الغطر
والاصحى فتعبد بالغطر غير مستقيم قوله الي ان يدخل الامام في الصلاة
اي الى وقت يطلب من الامام الدخول في الصلاة سواء صل منفردا او
يصلي املا قوله ولا بين الى اخره اي في ليلة الغطر تكبير مقيد بالتكبير
الواقع عقبه الصلوات من افراد عموم المرسل وكذا ليلة الاصحى خلافا
لما يوهمه كلامه وما اختاره النووي مرجوح قوله خلق الصلوات
ان لم يكن اعوام او طول صار عرفا قوله من صبح يوم عرفه اي
عقبه صلواته الى عقبه اخر وقت صلاة العصر من اخر ايام التشريق الثلاثة
نعم لا يكبر الحاج الا اذا تحلل سوا قبل الزوال او بعده قوله وصحة
التكبير اي المندوب التي تداولت عليه الاعصار في القراء والامصار
وبين بعد ما ذكره المصنف لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه محليين
له الدين ولو كره الكافرون وبعد ذلك الصلاة والسلام على النبي صلى الله
عليه وسلم وسين احيا ليلة واقلة صلاة العشاء والصبح في جماعة
واعلم انه يندب التهنئة في الاعياد وغيرها وتندب الاجابة فيها
بخو تقبل الله منك فصل في احكام الكسوف والخسوف وما يطلب نقله
لاجلها والكسوف من الكسوف وهو الاستتار وهو بالشمس التي
لان نورها في ذاتها وانما تستر عنا بحيلة جرم القمر بيننا وبينها
عند اجتماعها ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهور والخسوف من
الخسوف يعني للمجور وهو بالقمر البق لان جرمه اسود مقبل كالمراة
يعني بمقابله نور الشمس فاذا حال جرم الارض بينهما عند المقابلة
منع نورها ان يصل اليه فيظلم ولذلك لا يوجد الا قبل انضاف الشهور
وفي كلام الشارح اشارة الى هذا ويجوز اطلاق الكسوف على الخسوف
وكل منهما على الاخر ويصلي اي الشخص ولو امرأة او مسافر فرادي او جماعة
قوله تحرم بنية مسافر فرادي او جماعة قوله تحرم بنية صلاة الكسوف اي
عند وجوده لا قبله ويجب تعيين الصلاة يكونها للشمس او يكونها للقمر وتكونها

بركوعين او ركوع واحد فان اطلق تخير بينهما واذا شرع واحدة نقيتته قوله
بقا الفاتحة ويركع الخ هذا اقل كما لها واقل منه ركعتان كسنة الظهور واكملها
ان يقول بعد الفاتحة في القيام الاول البقرة وفي القيام الثاني الانعام وفي الثالث
النار وفي الرابع المائدة او يقول في القيام الثاني كما تاتي اية معتدلة وفي الثالث
كما تاتي وخمسين وفي الرابع كما تاتي تقويها ويستخ في كل ركوع قريبا من القيام الذي
قبله في كل ركوع قريبا سجود قريبا من الركوع المقابل له وسواها ما هو اول ولا
بذلك الاعتدال ولا الجلو بين السجدين وكلام المصنف قريب من هذه الكيفية
وما سلكه الشارح فتأمل قوله لكن الصحيح انه يقول وهو الرابع كما تقدم قوله في خطبة
زيادة فيه فتأمل قوله في جملة جماعته كما يرشد اليه تغييره بالامام فلا خطبة للمنفرد وتسن اعادتها
في جماعة في جميعها كما مر ما دام المحضوف باينها ولا يلزم التخفيف بالاخلاء بعد
الشروع ولا يجوز النقص عما نواه للاخلاء والشروط او الاركان قوله اما الشروط
فغير مستقيم اذ لا يشترط في غير خطبة الجمعة الا السماع او الاسماع وكون الخطبة
عربية وكون الخطيب ذكرا كما تقدم وما عدا هذا مندوب الا التزين قوله في حيث
الناس اي يامرهم امره كذا قوله على الترتيب فامره بها كما يدل وجوبها ولو من صغيرة
فدرا بغير امر قوله من صدقة وهو اقل متمول قوله وعق وحب منه ما يجزي
كفارة قوله ويجوز ذلك كالمومر فيجب منه يوم وكالمصلاة وتجب منه ركعتان
نعم ان عين قد راعت في شيء من ذلك تعيين على من قدر عليه قوله وبين ان لم
تتأمل قوله الصيات
الذكر والاثاث وغير
مميزين واحبة خرج
في مالهم او مال من عليه
نقصه قوله والشيوخ
والخطبة التي يزلها في
غير من يطبق الصوم
او هو من عطف العام
وهذا في المسلمين اما اهل
الذمة فلا يامرهم بالخروج
ولا يمنعهم لو خرجوا
ولكن لا يخطبوا بالمسلمين
ويمنعهم ان يخرجوا في يوم
مفرد من غير ان يخرجوا في يوم
ويقرن قوله واليهما
او لا دهما انما الصياح والفهي
وهو قوله الصلاة العبدية الا في السنة والوقت فينبغي هنا صلاة الاستسقاء ولا يتقيد بالخروج بوقت وكذا الصلاة
قوله ركعتين ولا يضر الزيادة عليها فلا بد في كسيتها شمل كونه جهرا وما يقرأ من سورتي ق واقترن
فانما لا يشار غير ذلك في قوله وصيغة الاستسقاء اي الاكمل منه وله الاقتسار على الاستغفار والله قوله
قد هما تأكيدها لعل في شهر وخروج الخطبة قبل الصلاة

بسرور ومعاينة الافعال الطيبة
الله تعالى قوله وصيام
عطف على التوبة فهو من
الماوراء ولا يصح في الصوم
وغيره على الاقامة بغيره
ولا يستحق وجوبه في جملة
عنه ولا يجوز الخطبة في
عند شئنا منه قوله ثم
يخرج بهم لعل المراد ان
الصائمين المأمورين
بالخروج في اليوم الرابع
اذا خرجوا فيه يباح لهم
الامام في الخروج معهم
فتأمل قوله الصيات
الذكر والاثاث وغير
مميزين واحبة خرج
في مالهم او مال من عليه
نقصه قوله والشيوخ
والخطبة التي يزلها في
غير من يطبق الصوم
او هو من عطف العام
وهذا في المسلمين اما اهل
الذمة فلا يامرهم بالخروج
ولا يمنعهم لو خرجوا
ولكن لا يخطبوا بالمسلمين
ويمنعهم ان يخرجوا في يوم
مفرد من غير ان يخرجوا في يوم
ويقرن قوله واليهما
او لا دهما انما الصياح والفهي
وهو قوله الصلاة العبدية الا في السنة والوقت فينبغي هنا صلاة الاستسقاء ولا يتقيد بالخروج بوقت وكذا الصلاة
قوله ركعتين ولا يضر الزيادة عليها فلا بد في كسيتها شمل كونه جهرا وما يقرأ من سورتي ق واقترن
فانما لا يشار غير ذلك في قوله وصيغة الاستسقاء اي الاكمل منه وله الاقتسار على الاستغفار والله قوله
قد هما تأكيدها لعل في شهر وخروج الخطبة قبل الصلاة

الخطبة قبل الصلاة هنا ويحول الخطيب ندرا رواه ان
سجد ولم يكن مدورا واراد بالتحويل ما يعم التليسي بدليل
تفسيره المذكور ويحذف بفعل واحد بان يسكن بيده
اليمنى طرف رءية الاسفل من جهة اليسار وعكسه ومحل
التحويل بعد صدر الخطبة الثانية بعد استقبال القبلة
ويحول الناس اي الذكر بيقين وقت تحويله فلا تحول
المرأة ولا الخنثى ويكثر ايا الخطيب بعد استقباله
المذكور او مطلقا من الدعاء ويجعل بطون الاكف الى
السماع عند الفاظ التحصيل والظهر عند الفاظ الرفع كما في
تأيد الادعية ولو في غير صلاة اللهم الخ والرحمة وصول
الخير والهدى وصول الشر والمحق الهلاك والهدى الاختيار
او النغب والسقنة والمصدر يسكن الدال وقوم الابنية
وبفتحها نفس الابنية المهدومة والفرق الهلاك بالياء والظراب
بالظا السالمة التلال الصغيرة وفي نسخة والاقام بالمد وهو
مراوق او مطلق التلال والغيب المطر والمغيث التقذ
من الضرر والني السهل والمرى الجو والعاقبة والمريع بفتح
الميم وتخفيفه بعد الرا وبضم الميم ونوحدة او فوقية بمعنى
النما او بعني ما فيه ربيع البها يمر او ما ترفع فيه والصح الشديد
الوقوف على الارض ليفوض فيها والعامر ما لا يحلوا عنه موضع
والخندق الثمر والطبق ما يطف على الارض بجميع نواحيها
والمجلد ما يكون فوقها جمل الفرس والدايم الذي ياتي في
وقت الحاجة اليه في كل زمن الى يوم القيامة والقانط
الايس من الرحمة والجهد التعب والجوع وفي نسخة نو



واللوا شدة الشقة والضالك الضيق والادوار كثيرة البين
والصرح محله من البهجة وبركان السما المطر وبركان الارض
النبات ونحوه والمدار اكثر المتوالي وعطف البلاد
على القباد من عطف المحل على الحال ولعله احتراز عن نحو
اهل السما قائل ويغسل بنية ان صا دفا وقت
هسل مطلوب فانه لم يغسل فليؤصا بنية ايضا ويندب ان
يخرج لاول المطر ويكشف فاعدا حورته ليصيبه منه
ويدعوا بما شافعد ورد انه من اوقات اجابة الدعاء
وليسح للرد عند سماعه وكذا عند البرق كما ذكره وهو ما
عليه جمع ولا يتبعه بصره وهي اي الزيادة لا تناسب
حال المتن من الاخطا لكن فيها فائدة جلية من حيث التعليم
في احكام صلاة الخوف من انه يحتمل في
الصلاة فيه تالا يحتمل في الامن لا يعني ان له صلاة مستقلة
كالعيد وقد اشار السارح الى ذلك في اقامة الفرض
ليس قيدا لانه تجوز صلاة النفل فيها ايضا تبلغ سنة
ا ضرب بل تبلغ سنة عشر نفقا واختار ان يرضى الله عنه
منها ثلاثة انواع واستنبط الرابع من القرآن العزيز في
اربعة انواع اسقط الصلوة وهو صلاة صلى الله عليه وسلم
سجلت نخل كما ستعرفه اقصر المص منها الخ فيه تجوز
فان الثالث في كلام المص لم يتر و به السنة كما مر في
غير جهة القبلة او فيها وبينها سائر بحيث تقاوم كل فرقة
من المسلمين العدو وهذا قيد لجواز هذا النوع ولجواز عسكان
وبطن نخل ايضا ولا يجوز صلاة نوع في غير محله كما قاله شيخنا

قوله

ويقال
اولاده
وعنه قول
قوله ركعتين ولا
فاقتار الشارح غير

فيسل بالفرقة التي خلفه ركعة فان صلى بمصلاة تامة وادب
الى وجه العدو وجات الاخر فيسلي بمصلاة تامة ايضا في
صلاة صلى الله عليه وسلم بطن نخل ويكون اقدا المفترض بالمتنفل
فيه خلاف محله في الامن ولا خلاف في ندبه هنا وهذا هو النوع
الرابع الذي اسقطه المص وهو سجود في الصلاة الثانية ونحوها
نتم لنفسها اي بعدنية المفارقة عند ابتداء القيام جازا
وبعد ندبا وعذر ركوعها وجوبا ويندب لها التحفيف ونحو
الطائفة الثانية والامام منتظر لها في قيام الثانية بطول
لقرانه حتى تدرك النافذة تفارقه اي تقوم للابتن
بنما ركعتها وهو جالس وليس المراد ايضا تفارقه بالنية
كما فهم بعضهم لما فانه لقوله لم ينتظرها الا امامه وسلم
بها ويندب لها التحفيف وهذا في الصلاة الثانية وفي نه
الثانية يصلي بالاولي ركعتين وبالثانية ركعة هو افضل
من عكسه الجاز ايضا ويندب فيه سجود السهو وان صلى
رباعية في كل فرقة ركعتين فان فعل خلاف ذلك جاز مع
طلب سجود السهو وسهو الا ان ياتى بحق من حضره او اخر عنه
وسهو كل فرقة محمول خال اقتدايا بذات الرقاع مواسم
موضع من يجد بارض غطفان وكذا بطن نخل وكل منهما افضل
من عسكان وذات الرقاع افضل من بطن نخل هكذا اعتمد
شيخنا الرئي واتباعه وفضل ابن عبد الحق والعلقي صلاة
عسكان على بطن نخل وقيل غير ذلك من انها اسر
جبل او شجرة او غير ذلك صفي صلاة فيجوز ثلاثة
صوف والامر ويجوز بهم جميعا اي ويركع بهم جميعا

ويعتدل بهم جميعاً ووقف الصف الاخر اي استروا قفاني
الاعتدال وان طال للضرورة ولحقوه اي في قيام الركعة
الثانية ويندب له تطويل هذا القيام بقدر قرائته المأخوذة
وتتم فيها كما لسبوق ثم بعد القراءة يركع ويعتدل بالجميع فاذا
هو في السجود سجد من كان حارساً في الركعة الاولى وحرس
من سجدوا ولا فيها سوا كان هو الصف الاول او الثاني سوا
كل منهما في موضعه او تقدم المأخوذة وتأخر المتقدم بغير كثرة
افعال ولم يغتفر هذا لعدم ورودها ويجوز ان يحرس فرقة
صف او فرقاً مع التناوب وعدمه ومع التقدم والتأخر
وعدمه وهذا في الصلاة الثانية وكذا في الثلاثة والرابعة
ودخل في الثانية الجمعة فان صليت كعتان كفي سماع اربعين
الخطبة وان صليت كذات الرقاع اشترط سماع ثابنتين الخطبة
ليكون في كل فرقة اربعون ويضرب النقص عن الاربعين في الفرقة
الاولى في ركعتها ولا يضرب النقص في الفرقة الثانية في ركعتها
بعد التحريم قاله شيخنا ليكون لسماع الاربعين فائدة
وقال شيخنا الرمي لا يضرب النقص حال التحريم ايضاً
لصف السجود فيما حكي في أثرها في شدة الخوف بحيث
لا يأتوا العدو ولو لواعته او انقموا فغطوا الاتهام عليه
خاص كما يشير اليه كلام الشارح ولو صلوا لذلك لسوا وظنوه
عدوا فبان خلافه او بان انه عدو لكن بينهم حائل فقصوا
صلاتهم فان بان انه عدو لكن بينهم الصلح لم يقضوا
فيصلي كل من القوم والجماعة افضل من الانفراد ولا يضرب التقدم
على الاثر ولا بعد المسافة عنه وتغتفر لهم الافعال الكثيرة
لحاجة

مع التناوب وعدمه ومع التقدم والتأخر وعدمه وهذا
في الصلاة الثانية وكذا في الثلاثة والرابعة ودخل في الثانية
الجمعة فان صليت كعتان كفي سماع اربعين الخطبة وان صليت
كذات الرقاع اشترط سماع ثابنتين الخطبة ليكون في كل
فرقة اربعون ويضرب النقص عن الاربعين في الفرقة الاولى
في ركعتها ولا يضرب النقص في الفرقة الثانية في ركعتها
بعد التحريم قاله شيخنا ليكون لسماع الاربعين فائدة وقال
شيخنا لا يضرب النقص حال التحريم ايضاً قوله لصف السجود
حيث ان أثرها قوله في شدة الخوف بحيث لا يأتوا العدو ولو
ولواعته او انقموا فغطوا الاتهام عليه خاص كما يشير اليه كلام
الشارح ولو صلوا لذلك لسوا وظنوه عدوا فبان خلافه
او بان انه عدو لكن بينهم حائل فقصوا صلاتهم فان بان انه
عدو لكن بينهم الصلح لم يقضوا فيصلي كل من القوم والجماعة
افضل من الانفراد ولا يضرب التقدم على الاثر ولا بعد المسافة
عنه وتغتفر لهم الافعال الكثيرة لحاجة القتال ويجب القنا
كحسب سلاح الا ان خاف من القنايه فيجب حمله مع القنا على
القتل ويجوز هذا النوع في كل قنا وهزيمة مباغتة كقرب
من سبل او سيع او نار او خطف بغل او هروب ذاباة او
خروج من ارض مغصوبة واذا زال خوفه اتم صلاته
في محله بما في الامن ولا قضا عليه وليس له ذلك في خوف قن
عزقة بل يتترك الصلاة ولو اياماً وتذكر عزقة لان
قضا الح صعب بخلاف الصلاة وخروج بالجمعة لا بها
لانفوت فصل في ذكر ما يحل لبسه وما لا يحل في غير
القتال او فيه الذي هو سبب في ذكره هنا قوله وحتر على
الرجال ولو احملاً لا يشمل الحثي قوله ليس الحر اي استعمال

كما يشير اليه بعد علي وجه بعد استعجاله لا غير فالجلوس عليه
والاستناد اليه بلا حائل والجلوس داخل تحت خزانة او تحت
ناموسية او غير ذلك كالتدبير ولو كجائيل وكتابة عليه
ورسم عليه وكيس دراهم وعطاء عمامة به للرجل وستر جدران
به ولولتا بورت وفي الاسترا الكعبة وقبور الانبياء ان
خلع عن نقد ويجعل استعجاله في غير ذلك كستر حيوان
به وجعله حشوا وعطاء كوز وكيس مصحف وعلاقته وورق
كتابة وككة لباس وخيط خياطة وازرار وليفة دواة
وخيط ميزان او مفتاح او سبحة وفي شراب بها تردد قال شيخنا
ويحل مندبل فتراش فراجعه والتخاذه كاستعجاله لولوا الختم
بالذهب عطف على لبس وهو ثياب قط في بعض النسخ قول والقر
عطفه خاص على الحرير لانه احد نوعيه والابرسيم الا في و
الاول ما قطعته الدوده وخرجت منه حية والثاني ما ماتت
فيه والمزعر كلا او بعضا كالحجر ويكره المعصفر في كلامه البطل
على هو في عاملين مختلفين في حال الاختيار فيقيد لولوا
عن الاستعجال فكان اولي او لا تختم الضرورة باللبس فامل
فهم للضرورة اي الحاجة ومنها حكمة ودفع قل فالمراد بالهمل
بالا يخلع ثيابا ومنها احتياج مقاتل له مما يدفع السلاح
قول ويجل للنساء اي يجل لهن استعجاله ولو تغير لبس كافتراش
ويجل لهن ايضا الختم بالذهب وكذا غير الختم من انواع
اللبس وسياتي وفي كلام الشارح قصور لا يجي ولا يجوز على
الرجل ثوبه مع المرأة وهي لا يسه له الا ان دخل معها في
ثوبها مثلا ويجل حل استعجالها له ما لم يكن مفرقا بذهب
او فضة كما ياتي في الباس الصيني وكذا المحنوت والنعل
من الملبوس قول وقليل الذهب وكثيره في التحريم سوا

علي

على الرجال الا انفا واعلمه وسنا وعلى النساء لو افتراشا
الا حليا على العادة والفضة كالذهب الا نحو خاتم ولو
لرجل على العادة في قدره ومحلله وان جعله خيالا خاتما
ولا يجل قولوا اذا كان بعض الثوب الخ والكلام في المنسوج منها
والمنظر بالابرة والمرفع كالمنسوج الا انها يتعبد ان يكونها
اربعة اصابع عرضا وان زاد طولها ويكون وزنها لا يزيد
كما ياتي في لا حرمات في حالة التنك في كثيرتها واما التطريف
وهو الخاذا النجاف ولو بالابرة فالمعتبر فيه عادة امثاله
وان زاد وزنه فان خالف عادة امثاله وجب قطع الزايد
وان باعه لمن هو عاداته بخلاف ما لو اشتراه من عاداته ذلك
لانه دوام لولوا اي لبسها هو فارسي معرب لولوا لم يكن الا برسيم
غالبا اي الثرو وزنا ولو لم يخاله ولا غير فالظهور والروية بغير
وكذا ان يستويا اي فيجل وفارق التفسير بقطعة القران وخرج بالثوب
غيره كصوف وقطن فلا يحرم لبسه وان غلظته ثم جرم
لبس نجس ولو من جلد مقلط او متنجس في عبارة تبطل به
اولزم عليه تقصير بنجاسة والا فلا يجوز ولو في مسجد وغير
ادبي ولا فرائض والله شر كاللبس نعم يجوز عليه لبس مقلط غير
مقلط بلا ضرورة ولا يحرم تنجيس يده لغيره كعيني سرجين
واصلاح فتيله بامبعة يده من متنجس او نجس ولا تنجس
ملكه كقولك به وجداره ولو تغير غرض ما لم يكن فيه تنجيس
مال ولا تنجس ملك غيره او موقوف بما جرت به عادة كترتيب
وحاج فان لم تجز به عادة حرم ان لوث كالاستباح يدهن
نجس وحرم في المسجد مطلقا سوا حصل تلويث اولاد الله اعلم
فصل في تجهيز الميت وما يتعلق به قول من غسله الخ اقم
علي الاربعة التي اقم عليها المات وبقي خامس وهو الجمل لانه

تابع لها ثم لم يفرض كفاية اي ان علم جماعة بموته وكذا ان علم
به واحد وتجب فيه المصاراة اليه بقوله وان لم يعلم الم عارض لا
يخرجه الى فرض العيى بولي في الميت السلم غير المجرى والشهيد تقييده
بهذه الثلاثة غير مستقيم لانه ان اراد اجتماع الاربعة في كل واحد
منها فهو معلوم الانتق قطعا وان اراد كلها او بعضها فلا
يجلو واحد منهم عنها وان انتقت كلها في بعض افرادهم فتأمل
بول اما الميت الحي فلولو صغيرا وغير مميز فقول بالصلاة عليه
حرام وباطلة ولو مع الاشتباه كما سببا في قول وتجب تكفين
الذي ودفنه وقا بدفته فلولو دون الحربي والمتردد فلا يجب
تكفينهما ولا دفنهما بل يجوز اخرا الكلاب على جيفتهما
وجوز فيهما ذلك كغسلهما نعم ان حصل ضرر برأيهما
وجب دفنهما قول اما المحرم اذا كفن الم يجب فيه الاصور
الاربعة لاستمر راسه وليس المخطط فيه ويستمر وجه الميمة
فهو كغيره وعدم ستر الجزء المذكور لا يجعله قسا مستغلا فتأمل
بول واثنان لا يفسلان اي لا يجب غسلهما بل يحرم غسل
الشهيد منهما بقالا ثرا لثهادة في الدنيا ثم ان كان قتلا لم
لاعد كلمة الله فهو شهيد في الآخرة ايضا والا فلا بل ان علم
منه ذلك فهو كغير الشهيد بول ولا يصلح عليهما جوارا فحرم
عليهما بول الشهيد ولو جازيا وجب بسببه ولو احتملا لا
هو لمطلقا عدا او خطا بول فغير شهيد ان لم يكن بعد انقضاء
الحرب في حركت مذبح والاف شهيد وسكت عن تكفينه ودفنه
بقايسما على الوجوب وخرج به شهيد الآخرة وهو كغير كالميت
عنه او ردحا او مقتولا ظما ولو هيبية او في طلب العلم او في
رضن الطاعون صابرا محتسبا او بعدة وكانت في زمنه كذلك
والميتة بالولادة وغير ذلك فحرم كغيرهم بول لم يستعمل الم

المراد الذي لم يعلم حياته كلما اشار اليه فيحرم غسله والصلاة
عليه كما هو صريح كلامه وهو في الصلاة ظاهر واما الغسل
فان ظهر خلقة وجب غسله وتكفينه ودفنه والا فيمن لفته
خبرة ودفنه قال شيخنا الرباعي انه من بلغ ستة اشهر وجب
فيه ما في الكبير مطلقا وان نوزع فيه وكلام الشارح محتمل
قول قبل عامه يحتمل قبل تمام الشهر ويحتمل قبل تمام حياته
ويحتمل قبل تمام خلقة وقد علمت ما فيه فلولو ثلاثا اما بقراح
اولا والاولي بسدر او خطيى والثانية مزيلة له والثالثة
بالم القراح لانهما القى يسقط بها الواجب بول او خمس الجلاها
بسدر والثانية مزيلة وثلاثة عما قراح او الثلاثة بسدر
ايضا والرابعة مزيلة والاخيرة بالم القراح بول او القرح
ذلك اما سبع بسدر ثم مزيلة ثم بسدر ثم مزيلة ثم ثلاث
بما قراح او الثلاثة بول والسابعة بما قراح او السابقة وحدها
بما قراح واما تسع وهو الكله والم القراح بعد كل مزيلة او
بآخر عن الجميع في الفسلة الاولي فيما لو اقتصر على ثلاثة مرات
كما مر بول وفي الم اي مع الم القراح كما اشار اليه بقوله
حيث لا يغتفر الما لانه يخرج عن الطهورية وسكت عن
النية لا تقامندوبة ولا بد من كون الغسل بفعلنا فلا يكفي
عز ولا غسل نحو الملا بكة ويكفي لو غسل نفسه كرامة ويتم
كالغسل ويس قبله وضوءه كالحق وفي نيته ما سر بول واعلم الم
ولم يدخل هذه في كلام المصنف مع شهوده كصا مراعاة لقوله ويكون
في اول الم بول واما الجله الم وقد عرفت ويندب كون القاسل
ايضا ويقدم بالدرجة ثم بالصفة ويقع عند الاستوى
والترتيب متدوب ويجب التمسك عند فقد الجنس كاجنبي
بالغ في اجنبية كذلك وعكسه ويقبل الخيش والصغير

الغريقين وعكسه ويقبل الرجل حليمة وعكسه صول في ثلاثة
 الثواب اي لغايف وهي واجبة ان اقتصر عليها وكانت من ماله
 وليس يجوز اعليه بغيره ولا ان ورثته يجوز عليه وكانت
 من ماله والا فالواجب ثوب فقط على ما يأتي ووصفها
 بالبياض تدب لانه يجوز ان يكون الميت بماله ليس حيا كما
 سيذكره فيخدم تكفين الرجل بالحديد ونحو الكثرة جريدا
 وزعفران ويكره ان يكون في الكفن شي غير البياض كجعل
 نحو عصفور فوق راسه واستقل قدميه قول في الثلاثة
 المذكورة واثنان منها وارا مع القيص وقهامة وهو
 افضل قول والمراة ومثلها الخنثى تكفين بهما في الخمسة
 الفضل قول واقل الكفن ثوب واحد يستغوره الميت هذا
 مرجوح والمقدان اقله ثوب يستخرج جميع البدن الاراس
 المحرم ووجه المحرمه ولا تصح وصيته باستقاطه وتصح وصيته
 باستقاطه ما لا يدعيه فتقوله يختلف قدره المني على المخرج
 ويندب ان يجعل على الثوب الكفن قليل كاحوز وعلى يده
 ايضا وان يجعل على ساقه ومجال سجوده قطن قول ويكره
 بكسر الموحدة مينا للفاعل ليناسب ما بعده وصيره عايد
 الي المصلي العلوم من المصلي لقام ولفظ اربع منصوب
 على المفعولية وظاهر كلام الشارح ان يكره بفتح الموحدة
 ميني للمجهول بدليل عدم ذكر فاعله عقبه وتقدير الشرط
 بعدة ولفظ اربع مرفوع تايب الفاعل وهو لا يناسب
 تصريحه بالفاعل في الافعال بعده فتأمل قول اذ اصلي الخ فيه
 اشارة الي انه قد لا يصلي عليه وهو كذلك فيما اذا اظهر
 بدله او كان عليه بحاسة تغذرا لالتها ولو مات تحت الغلقة
 ولا يجوز قطعهما ولا يصح التيمم عما تحتها فيدفن بلا صلاة

وتصح

وتصح الصلاة عليه قبل تكفينه مع الكراهة بول تكبير الامام
 فهي احد التكبيرات الاربع ويلزمها فرق السنة بها
 ستغني عن ذكرها بذلك فبها ركبان والتكبيرات الثلاثة
 الباقية وكذا اقتران الفاححة والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم والردع الميت والسلام فان كانها سبعة
 بول ولو تكبر خمسا لم تبطل لوقال فلوزاد على الاربع لثقل
 اكثر من الخمس لكان اولي ثم يندب ان لا يتابع المأموم امامه
 في الزيادة على الاربع وله انتظارة وهو اولي بول وجوز قرائتها
 اي الفاححة بعده غير التكبير الاول ولو بعد التكبير
 الدابعة ولا تجوز الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الثانية وله الردع الميت بعد الثالثة

واول الصلاة الم واجلها ما في تشهد الصلاة بول اللهم
 اغفر له اي مثلا فيكفي اللهم ارحمه ونحوه بول هذا عبدك
 اي ان كان ذكرا ويقول في الانثى هذه امثلك وفي الخنثى
 هذا امثلي عكس ويجوز التذكير مطلقا على ارادة الخنثى
 والتأنيث مطلقا على ارادة السنة ويجوز ذلك فيما بعده
 قول روح الدنيا بفتح المصلة على الافصح اي يتم ركبها
 بول ومحبوبه واحباؤه يجوز فيهما المرفع والخبر والظرف
 بعد هما خيرا وحالا والمراد من تحببه الميت ومن يجب الميت
 بول وانت اعلم به هو تقوي بين الامر اليه تعالى خوفا من كذب
 الشهادة في الواقع بول نزل بك اي صار حقيقا عندك وانت
 خير من قول به اي من يكبر الاضياف ويجب تذكير هو
 الضمير سواء افردة او جمعه وان كان الميت انثى لانه عايد
 الي الله تعالى وقه فعل امر من الوقاية اي سلمه من فتنة

ينظم مصحف الركبان الميت
 فقال اذ اركب الركبان
 الصلاة لميت نسخة
 تاتي في النظام
 امثرا فينه ثم القيام
 لقادر اربع تكبيرات
 فاسع وقبر لا وفاححة
 ثم الصلاة على النبي كذا
 دعا الميت فقال كما ترى
 وساعتها السلام لا غير سابع
 ودانظم عنه الامام يا امام المؤمنين
 ارحم من احبها عليه

القبر اي شئ سوارا المكين وهما منكر بفتح الكاف وكثير
والله من مشرو وثير ويسن ان يقدم على هذه الدعاء اللهم
اعقد لحينا وميتنا وشاهديننا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا
وانثانا اللهم من احببته منا فاحببه علي الاسلام ومن توفيت
منا فتوفاه علي الايمان ويسن في الطفل ان يقول اللهم اجعل
فرط لا يوريه وعظما واعتبارا وتقل به سوار بينهما وافرع
الصبر علي قلوبهما ولا تقتلها بعده ولا تحرمها اجرة قوله
ويقول في الرابعة بعد هاتين ويسن تطويلها قدر الثلاثة
قبلها وان يقرأ فيها الذين يحلون العرش الي اخر العظم
قوله لكن يستحب هنا ان كان الصواب اسقاط هذا لان
وبركاته لا تنس هناك لا تنس في شئ الصلوات ورحمة الله
مندوب وهي داخل في الكيفية المذكورة فتأمل قوله وندفن
الميت وجوبا في المحدث بما يستقبل القبلة وجوبا من القبلة
ليس تيدا وينبغي جانباه الواو بمعنى وتامل قوله بفتح اللام
وكسر الموحدة اي طوب غير محرق ونحوه ويندب كونها سبع
لسانات ويوضع الميت اي قبل انزاله القبر علي حافة القبر
من الجهة التي تصير الي عند رجليه بعد انزاله فيه قوله ويسل
اي يخرج من التابوت ليسلم لمن يلجده في القبر مرفق قوله
ويضع اي يوضع في القبر علي جنبه وجوبا وكونه الايمن
افضل لم بعد ان يقع بالعين المهيمنة او المهيمنة اي يزار
في جهة الجهة الاسفل قدر قامة وسطة اي قدر قامة رجل
تقتل باسط يديه الي الاعلى وهما نحو اربعة اذرع
والواجب من القبر ما يمنع الرائحة والسمع اي ما يمنع ظهور
رائحته فتؤدي الاحياء وتمنع نبش الحيوان لاكله وذكر
هذه بين بيان الدفن وان تلا زمانا ولم يكون الم مستدر

فهو

فهو ترطبة لما بعده ولم يفلو فن مستدر القبلة او مشروفا
عنهما او مستلقيا نبش وجوبا في الجميع ما لم ينفقهم ويبسط
القبر مستويا فلا يسلم بجعله كالجلود ولا يبنى عليه اي
يكبر ذلك في غير المقبر المسيلة للدفن ويجرم فيه وهل اتى
جرت عادة اهل البلد بالدفن فيها سواء كان البناء فوق
الارض او في باطنها ويهدم وجوبا ان وجد ومن البناء الا
حجار التي جرت العادة بتركيتها فم استثنى بعض قبور الانبياء
والشهداء والعلماء ونحوهم ولا يخص اي يكبر ولا باس
بالطين ولا نوطا عليه ولا يتكا عليه ولا يراس عليه واعلم
ان وضع الحديد الاخضر وغيره من الحشيش مندوب ولا
يجوز لغيره واضعه اخذه قبل دفنه ولم يتركه اي البكا اولى
قوله ويكون النكا اي الجايز من غير زوج اي رفع صوت واعلم
ان النكا بالقصر هو ما كان بلا رفع صوت فتعيده بعده
حينئذ ضعة كاشفة وهو مباح بلا خلاف سواء كان معه
خزان او دمع عين او لا وبالجملة ما كان برفع صوت وهو
مكروه عند شيخنا الرضوي وحرام عند شيخنا الزياتي وفيه
كلام يطلب من المطولات قوله ولا شق جيب وهو المراد
بالجيب في النخعة الاخرى فتقع حرام ومثله وضع نحو الطين
والنخاسة علي الراس وتسويد الثياب وترتيبها ونحو
ذلك ولطم الخدود ودق الطارق ولا يعذب الميت بشئ من ذلك
الا ان اوصي به فم استدت التعذبة الي حضوره اي وبوره
اي ثلاثة ايام وشراي والمعدية شرعا ما ذكره فيقال
للكافر خلف الله عليك او خلف الله عليك ولا تقص عندك
ولا يدفن اثنان في قبر اي في حفرة او شق فيجرم ذلك
عند شيخنا الرضوي ولو مع محرمية كاهن وابنها والتفان جنس

كتاب وابنه وعند شيخ الاسلام وغيره انه مكروه لاجرام وان
اختلف الجنس وانفق الحرمية لكن يجب ان يجعل بينهما ما
يمنع التماس كتراب وكحو ويندب ان يقدم بحجة القلة اصل
على فرعه وسيد على عبده وقاهر على مغلول وذكر على انثى
ولو محرما لم واما الدفن في الضايفي المعروفة فمكروه لما فيه من
ادخال ميتة على ميت وكبر جمع عظامهم لدفن غيرهم وكذا
وضعه فوق عظامهم وكبر الدفن ايضا في الضايفي المبنية
فوق وجه الارض الا لعذر كالا رضى الثرة وتندب الزيادة
ولرمي النساء لم تشمل على محرم وقراءة القرآن واهدي
ثوابه للوحي والتصدق عليهم ويحصل ثواب ذلك لهم ولا
باس بالتلقين وتسوية القبر وبقي عنه الدعاء بالتثبيت
وحرم الوجبة المعروفة وغيرها من التركة ان كان في الورثة
محمور عليه **كتاب الزكاة** التي هي احوال كان الاسلام وتضمنت
في شعبان في السنة الثانية من الهجرة قبل وهي من الشرايع
القدسية تدل قول عيسى صلي الله عليه وسلم واوصاني بالصلاة
والزكاة وقد يدفع بان المراد بها غير الزكاة المعروفة كما
لتطهير كما انه ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا فراجع
لغة النمازي الزيادة في الترجمة او الوصف او في الغير
وتطلق على التطهير وعلى غير ذلك هو وشرعا اسم كل مال
الاول حقيقتها والثاني محلها ولو ذكر معه الهدى لشم زكاة
القطر والثالث كيفيتها والرابع مستحقها واطلاقها على غير
الاول لشمه به والطائفة المذكورة هي الاصناف الثمانية
المذكورة في الآية الشريفة في خمسة اشياء هي في الحقيقة
ثمانية وبه ينظم قولهم يجب في ثمانية وتصرف في ثمانية
لولا ولو غير ما فهم كان اولي بل الاولي ما ذكره المصنف لقول

بعده

يقول بعده فتجب في ثلاثة اجناس منها وسيت ما شئت
لشئها وهي تمرعي مثلا ونعما لكثرة نعم الله فيها على عباده
لولا لانها اخصى من المواشي ذكر في القاموس ان الماشية
اخصى من النعم لانها اسم للابل ولغتم فقط وهذا الجنس ما قاله
المصنف والمشارح وسياتي حكمه تقديم بعضها على بعض الذهب
والفضة اخرج ما هو من غيرهما وادخل غير الضروريات
ويدخل بينهما الركان والمعدن وكذا عرو من التجارة لان الواجب
في قيمتها وهي من احداهما والمتولد مثلا اشار الى ان المتولد
بين زكوي وغيره لا يجب فيه الزكاة اعتبارا بالاختلاف ومثله
المتولد بين زكويين فيعتبر اكثرهما عددا كما روي فيما بين بقول
ابل وغنم قول فلا زكاة على كافوا صلي اي من حيث المطالبة في الدنيا
ولكنه يعاقب عليها في الآخرة لبقية اركان الاسلام لانه مخالف
بالفروع تعلم فان غاوى الى الاسلام وحيث والا فلا زكاة وجبت
عليه في حال الودعة واما زكاة وجبت عليه فلها فيجب اخراجها من
ماله حكلا قول والحريم ذكرها هنا في موكدها وان كان الملك يفتي
عنهما او الملك خرج به المباح كاشيا والاودية والموقوف ولو على
معين والمراد ملك الا دمي لا نحو ملك مسجد وبيت مال ومنه الوقوف
من ارث الجدين لولا كما لا يشترى بفتح الراء ويمثله به لملك الضعيف البني
على المرجوح كما اشار اليه ليس في محله وكان حقه ان يمثل له بملك
المكانت فقامس لولا ولو نقص كل منهما اي النصاب والمحول وكان
الوجه ان يقول فلو نقص احدهما فلا زكاة تقابل بالسوم
وينقطع بنية عدمه ولو قال والا يسامة كان اولى اذا الغنم
اسامة المالك ولو بناية فلا يغيره بسومها بنفسها ولا يسامة
بسامة غير المالك لولا في كلا مباح الاطلا هو الخشيش مطلقا
رطب او يابس ويقابل المباح المملوك ولو مغضوبا ولو جمع

لها الكلا واستحق لها المال فلا زكاة ايضا **قوله** قد راها هو حال من
تميم من اقل وهو قيد له وام حكم ما قبله والمراد به الزمان
وخرج به مالو علفت **بمقتضى** بمملوك ولو مقصود بارضا
ولو مفرقا لو لم تعلق فيه لحصل لها ضرر فلا زكاة فيها
والكلام في غير العوامل منها فلا زكاة في العوامل مطلقا
ولو في عمل محرم **قوله** وسياتي نصابها هو بغير النية يحمل
رجوعه للماشية والاثمان وهو ائنه ويحمل رجوعه للذهب
والفضة وهو ظاهر كلامه ويكون سائلا عن نصاب الماشية
استغنا عنه بما ياتي **قوله** وسياتي بيان ذلك ان اراد عود اسم
الاشارة الى الشروط الخمسة باعتبار مفهومها فقد سبق او
باعتبار ذاتها فليس اتميا وان اراد عوده للنصاب والحول
فكان حقه ان يذكره عقبها في الماشية فتأمل **قوله** وادار المص
الم الاول استغنا هذا المراد كمال يلزم استدراك شرط كون
توقا الا في **قوله** وكذا الم لاحاجة لهذا الفاصل بل ذكره بغير
الاختلاف بما توهم انه لا اختيار فيما قبله وهو فاسد فتأمل
قوله بثلاثة شرائط اي زيدة على الشروط السابقة غير الحول
الحول والنصاب لما سبقت ذكره ولم يذكر اشتداد الحب لان
الكلام في جنس ما يجب فيه من غير نظر الى وقت تعلق او
إخراج فتأمل **قوله** اي بنية لهجن يستتبه اي ما شانه ذلك
قوله فان ثبت لنفسه يحمل ما وهو اي في محل غير مملوك هو
واعراضه ماله عنه والا فهو مملوك لصاحب المحل اوباق على
ملك صاحبه الا صلي وتلزم كل منهما زكاة **قوله** وان يكون قويا
مؤخرا اي يكون من جنس ما تقوم بنية الانسان قويا طيبة
ومن جنس ما يدخره لذلك **قوله** وهو اي النصاب اي اقل خمسة
اوسق والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمر

رطل

رطل وثلاث بالبقع ادي وهو الكيل المربي ستة اراد ب وربع
اراد ب كيلي الا **قوله** وفيما زاد عليها بحسابه ولا وقص فيها وأشار
بقوله لا تشر عليها الى اعتبار كونها مصفاة من لبن وترا ب
وزوان دخرها فان كانت مما يدخر في تشر كغير الارز اعتبار
كون خالصا قدر النصاب المذكور وسياتي هذا في كلامه **قوله** وثمره
بعد ذلك مع زيادة **قوله** ثمره الخلل والكرم هما افضل الثمار والخل
افضل من الكرم ولوقال والعنب كان اولى للنهي عن التسمية
بالكرم والمراد بهذين الثمرتين التمر والعنب لو اسقط
هذا كان حسنا لانه ان اراد به تعلق الزكاة الان فيغير مستقيم
لتعلقها بها قبله وان اراد وجوب الإخراج فليس الكلام فيه
واعمال المراد ما شامس هاتين الثمرتين فتأمل والنصاب
وسيأتي انه كنصاب الزروع **قوله** والتجارة وهي تعليل المان
بغير الضرر **قوله** لعل هذا معناه لانه ويعتبر فيها شرعا ان تكون
بما ملك بغيره لان تعتبر النية بغير ملكه ابتداء وسياتي
قوله في بيان نصاب الابل وهو اسم جمع لا واحد له من
لغظه وقد سماه لكونها اشرف اموال العرب ولا اعتبار بها في حديث
الصدقة وذكر النضر عقبها لان البقرة قد تنوب عن البدينة
في نحو الاضحية **قوله** واشاة وهي تقع على الذكر والانثى وتغيرها
بالانثى لارادة الاكمل والاسنان كلها تحديده لما سبقت ذكره
فيها **قوله** يعني عن الشرح هو كذلك لكنه ليس له قابلية ضبطه
ولا قياس يجرب عليه فالوجه ذكره لاقتلافه ولعل الشارح
ذكره واسقطه **قوله** الناسخ في عشر شاة وفي خمس عشرة ثلاث شياه
وفي عشرين اربع شياه وانما عدل في هذا الى الشياه رفعا
بالمالك والفقراد وجوب واحد من الابل في ذلك ضروريا لما ملك
وفي وجوب اجزاء واحد منها ضرر بالفقراد ولو اخرج بنت

مختص مثلا بدلا عن التثنية المذكورة اجزا ايضا وتقع جميعها
 فرضا على الراجح وفي خمس وعشرين بنت مختص وفي ست وثلاثين
 بنت لبون وفي ست واربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي
 ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة
 واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل اربعين بنت لبون
 وفي كل خمسين حقة **قوله** ومختص المختص سميت بذلك لان اسمها
 من المختص اي الحوامل **قوله** وبنت البون سميت بذلك لان
 اسمها ذات لبن بولادتها **قوله** والحقة سميت بذلك لانها استحققت
 الحمل ان يطررها وان يحمل عليها **قوله** والجذعة سميت بذلك لانها
 جذعت اي القت مقدم اسنانها **قوله** وهكذا ففي مائة وستين
 اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة
 وفي مائة وثمانين حقتان وبنتا لبون وفي مائة وتسعين
 ثلاث حقائق وبنت لبون وفي مائتين اربع حقائق **قوله** وبنت
 بنات لبون اي السنين وجد اخذ فان وجد امعا تعين الا غلط
 للفقر فان اخذ غيره لم يجز ان قصر الساعين او دلس المالك
 والا اجزا وتعين جبر التقاوت ولو بنقد **قوله** في
 معرفة بصية البقر وهو اسم جنس واحده بقدره شامل للذكور
 والاناث من العرب واليهاميس **قوله** لتبعه امه في الرعي او
 لان قدره يتبع اذ تعلق **قوله** ولو اخرج تبعية اجزات بطريق الاولى
 لان الانثى تقع من الذكر للذكر والنسب فيها **قوله** ولو اخرج عن
 اربعين تبعية او تبعية اجزا لان التبعية يجزي عن ثلاثين
 فحق عشرين **قوله** اولي **قوله** وعني هذا فقتس اي اتبع الحساب المذكور
 وفي بائة وعشرين **قوله** واذا وجد السنان واحوج احدها
 فغلب ما هو في الاصل **قوله** في معرفة نصب الغنم وهو اسم
 جمع يقع على الذكر والانثى لا واحد له من لفظه **قوله** عني عن الترح

وفيه

وفيه ما مر في احدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة
 ثلاث شياه وفي اربع مائة البع شياه ثم في كل مائة شاة
 واعلم ان ما بين النصب مفعولا يزداد به شيء في الواجب ولا
 ينقص بقلقه شيء منه والنصاب لا يتغير الا بالواحد الكامل
قوله في كيفية الخلطة وشروطها ولا تؤثر الا اذا كانت
 في متحد الحصى لا غنم وبقر وفي مال من تلمذه الزكاة لا نحو
 تخاف ومكاتب مع غيرهما وهي ماشيوع او مجاورة كلامه
 في الثاني لما استعفى **قوله** بكسر الكاف يشير الى ان فعله
 بمعنى فاعل وهو مالك المال المخلوط ولو جعل بفتح الكاف
 وانه بمعنى مفعول اي المال المخلوط يركبه مالكه كالمال المملوك
 لو احدث ان صحى فقامل **قوله** الشخص الواحد هو مبني على كسر
 الكاف كما ذكره وعلى الفتح يدل الشخص بالمال فقامل **قوله**
 سبع شرايط بتقديم السين وكلام الشارح انها تسعة بتقديم
 التثنية وبقي شرط كما استقر في **قوله** والمراد ان كان الصوت اسقاط
 هذا المراد وابقا الشارح على معناه الاصلي وهو محل سوقها
 الى المدعي لانه يلزم على كلامه الحداد مع الرعي وسكت المص
 عنه فقامل **قوله** تساق اقيمة لو قال تساق منه لوافق المقصود
قوله والمراعي زاده الشارح والمراد ان لا يخص ما شية كل واحد
 بمراع وحده فلا يضر تعدده مع عمومته وكذا يقال فيما يتعدد
 مما سياتي كالخيل **قوله** والمشروب ويقال له المشروع بالعين المهيمة
 اخرى **قوله** هو واحد الوجهين وهو مرجوح **قوله** وكذا الحلب اي بيه
 وجهان والاصح عدم اشتراط الحاد وجاز الغنم والة الخبز
 كالحالب والحلب **قوله** وموضع الحلب ومثله موضع الاثر اي طرون
 الخيل **قوله** لانثى **قوله** بفتح اللام بمعنى المخلوب وبالسكون فعول الحال
 وهو المشار اليه بقوله المصدر **قوله** وهو اسم الجمع الذي

والنشر المرتب ويظهر انه يلزم من احدهما الاخر فلا حاجة لقول
عن بعضهم وهو المراد هنا ان لا يفركون ^{كل} واحد منهما ياخذ ^{لنفسه}
ما شئنه بعد حليه الي بيته مثلا وعلم من كلامه انه لا يشترط
نية الخلطة وهو كذلك بحملة الشروط وفاقا خلافا احد عشر
او ثلاثة عشر واعلم ان ما ذكر في خلطة الماشية جوارا وياقي
في خلطة الفروع والشجر كذلك بشرط الاتحاد حاقطها ويقال له الما
طور بالجملة او المعجى والاتحاد المحرم بفتح الجيم موضع تخفيف
الثمار والبعد بفتح الموحدة موضع دياس الخلطة ونحوها وقد
يطلق على كل الاخر والاتحاد الحراث والحصاد والجداد والكيال
والوزان والميزان والجمال والمتعهد والمقح ويجري ايضا في
خلطة النقد وعروض التجارة بشرط الاتحاد ما يمكن مجيئه هنا
مما ذكر والاتحاد الدكان والتقاد ومكان الحفظ والمقادي ونحو
ذلك والمراد بالاتحاد ما تقدم في الماشية **فصل** في مقدار
نصاب الذهب والفضة وما يجب فيها من تحديد اي يقيد
ايضا ولو نقص ولو يبيع او في ميزان دون اخر فلا زكاة فيه
ولو بوزن مكة فلا عيرة بوزن غير هازي اذ لا نقصا
في **المقال** الخ وهو لم يتغير جاهلية ولا اسلاما وهو اثنان
دسعين حبة من التمر المقنول المقطوع من طرفيه مارق
وطاق **ولو** درهم وثلاثة اسباع درهم فكل عشرة درهم سبعة
درهم متاقل وعكسه **فصل** في دفع الفقراء المتقال الكامل
ان لم يوجد نصفه ثم يشترى حقهم او عكسه او يباع ويقسمان
منه ولا يكفي اعطاهم ثمن حصص ابتدائيا **ولو** الورق بكرة
الراوية والرقعة بالكر ايضا ما تبادروا به اي بوزن مكة
تحديد ايقينا وكان الدرهم في الجاهلية مختلفا ثم ضرب
في زمن عمر ابن الخطاب وقيل في زمن عبد الملك علي هذا

القدر واجمع المسلمين عليه وهو خمسون حبة وخمسة
مما مر **ولو** يبلغ خالصه اي المقتوش اخصا با اما بسبك جني
مطلقا او بسبك حزمته ان تساوت اجزاؤه وكان لن
يتصرف عن نفسه ويكفي التمييز بالمانية ويجري مثل
ذلك في المخلوط من الذهب والفضة لانه لا يجزى احداهما
عن الآخر **فصل** في الحلي المباح نعم ان ورثه ولم يعلم به حتى
مضى حول وانكسر وقصده كثره او انكسر كرا **فصل** في
في نية الي صياغة ومضى عليه حول وجبت زكاة
قال بعضهم والعبرة في زكاة هذا وزكاة الحلي المكروه
الا في اكثر الامرين من عينه وقته لا عينه بخلاف
عبرة على المقنول **فصل** في الحلي المحرم وهو ما تحب نقصد به
من يجوز له لبسه فلا زكاة في حلي التحذره رجل ليس النساء
او مطلقا **فصل** في حلي وخشي لوقا الذكر ولو احتمل كان
اي **فصل** في زكاة فيه اي الحلي المحرم وكذا في المكروه
كفيه صغيرة لرغبة وكبيرة لحاجة او زيادة المرأة على في
حليها على عادة امثالها **فصل** في نصاب الزروع
والثمار وفيما يجب فيها والعبرة في الكيل بمكيال المدينة الشريفة
اصالة ويقدر في غيرها بها خمسة اوسق والمقير فيها
التحديد وتقدم تقديرها بالارادب المصرية وذكر الوزن
فيما لكونه اصسط والاقا المقنول ككيل اصالة كما علم ويعتبر
كون النصاب ما زاد من زرع عام واحد بان لا يكون من
زرعين بين حصاديهما اثنا عشرة اشهر عربية وكذا امر
عام واحد بان يكون من ثمرين بين اطلاقيهما ذلك نعم
لو اطلع الحقل في عام مرتين لم يضم احدها للاخر لانه كثر
عامين وكما نحل كلما سانه ان لا يثمر في العام الامرة واحدة

لعل او البيع بجهة مفتوحة تخية ساكنة فجهة اي بما
يسمح علي وجه الارض كالنيل والعيون فلا حاجة لما ذكره
ومثله ما يشرب بعروقه كالنيل وما يسقى بالفتوات هـ
الحفورة من الانهار **قوله** الحيوان ويسمى الحيوان فاصح
ويجوز كونه ادارة والا فخطفه علي الدولاب من عطف
العام ويلحق بهذا ما كان الما فيه بشر او هبة او عصب هـ
وجوب نصف العشر وهذا الثقل الموقفة فيه ويصدق المالك
في دعواه وتعلق الزكاة في الثمار بعد صلاحها وفي الجوز
باستدائها ويجب الاخراج بتصفية الحب وجداد التمر
يسن خرس التمر وتصفية لاله لصيغة فيفعل حق المستحقين
الي ذمته وله التصرف فيه جيفيئد ولو لم يتغير التمر اخرج
الواجب منه **قوله** البساتين اربعة العشر اعتبارا
بتصفية الواجبين لو انفقوا وهذا ان لم يتغير مدة كل منهما
والا ينسقط الواجب بقدرها لا بقدر السقات ولا يضم الي
الثمار والزروع حش الي اخره تضم الانواع ويخرج من كل
بسطه او عن الجميع من الوسط والاعلى وهو افضل
فصل في زكاة التجارة وذكر الزكاة والمعدن معها
استطرد في نظر الكون لثباتها والاضحاض زكاة النقد
لانها منه تتامل وتقوم غرض التجارة وهي ما عدا الذهب
والفضة احدا من كونها تقوم بها عند اخر الحول لتعرف
قيمتها معه عند معني مع واول حولها وقت التملك بالمعاوضة
التي تويث معه ولربما يخطم او صدق بما اشترت به اي
بحسبه ان كان نقدا فيقوم بالذهب ما اشتراه به وبالفضة
ما اشتراه بها فان كان الشراء بعروض او لم يكن شرا كموض
خلع الحنجر المتقوم بنقد البلد الغالب او ما يبلغ به نصا

فان استويا تجبر علي المعتمد فان كان الشراء ذهب ونقود
او بنقد وغيره قوم ما قابل النقد به وغيره بنقد البلد ويعرف
قدر ما قابل غير النقد بتقويم ما معه به حالة المعاوضة ومونة
نسيته له **قوله** سوا كان ثمن مال التجارة صوابه سوا كان الذي
استراها به نصا با او لي قول فان بلغت قيمة العروض اخر
الحول نصا با اي من الذهب فقط او من الفضة فقط وجبت
زكاته وكذا لو بلغ ما يقابل احدهما او كلاهما ولا يضم احدهما
الي الاخر في النصاب ومحل اعتبار اخر الحول ان لم ينضري
اتتايه بما يقوم به والا فان بلغ نصا با استمر الحول والا اندي
حول من وقت المنصوص **قوله** ربع العشر اعتبارا بالنقد المتقوم
لما من نعم تقوم زكاة العين فيما هي فيه كاربعة شاة قصد
بها التجارة واسماها فتجب زكاة العين في اعيانها وتجب
زكاة الثمرة في خصوصها والبائنا وتجب فطره بعد التجارة
معها **قوله** وما استخرج من معادن الذهب والفضة فيحمل
ان معادن بيان لما اضافة الذهب والفضة الي معادن
بما بينة والمحل محذوف ويحمل ان معادن متعلق بالفعل
واضافة معادن حقيقة وما على كل منهما نكرة او موصولة
والعني على الاول والنقد المستخرج من الارض وعلى الثاني
والنقد المستخرج من معادنه **قوله** ان يبلغ نصا با ولو في اكثر
من مرة ان اتخذ المكان وتتابع العمل بان لم يقطع او قطع
لعذر لانه يضم لفضه الي بعض ويخرج الواجب من الجميع
فان قطعه لغير غرض او اختلف المكان لم يضم بعضه لبعض ثم
ان بلغ واحد منه نصا با اخرج الواجب منه والا فبضمه لما
عنده ولو من غير ما استخرجه في الكمال النصاب ويخرج الواجب
من هذا وحده عنه قول في الحال مراده عدم وقوعه في الحول

لانه يتعلق به المأول واجب حين اخراجه ويجب الاخراج عند
 تنقيته فلو لم ان كان المستخرج بكسر الراء من اهل وجوب
 الزكاة خرج به المكاتب فلا زكاة عليه واما الرقيق فما يافده
 لسيدته فعليه زكاته واما الكافر فيمتنع من الاخذ من المعادن
 لكن لو اخذ شيئا ملكه ولا زكاة عليه فلو سعدن هو من عدن
 بالمكان اقام به ومنه جنات عدن فلو كان اسم مكان الاخر
 كلامه بل صريحه ان المعدن اسم لذلك سوسم فتح الدال
 وكسرهما وهو كذلك لغة والمشهور انه بالفتح اسم لذلك
 والكسر اسم للمأخوذ فراجعوه لو اوما يوجب الجحيم او بالفتح المعنى
 ومن الزكاة بيان لما وهو بكسر الراء المهملة اوله والزاي المعنى
 اخذه بمعنى التكرار ما خوز من الذكر وهو الحفار وهو الذي
 خرج الظاهر بان علم ان نحو السيل الظاهر فهو زكاة ايضا
 والا فلفظة وخرج بالفتح اهلية وفيه الاسلام فهو لما ذكره
 ان علم والا فالصانع امره ببيت المال لو قبل الاخراج
 اي مسعته صلى الله عليه وسلم سموا بذلك لكثرة جهات التمسك
 كما اشار اليه ثم ان وجد في ملكه من بلغته الدعوي وعادته
 فهو في قوله نفيه اي عاني واحده بالجمع او على اخذه
 بالفتح المعنى كما سر وهذان وجد في موات او في ملك
 احياء والا فان وجد في مسجد او في شارع فلفظة او في
 ملك شخص او موقوف عليه فهو له ان اعاده ولا قلن قبله
 وهكذا الى الحي وانما وجب فيه الخمس لقلة المونة فيه بخلاف
 المعدن كما سر ولم يعرف اي الزكاة من الزكاة ومثله المعدن
 ويحتل عود الخمر لكل منهما **فصل** في زكاة الفطر وما
 يتعلق بها ونسبت الى احد سببها انما يجب باذراك
 جز من رمضان وجز من شوال لا باذراك احدهما فقط

ثلاثة

بثلاثة اشياء اي شروط ولو عبر به الثاني اولى وبق شرط
 رابع وهو الحرية فلا فطرة على رقيق عن نفسه وقومكاتها
 كتابه صحيحه ولا على سيده في الكتابة الصحيحة ويجب
 على البعض عن غيره فطرة كاملة وعن نفسه بغير
 حرية ثم ان كانت مهايأة ووقع وقت الوجوب في نوبة
 احدهما اختص الوجوب به فلا فطرة على كافر من
 حيث المطالبة بها في الدنيا لانه يعاقب عليها في الآخرة
 كغيرها من الواجبات وخرج بالاصلي المرتد ففطرته
 عن نفسه وعن غيره موقوفة على اسلامه ولو ارتد
 العبد او الزوجة كذلك الا في زنته وقدره وكذا
 زوجته لو اسلمت في العدة وحب عليه النية عند الاخراج
 لا في التخيير وبغروب الشمس اي وكان حيا قبله
 باسم وكان الصواب ذكره مات بعد الغروب او بعده
 فلو ما بعده فوجود الفضل اي كون ما يخرج الزكاة
 قاضيا بما ياتي من قوته وقوت عياله الذين يلزمه
 نفقتهم من زوجات وقربا ومملكية ثم لا يجب عن زوجة
 اب ومستولاه ووزوجة رقيق ولو حرة وعبد موقوف
 ولو على معين وعبد بيت المال وسو جبر نفقته ولو لم يخرج
 ثم خاض الزوجة بالنفقة له حكمها ولو عبر بالموتة لكان
 اعم فيتم الكسوة والسكن والحاد مران لا قائم واحنا جوا
 اليهما وخدمة الخادم كنصب اخدمة لا ليل وخرج
 بالذابق النقيض فيجب ابداله بلابق واخراج النفاقة
 ولا يشترط كونهما قاضيا منة عن الذين ولو لا دي على العقد
 من المملين هو شرط في المخرج عنه من نفسه وغيره
 بدين تعميم المخرج بثلاثة اشخاص يخرج صاعا

اي عن كل واحد من ~~الذين~~ يجب الاخراج عنه من قوت
بلده هو تيد لبيان محل الصاع لا يقيد في وجوبه وصحبه
عائد للشخص المخرج وهو ظاهر ان كان المخرج عنه في بلده
ايضا والا فالغالب بل المخرج عنه ملحقا والغالب غائب قوت
السنة لا وقت الاخراج ولا ببعض الصاع من قوتين وان تساويا
في القلة بل يخرج صاعا كاملا من احدهما ومنه ما لو كانوا
يقفان في الحب المخلوط بالشعير سوا وان كان الشخص
المودي عنه في بادية لا قوت فيها اعتبارا قرب البلاد اليه
ومنه عبد اتق عرف محله اخرج عنه من قوته ولا فقوت
كل يغلب انه فيه او قريب منه والا فالغالب على الاقوات
والقوت بالاعتبات لا بغلو القيمة واعلاها البر ثم السلت
ثم الشعير ثم الذرة ثم الحمص ثم الماش ثم العدس ثم الفول ثم
القمح ثم الزبيب ثم الاقط ثم اللبن ثم الحنظل ومن لم يور
لصاع بل ببعضه اي الصاع سوا كان هو الصاع الاول عن
نفسه او الثاني عن زوجته او الثالث عن خادم زوجته
بالسنة ان كان او عن رقيقه ان كان او ولده وهكذا الام
يجب عليه تقديم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم ابنه
ثم امه ثم ولده الكبير ويقدم خادم الزوجة المذكورة عقبها
ويقدم رقيقه على ولده الصغير ثم هو على الاب ثم هو
على الام ثم هو على الولد الكبير وقدره الم هو بالكيل المصري
تدرجان تعديبا وهما الربع خفان بكفيه المعتدلين وحبسه
ما تقدم فلا يجزي من غيره كالحج وحكمة الصاع انه يحصل
منه ثمانية ارطال ودرجته ومن الما ثلاثة ايام البطالة
اربعة فلكل يوم رطلان في قسم الزكاة على
مستحقينها ويعبر عنه بقسم الصدقات وذكر في الزكاة

لانه

لانه الانسب كما فعل الامام الشافعي رضي الله عنه وذكره
بعضهم بعد قسم النبي والفريعة وقد نفع الزكاة اي بانواعها
الثمانية قال فيها للعهد الزكوي او الزماني والذي يعرفها
المالك ولو بوكيله او الامام ولو بنايبه ولا بد من بنية المالك
نفسه او بمن اذن له فيها ولو عند عزل المال ولا يكفي من غيره
بلا اذن الامن الامام عن ممتنع منها اي الاضناف
الثمانية عند وجودهم يجب استيعاب الاضناف والتميز
بينهم مطلقا ويجب على الامام استيعاب الاحاد والشوكة
بينهم عند تساوي الحاجات وكذا يجب على المال ان المحرم
وروي بهم المالك والافسائي ثم لا عامل في قسم المالك
انما الصدقات الآية وذكر فيها الاربعة الاول بلام
المالك لا طلاق ملكهم لما اخذونه وفي البقية في اشارة
الي انه يسترد منهم ما اخذوه ان لم يقر قوته فيما هو لم سوا
كله او بعضه فالفقير ويصدق في دعوى الفقر بلا
يمين الا ان ادعى تلف المال او عيالا فلا بد من بينة وهي هنا
وفيما ياتي او عدل وامرأتان ويكفي عنها الاستفاضة في
الزكاة خرج فقير العائلة وفقير القرابة وغيرهم وسياتي بعض
في كلامه لا مال له الخ بان لم يكن له مال اصلا ولا كسب كذلك
اوله منها ومن احدهما ما لا يقع موقع من كفايته للقرابة
من يحتاج الي عشرة وعنده او يكسب اربعة او اقل والمكين
ويصدق بدعواه عا مام في الفقير يقع كل منهما جميعهما
او مجموعهما والعامل ولا يصدق في عمل الابينة والمولوة
ويصدق موعى ضعف الاسلام ثم بلا يمين وهو الذي اقتص
عليه الشارع ولا بد من بينة في البينة وبينة ضعيفة
لا يفي ان اسلامه غير خالص بل يعي عدم قوته ابتلافة

بالمسلمين كما اشار اليه وتقية الاقسام وهم الثلاثة الباقية
من الاربعة المذكورة في المبوطات وهم من لم يشرف في قومه
ويتوقع باعطائه اسلام غيره ومن يكفينا شربا في الزكاة
او من يكفينا شربا يلبيه من الكفار ولا يعطى الاخير ان الاخذ
حامين اليهما والرقاب ولا يصدقون في كتابهم الا بينة
او تصديق بيدهم وهم المكاتبون كتابة صحيحة اي من غير
المزكي فلا يعطى مكانته من زكاته والغارم ولا يصدق الا
بينة او تصديق رب الدين ويعطى ولو غنيا ما لم يقطع الدين
بوقا او غيره في قتيلا ديني او غيره وتقية اقسام الغارمين
وهما الاثنان الباقيات من الثلاثة المذكورة في المبوطات
احدهما من تدان لنفسه او عياله في مباح وان صرفه في معصية
او تدان لمعصية وصرفه في مباح او في معصية قناب تعطل
مع الحاجة فانها من تدان لنفسه او عياله في مباح او في معصية
او باذن واعز مع الاصيل واما سبيل الله فم الزكاة
وليصدقون بلايين ويعطون ولو غنيا ويجب على كل رزق
ما اخذه ان لم يغز افضل بعد شي له وقع واما ابن
السيل ويصدق بلايين ويجب عليه الرزق بما مر
فيه الحاجة وعدم من يقدره الى من يوجد منه اي في
حاجتها بالنسبة للمالك لانه يحرم عليه فقها لغيره او في محل
الامام او في محل ولايته لجواز النقل فان فقدوا كلهم
فيما ذكرنا فلا يقيم على اقل من ثلاثة اي اذا لم يجد
الا استيعاب فيما مر الا العامل وهو مستثنى بالنسبة للامام
اذ لا عامل في قسم المالك كما تقدم ولا يعطى ولو شغل لا الا
قدرا جرة مثله ان لم يكن مستاجرا بها اقل معمول وهو
الراحم ولا يجوز اي ولا يجزي الغني بمال او كسبها

قسم

قسم واحد على الفقة الاول وقسمان على الثانية كما ياتي
ومثل الغني او منه المكفي بفقة قريب او زوج او سيد نعم
لا يمنع فقره مسكن وخادم وثياب وكتب محتاجها ومال
غائب مرحلتين او موجد او كسب غير لائق به واستغاله
بعم شرعي لانه فرض كفاية بخلاف التوافل والمراد
بالغني من عنده ما يكفيه بقيت العمد الغالب من المال او
يكسب كل يوم قدما يكفيه والعبد اي من فيه رزق الا
المالك السابق وينواها شتم اليه تغليب الذكور
ويجوز لكل منهم اي من بني هاشم والمطلب اخذ زكاة
التطوع على المشهور والكافر هو الخامس على الفقة الاولى
ومن تفرمه الى لو استقطه كان حسنا لان المكفي بفقة
غيره غني كما مر وصير اليهم عايد الي من باعتبار مضاه ويجوز
عوده الى الجنة قبله لما ياتي ويجوز دفعها اليهم اي من
يلزم المزكي نفقته كما هو ظاهر كلامه او من تقدم ذكرهم
من الجنة اذ يجوز كون الحال والكيال والحافظ وكفوف كفارا
او من بني هاشم او ممن يلزم المزكي نفقتهم اذا كانوا مستاجرين
من سهم العامل لان ما يعطونه اجرة واليه اشار المشرح
بقوله باسم كونهم عذرة او غارمين مثلا لا تكون عاملة ولا
غارية فتأمل تنبيه دفع الزكاة للامام ولو جاز
افضل مطلقا بل يجب ان طلبها عن مال ظاهر وهو الرزق
والليوان والمأد والمعدن ويجب اخراج الزكاة فور اذ وجد وقت الوجوب
والمستحقون وكذا المالك من ماله
هو من حيشوقته وبقيته من حصايش هذه الامة وفرض في
شعبان في السنة الثانية من الهجرة لغة الامساك ولو عن
نحو الكلام وشرعا لم يجمع في ذكر الاماكن والشروط وفيه

تكملة ما ياتي وحقيقة تعريف الاساك عن الفطر بنية
واركانه ثلاثة بنية وامساك وصايم وسكت المص عما يجب به
وهو اما يجب على العوم بتمام شعبان ثلاثين او بقول عدل
عند الحاكم اشهد اني وليت الهلال مع حكم الحاكم به فهو حكم
حقيقة بشهادة حسنة او على الخصوص كما سبب يحسب عليه
العقل لحسابه وعلى من اخبره وصدقه وكذا من اخبره صبي
او فاسق او كافرا وامراة ولوامنة وصدقهم ويحقق بذلك ما يقبل
عليه الظن وجود رمضان به كاتحاد القناديل وضرب الدفوف
وتخوذه لك كالاتجاه وشرايط المنة شروط في الصايم
الذي هو احد الاركان وما شرطه المص من شروط الوجوب
هي شروط المصية ايضا الا البلوغ فيصح من غير البالغ المميز
وفي امره وضربه ما سوي في الصلاة الاسلام فلا يجب على
الكافر الاصلي وجوب مطالبة في الدنيا ويعاقب عليه في
الاخرة كغيره ويجب على المرتد ولا يصح منه فيقضيه
عادا في الاسلام والعقل لو قال والتيمم كان اعلم
او المراد به ذلك ليخرج المعنى عليه والسكران والنايم
وجوب تقصيره على السكران التعدي تغليظا عليه وعلى
النايم لوجوب السب في حقه مع كونه اهلا للعبادة في ذاته
ولو جف الصايم ولو متعديا لحقة بطل صومه ولا يصح الاعني
حيث افاق ساعة من النهار ولا يصح استغراق اليوم بالنوم
ويجب القضاء على التعدي بالحيثون وعلى المعني عليه مطلقا
والقدرة على الصوم اي اطاقته بلا مشقة فالعاجز عنه
حسا كالريفي او شرعا كالحائض لا يجب عليه وان لزومه القضاء
بعد قدرته ومن العجز الكبير وخوفه وسيأتي وفرايض في
الصوم الم لا يخفى عدم استقامه هذه العبارة لان النية والامساك

ركنان

ركنان كما مر وعدم الجماع والتي داخل تحت الامساك فتأمل
النية بالقلب لانه محلها الغنم ويندب النطق بما فيه مساعدة
له ومنها ما لو اكل او شرب خوفا من الجوع والعطش لا حظ
كونه في الصوم والافلا وان كان الصوم فرضا هي غاية
التصميم وظاهر كلامه انها ابتداء رمضان ولا بد من النية
في كل ليلة منه فان لم يات بها في ليلة وجب قضا يومها ثورا
مع العمد فلا بد من ابتداء النية ليلا اي في الغرض ومنه ما وجب
بامر الامام في الاستسقاء وتكفي في النفل وجود النية قبل
الزوال ان لم يسبقها مناف للصوم ويجب التعيين في صوم
الغرض اي من حيث الجنس كنية الكفارة فيها وان لم يعين
نوعها ككونها عن ليلها او نهارا فلا وكذا في النذر وخرج
بالغرض النفل فلا يجب التعيين فيها لان المقصود من المعين
وجود الصوم فيه ولو من غيره وبذلك فارق الصلاة
واكمل النية في صومه اي رمضان ما ذكره واقلها تحفة صوم فويت
رمضان فما عدا هذه مما ذكره مندوب عن الاكل الجسائي
محتز به اكل ناسيا وان كثر الاكل وكذا في الجهل ان كان قريبا
العهد الم اشار الي ان الجاهل غير المعذور كالعالم فلا يبطل
صومه ما لم يعد من القسي الى خوفه باختياره وفي بعض الشروح
مخالفة لما سلكه الشارح وزيادة ونقص يعلم بالوقوف عليه
والذي يفطر به الصايم عشرة اشياء قد علم اكثرها ما مره كرهه
مستدركة ويعتبر في غير نحو الحيض منها ان يكون عامدا ذا كرا
للصوم محتملا عالما او جاهلا غير معذور التمتع لو قال متفتح
لكان مستقيما اذ في كلامه اجمالا في الراس وان عذسيا مستغلاما مستقلا
فهو من الجوفه وانما الانفتاح وعدمه في الطريق الموصل اليه والرد

الاستساح الأصلي أو العارض ليخرج به الوصول من نحو العين
كالكل ومن المسام كالاستحمام والمراد الخ لآخر هذا عن الحقنة
بعده كان صوابا قاتل وصول عين منها كخامة نزلت
من الراس أو طلعت من الباطن ووصلت إلى حد الظاهر
وهو مخرج الحامض من عند النور أو العجة عند العروق
وتدري على مجها وأنتلها ومنها الدخان المشهور فيفطر
به لانه كدخان القليلة وخرج بها الرشح والهوي الاثر
لجود الماء وحرارته ما يسمى جوقا أي مما شأنه أن يحل القذا
والدوا وما كان طريقا له مثله كما يأتي بخلاف داخل ورك
أو قد نزع لا يضر وصول ريقه إلى جوفه من معدته ان كان
خالصا ظاهرا ولا وصول نحو ذباب وغبار طريق وغلبة دقيق
ولا ما يجري به ريقه من طعام بين أسنانه من غير قصد ذلك
من ما وضعه في فمه نحو تبرير ورفع عطش ولا سبق ما مضى
من غير مبالغة والحقنة ومثلها التقطير في باطن الأذن أو اللسان
وهي دواء عبارة غيره وهي إدخال دواء الخ قاتل في قبل
هذا التقطير لا حقنة تفي جعله منها تجوز ولعل ما ذكره الشارح
إشارة إلى ذلك وفي كلامه التنية بعدد التي عهد أن تحقق
عدم رجوع شيء منه إلى الجوف ومنه التحشي إذا خرج به شيء إلى
الظاهر الوطى عهدا ولو بلا أنزال في الفرج الذي يجب بالإبراج
الفصل قبل أو دبرا من آدمي أو بهيمة متصلا أو منفصلا فلا ينفطر
بالجماع ناسيا ولا مكرها على الراجح ولا جاهلا بعد ولا كما علم مما مر
عن مباشرة لا يخفى أن المباشرة ما كانت بغير جليل قبلة وتحم

ان حرئت شهوة وليس لما ينقص الوضوء كما اعتد به شتمها
ومنها الاستسحام فتخصيص الشارح لها به غير مستقيم على ان
الاستسحام مفضل ولو مع الحمايل وبذلك لا يصح الاحتراز الذي
ذكره فتأمل باختلاف وكذا ينقل وفكر ان لم يجد عائلته بالآ
نزال بها والافطر على العتمة والنقاس ولو عقب علة
أو مضى وبلحق به الوالد بلابل فان ارى بالنقاس
الولادة فهي منها ويستحب في الصوم أي للمصابين ان تحقق
وكذا ان قلن ولو بالاجتهاد كما يترشد اليه مقابلته بالشك
ويجوز بالصواب اذا ظهر له بعد فطره ولو بالاجتهاد على
تم ويقدم عليه نحو الرطب وبين كونه وترا والافا وكونه
من زمزم أو لب وبعد الماء ما كان حلو كزبيب ولبن وعسل
وتحقيق بالحق به من الذكر عقبه بقوله اللهم لك صمت وعلى
ورثك افطرت مثلا وتأخير السجود وهو بضم السين انقل
وكلام الشارح ظاهر فيه وتخصيها ما يتحجر به وفي كلامه أي
أي تدب السجود أيضا وأول وقته من نصف الليل ويحصل
تقليل الأكل والشرب ويتدب كونه مما يتدب الفطر عليه
ترك الهجر أي التحشي في نفس الهجر بالتحشي دليل على انه
بعضها وكون تركه منه وبما من حيث الصوم لا يتأني حرمة
من بعض أفراد من حيث ذاته كالغيبه وبعضه منقطع
الهجر أي الهجر ان أي الخاصة بترك الكلام وهو غير ملائم
كلام المص ويحس بترك تدب ترك حج وفصد وذوق طعام وعك
وشهوة نفس كسر رجا ان ولمسه أو نظر إليه ونحو ذلك
تقليل تدب ان لم يكن ربا وحصل به انكشاف حصه أو قبلة
وجمع مع اللسان حسن ثم في كونه بقبلة قولنا نظر ويجري ولا
يصح اجماعا وعلى الأصح وهي الثلاثة خلافا لما مالك

في انها اثباتان تحريما هو المعتمد وقيل تنزيها . و اشار الى فيه
اعلام بان الاستئناس ليس من معيار العموم ان يوافق عادة
له وثبت بحجة وان طال الزمن عنها عن قضا ولولندوب
وكذا بامر الامام في صلاة الاستسعا ويجري مثل ذلك في صوم
التصنيف الثاني من شعبان ان لم يصله بما قبله وزاد بعضهم
في كلام المصنف هنا ما ليس فيه فراجعه او تحدث الناس صوابه
وتحدث الناس برويته لانه اذا لم يتجدد احد برويته فهو من
شعبان اتفاقا سواء مع المحو او مع الغيم والمراد بالناس
لم يثبت رمضان برويتههم فابعد بيان له نعم من صدق من
اخبره وجب عليه الصوم وتصح نيته ويجزئه عن رمضان
اذا تبين كونه منه تسمية **في يوم المواسل لانه من**
خصايصه صلى الله عليه وسلم وهو ان لا يتعاطى مغلط
بين يومين مثلا ولو تجمعا ومن وطئ الخ هذه اشروع في
تجب عليه الكفارة العظمى في الصوم وما تجب فيه كغيرها
وما سمع ذلك نقوله ومن وطئ تبادله ما يشمل من لا طوار
بهية عدا ذكر الصوم مختارا عما لا يصوم ويحرم
الوطئ او جاهلا غير مقدر كما مروا ان جهل الكفارة في
الفرج ولو دبرا او من بهية كما مروا ثم خرج به من ظن دخول
الليل فوطئ فبان بها ان فلا كفارة عليه لاجل الصوم
خلاف مسافرا مترصلا لان الله للمزني فلا كفارة عليه
وكذا من افسد غير الصوم كصلاة او صوم غير رمضان وتوقضا
عنه او بغير وطي كاكل عامدا او ان وطئ بعدة او معه او غير
مكلف ولو علمت عليه ولم يتحرك فلا كفارة عليه ولو اكل ناسيا
فطن انه افطر فجامع عامدا فلا كفارة عليه ايضا فعليه التقاض
نورا والكفارة وخرج بالوطئ الموطوء ولو ذكر فعليه التقاض

فقط

فقط وتكرر بالجماع في كل يوم لا يتكرر بالجماع في كل يوم ولا
يقتضها حدوث مرض الا الجنون ولا حدوث سفر الا المأمور
مطلقة مخالف فان لم يجد بها اي الرقبة حيا في مسافة
القصر او شرعا بان لم يجد رعلي عنها زيادة على ما بقي من مونة
بقية العذر الغالب شهرين بالاهلية ان ابتدأت اولها
والا اعتبر الوسط بالهلال ويكمل الاول من الثالث ثلاثين
يوما فان لم يستطع بمسقة لا يحتمل عادة ومنها شدة
الحاجة الي الفكاك استعوت في ذمته ولا سقطت بغيره
عليه الرأى فاذا قدر الخ فلو شرع في خصلة فقد رعلي اعلا
منها نذب له العود اليها ولا يجوز صرف كفارته الي عياله
الا ان كانت من غير ماله كما في الحديث من مات مسلما
وتبعين الا طعام عن من مات مرتدا كمن الم هو تصوير
لذودر وكان الصواب جعل هذه من مفهوم كلام المص
لانها ليست عليه فقامل ولا تدارك له بالفدية ولا با
تقصا وانما سكت عنه لعدم تصويره فان فات تغير عذر
سواء تمكن من قضا به ام لا ومات صوابه او مات بعد التمكن
من قضا به وجبت الفدية في قدر ما تمكن منه وان لم يجع ما قام
من تركته فيفيد ان الكلام في حد له تركه والا فغير الا طعام عنه
من ماله مد طعام لتطيق في كلام المص مرفوع منون نايب
فاعل اطم والشارح اخرج عنهما وهو من العيب وما
ذكره المص الما ذكره من كون الحكم كلام المص هو القول بالبريد
القابل لعدم جوار الصوم اخذ من اقتضاه على الاطعام
ولو حله على القدير القابل الولي عنه بل يوبه ولو مع وجوه
المعول لكان اسب لانه المعتمد الفتي به والولي كل قريب
ولو غير وارث كرفيق او بعيد ويجوز للاجنبي ان يصوم

عنه اذا اذن له الولي والافلاكالج وخرج بالصوم
الصلاة فلا تقضي عن الميت بصلاة ولا فدية وكذا الاعتكاف
لا يتبع للصوم كان كان نذر ان يصوم منكفا والشيخ
الحمداني الاحرار اما رقيق غن للبر او نحوه وانظر
فلا فدية عليه اذا مات رقيقا الذي لا يرجي برة
فلو بر بعد اخراج الفدية كفاه او قبلها لزمه الصوم
ولا تكفيه الفدية وكذا يقال في غيره من ذكر وان قلنا
ان الفدية فيمن ذكر واجبة ابتدائي الرجح القولين
لوجود القدرة على الاصل ولا يجوز تفجيل الفدية قبل
رمضان لو قال ولا يجوز اخراج فدية يوم قبله
لكان مستغنيا قنامل والحامل ولو من زنا او شهوة
والرضع ولو من رعيه او غير ادمي حيث كان من
معصوما اذا خافنا على نفسها ولو مع الولد لم يثبت
الكفارة وان خافنا على اولادها اي تحت وجبت ونسبه
الولد اليها لا يستعمله وان لم يكن لها انظرنا اليه
وجوبا والكفارة من مالها ولا تتعدد بتعدد الولد
والمراد بها الفدية كما اشار اليه رطل وثلاث وهو
نصف تدح بالمصري ويحتمل بالمرضع فيما ذكر من افطر
لانقاذ حيوان انشرف على غرق بخلاف من افطر لا تقاد مال
غير حيوان فعليه القضاء فقط مطلقا لان فطره جائز
وتكفر الفدية عليه من اخر قضاء رمضان الى دخول رمضان
اخر حيث كان موسرا مقبلا او كان منه والمرضى
لا يشقة بالحكمة لا تحمل عادة ومنها الجوع والعطش
والسافر سفر قصر وان لم تكن مشقة وان كان الا فقل
له الصوم في عدها يفطران وجوبا ان حصلت مشقة

بسم

تبيح التيمم قوله والافعاله الفدية الحرمه الحصادون
والدراسون والفعلا ونحوها قوله ومنه صوم عرفه
وهو تاسع ذي الحجة وصومه يكفر سنة قبله اولها
المحرم وسنة بعده كذلك ويندب الحاج فطره ويندب
صوم ما قبله من العشر **قوله** وعاشورا وهو عاشر المحرم
وكذا يوم ما قبله ويوما بعده احتياطا وكذا بقية العشرة
قبله وهو يكفر سنة قبله **قوله** وايام البيض سميت بذلك
لبياض جميع الليل فيها بالقر وهي ثلاثة من كل شهر
وهي الثالث عشر وتاليها وكذا الايام السود وهي
الثامن والقرون وتاليها سميت بذلك لسواد جميع
الليل فيها لعدم القمر **قوله** وسنة من شوال وكونها
عقب العيد وتنو اليه افضل ويجوز تغرفه في
جميع الشهر ويندب صوم الاثنين والخميس ويوم لا
يجاز فيه ما ياكله ويكره افراد يوم الجمعة والست
او الاحد بصيام وكذا صوم الدهر لمن خاف بدضره
او فدت حق ولو مندوبا وترك تطوع اعتاده ويكره
على المرأة صوم نفل بحضرة طليتها بغير اذنه ومن تلبس
بغير حرمة عليه قطعه وان لم يكن فورا او بفعل جاز
له قطعه الا الحج والعمرة او بغير رض كفاية فكذلك الا
ان تعين او كان في الحج والعمرة ايضا **قوله**
في احكام الاعكاف وهو عمناء التفوي من الشرايع
القدسية **قوله** وشرعا الى فاركانه اربعة نية ومعتكف في
ومعتكف فيه وليست **قوله** في كل وقت ولو ليلا ومفطر او وقت
كراهة الصلاة **قوله** لاجل طلب ليلة القدر اي لاجل الاطلاع
عليها لا انها افضل ليالي السنة وسميت بذلك لعظم قدرها

او لتقدير الاحكام او لغاية ذلك ويندب اخفاؤها لمن رآها
وعلا ما فيها طلوع شمس يومها منكسرة الشعاع وكونها
غير حارة ولا باردة وغير ذلك وهي من خصائص هذه
الامة وباقيته الي يوم القيامة ويقال فضيلتها من اجابها
وان لم يطلع عليها ولم يراها منحصر في العشر الاخير
افرادها وارواحها وبه قال المنزلي كونه قبلي الوتر
ارجاها وبه قال الصوفي وذكروا انها ضابطا لكرهاه
فيما كتبتناه على الجلال وعن ابن عباس ارجاها السابغ
والعشرون وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وارجى ليالي الوتر ليلة الحادي والثلاث والعشرين بنا
على ما ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه من انها تلزم
ليلة بعينها شرطان اي ركنان كما مر النية
وتأخيه وان طال مكثه او لم يقدر مدة فان خرج من
المسجد انقطع الا ان نوي عند خروجه العود اليه فلا
ينقطع النية حتى يدخل مسجدا او يوغر الاول صار معتكفا
نعم خروجه لتبر في المقدرة لا يقطع وينوي
الاعتكاف المنذور الغرضية او التذرية فكيف اذا اطلق التذر
وان طال مكثه لكن يقع ما زاد على قدر الواجب فطوعا
وكذا ان قدره وزاد وزاد عليه وفي قطعه بخروجه ما ذكر
كما لا يقطع فيها لو شرط التتابع خروجه لعد لا تقطع التتابع
في المسجد اي غير الشافعي ويكفي فيه الطن ولو بالاجتهاد
منه رجعت ورؤيته متصل به وكذا هو اهواه وكف عن شجرة
وان لم اصلها فيه او عكسه او على سطحه والجامع اولى
بل يجب ان تذر مدة فيها يوم جمعة ولم يشترط الخروج
لها ولو عين مسجد كفاه غيره الا المسجد الحرام ومسجد المدينة

الاولى

والا قص فلا يفي غيرها كذا يكي اولها عن الاخيرة
والثاني عن الثالث ولو عين زمنا معين فان فاتت قضاءه
بعده الاسلام الى ابتداء او زوايا قرضا كان الاعتكاف
او نقلا ومفهومات هذه الشروط ذكرها بحالة ونساق
في كلام المصنف مفسر ولو اردنا ان نوضح هذه النكوت
انصر عنها وهما يبطلان التتابع ايضا فيجب فيه الا
مستيناف ولا يخرج الخ مراده ان الخروج من المسجد
مبطل للاعتكاف وحرام في مندور متيد مدة او متابع
للاعدا المذكورة فتأمل من يول او غايط هو بيان للحاجة
المذكورة هنا ولما ذهب اليها الى داره ما لم يبق شي منها
بان يذهب فيه اكثر من الاعتكاف ولا يكون فعلها
في سقاية المسجد او ارصد بيقه مثلا ان كان يجتشم
في ذلك والا فلا وله في خروجه عيادة المريض والصلاة
على الجنائز ما لم يظل رسته او يعدل عن طريقه وله الوضوء
والاستندوب لانه تابع كغير جنازة ويجب المبادر ان
كانت مغطاة والا يبطل بتابعه فتخرج المرأة لاجلها
ثم ان كان الاعتكاف متتابعاً مدته تخلوا عنهما غالبا
بطل التتابع والا فلا من مرض منه الجنون والاعما
ولا يبطل التتابع بخروجه ولا ما خراجهما من المسجد
مطلقا سوا تعذرت اقامتهما فيه او لا ولو بقي في المسجد
حبس من الاعما من الاعتكاف دون الجنون لا
يكن المقام معه بحسب يشق وان لم يمسكها يوجد ما يفر
فلا يجوز فيه في مندور متتابع ويبطل به ويبطل
الاعتكاف بالوصل سواء في المسجد او خارجه عالما بان
او باهوا غير معدور كما تقدم مباشرة شهوة اي

ما يعطيه في الصوم يبطل الاعتكاف وتتابعه وما لا فلا وما
لا يبطل التتابع خروج مؤذن بمنارة المسجد القريبة منه
حيث ألف الناس صوته وخروج للقاتل السلطان ان كان
مباحا ولم يكن كثره في بل لسلام او منصب وشرطه حال
نذره وعينه ولم ياقبالا اعتكاف وكلما يقطع التتابع يجب
معه الاستيناف وكلما لا يقطع يجب قضاء زمنه متصلا به
نعم لا يقضي زمن ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه كغيره
وعمل جنابة واذان واكل وشرب لانه مستثنى ولانه
معتكف فيه وخروج المعتكف لعبادة خوجا روضه
يتق عليه عدم عيادة افضل من روم اعتكافه
كتاب احكام الحج نفع الحاكوسرها
وهو من الشرايع القديمة الالهية هذه الكيفية الالهية
وفرض في السنة السادسة من الهجرة على الاصم ولا يجب
في العمرة واحدة وكذا العمرة وحديثها في الفدية
ضعيف باتفاق الحفاظ ولا يجب ان اكثر من مرة الا نحو
نذر او قضا وهو لغة الحج والعمرة كاللغة وشرعا
والتميز بينهما بالاعمال الالهية ولعل سكوت المص عنها
هنا مع ذكره لها فيما ياتي لشمول لفظ الحج لها كذلك ونحوه
وشرايط وجوب الحج والعمرة وهذه المرتبة الخامسة
وقبلها اربعة مراتب الاولى للصحة وشرطها الاسلام فلولي
المال ان يحرم عن غير المميز من صبي او مجنون وينوي عنه
جميع اعمال الشكر وان لم يكن الولي مجبرا لكن لا بد ان يظوف
به مع طهارتها مع المرتبة الثانية صحة المباشرة وشرطها
الاسلام والتمييز فليميز ولو زعمنا ان يحرم باذن
ولييه ولو حاكمها او قضا وبما شر الاعمال بنفسه وان احرم

عنه الولي المرتبة الثالثة صحة النذر وشرطها الاسلام
والتمييز والبلوغ فيصح نذر الرقيق للحج المرتبة الرابعة
الاعتكاف عن فرض الاسلام وشرطها الحرية مع ما ذكر
فيقع حج الفقير عن فرض الاسلام ان يشق عليه او حرم سفره
له سنة وفي نسخة سبع فصال بل اكثر من ذلك ولا
يخفى ان المص لم يميز شروط الاستطاعة من غيرها
وسياقي التنبه على ذلك وقد تقدم ان هذه المرتبة
الخامسة وشرطها مع ما مر الاستطاعة كما سياتي
الاسلام فلا يطلب المأخر الاصلى ويطلب به
المرتد ان استطاع قبل رده او فيها فان اسلم ثم مات
قبل حجه وجب عنه الحج من تركته والحريه اي ابي
الكامله ووجود الزاد الحج لهذا وما بعده من شروط
الاستطاعة بنفسه وهو احد لوجوبها والاخر الاستطاعة
بغير الحج عن ميت غير مرتد من تركته وجوبا ومن وارث
او اجنبي ادي فرضه بنفسه لا يمال وعن المطيع غير
يعول على كسب او سوال ومن الاستطاعة ما جرت العادة
به من وظائف كسب الحاج وقد لا يحتاج كان يحاسب
شرط ان يكون كسبه في اول يوم من ايام الحج وهو قدر ابي
بايام الحج وفيه ما بين زوال سابع ذي الحجة وزوال ثالث عشرة
او ثاني عشرة فهي ستة ايام او سبعة ويقتصر في العمرة كفاية
زمن اعمالها وهي ثلثي يوم قريب من مكة بان يكون بينهما
دون مرحلتين ووجود الماء في المواضع التي ينفسه او يشمه
الفاضل عما ياتي الراحة اصلها من الابل والشراد هذا الاعمر
ولو ادبها حيث لا يق به ولو لم يشته على الراحة اشترط له الحمل
او الكيسية وعديل في الشق الاخر يليق به وقدرته على الحر

ان لم يخرج الا بها وبكفي المعادلة حيث جرت العادة بها في الحواز
لان في الوجوب الشخص لو قال لرجل كان مستقيما لان الرحلة
تعتبر في حق المرأة والحائض مطلقا سوا قدر على المشي ام لا
لان الركوب افضل من المشي على الاصح نعم ينبغي ان لا يخرج
من خلاف من اوجبه وهو قوي فان عجز فكالبعيد كون
ما ذكر من الزاد له ولراجلته وغيرهما والراجله له ولمن معه
عن ربه او موجد او به تعالى مدة زهابه واياه
وان لم يكن له اهل وعشيرة في بلد عن مسكنه ومسكن من
تأخره نفقته وعن خادم كذلك لا عن مال تجارة فيلزمه
صرفه للنسك او استغنى بسكنى الربط وجب بيع مسكنه
ولا يلزمه بيع اتمه محترقا ولا كتب فقيه ولا طعام زاد ونحو
ذلك والاقص للثايف العنت تقديم النكاح من الطريق
سوا في البر والبحر بان غلبت السلامة فيهما والام بحمل النسك
بل بحرم السفر اذا كان على نفسه او نفس من ماله
ذاة او منفعة والعصا كالنفس او ماله غير ماله التجارة
وان قل او مال غير المحترم او بضعه او بضع غيره كذلك
وامكان السير نابت في بعض النسخ وهو شرط ثان ان جعل
الزاد والراحلة شرطين والا فهو سابع ان يبقى من الزمان الخ
اي ان تكون استطاعته مما تقدم في وقت لو ذهب منه الى مكة
على السير القنادل اذا كان النسك وذلك وقت خروجه اهل
بلده منها ويعتبر دوام الاستطاعة الى عودهم الى البلد
فان خرج عن الاستطاعة في جزء من ذلك لم يجب عليه النسك
وقول بعضهم ان هذه الشروط لا تستغنى عن النسك لا لوجوبه
غير معتد فان لم يكن الخ لو كان الزمان المذكور لا يدرك
السائر النسك الا باسراعه بقطع مرحلتين في وقت لم يجب النسك

قوله وان كان الخ اربعة بل ستة كما يأتي الاحرام مطلقا
او مقينا وهو اولي ولو كان كاحرام زيد وفي الاول يصرفه حاشا
وفي الاخر يصرفه كما صرفه زيد ان علم والافتران الوقوف
بمرفة اي تجزئ من ارضها او على متصل بارضها كذا به هو اليها
او على شجرة اصلها فيها ولا يكفي هو ايها الطائفة حضور
المحور اية وجوده فيها ولو ما راى طلب اليه او هارب او لم يعرف
انها عرفة ولا معنى عليه وليس لغيره ان يبين على فعله فان لم
يقف فيه فانه الخ بخلاف المحضون فان وليه يبين على فعله
كما مروى بخبره ويقع له ثقل وهو اليوم التاسع اي حقيقة
او حكما كما لو غلطوا فيه من حيث الروية حاجلا في طوافه
البيت عن يساره ما راى ثلعا وجهه خارجا عن جداد البيت وعن
الحجر تكبر الحاد اخلا في الحجر ولو في هواه او على سطحه ناويا له
ان لم يكن في من فسيحة غير صارف له الى غيره كطلب اليه
بجميع يديه اي من جهة شقه اليسر فلو بدا في الحجر
لم يجب فاذا ابداه منه حينئذ وشترط له الطهارة
من الحدث والنجاسة وستر القورة التي ولا يشترط له
طهارة ولا ستر ولا غيرهما ويندب فيه المشي في طرفيه
والعدو للرجل في وسطه وموضعهما معروف ان يبدأ في
اول مرة بالصفا وفي نسخة في كل مرة على الحواة الاربعة
التي منها ولا يشترط الا ان العماء عقبه واصابعه بما ذهب منه
او اليه لانه قد دفن من الصفات ثلاث درجات ومن الرقة درجة
ان جعلنا كلالا منها صوابه ان كل جعلناه لان الركن احدهما
وهو المشهور وهو المعتمد ويجب تقديم الخ هو اشارة الى ان
الركن هو السلسلة وهو الترتيب الا في حواز تقديم السبي
على الوقوف بعد طواف القدوم والاوي تاخير عنه والا في

جواز تقدم إزالة الشعر على الطواف بعد الوقوف كما يأت
فالترتيب في المعظم بعضها أربعة بل خمسة لأن الترتيب
بينها ركن في جميع أعمالها وهو الراجح والمعتد كما صدر
وأجبات الحج وهي التي تجبر بالدم إذا فاتت هي خلاف
الأركان الثلاثة بل هي خمسة على المعتد الأحرام من الميقات
والرعي والمبيت بمنى وتجردة لغة وطواف الوداع وإن لم يعد
من أعمال الحج الصادق إليه استعمال من بمعنى الابتداء والظرف
معاذ راجحه وأدخال الزماني في الميقات لا يستقيم لأن الميقات
لغة خذ الشيء ولأنه معنى توجب الأحرام في زمانه ولأنه لا يوجد
مخالفة لأنه لا ينبغي قبله ولا يوجد فيه جبر بدم أو غيره فمائل
وعشر ليال من ذي الحجة فيصح الأحرام به فيها وإن لم يكن
الاتيان به فيها جميع السنة نعم قد تشنع الأحرام بها لعارض
في محرم بالحج أو من عليه بقية أفعاله كما قبل التفرغ من منى
نفس مكة وكونه من المسجد بعد صلاة ركعتين فيه أو من
ومن بيته بعد تلك الصلاة أو فضل ذوا الحليفة وهي المرفة
بأبيار عتي وسميت بالأول لوجود النبات السمي بذلك فيها
وبالثاني لرغم العمامة أن عليا قاتل الجن فيها وهي على ثلاثة
أبوال من المدينة الشريفة وعلي نحو عشر من أهل من مكة
من الشام باعتبارها كان في الزمن السابق وأما الآن فيتوهم
ذوا الحليفة المذكورة المحقة اسم لغرية كانت وأجفها
الجيل باز التها وقد أدلت الآن براج لأنها قبلها بيسير وهي
على ستة مراحل من مكة من تهامة اليمن أصل تهامة للكان
المنخفض ويقال له جدد وفي الحجاز مثلها وهما المراد عند الإطلاق
يلهم ويقال له الهلم وهو اسم جبل علي مرحلتين من مكة
قرن ويقال له قرن الثعالب وهو اسم جبل علي مرحلتين

3

وقد نه تعالى على طلبه العلم بالآخرة

وعشر وثلاث وأحكامها أربعة ترتيب وتخيير مع
تقدير أو تعديل وسياقي تفصيل ذلك كله
أولها أحدها الدم الواجب به ترك نكاح
عبادة كما أشار إليه الشارح وهذا الدم فيه ثلاثة أنواع
تمتع وفوات وترك واجب وافزاده ثمانية التمتع والقران
والنفوات وترك الميقات والمبيت عز وجل يعني والرمي والثاني ترتيب وتعديل
وطواف الوداع وزاد بعضهم تأسيما وهو ترك الشيء لمن نذر في حضره وطرحه في حضره
ثالثها على الترتيب أي والتقدير بها لا يزيد ولا ينقص
رابعها ما لم يحدد لها أي حمتا أو شترعا كما أشار إليه
ومنه احتياجه إلى غيرها أو غيبة ماله أو مرض
خامسها ليس قبل يوم عرفة لأنه ليس للحاج فطرة
والغني أنه يجب على غير المتمتع صومها قبل يوم العيد
وليسين كما أن صومه قبل يوم عرفة وإن لم يطمعها
ففيه ما يأتي وأما المتمتع فليس له أن يحرم الحج
قبل يوم عرفة من يومين أو لا يجوز صومها قبل
الأحرار به لأنه ثاني سببها بخلاف دفع الدابة
المستقدم ونفي أحرم وجب عليه صومها أو صوم
أدركها قبل يوم العيد فإن لم يصم عمي وق
عليه قضاءها بعد أيام التشريق ولو سافر انعم
لا يتصور ما ذكر في ترك طواف الوداع
موافق لما في الروضة الخ وهو المعتد وما في الزهاج
من هجوم **قوله** والثاني الدم الواجب بالخلق والأنواع
هذا الدم ثلاثة استثناء وجاع غير مسند ومقدمة
تفصيل ذلك كله

او ايضا الحرفين المقتضى
 فتح فتوح قرا وتترك الهمزة
 وتترك الحركات والمزولة
 او لم يولد او كشي اخذته
 باخرة بصوم اذ ما فتحة
 ثلاثة نيد وسبع على البدل
 والثاني تزييد وتعدى
 زحمة في حضر وطرح ان فتحة
 اذ لم تحذف فتحة ثم اشترى
 به طعنا ما طوعه للفقرا
 ثم لجر عدله ذاك صوما
 اعني به من كل مديروا
 والثالث الفخر للتعديل
 في صيد والشار للامانة
 ان ضمنت فاق او فتحة مثلا
 عدلت في فتحة ما فتحة ما
 وخبر دقة الرابع
 اما في اوتلات اصبح
 للشخص فصح او ضم ثلاث
 بالحرف ما اجنبية اميتا
 في الحلقية القلم وليس دقة
 طلب وتصل وطبي نكي
 او نكي حلقى ذى اخرام
 هدى ذما الح بالفتح
 والجد لله والى رما على
 في حنة قلب ربياني
 تفصيل ذلك كله

واقتراده ثمانية الخلق وتقليم الاظفار واللبس والذهن
والطيب والحجام ثانيا بعد الحجام اعسند والحجام بين
المخلدين والمباشرة تفهم لو جامع بعد المباشرة
دخلت برنتها في يد نه الحجام **قوله** والثلاث شعرات
كلها او تقص كل منها او الشعرة في ثلاث مرات وبحال الزوم
الدم في ذلك ان اتخذ الزمان والمكان عرفا والافني كل
شعره يد وفي الشعرين يدان وكذا يقال في الاظفار
بصم لا فدية في ازاله شي من ذلك من يحرق او يغمي عليه
او صبي غير عيز او نابم ولا في ازاله شعر بقيت في
العين او غطي بصره من تنصير حاجبيه او راسه ولا
في ازاله الاظفار المنكسرة وتادي بها كما مر **قوله**
على الخياري والتقدير **قوله** شاة او سبع بدنة
او بقعة **قوله** صوم ثلاثة ايام ولو متفرقة **قوله**
اصح بعد الهمة المفتوحة وصم الهمة جمع صام **قوله**
او قنبر استدرك اول دفع التوهم لان كلامه في التقير
والسكين اذا اطلق شمل الاخر **قوله** لكل منهم نصفها
وهو قدح بالكيل المصري **قوله** ولا يجوز تقص حكين
عنه ولا سكين منهم وزيادة المسكين على المد خاص بما
هنا **قوله** والثالث الدم الواجب بالاحصاء وهو
لغة المنع وشرعا المنع من العمل المنسل كلا او بعضا
وسكت عن حكمه وهو دم ترتيب وتعديل كدم الضاد
الا في **قوله** بان يقصد الخ هو معنى ثية التخلل وتكون
مقارنة للدم والخلق المتخلل بينهما **قوله** حيث احسن
ولا يكفي

ولا يكفي الدم في غيره ولا تقبل لحم الشاة لغواضه الا
للحرم ان يسرقان عجز عن الشاة اخذت بغيرها طعنا
فان عجز صام عن كل نديوما وحيث انتقل الى الصوم
لا يتوقف تحمله على فرائضه ولا يتقبل محل الاحصاء
والاولي المحصر القنبر الصبي عن التخلل وكذا الحجام ان
رجي اذراكه بل يجب ان يتيقن ذلك وسباب
الحض سنة اخذها المنع من الوصول الى مكانه
منع من الرجوع ايضا امر لا ثابتهما الحصر خلا لثابتهما الرق
من احرم بغير اذن سيده ويجب عليه التخلل باسره
سيره به ولو من حجة الاسلام رابعها الاصل لولده
احرم بتقل بغير اذن احداه ولو تزوجة اذن زوجها
ان لم يسافر معها خامسها الزوجية فلو زوجها منعها
ويجب عليها التخلل باسره وله وطهرها وان لم يجمل ولا
اتم عليه سادسها الدين فلصاحب الدين الحال منع
عزمه المومن من السفر ولا قضاء على المحرم المتطوع
قوله والرابع الدم الواجب بقتل الصيد المتعمد بطله
ومثله الدم الواجب بقطع الشجر كما ياتي **قوله** على الخبير
اي والتعديل **قوله** له مثله ولو يقول عدلين وان
حائزها غيرهما بان حكم عدلان بمثل وعدلان بمثل
احد تخير بينهما وما فيه نقل من هذا القسم كالحجام
لان في الهامة شاة **قوله** فيجب في النكاحية
بدنة ولا يغني عنها بقرة والمبدنة الواحدة من الابل
ولم يقل تجوز في الاغنية لقول ابن قاضي عجولون

بيان
النعامة

ان دما الح يقترب فيها الاجزا في الاصلية الاجزا الجيدة
 وان تضاعف شيئا وكان شي من الصيد يملوكا ثم مع جزايه
 قيمة لما كلفه **قوله** وفي الغزال عن كذا يخفى ان الغزال اسم
 لما يبلغ سنة والامور طي فالمراد بالغزال حقيقة
 في الثاني والعناق في الاول وتخرج عن الذود كرومن
 الانثى اتى وله اخوة سليم عن معيب ومحيب عن مريفي
 وهو افضل **قوله** بقيمة مكة اي بتفويض عدلين
 من اهل حرمها يوم اعادة الاجزاء مما لا يملك
 له كالحراد والعصا في **قوله** والجلس اليوم الواجب
 بالوطى اي من المفسد للنسل **قوله** على الترتيب اي والتعديل
قوله بسيرة مكة كما سر وقت الوجوب وتقدم ان المعتز
 في الصيد فيمنته وقت الاجزاء فراجع **قوله** ولا تقدر في الذي
 يولد لكل ساكن او فقير فلا يتقيد بعد ولا اقل ولا اكثر
 ولو تصدق بالدرهم اي التي يقوم بها في دم التعديل كمنجزه
قوله واعلم ان الهدى الى اخره فيه توضح بان دم الجحر ان
 يسبى هديا وهو ما ذكره الرفعي واعتراه من النوى عليه لا يباينه
 لانه مبني على ان اطلاق الهدى منصرف لما يساق تقربا **قوله**
 وتختص ذكرك بالحرم وتختص لحمه وجميع اجزائه فيقترا به
 وهذا المراد بنزل المصنف ولا يحزبه الهدى ولا الاطعام
 الا بالحرم **قوله** واقل ما يحزى ان يدفع المحدث اي بعد
 دمه الى ثلاثة ايام من فترته **قوله** ولا يجوز
 ان يراد ان صيد الحرم المذكور ابقا بحجره وضمه وان
 بالشعر من لهما مع الاثر في العالم العام **قوله** ولو كان

في قوله لا يباينه
 لا يباينه

مكروها

مكروها اي حيث كونه طويلا في الفان لاس حيث الحرمة لان
 الحرمة وقدر از الفان على المكروه يكسر الواو **قوله** ولو احرم
 ثم من فقتل صيد الحرم بغيره وكذا التعم عليه والتام واليهي
 غير الميز كما تقدم ويحقق به قطع الجحر **قوله** ولا يجوز قطع
 شجره ولا قطع بالاولي والمراد به ايضا ما له ساق نعم
 لا يجوز قطع المؤذي منه ولا اليابس الذي لا يخلف ولو كان
 بعض اصلها في الحرم او نقلت منه الى الحل حرم التفرغ
 لها لبغا حرمها وسوا في الحرم في الشجر المذكور ما ثبتت
 بنفسه او استنبطته الناس وطرح ما قطع اخذ اوراقه
 بلا حبط واخذ غره ونحوه سوا له منه فهو جائز
قوله ونقض الشجرة الكبيرة ببقرة او يدنة بالاولي
 او سبع شياه **قوله** والصغير اي الشجرة التي قد رقت
 سبع الكبيرة تضمن بشاة فان نقصت عنها ضمت بالقيمة
 او زادت عليها شاتين الى ست شياه **قوله** ولا يجوز
 قطع او قطع نبات الحرم اي ما اصله كذا وبعضه فيه وان
 كانتا غصانه في هذا المحل خلا في حكمه وضمانه بالقيمة
 وهو اسم لما لا يساق له فتمت جوار اخذه لحلف البراءة
 لا لبيعته ولو اعطتها ونحوه رعيها فيه ونحوه اخذ الاخر
 وهو حلفا بانه ولو لبيع **قوله** بقيت بنفسه خرج ما
 استنبطته الناس كالحنطة والصغير ونحوه اخذه
 مطلقا وان بقيت بنفسه **قوله** الحشيش اليابس فقط
 اليابس منه كاشفة لان الحشيش والحشيش اسم
 لليابس والحشيش والحشيش اسم للرطب والحشيش

بالهمز اسم لها **قوله** لا قلعه اي ان كان تخلف فان مات جاز
 قلعه والمحل والمحم في ذلك الحكم السابق سواء وهو حرمته
 التفرض لرصيد الحرم وشجره ونباته وفيه ان ذلك مما
 فيه لغو ذكر الحرم في الصيد مستفاد رك لانه تقدم
 حرمته عليه ولو في غير الحرم واعلم ان مذبح كل
 منما مبنية وان حوز المدينه الشريفه كما الحرم فحرم
 الحرمه لاني القمان وانه محرم بتلذذ ارب الحرم الى غيرها
 ولو محروقا كالاولى وان شجر غيرها وتزايه لا يثبت
 الحرمه ينقله اليها نظر الا نقله كعكسه السابق
كتاب البيوع وغيرها من المعاملات بالمعنى
 الشامل لبيع المنافع كالاجارة ولذلك جمعه هنا وفيما
 سياتي ولان ادخالها هنا لوجود المعاوضة فيها
 انما من ادخالها في الغير المذكور واخراج الشارع لها
 نظرا للتخريف لا يمنع من ذلك تناول **قوله** مع بيع
 بالمعنى المشتمل على طرفين ولو حكما وقد يطلق على ما يباين
 الشراء ويعرف بانه يملك ماله على وجه مخصوص والشراء
 يملكه لذلك **قوله** فدخلنا ليس بنا الحرام من الحائضين
 او من احدهما ودخلنا ليس بعين ايضا كما ينشد السلام ورده
قوله وسرعانا حسن الخ لا يخفى ثاني ذلك من عدم الحسن
 ولو قال يملك عيني ماله او منفعة على التاميد بهمن
 مالى لكان حسنا كما في ذكره من الايهام انه لغو بيان ولان
 التملك داخل في المعاوضة ولان الرضا لا يملك فيه وكذا
 المنفعة غير المباحة وغير ذلك لمن ماله ودخل في منفعة

الى اخره هي

31

الى اخره هي حارة بالثابت قبله وانما اختار الاجماع
 به لتاسيسها للاجرة الخارجية ايضا فتأمل واعلم
 انه استفيد من التفسير ان ارجائه ملائمة عاقبة ومفود
 عليه وصيغة وهي في الحقيقة ستة وشرط العاقد عدم
 الحجر وسيد ذكره غيره **قوله** البيوع ثلاثة الخ لا يخفى
 الثامن حيث الصوة وعدمها اثنا من حيث انواعها اكثر
 من ذلك ومن حيث اعتبار الاحكام لها كذلك كما سياتي
قوله اي حاضرة لو اني الشاهدة على حقيقتها
 لكان حرا بالاك مماها الرئية للعاقدين علي
 انه لا يلحق الحضور من غير شاهدة لانه من بيع
 القاييب يتأمل **قوله** اذ اوجدت الشروط لوقا
 حيث توفرت الشروط لكان حسنا مع ان الشروط
 لا تحقق ببيع العين وسكت عن كونه معلوما لا
 عنه بالشاهدة في العين وبالوصف فيما في الذمة
 وحرم به بيع الحرم بغيره وبيع المحبسة وبيع
 التسلطة ونحو ذلك فهو باطل مطلقا لثبوت باعده
 المعصودين فيه فتأمل **قوله** طاهر الخ هنا
 وما بعده سياتي في كلام المصنف في تكرير والمراد
 طهارة ذواتا وصفة فكل بيع يبيع يتجس
 يظهر بالفضل اذ المراد التجاسة فخرجه وبيع
 متجس او تجس تنعكسا كدار مبنية باجر منوط
 يسري حين او طين كذلك اوارض ستمية بذلك
 تنعكسا به بما يباينه من وجود الانتفاع ولو في

ستفنا

المال كالحسن صغير **قوله** مقدور على تسليمه حسا او شرعا
 لا مخصوصا بغير قادر على انزاله بلا اشتية ولا انزع
 شاة بجلدها **قوله** للمعاقد عليه ولاية على او ولاية
 او وكالة لا فضولي **قوله** المحاب وقولك متصلين عرفنا
 مستغنيين بمنا صا درين من المعاقدين متمثلين على خطاب
 او بانقوم مقامه كاسم اشارة غير متعلقين ولا بوقفين مع
 بقا المعاقدين على الاصلية التي تمامها وعدم تغير احد هاتين
 وغير ذلك فيصح بالهبة والكنابة و اشارة الاخرين
قوله بعثك او بعثت بذكر مثلا حيث قصد بها الجملة كاقال
 شيئا و اثار بقوله او القائم مقامه الي نحو الحاكم عند الحاجة اليه
 ويصح تقدير القول على الاحباب **قوله** يسمى هذا بالسلم هو احد
 طرق يثبت في ذلك والثانية لا يكون مسلما الا ان وجد فيه لفظ السلم
 والا فيصح لا سلم على العقد فلا يجب فيه تسليم رأس المال في الحال
 ولا قبضه فيه ويجوز ذلك **قوله** اذا اوجبت الخ لا تحل الكلام
 في العقد والمقبور ذكر الصفات المعروفة لا وجودها لانه انما يجزى
 عند القبض فغير رتبة غير مستقيمة **قوله** غايبة وهو معنى
 لم يتأهده اي غير مربية ولو كانت في المجلس كما هو **قوله** والراد
 بالجواز في هذه الثلاثة الصحة لو قال او عدهما لوقى بالراد
 وانما قال والراد للصحة مع انها لازمة للجواز ليجل الحرام الصحيح
 كبيع لظن بعد الموصية بتوزيع العتب لمن لظن انه بعصر قمر
 والمكروه الصحيح ليس ذلك لمن يظن فيه ما ذكره او الحارة
 في بيع الاكفان والواجب بيع مضطجر او نحوه وغير ذلك
 وقد يشترط ان يعلم ان الظاهر من عدم الشاهدة

عدم وجودها

عدم وجودها مطلقا **قوله** لا يتغير غايبا اي لا يتغير
 في المدة فيصح في المساوي ولو وجدت على خلاف ما
 غلب فيها لم يصح لكن يشترط للصحة كون المعاقدين متكررين
 للاوصاف حالة العقد **قوله** وصرح المصنف بمفهوم هذه الالبا
 اي الشروط ولو غير ذلك كان النسيب مقول لم يترك مفهوم
 الملك ولا يصح شراكا في مصحفا ولا مسلما لا يفتق عليه
 ولا حربي انه حرب **قوله** والربا وفي بعض النسخ والربا
 عن ذلك ذكر الفصل وهو يرسم بالنق مقصورة او سوا او
 واو ويدلها **قوله** لغة الرتبة في احد العوضين او في
 احده او غير ذلك **قوله** ويشترعنا قوله عوضا باخر لوقا
 عقد على عوض الخ لكان مستقيما والمراد بالعوض المذكور كاي
 وجهل التماثل مقيد بمحمد الجنس وتاخير احد البديلين اجلا
 او قبضا مطلقا والمراد بالربا الحرم الماثل **قوله**
 ما يقصد غالبا للطمع اي لطمع الادبيين وكون البهايم
 سواء تعذر ما تساوي منه اذا غلب تناول البهايم له ليس
 ربويا **قوله** ولا يجزي في غير ذلك المقصد به البهايم كالبهائم
 والخن كالعظم او لم يقصد اصلا كاطراف قضبان العتب **قوله**
 ولا يجوز اي ولا يصح والمطعوم المتخذ اجنس كذلك
 متماثلا يقينا كيلا في الكيل ورتنا في الودون بغالب عادة
 الحجاز في عهد علي الله عليه وسلم ولا فعادة البلد في ما هو
 كالنرقاقل والقالون مطلقا **قوله** يد اي مقايضة
 قبل التفرق والتاير فلو قبض بعضه صح فيه كاي في الخيلة
 في بيعه بجنسه متفاضلا ان يبيعه بغير جنسه ثم

فيما يربط عادة الناس في بيعها

يشترط به من جنسه **قوله** ولا يجوز ولا يصح بيع ما يشاعه
أي استواه ولا هيبته ولا غيرها من الصفات حتى يقبضه
مقبوضا كان أولا وان اذن البائع رقبته الممن وسواها عده
للبيع او لغيره نعم ان ما عده للبائع يجب الثمن او مثله ان
تلفه وكان اقاله **قوله** يستثنى من الصفات صحة العقد
والاستيلاد والترفيع والوقف واعلم ان القبض في غير
المنقول بملكته وهي ملك الشئ منه مع الاذن بالقبض
ان كان للبائع حتى الحس وبغيره من المنفعة تحت يد المشتري
ومضى زمن الوصول اليه ان كان غايبا وفي المنقول يتقبله
مطلقا وفي تفريره ما يبرر والسفينة الصغيرة التي تجر
بحره من المنقول ولا يزالا ويتوقف الثمن في ما بيع مقدار
على تقديره بكيال لغيره **قوله** ولا يجوز ولا يصح بيع الثمن
ولو من سمك بالحيوان ولو من اودنه او غيره ما كوى خلا ما يظن
وجاله الحيوان تنزل دونه من الثمن **قوله** تمام ذلك فيمن
كما بعد كاله بوصوله حالة يطلب فيها غالبا ولا يصح طلب
بفتح الربط لذلك من جنسه ولا يخاف منه ولا يباع شي
عما اتخذ منه ولا ما فيه شيء منه ولا يبي بماتلة نحو الدقيق
والسويق ولا يباع ما انشئت فيه بقلي او شي او طبع جنسه
لو كان الما فيه ما مطلقا **قوله** فيه قولان في الصفقة
والاظهر منها الصحة فيما بين دون غيره **قوله**
لقد تم المصها تين المسيلتين عن السفين تبليها كذا ان نسب
مما مل **قوله** ولا يجوز ولا يصح بيع الثمن وهو ما لا يعلم
عاقبته ومنه الجهول والمبهم وما لم يبر قبل العقد رواية
كل شي



كل شي بحسبه من كل ما يختلف به الفرض **قوله** والنباتات
بالخيار ان اعلم ان الخيار ثلاثة اقسام خيار فجلس خيار
شروط وخيار عيب فالاول ان يثبت ثمره على العاقد من وكل
معاوضة محضة واقعة على العين لا زمنية من الجانبين ليس فيها
ملك ثمره على العاقد من كل معاوضة ولا حاربه بحري
الرجح من ثلوثي روي وسليم او استغقب عنقار الثاني
يثبت في ذلك الا ما شرط في العقد في المجلس وليس هذا النكاح
خيار التزوي والثالث ويسمى خيار القسيمة وهو ما يلقب بوقت
منه صود بطنون نثا الطن فيه من الثمن شرط او تفرير
فعل او وقتا عرفيا **قوله** ما لم يتفرقا اي طوعا وطلاوة
احدهما عليه لم يقطع خيارها واذا زال الاكراه اعني
لحل زواله فان سخطي احدهما ولو لم صاحبه انقطع خيارها
بغيره **قوله** عرفا كاشلا في خطوط او صمود نحو خط او
صمود منه اي في خط صفة ولو في سفينة **قوله** صفت
اي لا يوجها ولا يعقلها فلو مات احدهما او حن انقل
الخيار لو ارشده ووليه خلاف الاعمال الا ان دام شلا فالحج
ولو بعد الوارث اعتبر الاخير ولو كان الخيار لولي محجور
فقبل التوق لم يثبت اليه على الاصح **قوله** ولها هذا
خيار الشرط وهو لا يكون الا منما بان يتلفط به المبتدئ
وبعد فقه الامر عليه فقوله وكذا لا حد لها غير مستقيم الا ان
يريد به ان لها ولاية ذلك في ذاتها اي لها ان تجعلها
سوا شرطها ايقاع اشده منها او من احدهما او من اجبي ولو
العبد المبيع يجوز شرطه لمحرر في حبيده مثلا وان ظنا انه
صحة واردة

محمدة
محمدة
محمدة

محمدة
محمدة
محمدة

محمدة
محمدة
محمدة

محمدة
محمدة
محمدة

محمدة
محمدة
محمدة

محمدة
محمدة
محمدة

محمدة
محمدة
محمدة

تمليك على المعتقد فليس لشارطه لاجنبى ابتاع انشر
 الا ان يموت الاجنبى ولا يلزمه مراعاة الاصلح لشارطه
 وليس لو كبل شرطه لغير نفسه وموكله الا باذن موكله والمالك
 والموارد والموت في زمن الخيار لمن له الخيار والاموت فدية
 من اتفق فيه وتم له العقد رجع عليه الاخر
 نكاحا يام متصلة بالشرط منوالية وحجب
 من العقد الى ان وقع الشرط فيه والاعتق والشرط ويجوز
 كون الخيار لاحدهما يومان ولا في ثلاثة **قوله** علو
 زاد على الثلاثة بطل العقد وكذا لو لم يذكر امددة
 محض انشا وراو ذكر امددة بمجولة او شرط انشا
 من التفريق او من الغدا وتفرقت كجوم ويوم **قوله**
 ولو كان البيع الحزما لو شرط الخيار يومين في
 يمشد ويشتل قبل مضى بطل العقد ولا يصح شرط
 الخيار للبايع وحده في المصراة ولا شرطه للمشتري وحده
 فمن اعتق عليه في بطل العقد ايضا فيها **قوله** انشا
 واذا اخرج الخ هذا الخيار العيب وتقدم متعلقة وانشا
 الحضا بطله بقوله تنقص به القيمة الخ ومحل تبوت
 الخيار ان سبق على تمام القبض هو او سببه
 كما انشا له بقوله بوجود قبل القبض **قوله** كذا
 رقيق ومزقته واباقه وان تلب منها ومثلها جناسية
 المهد واللواط وانما ان البهايم واما هذه غير هذه
 من العيوب اذ لم توجد عند المشتري فلا ربح
 بها وكان المالك الخ خرج الخصا في البهايم وترك
 العدالة

الصلاة في رقيق ونحو مارة في باكورة فوقيتا
قوله ولا تجوز ولا يصح بيع الثمرة المنفردة بخلاف
 بيعها مع الشجرة ولا تجوز بشرط القطع فيها **قوله**
 لا بعد بد والصلاح فيجوز بيعها بشرط القطع
 وبشرط الا بقا ومطلقا **قوله** وهو اي بد والصلاح
 وضابطه وصول الشئ الى حاله يطلب فيها غالبا
 بما ذكره الشارع بيان بمقتضى ذلك انما قبل بدو صلاحها
 فلا يصح بيعها الا بشرط القطع اي ان بيعت منفردة
 كما هو المعتد ولو لما لك اصلها فان بيعت مع اصلها
 امتنع بشرط القطع كما مر **قوله** وتونطعت الخ
 هذه مستثناة من شروط النطع لانها لا ينبغي
قوله تجري في بيع الزرع المذكور ما في الثمرة
 والارض بالشجر **قوله** لم يبد وعلاجه صوابه
 بد اصله **قوله** لزمه سببه فان تلف
 يتركه ولو بعد التحلية نسخ العقد او عيب ثبت
 الخيار وبشرط النطع بعد بد والصلاح كما يقول
 اشتراط حاء شه بالوجود واذا وقع اشتراط فيها
 شرط فيه النطع قبل التحلية خبر المشتري
 السليم له الخيار او بعد ها فلا خيار للمشتري
 ويصدق في عيبه الى قدر حق الاخر لان اليد
 له **قوله** ولا تجوز الخ هذا من فلق الربا
 وكان الوجه ذكرها هناك وقد مر **قوله**
 الا الذين اي الخالص من نحو مسالين غلبا

الشرط وجودي اوله فاعلم انما انه جزء من الشرط قبله فاعلمه
لطب او لخصي او لقلبي كما للحدر في الجميع وفي الاول والبيض
في الثاني وان لا يبين في الاخير **قوله** كالغسل اي اذا اراد
تغييره عن سحره فيقع فيه ويشبه السكر والفائدة والدنس
واللبا لان نازها مضبوطة قال شيخنا الرافعي ومثلها
النيل باللام او الدال كذلك وفارق عدم صحة بيع بعض
المذكورات ببعض لضيق باب الربا **قوله** فليس يسلم اي قطعا
ولا بيع اي على المعتمد لما فاته لتغير بغيره السابق **قوله** ولا من
معين مثله بالسلم في قساع من هو في الصبرة وهذا ظاهر
كلامه بل صريحه وبعضهم جعل هذا المثال من افراد ما قبله
وجعل هذا الشرط في موضع السلم فيه ومثله بالسلم في غير
قوله صبرة الخ وهو غير مستقيم لانه يلزم عدم صلته
في القربة الكلية ايضا على ان موضع السلم فيه قد يجب
تعيينه ويلزم التكرار ايضا لان هذا شيئا في كلامه فاجبه
قوله فيه اي في الشيء الذي ذكرته له الشروط الخمسة السابقة
قوله وفي بعض النسخ ونهجه السلم لا يخفى ان النسخة الاولى
اولى واكثر من غالب الشروط الاربعة ان يذكر في
العقد ما استغنى به من الشروط السابقة
بلغة يعرفها العاقدان وعدمه لان وفي بعض النسخ
هنا زيادة وان يكون السلم فيه مما يصح بيعه وهو
مستدرك فاعلم **قوله** المذكور الخ لاحاجة هذا الباين
فماثل **قوله** ان يصفه الخ اي ان يبين كونه العقد بالناظر
الدالة على الصفات الانية بما سطر مع ذكر الجنس والنوع
ولو قال

ولو قال ان يذكر الخ لكان اولي وصوابا **قوله** الثمن وفي بعض
النسخ الغرض بان يكون من الصفات التي لا يتساع بمثلها لبا
فيخرج نحو العمل فيختص وهو سواد العين من غير ان يحال
ودفع وهو سواد العين مع سعتها والمصلحة وهي تناسب
الاختصاص ولا يجب ذكر القوة على العمل ولا كونه قاريا عند
ذلك فان ذكر شي من ذلك اعتبر وجوده ويكفي في القربة
المطلقة عادة امثاله في بلد كذا وكذا في الخامسة **قوله**
ولوعده كتركي فان اختلفت صنف النوع كروحي وجب
ذكره **قوله** تنزيها راجع للسن فقط كابن سبع او مختلف
وخارج به ما لو اراد كونه ابن سبع سني مثلا من غير زيادة
ولا نقص فانه لا يصح ولو اقر تنزيها عما بعده لكان
اولي لانه معتبر فيه ايضا ويعتمد قول الرافعي في اختلافه
وكذا في سنة ان كان بالغا والافقول سيده ان ولد
في الاسلام والافقول الدليل بظنهم **قوله** واللوك
ولا يجب ذكر وصفه ولا ذكر قدره **قوله** وفي الطير وشاه
السلك ونحوها مثلهما ويشترط في الحر غير عما ذكر النوع
كلهم بقدره كذا احصى معلوف رضي عن جده وصدها
من فخذ او غيره ويقتل عظم معتاد **قوله** النوع وكذا
بلده عن نوعه كيعلمك **قوله** الفلظ والرقعة بالمال
هما وصفان للقران اعلوا اصل وقد يقال الثاني
على نسخ كعكسه والصفاقة والرقعة بالرا المهملة
وهما وصفان للنسخ والاولى هم المخطوط اي بمفرده
والثاني عدمه **قوله** محل على الخام لا المقصور منه
فخ

يعلم صحة السلم في الافتصا او لا يد ويصح في
الميلوغ قبل الشجرة وكذا بعدة قوتها ويدكر
في شجرة زبيب وحب نوعة ولونه وبلده وجرمه
وعينه او حد اشته وفي عمل النخل مكانه مجالي
وزمانه كصيفي ولونه كالبعض **قوله** ان يكون
لا حاجة لهذا التاويل لانه يلزم من ذكره
المضابط ان يكون معلوم القدر الا ان يكون
ذكره لاجل الانواع بعده فتأمل كماله في كمال ان
عبد فيه مضابط الاخوات مسك والاحوط
وقتا بما هو اكبر حوت من الجوز والاحوط
والاحوط النخل والتين والدريل والحطب والحشيش
يتبعين في ذلك الوزن **قوله** وزنا في وزون
منه التقدير ولا يصح بهما الا بالوزن ويصح
في المكيل وزنا وعكسه فيما يصطب بهما كالمجوب
ولا يصح الجمع بين العدد والوزن الا فيما شهد فيه
ذلك كاللبن بكسر الموحدة الطوب غير المحروك
والخشيب ولا الجمع بين الكيل والوزن الا ان اريد
بالوزن مثلا التقريب وتجري ذلك فيما ياتي
قوله وعدا في معدود كالأحجار **قوله** وذراعا
في مذروع كالشباب والارض في ولا يجوز نقض كمال
الا ان صرف قدره بالمستند **قوله** والتاويل
مذكور في حاله في الاسلوب فيه لوجود اداة الشرط
النافعة من الشرط او لافادة ان المراد بالشرط

ذكر المحل

ذكر المحل لا ناجب له لانه قد تقدم فتأمل **قوله** وقت
محله يكسر الحاء المهملة اي ان يذكر وقتا ينشأ به الاجل
ويجب تسليم المسلم فيه اذا وجد ذلك الوقت ولا بد ان
يكوي ذلك الوقت مما يعرفه العاقل ان اوعد لان العبد
وربيع وحمادي ونحل على ما يليه فيعمل على اوله ان قال
اليه او الي راسه او هلاله وعلى اخره ان قال
الي فراعنه او سلخه او اخره فان قال فيه لم يصح
العقد والشهر نحل على العزبي فان فيها بغيره نحل
قوله لا تخالف انما ذكرناه هو سداد كلام المفسر
والسارح وهو غير المراد ولا يستقيم اذ ليس الشرط
ذكر وقت حلول كالأجل وانما الشرط ذكر الاجل
اما بداهته كقوله موحلا شهر او يعلم وقت حلول
بمراغه واما بغايته كقوله موحلا الى وقت كذا
وعلم وقت الحلول بوجود تلك الغاية فانهم
وتأمل فنزل السارح كشر كذا ليس واحدا
من هذه على ما ذكره **قوله** فلو اجله بعد دم
ريد صوابه الى قدوم زيد فتأمل **قوله** ان
يكون موجودا الخ اي ان يعلب على الظن وجود
المسلم فيه في محل وجوبه وقت وجوبه ولو بالنقل
اليه من بلد اخر ولو تغير البائع ولا ينسخ
بالخطا عنه قبله او فيه وله الخيار في الثاني
قوله فلو سلم منها لا يوجد عند المحل بان لا يوجد
اصلا او يوجد نادرا اخذ بمفهوم الغالب

والتمثيل بالرطب في الشتاء جمع ان يكون مثالا لهما
فتأمل **قوله** يتسلم المسلم فيه هو ظاهر في محل
الاضمار **قوله** ان كان الموضع الخ فالوضع الموضع
ولم تحمله من يدره الى محل التسليم مونة تغير وضعه
والا لم يتركه في ذلك غيره عمل فيه ولو خرج الموضع
عن الصلاة لغيره لعين اقرب محل يصلي اليه وسواء
المسلم في الحال والمحل وبكفي ان يقال في بلد
كذا ولو جعله الى نحو السور وجوز الى دارة مثلا
وغار في شهر كذا كما مر لا اختلاف الا عدا عن
في الزمان عاليا **قوله** الى موضع التسليم لو قال
اليه لكان اختصارا في **قوله** ان يكون المثل
معلوما وهو راس الياب كما مر في البيع وذكره
تكرار **قوله** قبل التعريف ومثله التماس **قوله**
فيه خلاف تعريف الصفقة فيضرب بها بعض
كما مر **قوله** والتعريف المفيض الحقيقي وهو
المنفعة فيجب محالها **قوله** ولو اختلفت في نعم
ان قبضه المسلم من المسلم اليه او من المحال
عليه وسلمه للمسلم اليه في المجلس مع ولو اخص
المسلم اليه المسلم فيه في محل التسليم فان كان
تسل محله فله مسلم الانتفاع من قبضه ان كان
له عرض عيجه والا جبر على قبوله فان استنع
احده الحاكم عنه وان كان بعد محله اجبر على قبوله
مطلقا او عليه او على الا بر ان كان الا بر اعرض

المودي

وقضاه تعالى على طلبه العلم بالازهر

المودي ولو اجتمعا بعد المحل في غير محل التسليم وجب
الدفع والقبول ان لم يكن محله مونة او محله
من لم يمتد والا فلا **قوله** والقاسم الخ لعل المراد
من هذا الشرط عدم ذلك خيار شرط ومقتضا
انه ذلك يبطل العقد من اجعه **قوله**
في احكام الرهن وهو احكام الوثاق الثلاثة والامر
ان الضمان والتهادة وهي خوف الخرج والا ولا خوف
الا فلا **قوله** وهو لغة البيوت وشرعا جعل
عليه ماله وثيقه بين يستوفي منها عند تعذر
وقايله لو قال هو تعليق ذن بمال الخ لم يخل نحو
التركة لكان اولى الا ان يقال هذا انصرف للرهن
المعالي **قوله** ولا يصح الى اخر ما راى ان اركابه
نسة ترهن ومرتبن ومرهون ومرهون به وصيغة
وهي الاحباب والقبول بشرط ما كان في البيع وان لا يبر
على ما يغير الرهن او الرهن كان بخلافه وان لم
مرهونة او عدم بيعه عند الحول **قوله** ونشرط
كل من الراهن والمرهون ان يكون حطفا المتقرب او
تلا اهل تبرع بما يرهنه او يرضى به لكان اولى
بغيره **قوله** في حاله فله يجوز له ان يرهنه
او يرهنه الا لضرورة او غبطة ظاهرة قال شيخنا
الا لخاله يجوز له ذلك للمصلحة **قوله** وذكرهم ضابط
لمرهون الخ لو قال والمرهون به لوفي عما ذكره

نص

المصنف وبغية الأركان فتأمل **قوله** وكلاهما يجوز بيعه خارج
رهنه نعم لا يصح رهن المعنقة ولا الدين عند من هو
عليه ولا المبرور ولا المعلق حتى ينفك بصفة يمكن سفلها
حلول الدين إلا بشرط بيعه فيها ولا إلا ضمن المبرور وفيه
يستثنى من كلام المصنف الآية التي لها ولو غير محتمل
رهن أحدهما أو بيعه عند الحاجة ويقوم الرهون كلها
وحده ثم يبيع الآخر ويورع الأمن على قيمتها بالنسبة
وتشمل كلامه المشاع وفيه من يبيع كله ويخرج به
المكاتب والموقوف وأمر الولد **قوله** وخوفا من اللعان
المضمونة لو سكت عن المضمونة كما إذا ولي بشرا غيرها
كالوديعه إلا أن يقال أنها تعلم بطريق الإلزام
ودخل الموقوفه فإن شرطها التوافق في ذلك
أن لا يخرج إلا برهن فانه أراد الرهن الشرعي
بطل الوقف أو أراد مطلق التوثيق ليلوث
حامله لا حية على رده لم يضر وعمل بطريقه إلا أن
تعذر الانتفاع به **قوله** وأختارنا استغزاره الخ
لا يخفى أنه جدير في الموهون به كونه ديناً لا زباً
ولو ما لا يبدل عن البيع في زمن خيار الشاري فقط
فخرج بالدين الأعيان كما مر وبالثابت أي الموهود
ما استغزار منه أو ثقة الزوجة في العقد وبالزوم
بحوم الكتابة وجعل الجمالة قبل الفروع من
العمل بها فله الشارع غير مستقيم لأنه إن أريد
بدين المسلم رأس المال فهو من اللازم وعدم صحته
الرهن به

الرهن به لا شرط قبضه في المجلس وإن أراحبه السلم
فيه فهو ما يصح الرهن به ولأن عن المبيع في مدة الخيار
إذا المرئيين المشتري وأما لم يصح الرهن به لعدم الملك
فيه فتأمل **قوله** وللراهن الرجوع أي في الرهون
قبل القبض بالقول الرجوع فيه أو بطلته فيصرف
بما في الرهن كهبه ورهن ولو غير موهون وكان
وتدبير واحكام واعتناق وكوفا لا يفعل كوطي
ولا يتزوج وموت عاقد وجنوت واعتناق وإياق
وغيره عسير **قوله** فإن قبض أي المرهن المدخول
بأن الراهن عن الرهن ونقصه عنه عليه فلو
اختلف في قبضه عنه وهو بيد الراهن أو المرهن
وقال الراهن عصبته أو قبضته عن جهة أخرى
صدق بهمينه كما يصدق في أصله وصحته **قوله**
عن بيع اقتباضه وهو من يبيع غفده للرهن بالعا قد
أنا به تجزئة فيه ما يلزم الخاد لها بعض والمقبض
فلا يصح أنابة عبد الراهن غير المكاتب **قوله**
لزم الرهن أي من جهة الرهن فنظا استنع عليه
الرجوع ولا يصح منه تصرف يزيل الملك كوفته
أو ينقصه كترقيق ويمنع عليه الوطي والاعتناق
إلا أن كان موهوباً فبما فينقد عنه وأصله
لوحيت ويجوز الثمرة رهنها كذا في الأصلين
أو بلغوا العتق ويوقف الأيلاد فإن القول الرهن
تقدم الولد على يئسب ولا فقه عليه فيه وله الانتفاع

بما لا ينقصه كركوب وله استزداده لذلك ولا حاجة
لاشهاد الامع التهمة ولا يمنع من مصلحة الرهون كقصد
وحموله ياذن المرهون على استاء منه **قوله** الا
بالنقد اي التفرط في تلفه بخروجه عن الاحالة و
قوله متى يقضى جميع ان اخذت الصقعة والراهن او المرهون
والرهن والمرهون وان تعدد كذا كذا عبيد على دين واحد
او تعدد المستحق كالوارث فيما لو مات الراهن عن ورثة
تلا ينفيك شئ من الرهن بوفاء بغيرهم حصته وان اختلف
شئ مما ذكر انك ما يخصه ولو رهن نصف عبد بدين
ونصفه باخر فيرى من احدى اهلك فسطه ولو رهنها
عندها عند شخص بدين له عليها فادى احدى
ما عليه انك نصيبه ولو رهن عبده عقد اثنين
فيرى من احدى اهلك فسطه **قوله** في
احكام الخ وهو انواع كثيرة كما سياتي وتعال
اقتضار الشارح منها على غير السفيه والمفلس
وان حاله كلام المصنف كذا بما محل ضرب الثاني
عليها اختلاف غيرهما كما مل **قوله** كما طلاق فيتنفذ
من السفينة وكذا من غيره فاقترض عليه
ليس كالمقتضى **قوله** ومثل المصنف الخ على
سنة من الاستحاض لا بها الشريعة فلا ياتي
ما سياتي والحق فيها ما لمصلحة الخ في نفسه
او لمصلحة غيره كما ياتي وانظر في قوله على
سنة محله رقع في كلام المصنف وغيره

الشارح

الشارح ويحمل محله نصيباً وهو غير مناسب ولكن مقتضى كون
اعرابه بقدر ما **قوله** وفسر اي السفينة **قوله**
ليصرفه في غير مصارفه وهو الوجوه المحرمة ومنه ومنه
في بحر او نحوه لاصرفه في المطاعم والملابس ووجه
الخبر **قوله** والمفلس بالخبر فيه لمصلحة الغير وكذا لا تملك بركة
كحلاف الثلاثة قبلة فالجدر عليه بطلب الغرما او طلبه
او على رايه بذلك وجب على الخ الجدر بالطلب من الغرما
او المفلس او غير طلب في الخ **قوله** او تملكه الديون
لانها للجنس ويعتبر كونها اعيان لا ادمى حالة لازمة انك
على ما به العيني او الديني الذي يفسر الادامته واجرة
المنافع الذي يملكها وما تحصل من مستعملاته ولا الحجر
بالمنافع ولا عوكل ولا بدين الله ولو توريها على المقتد
ولا تحمل الدين الموكل الاعلى ثلاثة الميث ومن خوف
عليه الوقف والمرتد ان اتصال موته بالردة ويجوز
بيمينه في اعساره ان لم يعرف له مال والا فلا بد
من بيعة وبيع فيه مسكنه وخادمه ومركوبه
وان احتاج اليها وتوكل له دست قوب لا يق به
وهو قيص وسراويل ومندبل وموكل وبرايد
في الثمن الخوجة ولا يلزمه ان يملك ثبوت الدين
بعد قسمة ماله ولا ان يوجر نفسه له **قوله** والمريض
الخوف عليه اي الذي به مرض خوف وان مات بغيره
او غير خوف ومات به **قوله** والخبر عليه فمات داخ
ولا يحتاج الي ضرب قاض فيه لانه من الجور سرعاً

قوله ثلث التركة لان العبد ثلث ماله عند الموت
لا عند بقرته بوصية وخوها **قوله** فان كان عليه
دين مستغرق الخ لان الدين مقدم على غيره والمعتد
ان ذلك لا يمنع من تصرفه في الثلث **قوله** والعبء
اي الرقيق ولو كانتا والحق في حصة لله وللسيدة
قوله فلا يصح من بيع الخ اشار الى ان الكلام في
التصرف المأني فلا ينافي صحة عبارة الصبي المحرم وادبه
في دخول وابطال هدية من ماله واقرار كل حق
عقوبة والحق بالاموال والولايات والشهادات والعقود
الا عقد النكاح من السفينة باذن وليه كما اشار اليه ويصح
من سفينة تصرفات اخرى مدكورة في المطولات ويرتفع
حجر الجنون بافاقته وحر الصبي باختلافه او بلوغه
عنة عشر سنة ذلكا كان او انثى وبالجنس في الانثى
فان بلغ غير رشيد دام الحجر عليه الى رشده وحجره الان
حجر سفه ويقال له السفينة المهرل ويقال لمن يدر
بعد رشده سفينة مهمل ابطال هذا تصرفه صحيح
لا لورثته حتى حجر عليه القاصي واذا رشده باجازه
انك الحجر عنه بلا فاقص بخلاف من حجر عليه القاصي
فلا بد من ذلك **قوله** دون تصرفه في اعيان ماله ان كانت
في الحياة ابتداء فيصح اقراره بيمين او دين ان اسفله
الربما قبل الحجر وبعقوبة مطلقة ويصح تدبيره وصيته
وخوها ورده بعيب فيه عطلة للفرقة **قوله** الوارث
ولا بد من اجازة تقيده الورثة وان كان اقل من ثلث

قوله وانما

قوله وانما يعتبر ذلك اي المذكور من الاجازة والورد
بعد الموت ولو اسقط لفظ من امكن مستقيما **قوله**
صدق بيمينه فبطل اجازته فيما زاد على الثلث
قوله ونصرف العبد اي الرقيق ولو انثى باطل لغير
اذن سيده ان كان في الاموال انما المصارف
فصحيحة منه وان منعه السيد عنها واما الولايات
فلا يصح منه وان اذن له السيد فيما يتبع
به اذ اعتقا به كله او اليسر به وهذا فيما لم يرد
يرضى مستحقة كبيع وقرض وان لا يتعلق برقيقه
تبياع فيه ثمرا على السيد المرفعية
باقل الامرين من راس جنابته وقيمته
ويصح اقراره بموجب عقوبة فيقطع في السرقه
ولا يلزمه المال **قوله** فاذا اذن له في التجاره
او في بيع معين مثلا مع تصرفه على حسب الاذن
وتعلق مقابله بآل تجارته وكسبه وذمته
ولا يملك العبد بتمليك من سيده او غيره **قوله**
في احكام النسخ وما يذكروه ولفظه يتعدى
للمتروك من وعن ولما اخذ بعلى والبا
وهو محرم في سائر العقود فيكون بيعا
واجازة وقراضا وهبة وابتز او غيرها
وسرطه سبق خصوصه بين المتراعين
قوله ويصح وفي نسخة ويجوز الصلح مع الاقرار
وان انكر بعدة ومثله اقامه الحجة واليمين

نصفه اي النصف
على ثلاثة اشخاص
ثم يصح منه ولو
نهاه السيد
في المصادرات
وقسم شوقه في
اذن السيد
وكما لا يصح ولو
اذن له السيد
استمر

فصل

المردودة وخرج به الانكار والسكوت فلا يجمع الصلح
 معها وان اقر بعد ذلك وليس من الاقرار ما كان في عمارة
 ولصديق من اذاعه عن الانكار لانه الاصل **قوله**
 وما يقضى في يومه **قوله** وهو امر ان وقع من
 دين على بعضه في بيع صلح خطيئة ويجمع بلفظ الابراء
 والخط والاستقاط ونحوها اجمع تحت الصلح بقوله
 ابرائكم من نصف الحشرة وما لم يمتد على نصفها قال
 شيخنا وفي هذا الاحتجاج الى قول خلافه ان وقع
 بلفظ الصلح وحده **قوله** ونحوه هو سائل
 لا الصلح من دين او غيره على دين او عين اي دين
 قصيره الشارع عليه مع شموله لبعض العين نظرا
 للابراء وسبيل الآخر **قوله** كان ادعى انه هو سائل
 للصلح من عين علي بن مهيبة عموه فوقع في
 علة الربا كما لو حيا احد من الدار على ذهاب
 او نضد فبعين ونقصه على ذلك ليس في محله
 ولا ينافيه ما ذكره بقوله ويجري عليه
 حكم البيع فيسئل بالوصف المحقق الدار ايضا
 على ثوب او نقد موصوف في ذمته فهو
 بيع ايضا يجري فيه احكام البيع وان صالحه
 منها على منع غدره شهرا او اجارة
 لها بغير من المديعي عليه لانه وان صالحه على
 منعها شهرا تبعد هو اجارة لها بغيرها
 من المديعي لعزمه وان صالحه منها على رد الثوب مثلا
 فهو حياله

فهو حياله وان صالحه من دين على عين
 فهو من بيع الدين لمن هو عليه فان التباين
 علة الربا وبيع النعيبين في المجلس والنفاس
 فيه والماثلة ان التباين في المجلس ايضا وان لم
 يتباين فيها وجب النعيبين في المجلس وان صالحه
 من دين على دين النشأة الان في بيع شرط
 تعيينه في المجلس او على دين سابق فباطل
قوله ولو صالحه على بعض العين المدعاة فبينة
 لبعضها او ببعض صلح خطيئة ايضا ويجمع بلفظ
 التهمة مع لفظ الصلح ويلتزمه وحده وفي
 فتواه ما سر واعلم ان الصلح يجري بين المتدين
 واجبي وشرط صحة الاقرار ان كان باذن المديعي
 عليه وتمامه فهو كماله او مال الاجبي ما لك له
 الا ان وقع التمسك من موكله بقرض او تبرع او غير
 اذ منه فشرائطه **قوله** بضم اوله اي بيع
 كسوا الشئ **قوله** ويسمى ايضا ما شاع وجب
 كلاسما استعار بانه في ميثاق فان لم يكن في بيان
 او لم يكن في بيان هو طرقت فقط وله دلالة
 نعم ان كان في ميثاق او كسوا بضم فوفية
 على العود او نحوها نكال الشائع من اوله
 الى ذلك التوقف **قوله** بحيث لا يتضرر المارة
 اي اضرار ابيها بخالف المارة **قوله** الغالبة
 بالغرض العجدة والمروحة لمد الام وهو اضبط

من كونه بالعباس الممثلة والتجديد بعد اللام لانه لا ضابط لها
فما مل وعلم الساباط وهو مستفيدة من حايطين كالجناح
مع اجتناب المظلة بنوع الميم وكسر المثالة وفي المعروفة بالتمارة
اما الذي يمتنع الخ فغير لهم ذلك في بشارتهم المختصة بهم
ولا يجوز لاحد بناء ذكوة او هزير او عرس شجرة في شارع وان
اتبع واذن الامام ولم يضر المارة وكان لعموم المسلمين
في كل طريق في ذلك واجاز شيخنا الحزب المدرس في القريض
كان لعموم المسلمين والمسجد كالطريق في ذلك **قوله** ولا
يجوز الاخر ولا يصح الصلح عليه حال لان الهوا لا يرد بالعتد
قوله في الدرب المتحرك الخ الخ من نحو مسجد والامر كالشارع
كاسر **قوله** وكل من الشريعة الى اجزائه اشارة الى بيان قدر
استحقاق كل شريك **قوله** ويجوز تقديم الباب الى جهة
راس الدرب بغير اذن الشركا انه لم يستطرق من الباب
الاول بان سدة او سمره والاملا بد من الاذن **قوله**
ولا يجوز تاخيرها الى جهة اخر الدرب سدد الاول ولا
الا باذن ولو عمال واعتبر في الاذن منهم من يابيه ابدن الاول
عن راس الدرب ويجوز لغير اهله من لا صفة جداره ان
يفتح فيه بابا للورود منه باذن جميع اهل الدرب ولا يخصصهم
عليه بالمال ولهم الرجوع بعد الاذن بلا مال متى شاولا
عن عليهم ويجوز فتح الكوات والسيابيك في جدار نفسه
وان لزم عليه الاطلاع على جداره بجارة ان يني في
ملكه حد ارا متابلا لها يمنع من رويته منها **قوله**
لو تنازع اجد الا بينهما فهو ممن علم انه بني مع بناءه اوقافا

بيته

او بطلان الخ في هذه الحالة وشرها الموصوف المرفوعة قوله

بينه او خلف بين الرد والافواه وما عملا باليد **قوله**
في احكام الحوالة واركانها سنة مجمل ومحال ومختار
عليه ودينان وصيغة ويبقى قبوله اعلى ملو مقولا
شبهة في ماله **قوله** وشرعا نقل الحق اي بصيغة نقل
قال عند يقتضي نقل دين من ذمة الى اخرى لكان اولى
قوله وشرائط الحوالة اربعة لا تخفى ان المتضمن خلط
بين الشروط والادكان ويعلم بمدىها مما سبق **قوله**
رضي المجمل هذا ان كان بمعنى لا يجاب كما يدل عليه ما بعده
فهو خبر من الصيغة وان كان بمعنى ما يدل عليه الاجاب
فهو شرط لكن لا دلالة عليه لغير الصيغة فتأمل **قوله**
وهو من عليه الدين اي الدين للمحال **قوله** لا الحال عليه
وهو من عليه دين المحل وانما لا يشترط رضا لانه محل الحق
ولصاحبه استيفاءه باي جهة ساومه يعلم صحة الحوالة
على الميت لان جواب ذمته بالنسبة للمستقبل ولا دفع
على التركة لعدم شخص محال عليه ولا نفع بالزكاة من المال
ولا له وان تلف النصيب **قوله** ولا نفع الحوالة على من
لا دين عليه وان جاز قضاء دين الغير بغير اذنه فعلم انه
لا تفصح عن لا دين عليه بالاولي **قوله** وقبول المحال
هو يستلزم الاجاب المدلول عليه ايضا لكان وجهها ولا
يعارضه ما بعده فتأمل **قوله** والنقص بالانقراض
انما ما ذكره من الاعتراض بني على ان المراد بالاستقرار
عدم نظرق السقوط اليه في المستقبل ولعله غير مرادة
واقفا المراد به تمام ملكه عليه فيدخل الصدقة قبل الدخول

نقل

والاجرة قبل استيفاء المنفعة ودين السيد على المكاتب
غير يوم الكتابه وضمن المبيع في زمن الخيار لان الحوالة فيه
او عليه اجازة وبها يتم الملك فكانه قال واحلته به الزمة
كما في البيع الضمني ولكن الغرض وغير ذلك وغيره به جعل الحوالة
قبل الفسخ ودين الكتابه ولذلك كان لا ركة فيه نعم يبيع
الا بحيل المكاتب سيده بها على اجنبي ولا يورث من السلم
وراس ماله لانه خارج لعدم صحة الاعتياد عنهما على التوارك
على اعتبار الذم الذي عد له اليه النووي عن كلام الرازي الذي ذكره
الشارح فتأمل **قوله** وانفاق ما لم يشرط اتفاق الدينين
فيما ذكره في علم العاقلين وفي العقد وفي الواقع ومنه ان
تحيل خمسة عليه على خمسة من عشرة له فلو جعل العاقدان او احد
شيئا من ذلك او عقد على ما خالفه او بين بعد العقد مخالفة في حله
وخارج بما ذكرنا اتفاقا في رهن او ضمان او شهاد فلا يعتبر بل يندك
الوهن ويبرأ الضامن بها ولو شرط في عقد هارضا وكفيل لم
يصح وكذا لو شرط احياء مجلس او شرط **قوله** ويبرأ ايضا
الحال عليه الخ فيه تذكر ما للمعل ورغ الحال وهو خلاف ضيق
الحق **قوله** ويغول حق المحتال اي نظيره **قوله** لم يرد
على المحيل وان شرط بيسار الحال عليه ويلغو الشرط ولو شرط
في العقد الرجوع بشي ما ذكر لم يقع الحوالة ولو اختلفا
في اصل الحوالة او ارادتها صدق منكرها **قوله** في الحكم
الضمان بالمعنى المقابل للمكاملة لانها متناقضتان **قوله** اذا
كنسته بفتح التاء هو مرادف له ولو قاله اذا الزمة كان

اولي

اولي لانه لغة الالتزام فتأمل **قوله** وشرع التزام
ما في ذمة الغير من المال اي لصاحب المال بصيغته
ولو قال عقد يفتضي التزام الخ لكان اولي فان كان
محمدا ضامن ومضمون ومضمون عنه ومضمون وصيغة
قوله وشرط الممان اهلية التصرف بان لا يكون محجورا
عليه نعم يبيع ضمان الفليس في ذمته لا في عين ماله ويصح
رقيق باذن سيده ويبيع ما عينه له من كتب او غيره
ويصح ان يضمن سيده لاحبني باذن سيده وكذا المكاتب
ولو بلا اذن ولا يبيع ضمان الكرم ولو باكره سيده وشرط
المضمون له ان يعرف الضامن ولا يشترط رضا وتلقى
معرفة وكيله عنه ولا يشترط المضمون عنه معرفة
ولا رضا على المذهب وشرط الصيغة ان يشعر بالالتزام
ولا يبيع معلقه ولا نوقته به ولا يشترط نواة الاصل
قوله ويبيع ضمان الديون الخ هو اشارة الى شرط المال
المضمون وبد علم حجة ضمان الحال موجلة ولا يثبت الاجل
وعكسه ولا يلزم التحجيل وخروج بالديون الاعيان فلا
يبيع ضمانها الا ان اراد التزام رد مال كما يشاء **قوله**
والتمتع بالاستقرة الخ قد تقدم ان المراد بالاستقار
تمام الملك فلا يورث ما قاله ولذلك صح ضمان الدين الذي
على المكاتب لغرض سيده وخروج بحوم الكتابه وجعل
الحالة قبل الفسخ من العمل واسا حجة ضمان ممن المبيع
في زمن الخيار وهو وارد على كلام المصنف وكلام النووي
قوله الضامن وان تعدد ولو تفرعا وكذا ضمان الضامن

ويحكمه ولا يخفى ان المصنوع واحد وان تعدد
 محله ومتى يرى احدهما يرى الآخر وكذا لو
 يرى الذائب الاصيل بخلاف عكسه **قوله**
 مطابقة من سا بطل الدين او يبيح هذه القول
 بعد قوله والتعقيب بالمتفردة **قوله** فلا يصح
 ضمانها الى المجهولة جنسيا او وقوعها او صفة او قد را
 او عينيا كما حدد الدينين لعدم صحة ضمان الدببة
 المجهولة لانها ترجع فيها الى صفة غيرها مما تقتضيه
 الشارح من كلام المصنف منطوقا ومفهوما لا يستلزم
 قتامة **قوله** اذا كان الضمان والعقضاء باذنه وما
 لو كان الضمان وحده باذنه بخلاف ما اذا لم ياذن
 في واحد منها او اذن في الاذا فقط نعم ان اذن
 فيه بشرط الرجوع رجع نعم لا يرجع ان اذن
 من سهم الطارئين ولو اذن في دين غيره ياذن
 من غير ضمان رجع ايضا والرجوع بما في القرض
 ولا يرجع الا عما عزم **قوله** مع فلانا الخ فثبت له
 بهذا المجهول لا يستلزم لانه مما لم يجب ولم
 يوجد **قوله** ولا ضمان لما لم يجب كمنفعة الزوجة
 في الغد وما يخرجه **قوله** الادراك يفتح الدال
 والراء وسكونها ليس بعد قبض الثمن وعكسه
قوله ان خرج اي يتأجل المضمون من بيع او
 ثمن مستحقا او ناقضا ورده اذا اصرح بزمانه
 على احدهما لا يخفيه عن الآخر باطلا لاقه شره

سحقا

سحقا **قوله** في احكام الكفالة واذننا فيه
 كافر ومكفر ومكفر له ومكفر به وصيغة الكفالة
 وهي من الضمان لكنها خاصة بالابدان ونحوها
 كفالة الوجه كاذن كونه وضمان الاعضاء **قوله** والكفالة
 بالبدن او بجريه الشايع او الذي لا يعيش بدونه
قوله حق لا وحي كخاص وعقد فذق وكذا الحقوق
 المالية والطايط ان يكون عليه ما يستحق به حضور
 مجلس الحكم عند الاستدعاء ولا يشرط العلم بقدر
 المال ولا جنسه ولا غيرها **قوله** وخرج من الادبي
 حق الله الى اخره فيه نظر اذ حق الله كالشارعية
 بالتمثيل بحمد السرقة وعد الشراب وحده الزنا واعلم
 ان لا يذنب من اذن المكفر بنفسه وان غاب بمسكه
 وليس او اذن وليه او وارثه اذا مات قبل دونه
 ليشهد على صورته اذا لم يعرف اسمه ونسبه
 ويتبين محل الكفالة ان ضام للنسب والاطلاق من غير
 محله كالسهم **قوله** ويدل الكفيل بتسليم المكفول
 بلا ما ع كسطلين كما ياتي وهو من المصدر المضاف الى
 فاعله اي بان تحضر المكفول ويسلم نفسه عن الكفيل
 او المضاف اليه منقول بان ياتي به الكفيل برأيه
 منه او لا يلزمه اعضاءه يطالبه ولو من ساقه الفقر
 ان عرف محله واسن الطريق ومهل مدة ذهابه
 وايامه واقامته ثلاثة ايام فان مضت المدة ولم
 يحضر حبس الى تعذر حضوره او افا الدين وخرج

في احكام الكفالة
 في احكام الكفالة
 في احكام الكفالة

به اذا تقرر حضوره لانه لا يلزمه المال حتى لو سقط في
 الكفالة انه يغرمه وسدت **قوله** يلا حائل كلف
 بقوة او غيرهما **قوله** في احكام الشركة تنفع الشان
 وكسرها مع اسكان الراوي فتح الشان وكسرها **قوله**
 وسرها تنوت الحق الى اخره ان عقد يقتضي ذلك
 نازكاتها عما عدا ان زمالان وصيغة وشرط
 الباقد صمد تضر به لنفسه فيها وكل فيه او توكل
 وشرط الصيغة كونهما الدنا في التجارة وسياق
 شرط المال واما المال فهو ثابته وكذا الرخ
 وهي اربعة انواع شركة ايدان بان يشترك الشان
 ليكون بينهما كسبها ببدنها وشركة معا وصلة
 بذلك او معا لها وعليهما ما يعرض من غرم وشركة
 وحده بان يشترك وجهان او وجهيه وحامل
 ليكون بينهما ربح ما يتوزان به مقصدا او معا وت
 وهذه الثلاثة باطله وشركه غيبان بكسر
 بالعين على المشهور من عن الشيء اي ظهر فوجي
 الضحاجة ولذلك اقتصر المحقق عليها **قوله**
 على ما مضى الم اي الشرط كون المال باضا وهو
 لغة العقد ولو غير مصدوب ويكونه من الدراهم
 والدنا يراي بغيره **قوله** ولا تصح في تبر وهو
 من النقد قبل تحصيله وهذا بناء على انه يتفق
 وهو مرجوح والراجح انو مثلي فتصح الشركة
 فيه وكذا في الحلي والسبايل فاذكره الشان
 او سرقه او يد عادية او بغيرها هذا ما اراه
 من ان لا يكون ما كان الباطل تحت يده بادن من
 من الاستناد ولا يبيحها في امانه لا يبيح

قوله في احكام الشركة تنفع الشان
 قوله وسرها تنوت الحق الى اخره
 قوله في احكام الشركة تنفع الشان
 قوله وسرها تنوت الحق الى اخره
 قوله في احكام الشركة تنفع الشان
 قوله وسرها تنوت الحق الى اخره

دراعاة لكلام المصنف وكل منهما مرجوح لانها من المثالي
 المشار اليه بقوله وتنفع في المثالي لا المستقيم كالمثل
 اي ان لا يكون مشتركا بينهما باثبات وخوة والا فالشركة
 فيه محصورة بالاولى من الخلط المذكور ومنه ان يبيع
 له ما جزا معين من عدسه تجزي معين من عدسه
 الاخر يسو القوي الجزان في العقد **قوله**
 والثاني ان ينفقا الى اخره مراده من هذا انه لا
 يشترط لتساوي المالكين في الغرم ان ينفقا بحالة
 الاحتياط **قوله** بحيث لا يميزان عند العائد من قسط
 والمراد بخلطها وجود الخلط بينهما قبل العقد **قوله**
 وان يميزان الخ فالشرط كون الاذن في التصرف للتجارة
 او مطلقا وكونه غير منتهى بحصة واحدة فان شرط
 ذلك بطل العقد ولا يكفي الاذن في البيع ولا في الشرا
 سلا وعلم من كلامه ان الاذن بعد الخلط فلا يبيع
 نفسه ونفط كل محتاج اليه ان كان كل منهما يتصرف ولا
 فيكفي اذن غير المتصرف له **قوله** يتصرف بلا غرم
 بوقا بخصصة كان مستقيما اذ لا يبيع البيع من قبل
 وشرا رغب باكثر **قوله** ولا يميزان المال نعم ان
 بالاد المتصرف يتوقف على السقر فله السقر ليرا
 لا اذن عائد لجميع ما قبله **قوله** وفي نصيبه قوله لا يبيع
 الصيغة اصحهما الا هو في حصة المتصرف لا في حصة
 شركه **قوله** على قدر المالكين بالقيمة ولو في المثالي
 تلو خلط معين برماية بتقدير محسبين فالرجح فيها ان لا



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وكون الزرع كذلك لا يتوقف على التصريح به وإنما المضر
شروط خلافة ما أشار إليه الشارع **قوله** لا يبيع وكل
منها اجرة مثله في مال الاخر كما لقن **قوله**
ولكل فضله متى شاء والتركيب بين ما لم يتعد او يستقل
المال المشترك والافهوا ما يستعمل ان كان باذن الاخر
والافقاصيب ويقبل في غيره كمن الدود عدم الخ وقلته
وشرايه لنفسه او لشركه ويجوز قد ذوا اليد ان المال
له اذا ادعى الاخر انه مشترك **قوله** واعني عليه ولو قتيلا
ومنه التفريق المعروف متى حصل عزله لم تعد الشراكة
الا بعد **قوله** لا ينعزل العازل بعزله الاخر **قوله**
في احكام الوكالة **قوله** وفي الشرع تمويين الى اخره فان كان
اربعة موكل ووكيل موكل فيه وصيغة وشار الشارع الى
دخول الشك في الاول تحت قول المصنف وكل احوال
الباخره اذ المعنى كل من مع نفسه هار بنفسه عن غيره
وسه الولي في مال محجور وكل من مع ان يتصرف فيه الشخص
لنفسه هار ان يتصرف فيه عن غيره ويلزم من ذلك
وجود صيغة تخرج عن الفضولي وهي باللفظ من اجدها
والفعل او عدم الرد من الاخر ولو غلب التراضي فتأمل
نعم يستلزم من القاعدة المذكورة طرد الظاهر كقوله
فلا يوكل في كسر الباب ونقل الجدار مثالا والوكيل القادر
والعبد المأذون له والسفيه المأذون له في النكاح
وعكسا الا عني يوكل في التصرف في الاعيان والحرم
يوكل المولود في عقد النكاح بعد التحال **قوله** فلا

يبيع

زرع

نوع
التي لا تلاها

يبيع من صبي الخ نفسه يبيع ان يكون وكيلاً فان في قوله
دله وايضا هديه وفردك حيث كان مملوكا ويبيع
ان يوكل في ذلك اذ اعجز عنه كغيره **قوله** وشراء الوكيل
فيه زيادة على ما من ان يكون مما يعجل النيابة بان
لا يكون عبادة لها او متعلقا بغيره كصلاة وامانتها
وبلغته بذلك كحتمين وابلا ونذر وطهار وشهادة
ونحو انتظام ونذر ليس للمسايل معينة **قوله**
الاج ومثله العيرة وكذا الجهر من الميت غير الصلاة عليه
قوله وتفرقة الزكاة كمنح اصبغة وعقيقة وتفرقة
كفارة ومندور **قوله** فانه يملكه الموكل اي حال التوكيل
قوله فلو وكل في بيع عبد يملكه الى اخره الاتهام كبيع هذا
العبد ومن يملكه وطلاق هذه الروضة من سبيلها
رئيسا كقول الموكل فيه معلوما ولو لوجه كبيع اموالي
وعقار رقاب لا يخفى كل اموري او كل قليل وكثير
وشروط التوكيل ان يكون معلوما لا بخبر وكذا حكمها
فلا يبيع نفسه بغير تبعها بخبر وطولك في بيع كذا او كل
مسلم على الراعي ويخرج توقيت الوكالة توكلا في كذا
شهر الا تعليقها بخواتم امار مصان فانت وكلي نعم
ان يحجزها وعلق الدخول لم يضر خو وكذا في كذا
واذا امار مصان فبعمه **قوله** والوكالة بعقدها
ولو جعل **قوله** تبخها متى شار ولو بود التفرق
بالمسؤول كمنحها اذا ابطتها وعزلتك وعزلت
فنفسى او بخودك نعم ان لم يرض على عدم التوكيل نفسه

فباع المالك الموكل فيه لم ينزل قوله الاذري
قوله وينفسح بموت احدها او جنونه او اغايه
وطرد ورق وحرقه ونفسه فيما لا ينفذ منه وثبت
في نحو عقد النكاح والبر والبيع والتصرف في
دوقف او منفعة كاجار وتزوج ورهن وهبة مع قبض
فيها وينفذ انكارها بلا عوض **قوله** والوكيل أمين
ولو جعل فبيد في دعوى التلف والرد على الموكل
ولو بعد موته **قوله** ساقط الخ فاستأطه اولى
بالتفريط بمعنى التفدي لانه اعم فيضمن وان لم يات
كان يركب الدابة او يلبس الثوب تاسيا وله التصرف
بعد التفدي ليعود الاذن فيه **قوله** ومن التفريط
تسليم البيع قبل قبض ثمنه فالممكن باذن الموكل او
بامر جاهر به او اذعاده اليه يعيب لم يبرأ من القفال
ولو فسح العقد فله الرجوع بالاذن السابق ويخرج
من الضمان **قوله** ولا يجوز ولا يصح **قوله** وكالتي
مطلقة خرج المقتدرة فيبيع ما قبله فيها **قوله**
بمن المثل نعم ان زاد راعب في زمن الخيار لا المأثري
وجب البيع فان لم يفعل انشأ العقد الاول وان
لم يعلم بالراغب **قوله** نقدا اي حالها كما اشار اليه
قوله بنقد البلد اي بلد البيع **قوله** بخير اي ان استويا
في المعاملة ونفع الموكل والاراعي الاغلب في المعاملة
ثم لا تنفع الموكل وهذا هو بعض النسخ **قوله** ولا يصح
بالملوس لانهما من العروض وهذا بناء على ان المراد بالنقد

ما كان موزعاً

وقته تعالى على طلبه العلم بالامر

ساكن من ذهب او فضة والوجه ان المراد به ما يقابل
به فيها عادة ولو من العروض فراجعه ويراعى الموكل في الاجل
المطلق بما جرت به العادة في مثل الموكل فيه نعم لو قال
بيع بما شئت جاز بغير نقد البلد او بمك شئت جاز بالعين
الناحية او بغير شئت جاز بالفضة او بما عذر بها ان
جاز بغير الضمة **قوله** ولا يجوز ولا يصح ان يتفدي
لنفسه ولا المحجور شيئا هو وكيل في بيعه وان صرح
الموكل بذلك لا تخاد الموكل والقبيل نعم ان صرح له
الموكل ووكل الوالي عن مولية من ينزل له وقد روى الموكل
المنع من البيع فتأمله **قوله** قال المتولي هو الموكل
قوله فان صرح الموكل بالبيع منها اي ابيه وابنه
البايع مع البيع منها جازما ولا يجوز للوكيل ان يبيع
فيما يحجز عنه وعلم الموكل بحاله ولا يوكل عن نفسه
وله بعض من يبيع حال لا موجد وان قل بالاذن وليس
له سوامعيب ولا من يعيق على الموكل او زوجته الا بادن
والبايع مطالبة بالنفس الا في معين يبدأ الموكل وله
مطالبة الموكل الا ان انكر بعرضه ثمنه وكلاهما
كاصيل وصا من **قوله** ولا يعبر الخ علم الشارع
على الواقع في خصوصية مع غير موكله لانه لا يتحقق
وجعل مثله الا برأ والصالح **قوله** ساقط من بعض
نسخ المتن واستأطه مسعين على كلام المصنف
لما سجد كره من عدم صحة التوكيل في الاقرار
وذكره صحيح على ما ذكره الشارع من الاقرار بالصالح

الافراد

الاقرار به ايجه بعده وليس عدم الاقرار به قبله والثبوت
 منه سائر اعلى نفسه **قوله** فان يقول الخ يخرج ما لو هرب
 مسئلا وليس المحاكم وعنده ان يفرض له بالرجوع **قوله**
 ولا يقول له ارجع وخرج بالاقرار المبينة فلا يقبل الرجوع
 منها **قوله** ولا يصح الرجوع اي لا يعمل كامر **قوله**
 ويستغفر الخ اي يشترط في صحة الاقرار اي العمل بمقتضا
 من المقر الذي هو احد ارتكابه الاربعه كامر **قوله** البتوع
 ولو بالاختلاف **قوله** ثابت بما قرأه به غالبا **قوله** فلا يصح
 باقرار الصبي ولو بدعواه ولا بخلاف ولو بعد بلوغه
 ان ادعاه قبل ثبوت بلوغه والاعلف ان اسكن
 فلا يصح اقرار المجنون ولو بدعواه بعد افاقته حيث
 عمده وكذا المجن عليه المذكور **قوله** ورايل العقول ان اريد
 به زوال التمييز بسبب النائم لان اقراره باطل وعطفه
 على ما قبله عام وان اريد به السكران خرج النائم
 وعطفه بخلاف وهذا احاطه كلامه والاول اولى
قوله بما يعذر فيه ظاهر كلامه رجوع هذا الذابل
 العقل والوجه رجوعه لما قبله ايضا **قوله**
 فان لم يعذر فحكمه كالسكوان اي التلويح لانه المراد
 عند الاطلاق واقضاه معمول به كمنه لقرائه له
 وعليه وفي كلامه تشبيهه الذي بنفسه في الحكم
 والمحكوم عليه **قوله** يخرج شامل **قوله**
 فلا يصح اقراره عليه اي غير حق وخارج بالاقراره
 على الاقرار ما لو اكره ليصدق فهو صحيح وان

[Faint handwritten Arabic script]

عموم العلم ولا يبرهن بما يسقط حق الادبي من عقوبة و غير خلاف حد القطع ببرهانه
و حقوق العباد يجب فيها الاظهار فيعوض عن سبب الحر ينقله لذلك ما اعلمتم اروي المروية
لعلكم سرفت من غير درز انتهى فتم على حق ابي محمد

ليس ذلك او كانت دراهم البلاد غير ذلك **قوله** محل
 اثباته خرج به نحو غير ذلك وكلمة غير معلوم
 بقوله بما لا يقتضي من الخمس ايضا **قوله** خمس اي
 بعد الدعوي عليه عند حاكم يراه **قوله** حتى
 بين المحمدي وادريس فان وافقه القرلة عليه
 ثبت والا فلا فلو ادعى القرلة عونه فثبت ثواب الم
 في نفسه **قوله** فلو كان له الوارث واد
 بين الوارث جري فيه ما ذكره بحسب ان يمنع
 كورثه **قوله** ويصح الاستقنا وهو لغة الرجوع و
 الاخراج بالاول او احدي اخواتها ما لو اذ دخل في الكلام
 السابق **قوله** في الاقرار وهو تخصيص للمقام والا فهو
 صحيح في غيره من الاحكام **قوله** اذا وصله اي وتلفظ
 به واسم نفسه ولو بالقوة ونواه قبل فزاع المستقني منه
 وساق بعبارة الشروط **قوله** يسكن اي طوبى عرفا
قوله او بكلام كثير اجنبي صوابه اسقاط لفظ كثير
 لان البير ليس ايضا **قوله** تسكنه نفس او
 تذكر **قوله** ان لا يستغرق اي حقيقة او تفقد براتما
 المنقطع فلو قال له القدرهم الاثني عشره بثوب
 قيمته ان كان من المستغرق **قوله** فان استغرق بطل
 ما لم يلحقه استقنا اخر كقوله على عشرة الا عشرة
 الاثمانية فلزمه الثمانية لان الاستقنا من النفي
 اثبات وعكسه ويشترط ان لا يجمع الفرق في الاستقنا
 لافي المستقني ولا في المستقني منه ولا فيهما فلو قال له
 على ثلاثة

على ثلاثة دراهم الا درهمين ودرهما لزمه درهم اوله درهمان
 ودرهم الا درهمين لزمه ثلاثة اوله درهم ودرهم ودرهم
 الا درهم لزمه ثلاثة واذا تكرر الاستقنا فبطل ما لكل
 من الاول قوله على عشرة الا ثلاثة والا اربعة فبطل
 الا ثلاثة او بغير عطف بكل واحد مستقني مما قبله قوله
 على عشرة الا ثمانية الا اربعة فبطل منه ستة لانه الباقية
 بعد اسقاط كل واحد مما قبله او اسقاط الكل وهو
 الثمانية من الاخيرين بعد جميعها **قوله** سوا في النجعة والرض
 فيعمل بها وليس كالوصية لانه اخبار بحق سابق وسوا
 كان للوارث او لاجنبي وسوا كان بعين او دين لكن
 يتقدم العين على الدين وكونه لزوج حرمان ورثته ليس
 مشطورا اليه لانه في حياته يصدق فيها الكذب
 ولا نظر للمرمة عليه لو قصد ذلك ويصح اقراره بنحو
 طلاق وموجب عقوبة بلا خلاف ولزوم المال
 بالعفو عليه لو فرض تابع ليس من جوابه ويتقوى
 ايضا اقراره واقرار وارثه بعده **قوله** وجب
 بين المهر به بينهما بالسوية وجب بين كل منهما
 ما اقر له فيه فاحل **قوله** في احكام العارية
 ويكال لها العارة والورثة واصحاب المذهب وقد
 خرم كالعارة عارية لخدمة اجنبي وقد يجب
 كاعارة ثوب له لرفع نحو حر وبرد وقد تكرر كاعارة
 عبد مسلم لخدمة الكافر **قوله** ما هوذا من عاراي
 من مصدره ان اريد الاستغناق العربي والاقلا

قوله اذا ذهب اي رجاء سرعة او مأخوذة من الشاؤن
 يعني التناوب **قوله** وحقيقتهما الشرعية الحاخمة اي لان
 التبريع المذكور شتمل على اركانها الاربعه صريحاً او استارة
 وهي المعبر التار اليه بقول اهل التبرع ويلزمه المستعمل
 الذي هو اهل ان التبرع عليه والمعار المطار اليه بقوله
 بما حمل الانتفاع به والصيغة التار اليها بقوله اماه لان
 المراد لفظ يدل عليها حقيقة او حكماً كما استارة الاخرى
 والكتابة بالمشاة ولفظ لبروه الى المتبرع ليس من التعريف
 ولا من الشروط ولا مما يطلب ذكره في العقد **قوله**
 وشروط المعبر صحة تبرعه بما يعبره لانها تبرع وشروط
 المستعمل صحة التبرع عليه بذلك المنفعة لا نحو
 صيد محرم ولا حاربه لا حبيبي **قوله** وكونه مالاً
 لمنفعة بما يعبره ولو باجارة او وصية او ولاية
 كاعارة الايام اموال بيت المال والفقير خلوته
 في خور باط او مدرسة وهذا المشرط مفقود عما
 يسلمه ولا بد من كونه مختاراً ايضاً وشروط المستعمل
 تحيين وعدم حجر نعم يصح له من وليه اذا لم تكن
 مضمته كاعارته من مستاجر لان مستعمل والمستعمل
 استيفاء المنفعة ولو لفقره وشروط الصيغة اللفظ من
 احدها او عدم الرد من الآخر فيكون الفعل ولو على
 التراضي **قوله** كصبي ومجنون ومجنون نفسه نعم
 يصح اعارة الحبيبي والسفيه من نفسه او وليه
 لما لا يقصد من منفعتهم بان لم يحجب اليها

قوله الاباذن

قوله الاباذن المعبر وخرج عن العارية ان عين له
 المستعمل مجرد الاذن والافنا لعقد صحة **قوله**
 كما انك اي سبيل الانتفاع به ولو بالاحياء كانت
 العارية سطلغه او موقته بزمان يمكن الانتفاع
 به بالحق من المصنف **قوله** انه هو وكل محرم ومنه
 الحنفي فلا يصح كونه ساراً ولا مستعمل الحياطين
قوله اعارة السبعة للوفود او الطعوم لانهما ولفظ
 اعارة للطبخ على صورته ومثله الفقير المحرم على
 صورته لا للمزيبين به والمعار في كلامه يعني الفقه
 وعدم الحرمة وان كرهت كاعارة واستعارة تبرع
 اصله كحزمه لا لزومه ولو حذمة بلا اعارة
 فهو خلاف الا في ربيع كرهه **قوله** اذا كانت
 منافع اثاراً بالقصر اي غير اعيان لا تخفى ان هذا
 مستدرك لان المقصود من اعارة الاعيان استيفاء
 منافعها فهي قابلة لها بقول الشارع محرم للمنافع
 التي هي اعيان غير مستغنى وعله فعل ذلك بما زاف
 لتمام المصنف الموم ان المنافع تسمان اعيان وغير
 اعيان وكان المناسب ان يقول محرم للمنافع
 كما هو الوجه المستقيم فتأمل **قوله** كاعارة يدا
 كلبها ومجدة المتوقفا بكونه لك كدواة الكتابة
 منها وبما ليس صوبه او لفعل به **قوله** فانه لا يصح
 اي ان قلنا ان اللسان وكحوة مأخوذة بالعارية
 فان قلنا انه مأخوذة بالباحة وان الشاة هي العارية

لا حجة لغيرها وهكذا (في صحبة) وبه صرح في شرح الروض وغيره
وهو المعتمد **قوله** فلو قال شخص الى اخذه هي من افراد باثباتها
ولنظا المارية فاي مقام لنظا الاماحة **قوله** ويجوز المارية
اي عقدتها فانها كغيرها في نظرا له والتايت صحيح نظرا
لنظرها **قوله** وللحجج الرجوع في كل منهما اي من المطلق
والموقنة ولذا المستفاد الرد في كل منهما شي لا لهما من
العقود الحائزة من الجائزين لعدم بجمع الرجوع والبرد
في مسائل كالحجارة ارض لدق بيت اذا نزل في القبر
وان لم يوارى بالتراب او لم يصل الى قفاره فيبقى حتى
يندرس واعارة سيرة لملأه فوفى هو يبيع واعارة
ارض الزرع فمستحق حتى يبلغ او ان يلفه ان لم يصب
تأخيره ويتركه لهم انما تلفت بموت احداهما او بموت
واحداهما ونحو ذلك ولا يلزم المستفاد من الاستقاة
من التام بل علم برجوع الغير ويلزم الرد عند علم به
ونحوه وموت الرد عليه الا اذا استعان من مستاجر
ورد على المالك وحزم بموت الرد بموت المار في
على المالك فان شرطت على المستفاد كقولهم اعلم بك
هذه الدابة بملفها او بملفها في اشارة فاسدة نظرا
لغير وجوبه بل يلفه اجرة المثل ولا ضمان لهما ان
تلفت يغير نصير ولو يلف الماذون فيه اي فلا ضمان
لها اجارة فاسدة ولا يجب عليه ردها ولا مونة
رد **قوله** مد علم ما ذكره هنا ان كوز السقا
الماخوذ منه بما يد لثوبه ومثله فتجان القوة بها

ان كان
في المار في
في المار في
في المار في
في المار في
في المار في
في المار في
في المار في
في المار في
في المار في
في المار في

ان كان يغير مقابل فالكوز مضمون لانه ماخوذ بالمارة المارة
دون المالك لانه ماخوذ بالاجارة وان كان يغير ولو
قبل دفعه فاما مضمون لانه ماخوذ بالبيع فاسد
دون الكوز لانه ماخوذ بالاجارة فاسدة وهكذا
حكم المصنفين الواقع في بلاد الرقي فان يخذ شخص
من احد مال او يدفع له دابة لياخذ لغيرها فبطلان
ضمان في الدابة لانها ماخوذة بالاجارة فاسدة
والذي مضمون على من اخذه لانه بالبيع فاسد فيخرج
سلكه كما لكها ويطالبه بغيره عليها وما دفعه له
عن المال **قوله** اي المارية بمعنى المارة اذا
تلفت ولو تغير نصير وخرج كما اذا تلفت في القوة
على متلفها بالبدل الشرعي **قوله** مضمونة وكذا سورها
وكانها وكحوها بما يتلف به بها بخلاف ثياب الصيد
ونحوه وولد الدابة ونحو صوفها **قوله** بغيرها
يبيع تلفها ولو مثليا لان في وجوب المثل فشرطين
المستفاد ما نقص من وصفه بالاستقلال الماذون
فيه هو ظاهر واعتقد الخطيب ان الواجب فيه
المثل وعليه ينبغي اعتبارها وقت تلفها
قوله فان تلفت كلها او بعضها باستقلال الماذون فيه
بلا ضمان ومنه ما انفرد به الاعضاء من سائر الوصف
او المثل وما نقص من ثمنه يكونه صاير مستقلا
ومنه هو ان الدابة يخذ كغيرها او يملكه على
لم يدفعه المالك **قوله** ما استحق بغير ضمانه او الحق



ستقوما بحمل الالاف النحاس حليا وجب اقصى اليتم وهذا بناء
علي ان المصنوع منه قيمة الالاف والافا المحترق الله يضمن مثل
وزن النحاس بواجرة صنفته فراجع **قوله** لو اخلت
بجبهة راسها في انا وتعد خطاها الا تفسد وجب تسير
ولا تخرج البجبهة وروما كولة ولا ضاهاك عليها ان فرط
صاحب الالاف حده والاف عليه الضمان ان يخط وحده
فانه فرط سقا فغيرها كما قاله الماوردي فراجع وبذلك
ويجوز بيان في بحيرة **قوله** في احكام الشفعة ما في
من الكسح عند الوشور من الشفعة **قوله** لغة المصنف
لما فيها من علم احد النصبين الي الاخر **قوله** فري بالجر
صفة ملك وبالفرد صفة حق وهذا حكم ذكرها
عقب الغصب **قوله** للشريك القديم ولو ذميا مع مسلم
او حكا بيا مع سيده او سجد ايع المنيان وكذا العام
بيت المار مع المملوك طحين وكذا الشريك في وقف
يقيم اقدار اعلی المعتد بن حوز خسته المالك عنه خيل
قوله بسبب الشراكة متعلق بحق او ملك او يثبت
قوله بالقبض متعلق بملك **قوله** لدفع الضرر اي دفع
ضرر مونة النفس باحداث المرافق في الحصة الطائفة
اليه كالمصعد والمنور والبالوعة والحوالك وعلم
من ذلك ان اركان ثلاثة احذ وما حوز منه واما الصلوة
اي غنوا التملك **قوله** والشفعة اي الحق الثابت للشفيع
وهذا الركن الاول **قوله** اي ثابتة هو نفس الزوج
بعبارة (المخوي) المراد لانه لا يخدم تزوجا **قوله** بالخط

اي هو

اي بها متعلق بواجبة **قوله** دون خلقه الجوار
يكسر الجسيم ولو استقط لفظ خلقه لكان صوابا
اذ المراد من كلام المصنف ان الشفعة تثبت للشريك
لا الحار فتأمل **قوله** فيها ينقسم سعلو بواجبة في كلام
المصنف كما صنفته الشارح لعدم ما سبق منه راجع
اليه فيما بعده وهذا هو الركن الثاني **قوله** دون
مالا ينقسم باذا يربط لفعه المقصود لو انقسم
وفي كل مال لا ينقل لو استقط هذه الجملة كان مستلما
الا اذا جعل المجرور بقوله من الارض متعلق ينقسم
وفي كل الم يخطوفا على فيما ينقسم والعقار مثال
للارز وغيره مثال للتاني والنفذير والشفعة
ثابتة فيما ينقسم من الارض كما لو تاجر وتجار لا ينقل
شعا كغير العقار كمن البنا والتجر وهذا ظاهر على
وكلام الشارح يشير اليه في اجرة دون اوله ومن قبل
من الارض متعلق ينقل تعين عليه ان ينسب الغير
بالمحام والطاحون ونحوه فتأمل واخبر وخبر
بما ذكره المنقول ولا شفعة فيه الا في تابع يدخل
في بيع الارض عند الاطلاق وخبر التاجر
المشتركة فلا شفعة فيها ايضا **قوله** غير الموقوف
والارض الموقوفة لا شفعة فيها الا فيما من النيا
والتميز بين الموقوفة والمراد من ذلك
عدم ثبوت الشفعة في البنا الذي عليها **قوله**
واما ياخذ الم لا حاجة لهذا التوضيح اذ الجار

في الثمن متعلق بواجبة ولو قال بالعوض كان
 اعم ليدخل نحو المهر وعوض الخلع وصالح الدم
 وتحريم ما لم يملك يجعل الجمالة تبيل الفداء وما
 يملك بغير عوض كارت ووصية وهدية فلا ثواب
 قوله الذي وقع عليه البيع اي الذي لزم المشتري
 الذي هو المأجور منه الذي هو الركن الثالث
 وحل الاخذ ان كان الثمن معلوما والاكال شر اجزاء
 او معلوم وخلطه مجهول او مجهول القيمة وان اخذ
 فلا شفعة وهذا من الجبل المنقطعة لها وهو مكره
 تبيل ثبوت حق الشفعين وحرام بعده كذا قالوا
 وفيه نظر اذ للشفيع ان يدعي قدر بعد قد لم
 على المشتري وحلفه حتى اذا انكح حلف الشفعين واحدا
 ما حلف عليه ولا يكتفي المشتري بقوله لا اعم القدر
 ولا يبيع دعوي الشفعين على المشتري بانه يعلم
 قدر الثمن فتأمل قوله فان كان الثمن الذي
 يخص الشفعين ولو لم يبيع غير كان باع شفعيا
 وتوبا يمين واحد يبرر عليهما باعبار القيمة
 ولو اخذ الشفعين بما يباع بهما بغير ثمنته يوم البيع
 او يوم الخلع او المهر او نحوها واعلم انه يلزم في
 اخذ الشفعين تقدم سبب ملكه عن سبب ملك
 المشتري وان تقدم ملك المشتري عليه فلا
 اشتري حصته بل القطار يجرها الجهار
 للمشتري اخذ بانيه بلا خيار فالشفعة
 للمشتري

كالمشتري الاولي وان تأخر ملكه اما لو اشتريا
 معا فلا شفعة لاحدهما على الآخر **قوله** بمعنى
 طاهرا اي الاخذ بها على الفور بخلاف التملك
 بعده وحل الفورية اذا اعم بالبيع ولو باع
 عدل او غيبة واعتقد صدقة وبيان له الشفعة
 وبانها على الفور يكون الثمن حالا لا يجر في الموهل
 بين الاخذ والصبر الي محله وان ساء المشتري او بقي
 لكون الثمن في ذمة الشفعين ولا يملك الشفعين الشفعين
 الاخذ بعده الا بلفظ نحو ملك مع احد ابور ثلاثة
 ايا دفع الثمن او رضى المشتري بكون الثمن في ذمته او
 بقضاء القاضي له بها ولا تبطل شفيعته لو خرج ما دفعه
 مستحقا او تخاسبا مثلا **قوله** والا بان لم بعدنا خيرة
 ترايبنا فلا تبطل شفيعته كاكل وغسلا ولا ينفلا
 سطلقا ولا يوليس ثوب واعلاق باب وخوف مشي
 في ليل وغير ذلك **قوله** فان اخذها مع القدرة
 اي وبعد العلم بما مر فلا يضر تأخيرها قبله
 ولو سببها وله بعد الاخذ قبض تصرف المشتري
 ولو وقع سببها وله لها فيه الشفعة ان
 باخذها الا ان كان او بالثاني **قوله** مر بها اي
 لا يجوز صداع ليسر **قوله** او غايها ولو في سفر
 فنصر محبوسا لم ينجح **قوله** او غايها ولو
 على مريضة او سالة او غيره **قوله** فلا يملك او يبرده
 كان تعذر من حيث استقام طاهرا بنفسه فوله

والا فليشهد فانك كليل مقدم على الشهاد **قوله**
عبر المثل لتلك المرأة كما مروا بأخذها في المنفعة بمقتضى
مطلبها لا بمهر المثل **قوله** على قدر حصصهم اي
لا على قدر الرؤوس على المعتمد ولو عفي احد الطرفين
على حقه سقط حقه ويختار الاخر بين اخذ الكل
وترك الكل وليس له الاقتصار على حصته ولو
كان احدهما عايبا يختار الحاضر بين الصبر والمضي
او اخذ الجميع وما استوفاه الحاضر من المنافع بعد اخذ
لا يشارك فيه الغائب اذا اخذ ولقد ذكر السفة
بنقد الصفة ونقد النقص **قوله** في احكام
الغراض ويقال له المتارضة والمضاربة من المخرج
بمضى السفر لاشتمال عليه غايها وجواز احتياج اليه
لان صاحب المال قد لا تحسن التصرف ومن لا مال
له تحسنه يحتاج الاول الي الاستعمال والثاني
الي العمل **قوله** وهو القطع لان المالك جعل للعامل
قطعة من الزرع ودفع له قطعة من ماله **قوله**
وسرعاد دفع المالك اي يعقد بيقين ذلك فاركانها
مستة ماله وعامل ومالك وعمل وزرع وصبغة وكلها
تعلم من كلامه والاولى ان العمل لا يعجز زكنا لانه
تابع مستأخر كما في الشركة **قوله** اربعة شروط اي بحسب
ما ذكره وسياتي انها الثم **قوله** ان يكون له اشارة
الي ان المال ركن وانما الشرط كونه من النقود المحروبة
ولا بد من كونه معلوما جنسا وقدر ارضية ومعبنا
وكونه بهي

وكونه بهي العامل نعم يكنى على احد الضور بان عيبت
في المجلس وعلى دين في دمة المالك ان عيبت كذا لا على منفعة مطلقا
ولا دين غير ما ذكره **قوله** ولا على منشوش نعم ان كان عيبت
منه كذا كذا راهم صرحت في هذه القلوس في روضها من التقد
في عبارة بعضهم بمعنى كونها بتعامل بها كمنعهم نقد الباي
ما يتعامل به فيها **قوله** والثاني ان ياذن الى اخيه
اي فالشرط الاذن المطلق واما المالك والعامل والعمل
فهو اركان كل امر بشرط المالك والعامل كالموكل
والوكيل والعمل كونه جارة ولو خذ من الاذن
هنا ومن ذكر الزرع الا في اعتبار الصبغة وهي من
الاركان وبشرطه كافي في البيع نحو قارصته او عامل
قوله فلا يجوز للمالك ان يصدق الى اخيه ومن النقص
بمعاملة شخص معين **قوله** ثم عطف الى اخيه اشارة الى
انه لا يحتاج في الاذن الى ذكر ما ينصرف فيه فان ذكره
شرط ان لا يكون بما يندرج وجوده فتأمل **قوله** والثالث
ان يشترط الخ اي بشرط الجزئية الخ هو معنى الجزئية
وضوح به ما لو جعل له الزرع صنف معين او بقدر معين
كعشرة فلا يصح **قوله** فلو قال الخ هو محترق معلوم
قوله او على الزرع بليتأصيح لانه من المعلوم صنف الخ
على المتساوي ويشترط لو قال المالك للعامل ولك
نصف الزرع فيصح لان ما قبله تابع للمالك بخلاف ما لو
قال على ان لي نصف الزرع وسكنت عن العامل لعدم ما
ذكره وكذا لو قال كل الزرع لي او كله لك فلا يصح وكذا

لو قيل لغيرهما فيه من الغرم ان كان الغير علام احدهما لان الشروط
 لم راجع لمتنوعه ولا يصير شرط بل فسخة علام المال على العامل وان
 قدرت لانها تابعة **قوله** متى فسد القراض استحق العامل المدة
 المثل وان علم الفساد الا فيها اذا قال المالك والرجح كله في
قوله انه لا يقدر القراض يجوز لنا يقدر الفاعل او المفعول
 والمراد ان لا يشتمل العقد على ذكر مدة **قوله** كقوله قارضت
 سنة هو سائل اذا اطلقها او منفعه النحر فيها او البيع
 او الشرا وسوا ذلك متصلا او لا وسوا فتم لفظ المسنة اذ
 تضمن ان قال قارضتك ولا تشتركي بعد سنة صح هكذا
 يجب ان نفهم هذا الجمل بما قررناه وفيما كتبناه على المباح وغيره
 وما في شرح شيخنا وغيره مما يخالف ذلك غير متفق لفظه الكريم
قوله وان لا يتعلق هو معلوم من عدم التناقض اما لا واجب
 لا اعتبار التاقت في نحو الساقاة وكلامه في تطبيق العقد فانه
 المتصرف بخلاف الوكالة وعلم بما تقدم جواز تقدير المالك والعامل
 اوها سوا سوا او المالك او لا تساوي الشروط لكل عامل
 او لا وان تصرف العامل كتصرف الوكيل وكل منهما السرد
 بالعيب عند فسخه ملحقه الاتعا ولا لعامل العامل المالك ولا وكيله
 في ماله ولا ما ذونه ولا يكون نفسه وعليه فعله بالاعتقاد **قوله**
 والقراض امانة فيقبل قول العامل في الرد على المالك وفي تلفه
 المالك وبعضه على تفصيل الوديعة وفي مقدار الرجح وفي عدمه
 وغير ذلك كثر اياه له ولو اختلفا او القراض ولو خاسرا **قوله** الا
 بعدوان اي تفريط او مخالفة في شيء مما وجب عليه ويقبل سو
 ادعى عدمه واذا حصل رجح اي تافى عن تصرف العامل بخلاف
 كونه موقرا وولد

نفسه

نحو موقرة وولد وصوف وكسب وغيرها من الزوائد
 العينية في المالك نعم المهر الواجب بوطي العامل
 من الرجح فراجع **قوله** وجسر ان يسهل رجح
 او عيب حادث مثلا او تلف بافنة مساوية بعد
 تصرف العامل ولو اخذ المالك بعض المال قبل
 التصرف عاد لما بقي **قوله** جبر الحسر ان المذكور بالرجح
 الحاصل بعده نعم لا يجبر حسر ان ما اخذه المالك
 بعده فلو كان لي مال مائة والخسران عشرين فاحد
 المالك عشرين تبعا لخسرها وهو خمسة ربح العشرين
 فلو ربح بعد ذلك لم يحسب جبرها فاداعا المالك
 الي مائتين يا خمسة الزائدة على الخمسة والسبعين
 الباقيتين لقيم بينهما على حسب الشروط ولو اخذ المالك
 بعض المال بعد الرجح تبعه رجحه ويستقر للعامل
 منه ما شرط له ولا يخفى به الخسران بعده فلو كان
 ربح المائة عشرين واخذ المالك عشرين فبندسها
 هو ثلثا شرط وثلث من الرجح لانه سدس مجموعها
قوله والحكم ان عقد القراض جائز من الطرفين
 هذا علم مما مر ان انه كالوكالة فيفسخ باقتضائه
 وحبيد فيلزم العامل رد راس المالك الي مثله وان
 انطلة السلطان قال رجع المالك لعدم الرد لم
 يلزم العامل الرد ويستقر للعامل ما شرطه
 لا المسنة لا بالظهور ولو اختلفا في قدر الشروط
 مخالفا ورجعا لاجرة المثل **فصل** في احكام

فمنه لو ساقاه
على نوعين بالتصنيف على احداهما وبالثاني على الاخر
جاز ان تعرف قدر كل واحد من الاقل والافضل من الفرض

فان المشروط بغير الاقل
قد يكون اكثر من كذا
بالوسا قاه عليها بالتصنيف
من كل طرف فانه يجوز
عملها قدرها والفرق
ان قدر حصته وانما
ملوثة بالجزئية الصفة
لجمل النوع فانه
يملكه في تلك ايضا
القدر لجمل النوع
او هو الاقل من
النوعين في القدر
مما قسم عملهم

فانها فالتعيين بالجزئية ولا يجمع بتعيين ثمة شجرة او اثمار معينة ولا
يقبل معلوم من الثمة مثلا ولا يشرط ان لا يكون الثمرة لاحدها
ولا يبي من غيرها الا لعلام احدهما كما هو **قوله** يكون بينهما حولا
لذكر جزا العامل وحده كما هو في القراض **قوله** ثمر العمل الذي
هو احد الاركان وبه مما هما ان كان من العامل والمراد هنا
اعلم منه بدليل التقسيم بعبارة **قوله** على ضربين من حيث
عود نفعه ومن يلزمه ولو استقط لفظ علي لكان اوجب
قوله عمل يعود نفعه الي الثمرة وهو ما يتكرر كل سنة
لزيادة ثمرها وصلاحها وتغيرها **قوله** كسفي الثمر وتلقب
بجملها من غوطين واصلح احدهما بالاحول الشجرة ونتيجة تقصيان
وعشيش لضم الشجرة وحفظ الثمرة في البيد من طير وسارق
ونظفه وبخفيفه وتغيره من العن ساجرة به العادة **قوله**
نوع علي العامل من حيث الفعل واما الالف **قوله** كالمخل
والقاس فلي المالك وان هرت العادة بخلافه ولا يشرط تفصيل
الاعمال الا اذا اضرب فيها العرف **قوله** نصب الدواب وما
الحيطان ونصب الابواب واصلاح ما للانهار من النهرو جميع
الالات والاعيان كالحجر وعلى رب المال فلو شرط علي
احدها ما ليس عليه فسدت المساقاة ويستحق العامل حصته
من الثمرة بالظهور وان عقد قبله والافضل العقد وفارق القراض
بان الزم وقاية له **قوله** فلو شرط رب المال عمل غلامه مع
العامل لم يصب اي ان وقف عمل العامل على عمله ولا يصب
كما هو العامل امين كما في القراض عقد المساقاة لانهم من
الطرفين وعليه لو هرب العامل وعجز بنحو مرض فان عمل

قوله نصب
غيره عند

قوله نصب الدواب وبنو الحيطان ونصب الابواب واصلاح ما انهار من النهرو

وجميع الالات والاعيان كالحجر والاجر فعلى رب المال فلو شرط علي احداهما
ليس عليه فسدت المساقاة ويستحق العامل اجرة عمله وان علم الفساد الا ان قال
المالك والثمره كلها لي فلا شيء للعامل كما هو ويستحق العامل حصته من الثمرة بالظهور
ان عقد قبله والافضل العقد وفارق القراض بان الزم وقاية له **قوله** فلو شرط رب
المال عمل غلامه مع العامل لم يصب اي ان وقف عمل العامل على عمله ولا يصب
والعامل امين كما في القراض **قوله** وعقد المساقاة لا رزم من الطرفين وعليه لو هرب
العامل او عجز بنحو مرض فان عمل غيره عنه بنفسه او ماله بقي حقه والافضل انك الفسخ
ان كانت المساقاة علي غيره فان تعذر الفسخ او كانت في الزمة التري الحاكم من يعمل
عنه من ماله او بموكل عليه او بنحو اقتراض لم يوفي من حصته فان تعذر الحاكم
عمل المالك بنفسه او ماله ويرجع ان اشهد بالرجوع والافضل ولو مات العامل المعين
انفس العقد والاقا له وارثه مقامه **قوله** في احكام الاجارة

قوله وحكي ضمها وحكي قتلها **قوله** وشرعا عقد الحج قد جمع في هذا التعريف غالب الشرط
وجميع الاركان الثلاثة العاقل والمعقود عليه والصيغة وحكمها كالبيع لانها بيع للمنافع
قوله وشرط كل الي اخرون فالشرط الرشد بمعنى عدم الجور والشرط فيه ذلك هو العاقل
وهو ركن كما هو **قوله** وعدم الاكراه اي بغير حق كالبيع **قوله** وخرج في هذه محترقا
القيود في التعريف المذكور **قوله** فاحقة اي واحدة والاصح الاجارة كالمسكن والرحال
المزروع **قوله** ولا يصح الاجارة الا بالايحاب اي هذا هو الصيغة **قوله** كاجرتك هذا او
منافعة علي الاصح او ملحتك منافعك لا بعقده او منافعك وليس كناية فيها ايضا **قوله**
ضابط ما يصح اجارته وهو واحد جزئي المعقود عليه **قوله** وكلها امكن الانتفاع به اي
وجد الانتفاع به عقب العقد في اجارة العين وعند استخفافها في غيرها **قوله**
مع بقا عينه اي في مدة الاجارة فعلم ان موردها المستغنى وان تعلقت بالعين
قوله صحت اجارته بشرط رويته ان كان معين كحذاء الدابة او هذا العقار ولا يكون

الحاكم

اجارة الاغنيا وبشرط في غيره ان كان في الذمة وصفه بذكر جنسه ونوعه وذكرته
او ثبوته وصفه بغيره من نحو وهي واسعة الخطا او قطوف وهي بطيئة السير
وتكره اجارة مسلم الكافر عينا او ذمة ولا يمكن من استخدام مطلقا وبومر بار الة
ملكه في المعين **قوله** وصحة اجارة الكافر بشرط في صحة الاجارة تقدير المنفعة بما ياتي
قوله باحد امرين منفردا ومع الاخذ كاستا جزك للبناشه افاق قال لتبني لي كذا
شاهرا لم يصح لان فيه الجمع بين الزمن ومحل العمل والجمع بينهما قد يتعذر **قوله** اما بعد
بشرط ان يمكن بقا العين فيها غالبا وذلك في المنفعة المجرولة كالسكنى والارض وسقي
الارض اذ لا يعرف مقدار ما يكفي الصبي من اللبن او الارض من الماء وكذا **قوله** او عمل
اي بتعيين محل العمل محل العمل وذلك في المنفعة المعلومه **قوله** لتخيط لي هذا الثوب
بشرط بيان الثوب من كونه قبيضا ونوع الخياطة من فارسية او رومية الا ان كان
لها عرف مطرد محل عليه ولو قال لتخيط لي ثوبا لم يصح **قوله** وتجب الاجرة صوتوطيد لما
بعده وهذا الثاني جزئي المعقود عليه وبشرط العلم بها عينا في المعينة وقدر او صفة
فيما في الذمة والتدبره على تسليمها فلا يصح اسجار لطن بربخا لته او بعض
وقبيحة ولا سلخ شاه بجلدها ولا دابة لعلفها ولا دار بعار تهما فعدا ان عينت الاجرة
ثم بعد هذا ان في مرضها في ذلك جاز ولا يصح ولا رضاع رقيق ببعضه الا ان قال ببعض
الآن لترضعه او لترضي باقية فان قال ببعضه بعد الفطام مثلا او لترضي كله لم يصح
قوله واطلاقها اي الاجرة عن ذكر الاجل فيها وعدمه **قوله** فتكون موحلة وهذا
في اجارة العين اما اجارة الذمة فهي كالسلم فيجب فيها تسليم الاجرة في المجلس ولا يجوز
تأجيلها ولا الاستبدال عنها ولا الحوالة بها ولا عليها ولا الا برامها بخلاف اجارة
العين في ذلك واعلم ان ملك الاجرة بالعقد من حيث يجوز تفرقه فيها ما يقابل
وتحذرك ولا يستقر الملك عليها في اللقطة بالزمن الا معضي زمنا فلو فسخت في الثانية
سقط ما يقابل باقية وتوزع على كل زمن بقدر اجرة مثله ولا في المقدرة محل العمل
الا بتسليم العين وان لم يتفق بها ويكفي مرضها عليه وان امتنع من تسليمها واستقر

اجرة المثل في الفاسقة بما يستقر به المسمى في الصحة الا في العرض المذكور بشرط
في الاجارة كحل عينا او ذمة روية المحلول او امتحانه بيد مثلا ان حضر وذكر قدر
وجنسه ونحو ذلك وعلى مكره دابة لربوب ما يركب عليه وما تقاد به ونحوها فالحزم
ويبيع في نحو سرح وصبر وكحل ومروء وخيط وصنع وقود ومرهم ودواء وغيره يعرف
ذلك المحل **قوله** ولا تبطل الاجارة عينا او ذمة في ملكا او وقف حيث صحت **قوله** الاموت
احد العاقلين ولو ناظر افي وقف نعم تنفسخ في اجارة مدبر ولم ولن وكذا بالملق
عند الصفة وكذا تبطل بموت ناظر على حصته فقط في موقوف عليه مدبر حياته **قوله**
لا تبطل الاجارة ايضا بانقطاع ما يارض ولا بيع العين الموجهة ولا بزيادة اجرة ولو في
وقف ولا باعناق ولا بوضع على سيدة **قوله** ولا يموت المتعاقدان يمكن شمول كلام المتع
لهذه **قوله** وتبطل الاجارة اي تنفسخ بتلف العين وهي المستوفى منه وحزم بها
المستوفى وهو المستاجر والمستوفى فيه كالطريق والمستوفى به كالحل فيجوز ابدال
الثلاثة ولو بغير تلف بثلاثها او دونها **قوله** باعتبار اجرة المثل اي في كل زمن بما يناسبه
كما مر فاذا كان اجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف اجرة مثل الزمن الباقي وجب من
المستوفى ثلثه فتأمل وتنفسخ الاجارة بغصب العين الموجهة شيئا فشيئا مد
الفصل وثبتت الحياتر للمستاجر في كل وقت وهذا المراد بقول بعضهم انه على التخي
قوله ما اذا كانت الدابة الموجهة في الذمة اي سلمة عما في الذمة **قوله** بل تجب على الموجه
ابدالها اي في المتلف وكذا في العيب ويجوز ابدالها في غير ذلك بالرضي **قوله** واعلم
ان يد الاجرا سوا المعين والمسترك انفراد بالعمل ام لا **قوله** على العين الموجهة
وعلى ما يتعلق بها مما ينشعب به كلباها ومفتاح خلعها وابوابها ويلزم الموجه ابدال
نحو المفتاح وعلى المستاجر قيمته ان فرط في تلفه **قوله** يد امانة سوا في مد
الاجارة وبعد ها سوا انتفع بها فيها او لا **قوله** وجنبه الاضمان على الاجير ومنه
لجعد او اصحاب الادراك ورعاة الحيوان **قوله** الا بعد وان اي بتفريطا ونوعه

كان اولي ويصدق الاجير في عدمه نعم لو اختلفا في قطع الثوب قيصا او قبا
صدق المالك ولزم الحياطة نقص قيمته بين القطعين ولا اجرة له كما لو خاط ثوبا بعد
انكاره بخلافه قبله واعلم انه لا اجرة لعمل صدر من مطلق التكرار بغير شرط الاجرة وان
جرت العلة بها فيه او كان بسؤال صاحبه او العامل او كان لا يتأتى فعله من صاحبه
كحل الرأس نعم ان قال له اعمل لي كذا وانا ارضيك او لك ما يرضيك او ما يسرك
او نحو ذلك او كان العامل محجورا فلا اجرة المثل ويستثنى من الاول داخل الحكم او راكب
السفينة بلا اذن فعليه الاجرة علي الوجه **قوله** كان ضربا كره هو مثال للعدوان
وضنه ما لو كبحها بالبحار فوق العادة او انه يهدم عليها الاصطبل في وقت لو انتفع
بها فيم لست قال شيخنا الرمي ومن تبعه وانهدم الاصطبل قيد فيخرج ما لو
لدهنتها حية مثلا وخالفه غيره **قوله** او اراك بها شخصا انقل منه او اسل حذرا
او قصارا وليس هو كذلك او جعل جنبا غير ما استاجر له ولو اخف منه كشيء يبدل
برمع الاستواء في الوزن بخلاف الاخف مع الاستواء في القيل فلا ضمان وعلى المور
العمارة وكس الخوخة سطح لا ينتفع به المتاجر مطلقا وكذا تفريغ نحو حش وانزلة
كناسة في الابتداء والمستاجر ان لم يبادر المور بذكره وعلى المستاجر تفريغ
الحش وكس الشئ عن محل ينتفع به في الدوام وانزلة الكناسة ولو بعد انقضاء
المدة في ذلك والمراد بكونها عليه عدم تبوؤ الحياطة بها والمراد بازالتها جمعها
في محل من الدار معهود لها لا اخراجها الي نحو الكيمان كما قاله شيخنا **فصل**
في احكام الجعالة بتعليق الجسيم الشاملة لما لو كانت اجارة اذا وجدت شروطها
في اعم منها وهو ان يثبت من ذكرها عقب اللقطة نظر الما فيها من التقاط الفساة
قوله لغة ما يجعل في اسم للعوض **قوله** وضربا التمام قد جمع ذلك التعريف
غالب شروطها وجميع اركانها الاربعة وهي عاقدة ملتزم وعامل وعمل وجعل وصيغة
وساقي **قوله** جازية من الطرفين فكل منهما فسحها متى شاؤا تنفسح عما تنفسح

بم الوكاله

الوكالته ثم ان كان الفسخ قبل العمل فلا شيء للراد او بعد الشروع فله اجرة مثل ما
عمل ان كان الفسخ من الجاعل واعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان المراد بالجواز
الصحة خلافا لما فعله الشافعي قوله وهو اي لفظ الجعالة او انه ذكره باعتبار
الخبر كما هو الاول وعلي كل فالمراد منه الصيغة وشروطها عدم التاقية وهي من
الجاعل فقط سواء التزم الجعيل عن نفسه من ماله او بالخبر عن غيره ولو كان جاعلا
لكن لا شيء للراد في الكذب قوله ان شرط اي يلتزم وضيمه عايد الي الجاعل
وشروطه عدم الحجر عليه كاي شهر اليه بقوله مطلق التعريف **قوله** في رد هوانا
الي العمل وشرطه ان يكون فيه كلفه وان لا يتعين علي عامله وان لم يكن معلوما
نعم ان ييسر علمه تعين ضبطه بما في الاجارة كالحياطة والبناء فلا يصح في
خونم ولني علي كذا ولا يرد الغاصب ملصقه والرد مثال فيشمل تخليص ملك
من ظالم او تخليص مجوس مثلا او دفع غو ظلم ولو بجاعله **قوله** حاله هي اسم من
لما ضاع من الحيوان كما قاله الجوهري والمراد هنا الاثم فيشمل غو المال والاختصاص
ومنافيه عمل كالحياطة والبناء والاضافة لبيت قيد كما مر قوله عوضا هو
هو اشار الي الجعيل وشرطه ان يصح كونه ثما **قوله** معلوما هو قيد لا يستحقاق
عينه فلو قال فله علي ما يرضيه او نحو ذلك فعليه اجرة المثل كما مر قوله فاذا
ردها اي الضالة بالمعنى السابق وضيمه رد هان عايد الي العامل وشرطه اعلية
العمل ولو مجنون او صبي او مجبور سقذ الاذن لا نحو صغير لا يقدر علي العمل وان يعلم
بالندب سماعه او بخبر ثقة او من صدق قبل شروعه في العمل فان غلبت اثنائه
استحق اجرة مثله من صبيذ فقط او بعد فراغه فلا شيء له **قوله** استحق الراد
ولو متعدد ابعد الروس ان تساوي في العمل ومسافته ولا يفقد المسافة مثلا
قوله ذلك العوض المشروط اي جميعه علي ملتزمه ولو غير المالك ومحل مله ان لم
يتصرف الملتزم في الجعيل بزيادة او نقص او تغيير جنس والا فان لم يعلم العامل
بذلك فله اجرة المثل لان ذلك نسخ من الملتزم وان علم قبل شرط استحق بذلك
اثنائه فقط او في اثنائه العمل استحق اجرة مثله قبل علمه وانفسح من المسمى الثاني

الدراج الصحة اي صحة الوقف المنقطع الاخر ويصرف بعد الانقطاع لا قرب حكم
 الواقف الفقرا يوم الانقطاع كابن بنته ويقدم علي ابن عمه اذ لا عبرة بالارث
 قوله كنيسة للتعبد خرج ما تنزلها المارة ولو كفارة فهو صحيح ومن المحرم وقف
 كتب الورية او الاخيلا او سلاحا لغيره لقطع طريقه او الوقف علي خادم الكنيسة
 ان قال مادام خادمها او علي فلان الذي مادام ذميا او الاصحح قوله وانتم
 الي اخره اي لانني احرمه فقط قوله ويشترط ان هذا قد علم مما تقدم وقررت الاشارة
 اليه قوله وهو اي الوقف بمعنى الصيغة التي هي الركن وهي من الواقف فقط فالشرط
 العمل في الموقوف بما تقتضيه الصيغة من الواقف من حيث ما اشتملت عليه
 من الشروط والصيغة نحو وقفته علي كذا او قطعت به عليه صدقة موبدة
 او حكمة او نحو ذلك وعلم من اعتبار انه لا يصح بالنية قال الماوردي الا المسجد
 في الموات وعلم من كون الوقف من الصدقة انه لا يصح علي الانبياء ارجعه قوله
 الا ربع منهم والفقير منهم واذا استغني خرج عن الاستحقاق فان عاد اليه
 الفقر عاد الاستحقاق ومثله علي الارامل ونحو ذلك والولد يشمل الذكر والانثى
 والخنثى وولد الولد يشمل ذلك وولد البنت الا ان قيد عن يفتسب اليه والابن
 لا يشمل البنت وعكسه ولا يدخل اولاد الاولاد في الولد وحيل عليهم عند عدم الاولاد
 ثم اذا وجدوا شاركوهم ومثل ذلك يجري في الاصول والاباء والامهات والاجداد
 والجدات والولي يشمل المتق والعتيق ويشترط بينهم علي عدد رؤسهم فان وجد
 احدهما اختص به ولا يشترط له الاجراء او وجد بعده وظاهر كلام الشارح
 ان الترتيب ليس داخل في كلام المص والوجه شموله له لان فيه تقدير الطبقات
 علي بعضها كوقف علي اولادك ثم اولادهم ما تناسلوا فلا يستحق احد من
 الطبقة التالية ما وجد واحد مما فوقها وقد يقال ان الشارح لما جعل الترتيب
 مأخوذا من التاخير اخرج التقدير عنه فدارا من التكرار فتأمل ومن الترتيب
 الاعلي فالاعلي والاول فالاول قوله والسوية اي باللفظ كما ذكره الشارح

لعله
 الصيغة

والعقب
 والنفيل
 والاربع

نظر الفهر

نظر القول المص او لا وهو علي ما شرط الواقف والا فالاطلاق يقتضي النسوية
 قوله لبعض الاولاد من الذكور والاناث مما فعله الشارح مثال وانما عمل
 بشرط الواقف مع خروج الموقوف عن ملكه علي الاصح نظر الموقوف في نفسه الذي يمكنه
 الشارح منه ومنه ما لو شرط النظر لنفسه واعلم ان نفقة الموقوف وموته وخبره
 وعما يقتضيه من منافع ككسب العبد ما لم يعين الواقف غيره فان لم يكن له منافع
 فعلي يفت المال فاعيد العاقبة **فصل** في احكام البيع المتناسبة
 للموقف يكونها ثمانية عن العوض ونحو ذلك وتطلق علي ما شرط الموقوفة والحدية
 وعلي ما يتبادر لها وهو الحرة عند الاطلاق واركابها الركن البيع كما ياتي قوله
 وفي في الشرع ان لو قال تملكك تطوع في الحياة لكان اخيرا واولي وانما قوله
 واولي من الاصل اي لو كان الموصي باعرا علي من الواجب ان قامت قرينة علي
 طلب مقابل وجب رد الوهب او دفع المقابل قوله المجزئ بغير حرة
 غير الشارح وهو مستدرك لان الخارج به خارج عن الحياة كما سبذكره
 فهو مكرر **قوله** وخرج بالمطلق التملك الموقد انظر ضرورة قوله
 وخرج بالعين جهة النافع فهو باطل بغيره علي ان يجوز هبتك به منفعة هذه اذ
 عاربه علي الاصح وخرج بالتملك نحو الضيافة والوقف والعارية وبالسطة كحرة
 والكفارة **قوله** لا يصح هو معلوم مما تقدم كما ياتي وهذا ما بعد قوله وكلما
 جاز اي كلما صح مبيعا صح ان يكون موهوبا فالموهوب ركن والشرط كونه يصح بوجه
 بان يكون طاهرا منتفعا به مملوكا مقدرا علي تسليمه معلوما وهذا في الحقيقة
 الخاصة المحتاجة الي الصيغة التي هي احدى الاركان فيها بشرطها كشرطها في البيع
 ومنه توافق الايجاب والقبول فلو وهب له شيئين فقبل احدهما لم يصح وامّا
 الصدقة والهبة فلا حاجة فيها الي صيغة وتميز الهبة باشتغالها علي بيع
 للمهدي اليه اكراما وقد علم مما ذكر شرط العاقد الذي هو الركن الباقي وهو كون

الواهب اهل تبرع مختارا فلا يصح من محجور عليهم ولو باذن وليه ولا من مكاتب
 بغير اذن سيده وكون الموهوب له اهلا لتلك الموهوب ولو غير مكلف
 وقيل له وليه ويخرج به ما مر في الوقف قوله وما لا يجوز ان هو
 عكس الضابط في كلام المصنف ولا يخفى ان عدم ذكره اولى ولو جعل الكلام المص
 مفهوما وفيه تفصيلا لمسلم من محجور من حصر الاستثناء الذي ذكره لعدم
 صحته اذ يراد عليه المستولدة من مفسر الموهوبه وما في يد المكاتب
 فان بيعها صحيح دون هبتها وغير ذلك مما في المطولات كصوف شاة
 الانحية الواجبة ولبنها وحلدها وحق النحر قوله ولا تملك
 ولا تذر العبة بالمعنى الاعم ولو من اصل لفرعه الصغير الا بالقبض فامر في
 البيع واليكفي هنا التجنية ولا الوضع بين يديه بغير اذنه نعم يكفي العتق
 في العبة الضمنية كاعتق عبدك عتقي فيعتقه عنه قوله باذن الواجب
 حالة القبض فلو رجع عنه قبل القبض بطل ويدخل المقبوض في ضمان القابض
 ومعلوم ان اقتباس الواهب كاذنه بالاولي قوله فلو مات الواهب او
 الموهوب له او جن او اعمى عليه لم تنفس ويقوم ولي كل وارثه مقامه
 الا في الاغتصاب فيستظهر بغيره ومنه قوله واذا قبضها اي العبة
 بالمعنى الاعم قوله الاول المذكور وانني من جهة الاب والامر موافق في الدين
 اولادها او يبيد اقله الرجوع مادام في ملكه الولد لم يتعلق بحاقق سوا
 الولد الصغير والكبير والغني والفقير بشرط كونه حرا والموهوب
 عينا ولا رجوع في بيض فريخ ولا بذر نبت ولا فيما زالت سلطنته
 عند تنحويج ولو لاصله وهبة ورهن مع قبض فبهما ولا يمنع الرجوع تدبير
 وتعليق عتق وتزوج واجارة والزايل العابد كالذي كرم بعد ملكه الرجوع
 مادامت في ملك الولد وسين العدل في العطية للاولاد والاخوة وفي سائر
 وجوه الاكرام

وجوه الاكرام الا العذر كعقوق بل تخرم ان اعانت عليه كبقية المعاصي
 وعطية الاولاد للماصول كعكسه وصلة الدم مندوبة ولو بنحو ارسال سلام او
 كتاب علي ما جرت به عادة معهم قوله واذا امر المحجور من الفاظ العبة ومن
 بذلك لذكر لفظ العمة قوله كقوله امرت ان او جعلتها لك بخلاف محري او عتق
 فلا يصح فيها علي الاصح قوله او ارقبه من الرقوب لان كلاهما قرب موت صاحبه
 قوله اي ان مات ام هو يبيح لمعنى اللفظ ولا يضر التصريح به قوله ويلغو الشرط
 المذكور في كلام الشارح او في كلام الواهب وعلم بما ذكرناه لا غرض في العبة فان
 قيدت به وهو معلوم فما يبيع او يحول فباطلة وظهر العبة هبة ايضا ان
 لم يعتد به والاوجب رده وحرم استئجاره الا في نحو كلها منه حيث اعتيد
 في احكام اللقطة المناسب للبيعة لا فاعيل فيها
 جانب الاكتساب علي الامانة قوله وهي اي لفة اسم النسي للثقة قوله
 بفتح القاف اي واسكا نفاع ضم اللام فيما ويقال لها ايضا لقاطرة قوله للثقة
 بفتح التاء والقاف علي معنى اسم الفعول اي الملقوط قوله وشرعا ما ضاع
 من مالكه بسقوط او عطفه او عوفا كغيره من ماله بغير تركه حيا
 او ما يجرد عن حمله والقاه ومنه ما ليس بالاكس حين قوله بالقاف هو
 تعميم في الواجد من حيث الصحة فدخل فيه المجنون والصبي ولو غير مميز والكافر
 ولو في دار الاسلام وان كان حربيا او مرتدا والفاسق ومنه الكافر فقه
 عام وشمل كلامه الحد والرقيق ولعل سكوتة عنه لانه لا يصح التقاطه بغير
 اذن سيده ومن اخذها منه فهو اللاقط وباذنه هو اللاقط وله اقرارها
 بيد الرقيق حيث كان امينا ويصح تعريفه جنيذا ويصح لفظ المكاتب
 كتابة صحيحة ويعرف ويملك والمبعض في نوبته كالكرومي نوبة سيده
 كالقن والافجسب الرق والحرية وكذا ساير الاكساب والمون واما
 ارش الحناية منه او عليه فموزع مطلقا قوله في موان خرج به الملوكة

فهو لما ملكه او لمن ملك منه الى ان ينهي الامر الى المحبي فله وان بقاها
قوله فله اخذ وتركها اي فموصيها له ان لم يتق بامانته في المستقبل
قوله واخذها اولى ان وثق بامانته فيكره له تركها ويجوز اللقط مع
قصد الخيانة وبضمنها وليس له تعريفها **قوله** ولا عيب الاشراف
نظرا الى الاكتساب بل يسمي **قوله** وينزع القاضي لا غيره اللقطه من
القاسق لان اللقطه شبه مكره ولا يعتد بتعريفه ان لم يعرف له
عدل كما ذكره ومن الكا الفاسق الكافر كما مر **قوله** وينزع الولي اللقطه من
الصبي ومثله الجنون وكذا السفه لكن يعتد بتعريفه ولا يجوز من موت
التعريف من مال المحجور بل يراجع الحاكم لبيع جزاء منها له او يقرض مثلا
ومن قصد الخيانة حال اللقطه يقبضها من وليس له ان يعرف ويملك **قوله**
وجب عليه اي عند التملك واما عقب اللقطه فمندوب علي المعتد بما فعله الشر
مردوح **قوله** في اللقطه هو اظهار في محل الاضرار **قوله** عقب اخذها
موصدح في انه يحرم عليه تاجير معرفته ذلك وفيه بقا **قوله** فله
اشياء وعلي كلام الشارح انها خمسة وبقي عليها ما معرفة صفاتها من صحة وكسرها
قوله وعانها بكسر الواو مع المد هو طرفها **قوله** وعانها بكسر العين وبالفا
والصاد المهملة وجعله الشارح بمعنى الوعاء هو مرادف له وقال الخطابي انه جلد
يلبس لراس القارورة فلامواد فله ولعله مراد المص فراجع **قوله** وكاها
بالمد اي مع كسر الواو **قوله** وعدد هاتين او عشرة **قوله** ووزنها كطل او اكثر
او اقل وتجمع هذين لفظا **قوله** ويعرف بفتح اوله وسكون ثانيه اي مع تخفيف
الراء هو احتراز عن ضم اوله وفتح ثانيه مع تشديد الراء من التعريف الاتي **قوله**
حتم هو مستدرك مع جملة يحفظ عطا علي يعرف المصلحة عليه الوجوب **قوله** اذا
اراد الملتقط لو متعدها فلو كانا اثنين عرفها كل واحد نصف **قوله** تملكها حزم
ما لو استمر علي ارادة حفظها فلا يلزمه التعريف بل يندب له فلو عرفها سنة ثم اراد

تملكها

تملكها لزمه ان يعرفها سنة اخري **قوله** عرفها سنة تحديدا وجوبا فيها بنفسه
او ناييه **قوله** علي ابواب المسا جدي لا يملكها الا في المسجد كبره ويجب تعريف
لقطته ابدأ ولا يجوز تملكها واذا اراد سقراط دفعها لخاله او لامين فان جاهر
بها ضمنها الا باذن حاكم يراه **قوله** وفي الموضع الذي وجدها فيه الا ان كان
مفارة ففي اقرب الاماكن اليه من بلد او غيره **قوله** وابتدأ السنة من وقت التعريف
وان طال بعد الالتقاط **قوله** بل يعرف او لا طر يوم الح والاضابط ان تنسب مران
التعريف الي بعضها **قوله** ويذكر اي يذري **قوله** ولا يلزم ما في حاصله ان موته
التعريف عليه عند التملك وان لم يملك والافقي بيت المال او قرضا على المالك باخذ
الحاكم وهذا في غير المحجور كما مر **قوله** ومن التقط شيئا حقيرا اي غير نحو عسب او
ثمرة والا فلا حجة لتعريف اصلا **قوله** بل لا بد له هو مفاد لفظ التملك في كلام المص
ولعل مراد الشارح افادة ان لفظ بشرط الضمان ليس من الصيغة فتأمل **قوله**
تملكت اي ان كانت مالا فان كانت غيره نحو خر وكتب وجب لفظ يد لعل الاختصاص
قوله علي رد ما يزيد بها المتصله مطلقا وكذا المنفصله كحادثة قبل التملك
قوله اجيب المالك هو المعتد **قوله** وان تلفت حسا مطلقا او شرعا بعد التملك
كعتق ووقف ولو لم يظهر صاحبها فلا مطالبة علي الملتقط في الاخر كما قال النووي
ورجحوه ولا تدفع الا لواصل من صدقه او نجدة والملتقطه في بعض النسخ ذكر فصل هنا
وحاصله ان اللقطه قسمان مال وغيره والمال نوعان حيوان وغيره والحيوان ضربان
ادمي وغيره **قوله** الرطب بفتح الراء كالقبول **قوله** اي بعد ملكه **قوله** وغرم قيمته
اي بدله **قوله** كالرطب بضم الراء **قوله** او تجفيفه وموته تجفيفه منه ببيع بعضه
باذن الحاكم او بخوض علي المالك ان لم يتخرج به الواجب **قوله** كالحبوان ومنه الذي
كمرقني غير مميز او مميز من خوف لغيره لا يحل لقطه مبيع في زمن اس واللقطه امة
تحل له لملكه لانه كالاقراض وموته من كسبه ان كان والا باذن حاكم او ببيعة
منه ان وجد والا فباشهاد ولا يرجع غير ذلك واذا بيع ثم ظهر المالك وادعي انه كان

اعتقده عمل بقوله وتبين فساد البيع قوله وهو اي الحيوان غير الادمي قوله
لا يمنع اي لا يقوي على خالص نفسه مما يريد هلاكه ويجوز لقطعه كحفظه وتلك
من امن او خوف من مفارقة او غير ان قوله ثلاثا امور زاد الماورد في رابعا وهو ان
يتملك حالا ويقيده لاخذ در او نسل مثل قوله اكله ان كان ما كولا بعد ملكه بعد تربيته
سنة كما مر نعت عيشه الاكل ان لقطه في العمر ان لسهوله بيعه وفي غير الماكول
امر ان فقط قوله والتطوع بالاتفاق عليه وان لم يتطوع واراد الرجوع انفق
باذن الحاكم ثم الشهادة كما مر قوله في العهر اي في زمن الامن والافكا كحفظه والحال
انه يجوز التقاطه للحفظ مطلقا والتملك الا في مفارقة امته لما يمنع نفسه
فصل في احكام اللقطات يعني الملقوط وتقال المنيذ والدي
واركانه ثلاثة لقط ولاق ط وملقوط قوله لقط هو احد الاركان وهو صبي
ولو مميذا او مجنون كما مر قوله بقارعة الطريق اي بطريق بلدا وغيره واصل قارعة
الطريق وسطه لقوعه بالنفال قوله فاخذه وهو اللقط الذي هو الركن الثاني لقوله
وكفاله عطف عام على تربيته لشمولها الحفظ وما يصلحه قوله واجبه اي المذكور
فرض الحفظ نسبه ونفسه وبذلك فارق اللقطه قوله فاذا القطع بعض من هو اهل
من الدين علموا به اثنان فالرقيق سقط اخرج قوله ويجب الاشهاد على التقاطه وعلى
مامعه ايضا للمعرفان لم يشهد لم يثبت له ولاية اللقطه ولا ينزع منه ولو سلمه الحاكم
لعدل لم يجب الاشهاد عليه قوله بشرط الملتقط الذي هو الركن الثالث قوله
ولا يقربهم اوله مبني للمفعول اي يترك قوله امين لعل المراد به عدل الرواية بديل
ذكر اكر بعه ومحصل او صافه انه هو المسلم اكر الرقيق العدل ولو انشأ او ظاهرا فلا
يصح لقطه من اتصف بشي من ذلك ولا يقرب بعه فيخرج منه فمعه لو اذن لبعده غير
المكاتب في اللقط واقوه معه جائز لان السيد هو اللاق ط ويصح لقطه كافر كافر
لما بينهما من الموالاة والمبعض كالرقيق ويندم اذا لقطه اثنان مثلا غني على
فقير وعدل باطنا عليه ظاهرا وبلدي على بدوي فان استويا اقرع ويحوز

نقله

نقله من محل لقطه لملكه او اعلى منه قوله فان وجد معه مال خاص به كسب ليلبوسه
له او مغطي بها او مفروشه تحته ودنا بغير عليه او تحته ولو منشورة ودار هو فيها
وما فيها ان انفرد وحصل ان كان معه غيره انفق عليه بحاكم منه ولا ينفق عليه اللقط
منه الا باذن الحاكم فان فقدته اشهد فان لم يفعل ضمن قوله فان لم يوجد معه ذلك
انفق من مال عام كالوقوف على اللقطا والوصية لهم فان لم يكن اقترض عليه الحاكم فان
تعذر فعلى بيت المال فان لم يكن فعلى اهل الثروة من المسلمين وهم من يملكه فان
على كفاية تسم قرضا بالثاف على بحر وعلى سيد العبد والله اعلم **فصل**
في احكام الوديعه المناسبة للقطه واللقيط في وجوب حفظها وامانها وخود ذلك
قوله لغة من ودع اي مشتقة من مصدره او المراد مطلق الاخذ قوله علي يمتعه
العقد ان قلنا كانا اربعة مودوع ووديع وشروطها كوكيل وصيغة وشروطها
المفقط من احد الجانبيين وعدم الرد من الاخر او الفعل منه كالوكالة على المعتمار
وعين مودوعة وبذلك علم ان ايداع الصبي او نحوه ومنه الرقيق لملكه او كامل قيمته او اقرض
باطل وفيه الضمان مطلقا وان عكسه باطل ايضا ولا ضمان فيه الا بالتلافه قوله بعد كاله من مودعه
ويستحب قبولها عينا لمن انفرد وكفاية لمن تعدد وخرج بقبولها ايجابا فمعه
تابع لجواز التمرف وعدمه قوله لمن قام بالامانة فيها حال قبولها وبعده بان
وثق بنفسه فيها فان عجز عن حفظها رقبها او لم يثق بنفسه في المستقبل كقبولها
نعجز ان علم المالك بحاله فلا حرمة ولا كراهة قوله والى وجب القبول اي لو لم
يوجد امين غيره في مسافة العمد وي وجب عليه القبول عينا وله المطالبة باصرة
نفسه وحرره ونحوه سرا على المودع كما اشار اليه الشارع قوله ولا يضمن الا بالتعدي
هذا فهو حكمه عليها بالامانة والمراد به التقصير فيما يلزمه في حفظها قوله
وصور التقدي كثيره مضبوطة بعشرة امور قوله ان يودع اي الوديع غيره اي غير
نفسه بلا اذن من المالك فيه فان اذن له فيه فالتسليم يودع ايضا لكن لا يخرج الاول
عن الايداع الا ان ظهر من المالك قرينة باستقلال الثاني بجوار استنابة امين

اللقطه

اللقطه

اللقطه

فأكثر في حفظها ثم ان صرح المالك باجتماعها علي حفظها تعيين فيضها فيها في مكان
لكل منهما اليد عليه مملوك او اجارة او عارية سواء اتفقا في ذلك او لا ولكل منهما مفتاح
ولو انفرد احدهما بحفظها برضى الاخر ضمنها كل منهما وعلي كل منهما قرار النصف والا
ضمن المنفرد وحده ضمانا وقرارا وان لم يصرح باجتماعهما جاز الانفراد بمحلا وزمان
مساوية قوله ولا عذرا في يجوز للوديع ايداعها عند غيره لعذر كإرادته سفره
او غير ذلك لكن يجب عليه اولا ردها الي المالك او وكيله فان تعذر عليه ردها كالحاكم
او وصاه عليها فان تعذر الحاكم ردها الي امين او وصاه عليها وبذلك علم ان من في
كلامه يعني اللام قوله ونها في الحرز اي انها غير حرر للوديعه فان كانت دون
الحلة الاولى في الحرز لكنها حرر للوديعه فلا ضمان ومحل ذلك ان لم ينفذ المالك عن نقلها
والا ضمن مطلقا ولو لم يدفع ما يتلفها ضمن ايضا فيلزمه تهويت نحو ثياب العرف
وعلف الدابة بسكون الامري تقدر العلف لها ان لم ينفذ المالك عن ذلك والا فلا ضمان
والحرر محرمة في الروح في الدابة ولو لم يعطه المالك علفا راجعه او وكيله فان
فقد راجع الحاكم لم يقدرض عليه او يوجب ردها بما يعلفها به او بيع منها جزا
فانه تعذر اشرده ليرجع ان اراد ولو خالف في كيفية الحفظ المأمور به حسا او
شرا الي دون ما يتنصيه الحال ضمن ايضا ولو اخذها ظالم من يده قصر عليه
لم يضمن والا فيضمن كان دفعها اليه او القاها في موضع ولو حفظها او دله عليها
ولو حفظه عليها حثت في يمينه بالله او بالطلاق وان كان يجب عليه انكارها
عنه نعم ان وري في يمينه لم يحث ولو اكرهه الظالم علي تسليمها له فطرا
ويرجع الوديع علي الظالم قوله وقول الوديع وفي نسخة الوديع اي بفتح الدال مقبول
للموكل الحاكم امين ادعي الرد علي من ايتمه ولو بعد موته يصدق بيمينه كشركي
وكيل وعامل قراض وجاني مال علي من استأجره للجباية او اذن له فيها
ونقيب علي من نصبه وعلي مستحق طلبه نعم لا يصدق المترهن ولا المستأجر
لما غرضها وصرح من ايتمه وارثا احدهما مع الاخر او وكيله او موكله

او وارثها

او وارثها ونحو ذلك فلا يصدق الا بيمينه وصرح بردها دعوي تلفها يصدق
فيه مطلقا لكن ان ادعاه بلا سبب او بسبب ضمني لسرقته يصدق بيمينه ولا ضمان او بسبب
ظاهر عرف وعمومه يصدق بلا يمين مالم يتم ولا ضمان او بسبب ظاهري عرف
دون عموم يصدق بيمينه ولا ضمان او لم يعرف هو ولا عموم يوجب بيمينه
علي وجوده ويخلف علي تلفها به قوله واذا طوب الوديع من المالك او وارثه
او وكيله او غيره ممن له طلبها بردها اي دفعها له لزمه ذلك نعم ان كان في حالة
كان يلزمه فيها القبول ابتداء لم يلزمه الرد قوله فلم يخرجها اي لم يخل بينها
وبين الطالب لانه لا يلزمه الرد وموته علي الطالب وليس له تأخير الرد
لنحو انهما الا ان كان الطالب ممن لا يقبل قول الوديع في الرد عليه قوله
مع القدرة عليها بان لم يعذر عما في رد المبيع وقت طلبها قوله حتي تلفت
بان كان التلف بعد الطلب ايجابا وقبل الرد الواجب اما لو قال الوديع للمالك
خذ من بيتك فانه يلزمه الاخذ ولا يضمن الوديع بعد اخذها قوله ضمن الوديع
بدلها من مثل او قيمة ولعله بالاقصي من وقت الطلب المقدر عليه الي وقت
التلف فراجع نعم لو كانت الوديعه ورقة مكتوب فيها وثيقة مثلا ضمن
قيمتها مكتوبة مع اجرة الكتابة بخلاف الثوب المطرز اذا تلف لا يلزمه اجرة
التطريز لان الكتابة تنقص قيمة الورقة والتطريز يزيد قيمته الثوب
كتاب احكام الفرائض والوصايا
لما كانت الوصايا متعلقة بالموت بحسب اعتبارها من الثلث وقبولها نائب
ان يضمنها مع الفرائض وقدم الفرائض عليها لموافقة الواقع ولما كانت الفرائض
نصف العلم لتعلقها بالموت المقابل للحياة ذكرها في نصف الكتاب والمراد بالفرائض
مسائل قسم الوارث الشاملة للتقسيم وغيرها علي لقوتها وشرها علي
الواحد ولما كانت ارکان ثلاثة وارث ومورث وموروث واسباب ثلاثة
احدها نكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطئ ولا طهارة وثانيها اولاد

وهو عصبوبة سببها نعمة العتق علي رقيتي وثالثتهما قرابة ناشئة عن الرحم خاتمة
او عامة وزاد راجا وموجهة بيت المال عند انتظامه وشروط ثلاثة ايضا احدهما
تحقيق حياة الوارث بعد موت المورث او الحاقه بالا حيا حكما كالحمل والمفقود فلو ماتا
معا ولو احتملا او لم يعلم عين السابق فلا توارث بينهما فان علم عين السابق ونسب
التوقف والصالح وثانيهما موت المورث حقيقة او حكما وثالثهما العلم بحصة الارث
وهذا يتعلق بالمعنى والقاضي وموانعه ثلاثة منفق عليها رق وقتله اختلاف
دين واد بعضهم راجا وهو الدور الحكيم بان يلزم من الارث عدمه كاخ اقربا من
البيت وزاد بعضهم خامسا وهو احكاما بغيرها وزاد بعضهم سادسا وهو انتفاء
النسب باللعان وفيه بحث لان النفع فيه لعدم السبب فتأمل قوله يعني
التقدير لما فيها من السهام المقدرة اي لا بمعنى القطع ولا بمعنى القابل للمحرم
والمندوب وخوذلك قوله من وصيت الشيء بالشي اذا وصلته به وجهه
مضاها لغة ويحمل جوع الضمير الاول للشي الاول والضمير الثاني للشي الثاني
وهو المناسب للنسب ويحمل عكسه هو المناسب لعرق قوله لما بعد
الموت ولو تقدير اللفظ الوصية قوله من الرجال هو مستغن عنه بضمير النساء
عليه والمراد الذكور ولو حكما قوله المجمع علي انهم هو قيد لقوله عشرة والاف ذووا
وارثون علي الدراج في المذهب علي تفصيل بيان بعضه قوله وعد المص العشرة
لا يخفى ان الشارح استقطع من كلام المص تمام العشرة وسكت عن الكمية مع اشارته
اليهم قوله الي اخره اي وان سفل الابن بفتح الفاعلي الافصح والاب واحد ابوه وان
علي والاخ لابوين او لاحدهما وابنه اي الاخ لابوين اولاب فقط وان تراخا في النسب
كابن ابن الاخ والعم لابوين اولاب فقط وابنه اي العم المذكور وان تباعد اي العم
وابنه فيستلزم الاب وعم اجد وهكذا وابن كل منهم كذا والزوج ولو في عدة رجعة
والمولي اي ذوالول الشامل للعتق وعصبته فلو استقط لفظ المعتق بكسر الهمزة كان
اخضر وانما يزيد في البسط الشاين في المخرج وثلاثة في ابن الاخ والعم وابنه قوله

وتحقق بعد فاعلم على طلبة العلم

ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوج ومسيبتهم من اثني عشر للاب السدس اثنان
وللزوج الربع ثلاثة وللأبن الباقي قوله والوارثا فلفظ الجمع علي الاثر هو قول
التعبيذ يا السبع علي نظير ما مر قوله من النساء اي الاثنا عشر وهو معلوم من
ضعيفة الموت قوله الي اخره اي وان سقطت كلمة بعض النسخ وهو ابوه وان
سفل ابوها والام واحدة من جهة المذلية باناث خلص او من جهة
الاب المذلية بذكر خلص او يحض اناب الي محض ذكر وان علت اي ارتفعت
سبغ النسب باصولها ولاخت من الابوين لو من الاب او من الام والزوج من ابنا
الها للتمييز في الغرض كما سيذكره ولو في عدة رجعة والولادة اي ذات التوفيق مثل
المعتقة وعصبته فانما استقط لفظ المعتقة بكسر التاء كان اخضر وانما يزيد
في البسط واحدة في الحجة واثنان في الاخت كما علم قوله ورث من خمس البنات
وفيت الابن والام والزوج والاخت الشقيقة ومسيبتهم من اربعة وعشرين
في السدس والثلث المتوافقين بالنصف للبنات النصف اثنا عشر ولعل
من فيت الابن والام السدس اربعة والزوج الثمن ثلاثة والاخت واحد وهو
اجتمع الاصفان وراث خمسة ايضا الابوين والولدان واحد الزوجين ومسيبتهم
الزوج من اثني عشر لربع ثلاثة ولكل من الابوين السدس اثنان والباقي المولود
اثلاثا ومسيبتهم الزوج من اربعة وعشرين لها الثمن ثلاثة ولكل من الابوين
السدس اربعة والباقي المولودين اثلاثا فتحتاج الي تصحيح الالفين وسبعين وقد
علم انه لا يجمع الزوجان معا وهو كذلك خلافا لما نقل عن النص تعبيذ
قد علم ان ذوي الارحام هم من عد المذكورين من الأقارب وفي كيفية اراهم
مفهم بان اصحابهم اهل التميز وهو ان ينزل كل واحد منهم منزلة
من يدي به برفعه اليه رجعة او اكثر ويجعل كان الورثة هم النسب اليهم ويقسم
المال عليهم علي ما لو كانوا موجودين ويعطى حصة كل واحد من ادنى به وبسط
ذلك يرجع اليه في المبسوطات **باب** لو لم يوجد احد من ذوي الارحام

الاثنا عشر

نجب علي من يعرف المصارف من اهل العدالة اخذ المال وصره فيها وهو ما جاور علي
قوله ومن لا يسطع الح هو اشارة الى الحجب وهو لغة النع وعرفا هنا منع من قام
به سبب الارث من الارث بالكلية او من اوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمات ويدخل
على جميع الورثة ان كان بالوصف وهو الموانع الالهية ولا يدخل على خمسة ان كان
بالشخص كما ذكره المصنف وضابطهم كل من ادلى باليت بغير واسطة الامن له
الواو ويسمى الثاني حجب نقصان ويدخل على جميع الورثة والنوع سبعة من
فرض لمسيئة ومن تعصب لمسيئة ومن احدثها الى الاخوة ومزاحمة في احدهما
قوله بحال اي شخص كما علم مما ذكرناه قوله والابوان اي حقيقة قوله
وولد الصلب اي حقيقة قوله ومن لا يرث الح هو اشارة الى الحجب بالوصف السمي
بالموانع ومفهوم يرث انه يرث وفيه تفصيل يذكر مع كلام المصنف قوله بحال
اي مطلقا قوله سبعة لو سكت عنه لكان اسب لان لم يستوف جميع الموانع وجعل في
المانع الواحد اقساما كما استعرفه قوله العبد لو غير بالريق لشملة الامة واستغن
عما ذكره بعد وسوار يتي الكل او البعض وان قل وهذا لا يورث ايضا لانه لا
ملك له نعم ما ملكه البعض ببعضه احرم يرثه عنه اقارب الاحرار وزوجته
ومعتقه كما قاله الشارع وكذا احرمي له امان وقعت عليه جنابة حال حرته ثم
نقض الامان والحق بدار احرم ثم يسي واستمر مات بالسراية فان قدر الارث
في قيمته لورثته كما هو الاصح قال الزركشي وليس لنا رقيق كامل الدق ويورث
الاخذ وفيه بحث واضح قوله والقاتل والمراد به من له مدخل في القتل ولو غير مكلف
سواء بمباشرة او سبب او شرط الا الفتى ويروي الحديث قوله مضمونا بقصاص
او دية او كفارة او غير مضمون كان وقع قصاصا او دية او بصياله او غيرها واما القتل
فقد يرث قاتله كان جرحه ومات الجرح قبل المجروح قوله والمترد اي لا يرث
احدا وكذا لا يرثه احدا كما ياتي قوله وهو اي الزنديق من يخون اخاه وقيل هو من
لا يثبت دينه قوله واهل ملتين لوقال ولا توارث بين مسلم وكافر كما استقيما

اذكر

اذكر المدر من الكفار استوارثون الا اخري وغيره كما ياتي والشارح حواه عليه
الاسلام واللفظ نظروا الي ان الكفر كله يقال له ملة من حيث البطلان قوله
ويرث الكافر الكافر اي حالة الموت وان اسلم بعد كمال كافر اسلمت امة
قوله كيهودي ونصراني فميراث كل منهما الاجرة ويتصور ذلك في الفتح والعق
وكذا في النسب كان يتولد ولدان بين يهودية وزماني او عكسه ثم يختار
احدهما بين ابويه والاخر دين امه فتأمل قوله والمترد لا يرث اي هذا
مؤخر عن محله مع ما فيه من القصور قوله واقرب العصبان اي لا يخفى ان
هذان من انواع الحجب السابق فكان ذكره مع النسب والمراد به للعصبون
بانقسامهم وهم كل ذكر من النسب غير الاخ للام والعصبة لغة قرابة الرجل لاسيه ومترعا
من ليس له سهم مقدر ويطلق على الواحد والاكثر ولو غير الميراث به لكان اخرا
وفي بعض النسخ انه لذكره القصور اقرب كون المتقدم بحج المتأخر وان
كان في النسب كما بن ابن الابن مع الاب والحاصل انه يقدم اولا بالجهة ثم بالقرب
ثم بالقوة فتقدم جهة الاخوة مثلا على جهة الاحكام العوجة ثم يقدم
من كل جهة الاقرب فالاقرب ثم بعد الاتحاد في القرب يقدم بالقوة كالاخ الشقيق
مع الاخ للاب وفي تقديم التعصب على الفرض اضمارا انه اصل من هو واحد
في جميع والراجح ان الفرض افضل قوله فالقولي المعنى بنفسه لو بواسطة
ثم معق الاب ثم عصبة ثم معق اجد وهكذا كما ذكره قوله ذكر اكان لوائي
وليس لنا عاصب بنفسه من النساء الا المعتقده وخرج بعد العصبة بوز
وهو كل انثى مع ابيها او ابن عمها او الاخت مع اجد والعصبة مع غيره ومن
الاخوان الا بنتا او لاب مع البنات او بنات الابن وحكم العاصب انه
ياخذ ما بقي من الفروض ويسقط عند استغراق الفروض القرينة فترد العاصب
بنفسه انه ياخذ المال اذا انفرد قوله فيست المال اي ان يستلم بان يعطى
كل ذي حق حقه والافيتقدم عليه الردي على اهل الفرض غير الزوجين بنسبة

فروضهم كينت وام يكون المال بينهما ارباعا للام ربعة فان لم يكونوا فلذوي الارحام علي ما مر **قوله** والفرض وفي بعض النسخ ذكر فصل هنا وهذا في مقدار الفروض وعدها واصحابها **قوله** المذكورة في كتاب الله هو تقييد لقوله ستة فلا يرد عو ثلث الباقي في احد الفراوين واما سدس الجدة وبنات الابن مع البنت فهو داخل في السدس بقطع النظر عن مستحقته في الآية **قوله** الالعاض كالعول لزا قال بعضهم والوجه اسقاط لانهم لم يحصل منهم فرض زائد علي الستة وانما تنقص عنها وانما هو راجع الي مقدار المال فهو نظير فاعلة التركة ومثله الرد لانه نظير كثرة المال فتأمل **قوله** وقد يعبر الميراث ومفاد ما قاله المص عبارة اخرى وهو ان يقال النصف والثلثان ونصف كل منهما ونصف نصفه وقد تعكس هذه ايضا فيقال الثمن والسدس ونصف كل منهما وضعف ضعفه **قوله** والنصف بداهة لانه اكبر كسر مقرر **قوله** عن ذكر بعضها اي وعن تساويها واحدة او اكثر وانفردة بنت الابن وعن تجبها ايضا وكذا يقال في الاخوين **قوله** اذ لم يكن معه ولد لو قال اخا الفروع عن فرع وارث لكان اخضر واولي واعم وكذا يقال فيما بعده **قوله** والزوجين زاده الشارح نظر الظاهر كلام المص والافهماد اخلان في الجمع بان يراد به ما فوق الواحدة كما دخل فيه ما زاد علي الاربع في نكاح الكفار **قوله** عن افراد كل منهما عن اخواتهن سواء به عن اخيهما او عند انفادهن عن اخواتهن فتأمل **قوله** اشقا اولاد اولادهم او مختلفين ذكورا كانوا واناثا او خناثا او مختلفين ومنه اخوان ملتصقان بحيث لا يتاثر احدهما بما يضر الاخر نعم للام في احد الفراوين ثلث الباقي وهما اب وام مع احد الزوجين **قوله** ذكورا كانوا واناثا يستوي فيه الذكر والانثى لانه لا تعصيب فيمن ادلوا به تنبؤا قد يفرض الثلث في موضع اخر كما جرد مع الاخوة اذ انقص عنه بالمقاسمة **قوله** من الاخوة ولو احتمل لا كان وطى اثنان امرأة بشبهة واتت بولد

واستنبه

فروضهم كينت وام يكون المال بينهما ارباعا للام ربعة فان لم يكونوا فلذوي الارحام علي ما مر قوله والفرض وفي بعض النسخ ذكر فصل هنا وهذا في مقدار الفروض وعدها واصحابها قوله المذكورة في كتاب الله هو تقييد لقوله ستة فلا يرد عو ثلث الباقي في احد الفراوين واما سدس الجدة وبنات الابن مع البنت فهو داخل في السدس بقطع النظر عن مستحقته في الآية قوله الالعاض كالعول لزا قال بعضهم والوجه اسقاط لانهم لم يحصل منهم فرض زائد علي الستة وانما تنقص عنها وانما هو راجع الي مقدار المال فهو نظير فاعلة التركة ومثله الرد لانه نظير كثرة المال فتأمل قوله وقد يعبر الميراث ومفاد ما قاله المص عبارة اخرى وهو ان يقال النصف والثلثان ونصف كل منهما ونصف نصفه وقد تعكس هذه ايضا فيقال الثمن والسدس ونصف كل منهما وضعف ضعفه قوله والنصف بداهة لانه اكبر كسر مقرر قوله عن ذكر بعضها اي وعن تساويها واحدة او اكثر وانفردة بنت الابن وعن تجبها ايضا وكذا يقال في الاخوين قوله اذ لم يكن معه ولد لو قال اخا الفروع عن فرع وارث لكان اخضر واولي واعم وكذا يقال فيما بعده قوله والزوجين زاده الشارح نظر الظاهر كلام المص والافهماد اخلان في الجمع بان يراد به ما فوق الواحدة كما دخل فيه ما زاد علي الاربع في نكاح الكفار قوله عن افراد كل منهما عن اخواتهن سواء به عن اخيهما او عند انفادهن عن اخواتهن فتأمل قوله اشقا اولاد اولادهم او مختلفين ذكورا كانوا واناثا او خناثا او مختلفين ومنه اخوان ملتصقان بحيث لا يتاثر احدهما بما يضر الاخر نعم للام في احد الفراوين ثلث الباقي وهما اب وام مع احد الزوجين قوله ذكورا كانوا واناثا يستوي فيه الذكر والانثى لانه لا تعصيب فيمن ادلوا به تنبؤا قد يفرض الثلث في موضع اخر كما جرد مع الاخوة اذ انقص عنه بالمقاسمة قوله من الاخوة ولو احتمل لا كان وطى اثنان امرأة بشبهة واتت بولد

واستنبه احوال ثم مات الولد قبل بحوقه باحدهما وكان لاحدهما ولد فلللام السدس علي الاصح وتقدير المص الولد ثم ولد الابن ثم الاخوة فيه اشعار بنفسية الحجب اليهم اذ اجتمعوا علي هذا الترتيب **قوله** وهو اي السدس للمجدة اي الوارثة وان تعددت فهن شركا فيه سواء كن من جهة الاب او الام حيث احدثت الدرجة او كانت التي من جهة الاب اقرب لان القوي من كل جهة تجب البعدي منها والقي من جهة الام تجب البعدي من جهة الاب علي الراجح لان الام اصل في ارث الجذات وخروج بذلك الجدة الساقطة وهي التي تدلي بذكر بين اثنين سواء كانت من جهة الاب او الام لانها من ذوي الارحام **قوله** وهو اي السدس لبنت الابن اي فاكتر مع بنت الصلب المنفردة وكذا كل طبقين اسفل من ذلك ولا شيء لبنت الابن مع بنتي الصلب الا ان كان معهن ذكر يعصبن سواء كان اخا صنف او ابن عمهن او انزل ضمنهن **قوله** وللاخت من الاب اي فاكتر مع الاخت الشقيقة المنفردة فان تعددت فامر لكن لا يعصب الاخوات من الاب الا اخو ص ذكر اكان او خنثى او انثى **قوله** وتستقط الجذات بالام هذا شروع في حجب الحرمان بالشخص **قوله** مع اربعة وهم الفروع مطلقا والاصل الذكر **قوله** ويستقط ولد الاب باربعة ويستقط ولد الشقيق خمسة ويستقط ولد الاخ للاثني عشر ويستقط العم الشقيق سبعة ويستقط العم للاب ثمانية ويستقط ابن العم الشقيق تسعة ويستقط ابن العم للاب عشرة ويستقط عصبة الوالا بعصبة النسب وهو لا هم العصبة بانفسهم ومن انفرد منهم اخذ جميع المال **قوله** واربع يعصبون اخواتهم فهن معهن عصبة بالغير والاخوات الاشقا اولاد منهم مع البنات او بنات الابن منهم عصبة مع الغير **قوله** اما الاخ الام فلا يعصب اخته بل لهما الثلث سورة وفي بعض النسخ بدلها السدس وهو يعني ما قبله وفي بعض النسخ بدلها السدس وهو تحريف او سبق فلم يفرجم **فصل** في الوصية بالمعني الشامل للابن والابن واخوات عن الغرييض لان محل اعتبارها صحة ونسب او مقدار او اجازة

قوله وسبق معناها لغة وشرعا في لغة من الاتصال لان الموصي مطلق خيره ونشأته خيره
عقبه وشرعا لا بمعنى الايضاتين في حق مضاف لما بعد الموت ولو تقديره بمعنى الايضات
اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت وعلم من ذلك ان اركانها اربعة موصي وموصي له
وموصي به وصيغة وكلها في كلامه صريحا او اشاريا **قوله** وتجوز الوصية اي تصح
وتدب ان كانت غير زائدة على الثلث والاولي نقص شيء منه وتكونه ان زادت عليه على العهد
قوله بالعلوم هو اشاري الي الموصي به الذي هو احد الاركان والنعيم في اوصافه نعم
يشترط كونه مقصودا لا خودم وقابل للنقل لا خودم ولد وكذا قصاص وحد كالمزهما
عليه واعلم ان العلم باوصافه وعدمه يستلزم ان يكون بصيغة وهي ركن ايضا كما مر
والعلم باوصافه يشمل القدر والعين والجنس والنوع والصفة جميعها او مجموعها ويقابله
الجهول في شيء منها ومن العلوم كوصية عن طه وعجوز كتابة ومكانة وان لم يقبل
ان يحجز نفسه وعبد غيره وان لم يقبل ان ملكته وكله قابل للتعليم وزيل وميتة وحلقة
وغير محرمة ورثة **قوله** والجهول قد ركنه الدراع او جنسا كقولنا او نوعا
كصاع حنطة او صفة كحل هذه الدابة او عينا كاحد عبيدي او غير مقدور على تملكه
كابق وطائر في الهوي ومنه تمثيله باللبن في الفرع **قوله** والموجود كقوله الدراع
قوله والمعدوم كحل سجدت ومنه المنفعة دون محلها كعكسه وتناوب ان لم يقدر
نفس **قوله** من الثلث اي ثلث مال الموصي وقت موته بعد وفادته او سقوطه
ولا عبرة بما قبله سواء وقعت في الصحة والمرض نعم ما فيه تفويت على الورثة
يعتبر بوقت تقويته وليس منه عتق ام الولد لانها من راس المال مطلقا ويقدم
من الثلث الاول فالاول ان تربت المطلقين التصرف يخرج المحجور عليهم فتبطل في
الزائد كالولم يكن وارثا فاجازته تنفيذ تصرف الموصي لا عطية منهم **قوله**
اي لا تنفذ الوصية وان قلت لوارث وقت الموت وان لم يكن وارثا قبله او عكسه الا
ان يحجزها باق الورثة وان كانت بعين قدر حصته ومنها الوقف عليه والهبة له
وابراؤه من دين عليه وكذا ذلك وتفسير بعضهم عدم الجواز كالبذرها لا يناسب
الاستنباط

بعده فتأمل نعم لو قال او ميت لزيد بالان تبرع علي فلان وارثي **قوله** خمس
لزمه ونعما له اذا قبل واختار الى اجازة وهذه من حيل الوصية للوارث والوصية
لكل وارث بقدر حصته شايها **قوله** وان كانت كافر احريبا او غيره ولو سرتة ان لم
تمت علي ردة **قوله** لكل متلك بكسر اللام المراد لمن يتصور ان يملك ولو عبر هذه العبارة
لكان اولي واخر فمثل الحمل والسجد والرقيق والادابة ان قصد ما لكها لان الوصية
لما لكها ويشترط فيه عدم المعصية وقبوله بنفسه او بولي له او عوة **قوله** جميعه عامة
ومنها الخيل المسبلة وطيور الحرم والفقرا والزمين **قوله** وفي سبيل الله كالحزاة
وبنا المساجد وعمارتها ومصالحها ومطلقا وحمل على المصالح ولا يفرق قصد
تملكها وبعضهم جعل هذا اشاري الى الجهة ولا يناسب سياق الكلام فتأمل وبكفي
في الجهة الاعطى الى ثلاثة منهم كالفقرات **قوله** يصح الرجوع عن الوصية وعن
بعضها بالقول والفعل كما بطلت الوصية او رجعت عنها او هذا الوارثي وينجو
بمع ودهن وكتابة ولو بلاقبول وكل فعل يشعر بالرجوع او يزول به الاسم **قوله**
ويصح الوصية اي الايضاتين هذا التفسير الي ان هذا هو القسم الثاني
الذي هو الايضات بنحو قضاء الحقوق المشار اليه بقولهم اثبات تصرف مضاف
لما بعد الموت واركانه اربعة كما تقدم بشرط الموصي هنا كما مر وزاد في امر الاطفال
وكوهم ان يكون له عليهم ولاية ابتداء يخرج نحو الوصي **قوله** اي من هو اشاري
الي الموصي هنا واعتبار الشرط عند الموت وان لم تكن عند الوصية **قوله** خسران
اي بعد اعتبار العدالة والاهل الى التصرف وعدم العداوة بين المحجور عليه
والولي ويقدم وصي الكامل من الاب واجد علي وصي الاخر الا ان كان الاب بغير
صفة الولاية فالوصاية للمجد **قوله** ربح يجوز نقيب مال المحجور عليه
لحياتته ممن يريد الجور فيه واخذه من عاصب او غيره **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
احكام النكاح هو من العقود الارامة من جهة الزوجة وقطعا ومن جهة الزوج علي الاصح
الاصح ومفاده الاباحة لا الملك والمعتود عليه فيه هو الزوج علي الاصح وبذلك علم انه

لا خيار فيه **قوله** وما يتعلق به اي من صحة وفساد وحل وحرمة وغير ذلك المشار اليه بقوله من
الاحكام والقضايا **قوله** وهذه الكلمة بالحكي اللغوي لان الانسان لقوله من الاحكام والقضايا
ساقطه من بعض النسخ وسقوطها ظاهرا **قوله** يطلق لغة على الفهم والوطني والمقد فيه
تساوي لان الوطني والعقد من معناه الشرعي وانما الخلاف في كونه حقيقة بينهما او لا
والاصح انه حقيقة في العقد مجاز في الوطني واليه اشار بقوله ويطلق شرعا على عقد
علي الاركان والشروط ولو ابدل بشئ لم يبق له بقوله كغيره يتضمن اباحة وولي بلفظ النكاح
او تزويج او ترجمته لكان اظهر واولي **قوله** كهمس ونفقة اي وكسوة والمراد منها النفقة
علي الحال من المهر وعلي كسوة فصل التكمين وعلي نفقة يوم **قوله** فان فقد الالهية المذكورة
اي مع توقانه الوطني لم يستحب له النكاح بل يستحب له تركه ويكسر شهوته بالصوم
لا بما ينقطع النسل كما لا نور فيجرم فان لم تنكسر بالصوم فليتزويج فان لم
يكن به توقان كره له ان كان به علة او فاقد الالهية فان وجدها ولا علة به
فالعصاة له او فصل ان كان متعبدا او الا فالنكاح افضل نعم لا يستحب النكاح
لمسلم في دار الحرب مطلقا ويستحب للمرأة النكاح ان كانت تايقه له او اختات
لنحو نفقة او خافت من اقحام الفجرة والا كره لها تنقيب **قوله** يستحب كون
المراه بكر الا لعذر دينية لا فاسقة جميلة بحسب طبعه ولو دأوت تعرف باقارها
ذات نسب طيب وغير قرابة قريبة بان تكون اجنبية او ذات قرابة بعيدة **قوله**
وجوز للحرا الكامل الحرية ان يجمع بالعقد بين اربع حواير معا او مرتبا فان زاد عليها
بطل الزايد ان يميز والابطال الكل وضعت الاربع لان في دورها ثلاث ليال فهو موافق
لغالب احكام الشريعة وفيه مخالفة لشريعة موسى صلى الله عليه وسلم التي ليس فيها حصر
في عدد النساء ولشريعة عيسى صلى الله عليه وسلم التي منعت اكثر من واحدة وخرج بالحراير
الا ما بالملك فلا حصر فيهن ولو بيع احواير المذكورة **قوله** وخو كالمجنون **قوله** مما
يتوقف اي من كل نكاح يتوقف جوارحه علي الحاجة ولو قال ممن يتوقف جوار نكاحه
علي الحاجة لكان اولي **قوله** ويجوز للعبد اي ليس فيه رق بانواعه كما ذكره

ان يجمع

ان يجمع بين اثنين بالعقد حريتين او اميتين او مختلفتين فهو علي النصف من الحرة
لان النكاح من الفضائل فان زاد عليها فكما في الحرة **قوله** والابن كالحرة الكامل
اي لا يزوج بامة غيره اي بمن فيها رق ولو سبغته نعم يجب تقديم المسحونة
علي كاملة ومن هي اقل رقا علي اكثر منها **قوله** عدم صداق الحرة لو استقطت المهر
لفظ صداق لشمل الشرط الاول من الشرطين في كلام الساج لان عدمها يشمل عدم
القدرة عليهما وعدم كونها تحتها فتا **قوله** او عدم رضاها به اي بالزوج
او بما قدر عليهما من المهر وماله الغائب كالعدم وكذا رضاها بالموجب او بلا
بهر فتحل الامة في ذلك **قوله** العنت اصله المسقة وفسرها بالزنا لما فيه من
المستقذ باحد في الدنيا او احد والا فبالعذاب في الآخرة ان لم يتب والمراد
بخوف العنت ان تغلب شهوته وتصقف تقواه وان لا يكون مخصوص امة
بغيرها ومنه يعلم جواز الامة للعنتين دون المسوح والمجرب **قوله** تحت
حرية اي او امة بالملك او بالنكاح فعلم ان له ان يتزوج اميتين او الكزحيث
وجرت الشروط ولعل المص انا قيد بالحرة لخطئه الكتابية عليهما **قوله**
تصلح للاستمتاع بان تعفه فخرج صغيره لا تحتل الوطني والرتقا والقرنا والبرمة
وخوها نعم ان كانت الصاكية في غير بلد لم ير معها سفر اليها ان كانت تحتل
معه الي وطنه ولم ينسب في سفر لها الي الاسراف ومجاوزة الحد والافني بالعدم
فله نكاح الامة **قوله** فلا يحل لمسلم عبدا كان او صرا امة كتابية وهذا في عبدة
عقد النكاح فلا يحل للمسلم وطى الامة الكتابية بالملك وخرج بالمسلم الكافر حرا كان
او عبدا فله نكاح الامة الكتابية لكن يشترط في الحرة ما شرط في المسلم مما تقدم
فخرج لا يحل الحرة وطى امولده ولا امة مكاتبه ولا امة موقوفة علي **قوله**
عليه ولا امة موصية له بمنفعتها ولو ملك الولد زوج اميه لم ينسخ نكاحه بخلاف
المكاتب اذا ملك زوجة سيده فانه ينسخ نكاحه **قوله** او نكح حرة اي بعد الامة
كما هو فرض المسيلة فخرج ما لو عليهما معا فلا يصح في الامة وان كانت الحرة غير

قوله نظر الرجل وهو الذكر البالغ وهو يشمل النحل والخصي والعنق والمجبوب والشيخ
 الهرم ويلحق بذلك الخنثي فهو مع النسا كالرجل وعكسه والمراهق ويخرج المسمى
 لانه مع الاجانب كالمحرم والمجنون وغير المراهق الي بدن اجنبية وهي من يحل
 له وطبها بعقد نكاح او ملك في حد ذاته وان حرم لعارض من نحو كفرا ورق او اختراق
 فالمراد بها غير المحرم ولوامة وشمل بدنها وجهها وكفيها وشعرها وظفرها وان
 انفصل او تزوجها بعد انفصاله وشمل مالها كخف فتنة ولا شهوة ونظر المرأة الي
 الاجنبى كعكسه **قوله** زوجته اي غير المقتدة عن شهوة من الغير والافك كالحائض ونظرها
 الي زوجها كعكسه نعم ان شعها الي عورتها امتنع عليها خلاف عكسه
 ولا فرق في جواز نظر الزوجين بين احياء وبعد الموت **قوله** الوامة اي ان حل له الاستمتاع
 بها والا نحو من زوجة ومشاركة ومكاتبه وموتده وخو وثنية ومحرم ولو من رطل
 او مصاهرة فهي معه كالمحرم ونظرها الي سيدة كعكسه **قوله** والاصح جواز
 النظر الي الفرج لكن مع الكراهة وهو المعتد وشمل الفرج القبل والبر وهو كذلك
 بل قال الامام يجوز التلذذ بدبر المرأة من غير الاياج وهو ظاهر ونظر داخل الفرج
 اشد كراهة بل قيل انه يورث العمى قيل في الناظر وقيل في ولدته قالوا وقد ورد
 فيه حديث موضوع وقيل ضعيف وقيل منكرو قيل حسن **قوله** الي ذوات محارمه ولو
 مملوكة له كما مر **قوله** او الي امته المذمومة وتقدمت مع من احق بها **قوله** ما بين
 السرة والركبة فلا يجوز نظرها ومحل احوالها اذا لم تكن شهوة وكذا كل ما قيل جواز النظر
 اليه ونظر المرأة الي محرمها كعكسه **قوله** فيجوز بل ولو شهوة وله تكميره مرارا
 مادام محتاجا اليه وخرج بالنظر المس ولو اعمى فلا يجوز فيكون من ينظر
 له وخرج بها اخوها وخواتمها فلا يجوز نظره مطلقا **قوله** الي الوجه والكفين من
 احواله ولا يجوز نظرها وبين لهما ان تنظر منه ما عدا ما بين السرة والركبة
 وينظر من الامة اي رجع المؤوي ان الامة كاحرة لكنه مرجوح والراجح انه ينظر
 منها غير ما بين السرة والركبة كعكسه واحاصل ان المنظور منها ما عدا عورة العلة

قوله

قوله فيجوز ان ينظره ومحل ذلك محضو محرم او امرأة ثمة وعدم اس
 تعاض كما ذكره ويقدم المسلم على الكافر والمرأة الكافرة عليها وكذا المسمى بعد هذا
قوله ويلحق بما ذكرنا من القابلة للفرج **قوله** للمثمة في عملا واد اولو الي فرج
 الزاني والزانية وتدي المرضعة وعانة ولد الكافر لانبات العانة وذكر الرجل اذا ادعت
 المرأة عباله **قوله** فان تعد النظر بشهوة فسق ودمت شهادة فيجب عليها ان يصون
 نفسه لذلك **قوله** وقوله الي الوجه المعتقد انه راجع الي المعاملة فقط لما
 علمت ان النظر للمثمة لا يتقيد بالوجه **قوله** النظر الي الامة عند انبساطها من الرجل
 او الي العبد عند ابتياعه الي المرأة **قوله** لا عورتها فلا ينظرها وكذا عورة العبد ونظر
 رجل الي رجل وامرأة الي امرأة كالمحرم بعد لا تنظر الكافرة من المسلمة غير ما
 ينظره **قوله** يمد وعند المدة ويجوز النظر للتعليم ولو لامرأة لكن بحضرة محرم
 ومحل في غير مطلقته وللأمرود ولو جمل لا سوا ما يجب تحليته من ذلك وغيره في
 ويحرم اضطجاع رجلين وامرأتين عرياني فراش واحد وان تلبعا وليس مباحا
 الرجلين والمرأتين وتقبيل يدين نحو صالح لا لاجل غني وخوف فيكره كالمعانة وقيل
 نحو الواس الا نحو قادم من سفر واعلم ان المس في جميع ما ذكره كالتنظر بل اقوي
 ولا يجوز النظر بشهوة او خوف فتنة في غير ما مر **قوله** فيما لا يباح
 في عقد النكاح ركنا او شرطا او غيرها واسأرا الي الاولين بقوله فيما لا يباح النكاح الا
 به ولو عجز لمن كان انصب **قوله** الابوي خاص او عام بنفسه او بمن يقوم
 مقامه **قوله** وهي احتراز اي لفظ الذكر في نسخة احتراز عن الانثى وهو مفهوم من
 لفظ ولي عدم ايضا فشرط الذكورة والعدالة فيما ياتي تكرار او تصريح بالمعلوم
 ولو سكنت الشارع هنا عن المحتزر الذي ذكره الي ما سياتي لكان اولي وانسب
قوله ولا غيرها بوكالة ولا ولاية بعد ان وليت الولاية العظمى صح منها ذلك
 شا هدي عدل ويظهر من ذلك ذكرتهما فذكر الذكورة والعدالة فيما ياتي تكرار
 وتصريح بالمعلوم ايضا **قوله** وذكر المص شرط الولي اذ من يعلم ان الولي والشاهد

من الاركان الخمسة ويتقيا منها الزوج والزوجة والصيغة وشرط الزوج عدم الاحرام
والاحرار وكونه معيناً وعلمه بالمرأة له وشرط الزوج عدم الاحرام والعقيد وخلوها
عن نكاح وعدة والعلم بانوثتها فلا يصح العقد علي الحنثي وان بانث ذكرته في الزوج
او انوثته في الزوجة ويكره نكاح من اتبع باحدها وشرط الصيغة كالبص وكونها
بلفظ صحيح من مشتق النكاح او تزويج ولو بغير العربية وان قدر عليها حيث فهمها
العاقبان والشاهدان سواء تقدم لفظ الزوج او الولي ولا يصح بالكناية الا في الزوجة
قوله ويفتقر الى سبيل الشرطية كما اشار اليه الشارع واليه يوصي كلام المص بقوله
شرائط **قوله** اي ستة شرايط اي غير المفهومة من لفظ شهادته من السمع والبصر والنطق
والضبط وفهم لسان العاقدين وعدم كونهما الوليين وغير المفهومة من الولاية من
عدم الاحرام وعدم حجر السفه ونحوه **قوله** الاسلام اي يقيناً في الولي وكذا في الشهود
ولو في نكاح كافر لمسلم فلا يصح بظاهر الاسلام او مستور بان يكون ببلد اختلف فيه
المسلمون بالكفار وغلّب المسلمون او ساءوا مع الكفار **قوله** فلا يكون ولي المرأة الي امر
لا يخفى ان اقتصار الشارع في منهومات الشرط علي الولي نقص عما في كلام المص وهو خلاص الصور
وما ذكره فيما ياتي بقوله وجميع ما سبق في الولي لا يفتيد عدم الاعتراض عليه فتأمل
قوله وتقطع اي لا يفتد حال جنونه وتنقل الولاية لا بعد بخلافه حال افاقته حيث
لم يكن فيه خل فلا يصح عقد غيره لانه الولي جنيد وكذا الشاهدان **قوله** واخرية اي الكافة
في الولي والشاهدين يقيناً فلا يصح مع اخرية المستورة ويعتبر بنظير ما مر في الاسلام
قوله ويجوز ان يكون العبد قابلاً في النكاح عن غيره بالوكالة عنه وابراده على كلام المص
غير مستقيم فتأمل **قوله** والذكورة اي ولو في الواقع فيكفي الاتصاف بالذكورة في الحنثي بعد
العقد لانه ليس معقوداً عليهم بخلافه **قوله** وليس اي ولا الشاهدين **قوله** العدالة
وهي اخذ الاستقامة والاعتدال وعرفاً ملكت ببقدرتها علي اجتناب المحرمات والردايل
المباحة والمراد بها عدم الفسق اظاهراً فلا يصح عقد الفاسق وان اسره بأي نوع
من انواع المحرمات فيكفي بالعدالة المستورة والظاهرة وهي المعروفة بين الناس في الولي

وان هذين

والشاهدين نعم لا يضر الفسق في الامام الاعظم وينفذ حكم قاضي الشرع قال شيخنا تاج الدين
الرملي ويكفي في صحة العقد توبته الولي حالة العقد فقط **قوله** ولا يفتقر نكاح الذميمة اي
الكافرة اي العقد عليها المسلم او كافر ولو عتيقه مسلم **قوله** اي اسلام الولي فيلزم الكافر
العدل في دينه وان اختلفت ملتهما الا بالحرارية وغيرها كارتث نعم المرتد لا ولاية له خلفاً
ولا يصح من قاضي الكفار ان يزوجه الكافرة من مسلم **قوله** فيجوز كونه اي سيدا لامة فاسقا
وكذا كونه رقيقاً مكاتباً ومبعوضاً او كافر ابي كافر لانه يزوجه بالملك لا بالولاية فاقترار
الشارح علي اخراج الفاسق غير قيد الا ان يكون نكاحاً بالتعبير الم بالعدالة **قوله**
فاما العمي فلا يفتد في الولاية اي من حيث صحة العقد لكن يوكل بصولي قبض المهر واثبات
تقديمه فقد كل واحد من هذه الشروط ينقل الولاية للمابعدين الاحدم فتأمل ما
للحاكم ومثله غيبة الولي مسافه القصر وعضله وارادته تزويج موليته وعدم من اصله
قوله وادلي الولاية وفي بعض النسخ التعبير هنا بفصل وفيه احكام الاوليات ترتيباً واجبا
وبغيرها وبعض احكام الخطبة بكسر الخاء التي هي التماس النكاح كما ياتي **قوله** اي احق هو
بيان المعنى الاولوية لا فائدة ان الراد منها الوجوب المتقضي عدم الصحة من غيره لا يعني الكمال في
التعبير بافضل التفضيل اشار اليه ان الولاية ثابتة للجميع مع الترتيب لا علي الترتيب فتأمل
قوله الاب اي لو قال الاب وان علما كان اخضر **قوله** ويقدم اي هو مستفاد من التسمية لما
قبله **قوله** فيقدم ابن العم اي اشار اليه ان المراد من قول المص علي هذا الترتيب هو هذه
الصورة فقط اذ لم يبق غيرها والمراد بالعم ما يشمل عم الميت وعم ابيه وعم جده وليس العم لذلك
نعم لو زاد احد ابني عم باخوة لام او بنوة او عتيق قدم علي الاخر فعلم ان الابن لا يزوجه من حيث
كونه ابناً **قوله** ثم عصبتها اي المعتق لا يفتد كونه ذكراً **قوله** من يزوجه المعتق بكسر التاء ولو قال
من يزوجه لكان اخضر **قوله** علي المعتق بفتح التاء ولو قال العتيقه لكان واضحاً فيقدم ابن
العتيقه علي ابها ولا يعتبر في تزويج العتيقه اذن معتقها وبكسر التاء العتيقه البكر
في اذنها للولي **قوله** ثم كافر يزوجه اي من في ولايته فخرط ويزوجه ايضا البالغة المجنونة عند
فقد المجبر وعند اعمالي الولي اوجبه او تواريه وغير ذلك مما تقدم ومنه العضل بان دعت

رشيده الي كفوعند احكامه وامتنع الولي دون ثلاث مرات فان منع ثلاث مرات انتقلت
الحكمة اليه لا بعد لانه فسق الا ان غلبت طاعاته على معاصيه **قوله** من الخطوبة لو قال من
له ولاية الخطبة لكان ام واولي **قوله** بطلاق وكذا بفسخ او فسخ او موت او في عدة
شبهة نعم لصاحب العدة ان يصرح ان حل له العقد عليها بان كان طلاقه جميعا
ولم تكن في عدة شبهة لغيره اما الخلية المح وجواب الخطبة يعطى حكمها **قوله** وعن خطبة
سابقة فيحرم الخطبة على الخطبة بشرط ان تكون الخطبة الاولى جائزة واجيب
ان الخطب ممن يعنى جوابه بالصرح وعلم الثاني بالخطبة ويجوزها وانها بالصرح
وانها محل تعذر اجابته ولم يعرض الاول عنها والا فلا حرمة **قوله** بوطنى ولو من غير
ادمي كقوله **قوله** والبكر عكسها لو قال صدها كان اولى وهي من لم تزل بكارتها
وان وطئت كالغورا او زالت بغير وطئ لسقطه وحده حبس او باصبع او ظقت بلا
بكاره **قوله** اجبارها عنى انه لا يحتاج في تزويجها الي اذنها صغيرة كانت او كبيرة عا
او محبونه محتاجة للنكاح او لا ويندب له استئذان البالغة العاقلة وكذا المرأة الصالحة
ويكفي سكوتها وبحسب تزويج المحبونه البالغة وترصد في كعود عوي البكاره للاميين
وان كانت فاسقة وكذا في دعوي الثبوتية قبل العقد ولا تسيل عن سبها اما بعد
العقد فلا يقبل قولها بل ولا يثبتها ولو حاله العقد ليلزم فساد النكاح مع
احتمال انها خلقت بلا بكاره او زالت بغير وطئ فاجب **قوله** ان وجدت شروط الاجبار
المعتبر لصحة العقد او يجوز الاقدام كما يصرح به ما ياتي **قوله** يكون الزوج غير
موطوءة في قبلها هذا مستدرك لانه المقسم قائل **قوله** وان تزوج بكفو هذا شرط لصحة
العقد ومثله يسان حال العداق وعدم عداوة بينها وبين الولي ولو طاهرة وبنيها
وبين الزوج ولو باطنه ولا يضر مجرد كراهتها من غير ضرر لغيره او كراهة زوا
به **قوله** بمهر مثل من نقد البلد هذا ان شرط ان يجوز الاقدام على العقد لا
الا للصحة ومثلها كون المهر حالا قال ابن العماد وعدم نسك عليها وعدم تفرضها
كعمر او شيخوخة **قوله** والنيب اي العاقلة الحرة لا يجوز لوليها الابا واجد غيرها

بالاولي لانه ليس له اجبار البكر كما علمها من **قوله** واذا بها باخبار امرأة فقد اليها
وامها اولى **قوله** والمحرما وفي بعض النسخ ذكر فصل هنا وفيه ذكر اخبار العيب وكلامه شام
للتحرير الموبد وغيره كما يدل عليه ما ياتي واسباب التحرير الاصلية ثلاثة القرابة والرضاع
والمصاهرة واما اخلاف الجنس كالجنى والانثى فاعتمدت على ما يتبعها الدملح عن والد
انه ليس مانعا فيجوز المناكحة بينهم قال شيخنا وله وطئ زوجته الجنبه ولو على غير صورة
الادمي حيث علمها وكذا عكسه وخالفه الخطيب والمحرما بالنسب ضابط مختصر وهو
انه يحرم من نسا القرابة من لا دخلت تحت اسم ولد العمومة او الخولة **قوله** بالنسب
القدان واكدت وعليه الاجماع **قوله** اربعة عشر الوجه ان من ثمانية عشر في التحريم
الموبد واربع في حرمة الجمع علي ما ياتي **قوله** الام وان علت في كل انثى بنتى نسبتك
اليها بواسطة او غيرها **قوله** والبنت وان سفلت وهي كل انثى يبنى نسبا اليها
بواسطة او غيرها **قوله** من ما زناه بان حملت امرأة اجنبية غير زوجة من شبهة
الذي خرج علي غير وجه احل بوطنى واستمنا بغير يد حليلته والمرئضة بلبن الزنا
لذلك فتأمل له بدليل انتقا احكام النسب بينهما كارت وخوة **قوله** والاخت وهي
بنت من ولدك من ذكر او انثى **قوله** والحالة وهي اخت انثى ولدك من جهة الاب او
الام بواسطة او غيرها ولا يخفى انه لو قدم العممة على احواله توافق نظم الآية **قوله** وبنت
الاخ شقيقا كان اولاب اولاي **قوله** وبنت اولاد اي الاخ من ذكر او انثى تعميم في اولاد
الاخ **قوله** وبنت الاخ علي ما ذكر في الذي قبله **قوله** واثنان الاخر صريح كلامه وواقع
الشارح ان الآية ليس فيها الا اثنان من سبعة الرضاع ورده بعض المفسرين بانها شاملة
للسبع لان السبع في النسب حرم لاجل الولادة منه او من اصوله فذكر الامم الاول والا
لثاني فتأمل **قوله** اي بنت الزوج من نسب او رضاع وكذا ابنت بنتها وكذا ابنت
الزوج وبنته وبنت بنته كل ذلك يسمى ربيبة **قوله** اذا دخل بالام اي وطئها بعد
صحح او فاسد وقيد الروياني الوطئ بكونه في حال حياة الام والا فلا يحرم زواجه
وانما لم يعتبر العقد الصحيح لان كل من وطئ امرأة شبهة حرمت علي ابائه وابنايه وحرم

عليه امهاتها وبناتها تنفيسه لا تجرم بفت زوجه الام ولا امه ولا بنت زوجه
البنت ولا امه ولا ام زوجه الابن ولا بنتها ولا ام زوجه الاب ولا بنتها ولا زوجه الوصي
ولا زوجه الاب **قوله** ولا يجمع بين المرأة وعمتها الى سوا من نسب او بضاع **قوله** فان
وطي واحدة ولو مكرها او جاهلا وكانت حلالا له فلا غيره بوطي محرم او مجوس
قوله كسبها كالا وعضا او كتابة كذلك لا حيض واحرام ورده وعوها نعم
لو ملك واحدة ونكح الاخرى حلت المنكوحه دون الاخرى سوا كانت الاخرى
سوطوة قبل النكاح **قوله** ولا **قوله** وترد بالبنات للمفعول اي يثبت اخبار الزوج في فتح
نكاحها بخس عيوب اي بواحد منها سوا كان قبل الوطى او حدث بعده **قوله**
خلا للمولي فيما اذا دام واعتمد الخطيب كلام المولي قال بعض العلماء والقرع نوع
من اخبون وكذا الخجل كما قاله الامام الشافعي **قوله** اجزام اي المستحكم ويكفي في
استحكامه اسوداد العضو على الرابع **قوله** والرص اي المستحكم بقول اهل الخبرة
وهذا يجري فيما ياتي في الرجل ايضا **قوله** الرق بفتح التاء المهملة والضم القوية وكذا
القرن ولا تكلف الزوجه بزواله فان زال الله وامكن اجماع فلا خيار ولا يجوز
للاستة ان الله الا باذن السيد **قوله** لا يجب بفتح الجيم وتشديد الموحدة **قوله** وهو
قطع الذكر ولو فعل الزوج كما رجم في الروضة **قوله** فان بقي قدرها فاكفر فلا خيار
فان تنازع فيه صدق هو **قوله** بفتح العين اي مع تشديد النون من عنان الدابة
لانهم يمنعونها عن السير **قوله** عجز اي المكلف ابتداء فخرج العبي والمجنون لانها لا
تقت الا باقرار الزوج او يمينها بعد نكوله وخرج بالابتداء لو حصلت العنة بعد
وطيه ولو مرة فلا خيار ومما صرح به العلماء ان الرجل قد يحصل له العنة في امرأة
دون اخرى **قوله** يشترط في الفسخ بهذه العيوب الدفع الى القاضي والقورية فيها
وفي الفسخ بالعنة ضرب مستقل والدفع بعدها ايضا ولها الاستقلال بالفسخ
حيث ثبت واذا ادعى الوطى فانكرت صدق هو بيمينه **قوله**
في احكام الصداق سمي بذلك لان يدل على صدق رغبة باذله **قوله** ونسعا اسم

لما لا واجب على الرجل بنكاح او وطي شبهة او موت لوزاد او بتفويت بفتح فمرا
كروضاع ورجوع شهود لوني بالقصد وله عشرة اسما منها المهر كما ياتي **قوله** ويستجى
المعاقد تسمية المهر في عقد النكاح وقد يجب كالمزوجة صغيرة بالكر من مهر مثلها وقد
يجزى كالمزوجة بحجر اعليه ممن لم توطى الا بالكر من مهر مثلها **قوله** ولو في نكاح عبد
السيد امته وبه قال الخطيب تبع لما في الروضة وعنده شيخنا عدم استحبابه الا ان كان العبد
مكانبا **قوله** تسميته اي شئ كان اي مما يرضى ان يكون ثمنها هذا ياتي في كلام المصنف
ولو عقد بما لا يتول نبذ ورجع لمهر المثل ويندب الى ايدخل على الزوجه حتى يدفع لها شيا
منه **قوله** فان لم يسم اي الصداق في العقد صح العقد اي مع المهر **قوله** وهذا اي عدم
تسمية الصداق في العقد هو معنى التقويض هذا ذكره الشارح اخذ من بعده في كلام الله
والوجه خلافه لان عدم ذكره يكون بغير تقويض ويجب فيه مهر المثل بالعقد وقد يكون
بالتقويض ولا يجب فيه بالعقد شي وهو الذي اشار اليه الله فيها ياتي **قوله** ويصدر اي
التقويض ثانيا من الزوجه لا يخفى ان هذا ليس من التقويض في العقد الذي الكلام فيه وانما
هو سبب يجوز تقويض المولي في العقد **قوله** الرشيدة ولو حكما مثل السفينة الممثلة
بثلاثة اشياء اي بواحد منها كما هو معلوم **قوله** ان يفرضه الزوج اي يقدر على نفسه قبل
الدخول من غير طلبها او بطلبها واما الاستناع حتى يفرض لها ولها بعد العرض حبس نفسها
حتى تقبض المفروض ان لم يوجله باجل معلوم **قوله** ونرضي الزوج بما فرضه اي ان كانت
دون مهر المثل او لم يكن من نقد البلد او فرض موحدا والا فلا يعتبر رضاها **قوله** او يرضى
الحاكم اي عند تنازعهما ورفع الامر اليه **قوله** ويكون المفروض من جهة الحاكم مهر المثل
حالا من نقد البلد وجوبا عليه وان لم يرض الزوجان به كما سيذكر **قوله** ويشترط علم القاضي
به اي بمهر المثل هو معلوم من اعتبار قدره فيما يفرضه فلا يجوز له الزيادة عليه ولا النقص
وخرج بالقاضي الاضي فلا يجوز فرض من ماله والمفروض متى صح فله حكم المسمى الصحيح فيشترط
بالطلاق قبل الوطى فان طلقها قبل ذلك فلا شي **قوله** او يدخل بها الزوج اي يطاوعها
ولو في جوف او اخر امر **قوله** فيجب لها مهر المثل بنفس الوطى وان رضيت بان لا مهر لها

قوله ويعتبر هذا المهر بحال العقد في الاصح اي ان كان الثمن وقت الوطى والا اعتبر وقت لان
المعتمد اعتبار المهر في اوقات ثلاثة حالة الوطى وحالة العقد وما بينهما **قوله** وان
مات احد الزوجين وتو بالقتل من نفسه او من اجنبي اشار الى انه الموت كالوطى في ايجاب
مهر المثل وكذا في اعتبار الكثرة في الاحوال الثلاثة المذكورة واعلم انه لا مهر بالموت في النكاح
الفاسد **قوله** والمراد بمهر المثل قدر يرفع به في مثلها عادة في العرب والنجس ويقدم النسب فيه
على غيره ويقدم فيه اخت لا برين ثم الاب ثم بنت اخ كذا ثم عمسة كذا ثم بنت عم كذا ثم ام
ثم جدة ثم خالة ثم بنت اخت ثم بنت خال وتقدم القرين من كل جهة على البعدي منها ويقدم من
في بلدها على غيرها ثم بعد ذلك اجنبية عنها ويعتبر في جميع ذلك السن وعقل وعفة وجمال
وقصاحة وعلم وشرف وبكارة وغيرها مما يختلف به الفرض **قوله** بل الضابط ان تقدم
هذا في كلامه **قوله** يستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم
صدوق زوجاته وبناته صلى الله عليه وسلم واما صدوق ام حبيبة فكان من الثلج حتى اربعها
دينار فلا يعتبر ويجوز ان يتزوجها على منفعة معلومة اي بما يجوز الاصل في حلالها
سوا التزويج في ذمة مطلقا او على عين وهو قارر عليها بان كان يعرفها فان لم يعرفها او كانت
مجهولة فسد الصدوق ويرجع الي مهر المثل وسوا كان التعليم لما او لعبدتها مطلقا او لغيرها
الواجب عليها تعليمه **قوله** كتعليمها القرآن سوا كذا او سورة منه معينة او قدرا معيناً من
سورة لكن ان قرأه عليها او كانت تعرفه وكالتم ان العفة والحديث وسماحة والسهم الجاز
والخط وغير ذلك واذا اطلقها قبل التعليم قبل الوطى او بعده استمر وجوب التعليم عليه بنفسه
او غيره نعم ان كان التعليم لما على عينه كعذر التعليم ويرجع الي مهر وفارق جواز تعليم
الاجنبية لقوة التهمة بحصول نوع ودون زيادة تعلق ولو فارق بعد التعليم وقبل
الوطى رجع عليها بنصف اجرة مثله لا بنصف المهر لانه كعين بنفسها وتلفت **قوله** تكون
ويستقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر مراده من ذلك ان الفرق بالطلاق او غيره ان لم
منها ولا بسببها تسقط المهر بعود نصفه الي دافع ولو اجنبيا قهر عليه فان تلف وجب نصف
بدله فان كانت العدة من جهتها كاسلامها ولو تبعها او فسخها بعيبه او ردتها وحدها

او ارضاعها

او ارضاعها او امها له او لزوجته له صغيرة اخذت او كانت بسببها كغنىها بحسبها سقط
مهرها كله في جميع ذلك سوا وجب بالعقد او بالفرض **قوله** لو قبلت الامه نفسها او قبلت
سيدتها قبل الدخول سقط مهرها وقارقت الحرة المذكورة قبلها كمال السليم في تنبيه
قال النووي المتعده مما يغفل عنها فينبغي تعريفها لها واتساع حكمها لهن وهي لغة
من التمتع وعرقا مال يجب لمطلقة لم يجب لها نصف مهر ان كانت العدة لا بسببها ولا
بسببها ولا بموت ويسن ان لا تنقص عن ثلاثين درهما وان لا تبلغ نصف المهر فان تنازعا
قدرها قاض باجتهاده بحسب حالهما يسارا واعسارا وبعد شب او صغر فيها **قوله**
هو ساقط في بعض النسخ والولية من الوكلم وهو الاجتماع لاجتماع الزوجين فيها **قوله** والولية
في العرس مستحبة والا فضل كونهما بعد الدخول **قوله** وقال القاضي تطلق الولية على
كل طعام متخذ لسرور حادث ثم استولت لغيره كوضيعة الموت **قوله** وانما انما تثيره الجور
وعملته عشرة جمعها بقولي ان الولاية في عشر محبة املا ان عقد واعذار لمن ختمنا
عبرين وخمس نفاس والحققة منع كذا خذاق ختم ومأذبة السريد ثنا
نتيعة عند عود للسافر منع وضية لمصارب منع وكبير سنا
واذا اطلقت تنصرف الي وليمة العرس **قوله** ولا يجب الاكل لهما بل ينسحب ان لم يكن صابا
ويجزم الفرس فرج وجوز الفطر من الفطر بل هو افضل ان شق عليه عدم الاكل **قوله**
بشرط ان لا يكون مضافا الى الشرط كقوله نحو عشرين شرطا ان لا يخص الاغنيا وليسوا
اهل حرفته والالم يسقط وجوب الاجابة خلافا لشيخ الاسلام **قوله** بل يستحب اي في اليوم
الاول ويباح في الثاني ويكره في الثالث محله ان لم يكن لضيق محو مكان ولم يجعل كل يوم
لنصف مخصوص من الناس والا وجبت لانها من جمل التي بعد نكاح **قوله** الاس عند
لواخر ما تقدم بقوله بشرط الي اخره عن هذه واستقطه كان مستقيما لان العذر شامل
لجميع الشرط التي منها ما تقدم **قوله** مانع من الاجابة كان الوجه ان يقول سقط لوجوب
الاجابة لان شأن الاعذار ذلك فمما مل **قوله** في محل الدعوة ليس قيدا اذ لو كان في طريق
مثلا كان كذلك **قوله** او لا يطبق به بحالته كحسته او نحو سحرية او كشف عورة ون

الشروط ان لا تكون الوليدة من مال محجور عليه او من مال من في ماله حرام بل تحرم الاجابة ان
علم حرمة ماله ومنها ان لا يكون في المحضورة نهي او خلوة محرمة كما مر اجنبية او امر
وسنها ان لا يكون الداعي طالباً للمباهاة او خوف اسق او ظالم ومنها ان لا يكون المدة
دواولاً عامة كالقاضي ومنها ان لا يكون بعدد او بمرخص في ترك الجماعة ومنها
ان لا يكون هناك منكر كالة لهو وفرش محرمة كمنصوبة او حري او جلد خنزير او صور
حيوان محرمة من موعة بان لا تكون على ارض او سباط او وسادة فان كانت غير محرمة
خوطة طوعة الراس او الوسط او مخرقة بحيث لو كانت حيواناً لا تقيس لم يحرم
الحضور وكذا لا يحرم في صور غير للحيوان كالاشجار تنبسط لو كان يزول
المنكر محضون وجب عليهم الحضور اجابة للدعوة وازالة المنكر فائدة بحجج لان
ان ياخذ من مال غيره ما يظن رضاه به من دراهم وغيرها ويختلف ذلك باختلاف
احوال الناس فقد يصح الانسان بمال دون آخر وتخص دون آخر وجوز للتخصيص
ان ياكل مما قدم له اذا لم يشترط غيره بلا لفظ ولا يتم بما لا يعلم رضي مضمين به
ولو ضيف آخر او نحو هذه ويملكه بوضعه في فمه ولا يتم ملكه عليه الا
بالاخذ او افلواخرجه من فمه فهو على ملك صاحبه وله ان يقول لزوجته ولله
ولغيره كل سرار ولا يزيد على ثلاث ويكرهه عليه ما لم يعلم انه التقى ويندب
للمضيف ان يدعو لمضيفه وان لم ياكل ويجوز بلأكرهه نكرهه كذا قد رآهم
وغيرها في الولائم ويحل التقاطه ما لم يكن فيه اذى مثلاً او ترك التقاطه اولى
ويملكه الاخذ ولو رقيقاً لسيد او غير مكلف ولا يزول ملكه عنه بسقوطه منه
تنبيه من ترك التسط في الاطعمة المباحة الا في نحو عيد وعاشوراء وسين
قضا شهوة عياله مع التوسط وليس اكل من الاطعمة وكثرة الايدي فائدة
اذا عم الحرام جاز استعارة ما يحتاج اليه ولا يتوقف على الضرورة
في اكل القسم بفتح القاف وسكون السين مصدر بمعنى العدد مطلقاً او بين الزوجات
هنا وفتح السين ايضا بمعنى اليقين وبكسر القاف مع سكون السين بمعنى النسيب ومع
فتحها

وَحْشَة

فتحها جمع قسمة **قوله** والشئور وهو لغة الخروج عن الطاعة مطلقاً **قوله** والاول وهو
القسم يكون من جملة الزوج اي لا يلزم الاس كان زوجاً خلاف السيد في ملكه ولو
مستوليات او مع زوجات **قوله** والثاني وهو الشئور من جملة الزوج اي اماله
او غالباً ولا فيكون من جملة الزوج ايضا بخروجه عن اداء الحق الواجب عليه وهو
معاشرتها بالمعروف وموتها والقسم والمهر **قوله** الحق الواجب عليها وهو اطاعتها
ومعاشرتها بالمعروف وتسليم نفسها له وملازمة المسكن **قوله** لا يجب عليه القسم
اي في الواحدة مطلقاً ولا في اكثر منها ابتداء **قوله** حتى لو اعرض له اي في الابتداء او
بعد تمام دور من معه لم يات **قوله** يستحب ان لا يطلها اي بترك جميعها اما لو
باب عند واحدة منهن ولو بلا قربة وجب عليه اتمام الدور فورا على الباقيات بقربة
وجوباً لمن بعدهن بقربة وجوباً بين الجميع ابتداء او بعد تمام دور في تحدي في ابتداءه
قوله والشئورية في القسم على الزوج ولو رقيقاً او صغيراً على وليه ولو مريضاً او رقياً
بين الزوجات الحريات فقط او الا ما فقط واجبة اما الواجب بعد زوجات منها فله
دفع قدر الامة مرتين ولو مبعوضة ومستولدة ولا يعتصر في القسم جامع ولا استثناء
بغير قسم نحو نادرة وان لم تأثم لنحو صغير واقل نوبة القسم يومها وهو افضل وان عثر
في البلاء فلا يجوز اقل منها ويجوز كونها ليلتين او ثلاثاً ولا يجوز اكثر منها الا برضا
ولا تبعض ليله مطلقاً **قوله** فلا يجوز الجمع بين زوجتين مسكن واحد الا بالرضي
منها ولا يجوز ان يدا غرضه من مسكن الا بالرضي او بقربة او غرض كقرب مسكن
من معنى اليها **قوله** فمن لم يكن حارساً له حاصله ان الليل اصل والنهار تابع
لمن عمله نهاراً وعكسه ومن عمله نهاراً فالاصل في حقه وقت راحته ولو كان يول تارة
ليلاً وتارة نهاراً لم يحزله ان يجعل لواقعة ليلة تابعة ونهاراً متبوعاً ولا عكس
والاصل في حق المسافر وقت نزوله ليلاً او نهاراً **قوله** ليلاً صواب نهاراً وكان الاولي
ان يقول لا يدخل في الناح الا ان يحل كراهه على من النهار في حقه اصل لان الدخول في
الاصل لا يجوز للحاجة وانما يجوز للضرورة كمن مخوف وشدة طلق وخوف نهب او

عن الشئور

حريق ولا يتقي قد سرت من الضرورة عرفان طال عليه او طوله قضي الجحيم **قوله** فان كان حاجة
 كحيادة ونحوها كوضع متاع واحدة او دفع نفقة او تمهيد خبر لم يمنع من الدخول ثم ان طال مكثه بان
 تواني في قضاء الحاجة بزم اكثر مما يسعها عادة او طوله يجلس مثله من غير استئصال بها قضي ما
 اطاله فقط **قوله** لم يمنع الاولي لم يحرم عليه الدخول ويجوز الدخول بلا حاجة ولا ضرورة ولا يقضي
 ان لم يطل زمن **قوله** فان جامع له كان الاولي ان يقول وله الاستمتاع حيث جاز له الدخول غير الوطي
 ويجوز الوطي ولا يتضمم الاستمتاع وحرمة الوطي لا لذاته بل لابقائه للعصية به فتأمل تنبيهه
 لو فارق المظلومة قبل القضاء لم يستطع حقها وجب عليه عودها ليقضي لها حقها فان مات سقط
 القضاء ولو خذ ما ذكرناه لا يجب التسوية في ازمته الدخول في التابع وانها تجب في الاصل فيجب
 ترك نحو الحزن لفصله جماعة في الجحيم او فعلها في الجحيم **قوله** واذا اراد السفر اي لغير النقلة اما سفر
 النقلة ولو قصيرا فليس له نفل بعض من طوبى به بل ينقل من يطعمه او ينقل بعضا ويطلق بعضا
 فان خالف قضي الباقيا مطلقا **قوله** اقرع اي وجوبا وان كان السفر قصيرا ان لم يترأصوا على
 واحدة منهم ولهن الرجوع قبل سفرها وبعد قبل مسافة القصر **قوله** وحرمه لو اي ان كان
 السفر مباحا والا امتنع عليه الخروج بواحدة ولو بقرعة ويقضي الباقيات مطلقا **قوله** وان كان
 ان كان سافرا التي خرج لها القرعة وان لم تكن في نوبتها فان كانت في نوبتها لم تدخل نوبتها في مدة
 السفر فيقضيهما لما اذا رجع **قوله** في السفر متعلق بالمعجوبة لاسي لان سالتها في
 اقامة السفر لا في تنبيهه يجوز ان تعجب الزوج حقها من القسم لزوجه او لبقية صوابها
 ان لم تأخذ عوضا ورضي الزوج فان وهبته له خص به من شامتهن او لمعينته منهن خصها به اوله
 ولهن اول بعضهن قسم على الروس ولا يجوز تقديم ليلة الواهبة على وقتها بخلاف عكسه ولها
 الرجوع قبل فواتها ولو في اثنا يجب عليه الخروج منها اذا علم ولا يقضي ما فات قبل علمه
 فابتنع استنبط السكي من هذه المسئلة من الخلع صحة النزول عن الوفايف فليراجع من محله **قوله**
 بزواج الزوج ولو رقيقا او مكلفا **قوله** جديدة ولو يتجدد عقدها بعد مفارقتها **قوله** خصها
 صتا اي وجوبا **قوله** ولو كانت امه او صغير محتمل للوطي او عورتها **قوله** يسبه لبال مع اباها
 ويجرم عليه فيها الخروج بحجة او جماعة او غيرها بغير اذنها وقال الخطيب ينبغي ان يراد في التابع

غيره

العادة فلا يحرم الخروج فيه لما ذكره حكمه السبع كونها عدة ايام الدنيا لان غيرها تذكر اليها
قوله بكرا بالمعنى السابق في استيذانها وضدّها الثيب **قوله** بثلاث لانها المدة الشرعية
 وزيد للبكر لان صياها اكثر ولوزاد البكر على السبع ولو باختيارها قضي الزايد في حق او زاد
 الثيب على الثلاث الى السبع باختيارها قضي الجحيم لانها طعت في حق غيرها **قوله** قضي ما فوقه
 ويقضيه مفرقا في اثنا الادوار **قوله** واذا خاف نشوز المرأة اي بان كان في النسخ الاخرى اي
 ظهرت له امارات كاعراض او عبوس او خروج من منزله بلا عذر او منعها من استمتاع
 بها او اجابته بكلام خشن وليس طبعها ذلك قبله كما اشار اليه في بعض افران بقوله وليس
 الشتم للخروج من النشوز **قوله** اتق الله في حق الواجب عليك وهو العاشر والمفروب
قوله فان ابت من الابا وهو الاستمتاع اي امتنعت من العود الى المطاوعة **قوله** وهجرانها
 بالكلام حرام وكذا هجران غيرها الا لعذر شرعي فيجوز فوق الثلاث ولو جيب الدهر
 كما ذكره عن الروضة **قوله** بتكرع ليس فله الضرب وان لم ينكر النشوز على المعتد لكن
 يحل جوارحه ان افاد فيها والا فلا يضرب **قوله** ضرب تاديب فلا يكون مبرحا ولا على الوجه
 والمها لك **قوله** فان افضي ضربها الى التلف اليها يموتها او الى تلف شي من اعضائها او
 حواسها وجب الغرم عليه بمقابلة ما تلف من دية او قيمة او قودا وارثا وحكومة لان
 ضرب التاديب مشروط بسلامة العاقبة ولذلك كان الاولي لم يعفو عنها لانه ملصقة
 نفسه وبذلك فارق عدم طلب العفو في تاديب الصغير تنبيهه **قوله** يوجب في بعض
 الفسخ زيادة بقوله ويسقط اي اخرها ياتي ولعل السامع لم يذكره استغناء بما بان
 في النفقات ومعنى السقوط هنا عدم الوجوب لان السقوط فرع الوجوب او غلبي
 ما في الاضمار على الابتداء **قوله** بالنشوز بما مر ولو في اثنا يوم او فصل **قوله** ضربها
 في ذلك الدور وما بعده مادامت ناشرة وان لم تات بالنشوز كصغيرة ما لم ترجع قبل
 نوبتها **قوله** ونفقتها اي تسقط مونتها من نفقة وكفى وادم والله تنظف وغيرها
 بنشوز جز من اليوم ولو في آخره وان عادت فيه الى الطاعة وكذا السوء الفصل جميعه
 ولعل المص لم يذكره للعلم بان الكسوة تابعة للنفقة وجوبا وعدها واعلم

انه اذا تعدي احد الزوجين علي الآخر بما لا يجوز له فيها القاضي عنه ولا يعزله فان
عزله بطلب الآخر بما يليق به فان ادعي كل منهما تعدي الآخر عليه تعرف حالهما بخبر
ثقة بخبرها بحوازا وغيره ومنع الطام منها فان دام الشقاق بينهما بعث
القاضي وجوب الكل منهما حكما صامدا عدلا عازقا بما يطلب منه وكونه ذكرا
ومن اهل كل اول وبديل ان لم يرض احداهما به فان لم يمكن الاتفاق بينهما وكل
الزوج حكمه بطلاق او خلع والزوجه حكمها ببذل عوض وقبول طلاق حيث كان مصالحة
فصل في احكام الخلع واصله الترافعة وقد صحح عنها الي غيرها من
الاحكام بحال وهو مخلص من الطلاق الثلاث مطلقا وقال شيخنا لا يخلص
الاثبات المتعدي كقوله لا تعلق كذا في هذا الشهر مثلا وادخل خلع وقع في الاسلام كان
من امرأة ثابت بن قيس **قوله** وهو اي لغة من الخلع وهو النزاع لا كلام من الزوجين لباس
الآخر وشرعا فرقة بعوض مقصود اي واجع بحجة الزوج فاركانه خمسة ملزمة
وعوض وبضع وزوج وصيغة وشرط الصيغة كما في البيع لكن لا يضر هنا ذلك كالم
يسير وهي كل لفظ من الفاظ الطلاق صريحة وكناية ولفظ الخلع والفاضة منها
ولكن شرط صحتها ذكر المال او نيته علي المعتد وشرط الزوج كونه يصح طلاقه فيجب
خلع عبدا وسفيرا ويدفع المال للمالك امرها من السيد والولي ولو جعل الشارع ما ذكره
قيدا في كلام الملم لكان اخيرا لان يقال كلام الشارع فيما يقع به الخلع وكلام الملم فيما
يجب تسليمه بالخلع وشرط العوض معلوم من كلام الشارع وقد اشار الي بعض محترراته
بقوله فخرج الخلع علي دونه كونه كالحشر لا يقع خلع ابل يقع الطلاق رجعي ولا مال
فان كان مقصودا كالحشر والميسرة وقع باينا مهر المثل وجهه الزوج شاملا له وسيد
ولو مع غيرها كان ابراتي وزيدا من دينك عليه فانت طالق فيقع باينا مهر المثل
ونصح البراءة لما خلاف ما لو طلقها عا براءة اجنبي وحده فيقع رجعي ولا مال قال شيخنا
والبراءة صحيحة فراجع **قوله** والخلع جائز اي صحيح بالمشي حيث كان علي عوض معلوم
متدور علي تسليمه ومنه ما لو خالعه بما وجب لها عليه من قود ونحوه **قوله**

فان كان

فان كان علي مجهول ومنه ما لو خالعهما علي ما في كفها وليس فيه شيء فيقع باينا مهر المثل
وشرح بقدره علي تسليمه الذي زاده الشارع ما لو خالعهما علي نحو مقصود فيقع البقا
باينا مهر المثل فعلم ان العوض يكون قليلا وكثيرا ودنيا ومنفعة ومملوكا وغيره وطاهرا
ونجسا ومعلوما ومجهولا وشرط ملزمة قابلا او ملتصقا او اجنبيا كونه مطلقا او غير
وفي مفهومه تفصيل فاختلاع المريض من الموت صحيح ويجب من الثلث وما زاد علي
مهر مثلها واختلاع مجنون الفليس صحيح بعوض في ذمتها ودينها ما لا يفسد وباختلاع
السفينة رجعي ويلفوا ذكر المال واختلاع الامتد ولو مكاتبه باذن سيدها صحيح فان
اطلق الاذن اختلعت مهر المثل فاقبل ويتعلق بكسبها وما ل تجارتهما او قدرها ما دنا
واختلعت به فلهذا كذا او عين لها عينا تعلق الخلع بها فان خالفت شيئا من ذلك بزيادة
علي مهر المثل او علي الدين او علي العين تعلق بذمتها او اختلعت بغير اذن بعين من مال
سيدتها او غيره بآنت مهر المثل في ذمتها او بدلين بآنت به في ذمتها وكل ما تعلق
بذمتها لا يتطلب به الا بعد الصق واليسار ولو قال ان ابراتي من دينك او صدقتك
فانت طالق فابراة وقع الطلاق ان كان ما ابراة منه معلوما والا فلا **قوله** تعلق
به المرأة نفسها اي بضمها الذي استخلصت بالعوض **قوله** ولا رجعة له عليها في عدته
لبيئته منها منه ولا يصح منها ابلا ولا طهارا وكذا الا توارث بينهما **قوله** الا بملك حديد باركانه
وشرط وهذا استثناء منقطع ولذلك قال انه ساقط من بعض النسخ ومحلله ان لم يكن
الطلاق ثلاثا **قوله** ويجوز الخلع في الظاهر الذي جامعها فيه او في جميع قبله وفي الخيف العا
قوله ولا يكون حراما اي ان كان معها فان كان مع اجنبي فهو حرام وشرح بالظاهر
المذكور بالظاهر انما هي عن ذلك فلا حرمة مطلقا **قوله** ولا يلحق المختلعة الطلاق لما مر
قوله بخلاف الرجعية فيلحقها الطلاق وكذا غيرها لما تقدم **قوله** لو ادعت
خلعا فانكر صدق بيمينه فان اقامت بينة عمل بها ان كانت رجلين ولا مال ولو ادعي
خلعا فانت بآنت بقوله ولا مال فتخلف علي نيته ولها نفقة العدة فان اقام بينة
ولو شاهدا ليخلف معه ثبت المال ولو اختلفا في عدة الطلاق او في جنس عوضه او

صفتها تحالفاً ويبدأ بالزوج هنا ثم يفسح ويجب لها مهر المثل **فصل**
في احكام الطلاق ومنها كونه مكرها او حراما او غيره من بقية الاحكام وسيذكره قوله
هو لغة حل القيد حسا او معني **قوله** وشتر على حل قيد النكاح فهو معنوي ولو قال كغير حل عقد
النكاح لكان اولي ولو زاد بلفظ طلاق او نحوها لكان صوابا اذ الاول يشمل الفسخ وهو
ليس طلاقا ولذا ذكره واعلى الدرر ايرى حيث لم يطلاق يقع بلا صريح ولا كناية وهو
اعتراف الزوجين بفسق الشهود حاله العقد بان هذا امر قد فسخ على الصحيح **قوله**
ويشترط لنفذه اي وقوعه ولو معلقا بالتكليف والاختيار **قوله** الزوج الذي
هو اصدار كانه الحجة وباقيها محل وولاية وقصد وصيغة وسياتي ذكرها آنفا وذكر
الاكراه وغيره في الفصل بعد هذا **قوله** واما السكران اي المتعدي لانه المراد
عند الاطلاق فينفذ طلاقه وكذا سائر تصرفاته له وعليه من باب ربط الاحكام
بالاسباب تغليظا عليه **قوله** والطلاق ضربان اي الفاظه الدالة على حصوله قسما
ولا بد من اسما نفسه ولو تقدير فلا يقع تحريك اللسان به ولا بنيت **قوله** والصرح
ما لا يخفى في كلام المص فذكره تذكرا **قوله** لم يقبل لو قال لم يمنع من التزوج
لكان اولي لان عدم ارادته الطلاق مع اللفظ الصريح وان قبلت منه لا يمنع من وقوع
الطلاق بل لو اراد عدمه لم يمنع من الوقوع فتأمل **قوله** فالصرح ثلاثة الفاظ اي
بحسب الجنس او النوع او المستحق منه **قوله** وما استحق صواب حذف
الواو لان المصدر الثلاثة كنايةات والصرح هو ما استحق منها ولو بالعجمية فيما استحق
من الطلاق **قوله** والآخرين **قوله** مطلقه يقع الطاء وتشديد اللام اما يسكون الطاء
وخفيف اللام فهو كناية **قوله** ان ذكر المال ونيتته ذكره كما تقدم **قوله** ولا يقترأ اي لا
يتوقف وقوع الطلاق في الصريح على نية ايقاعه بل وان نوي عدمه ومنه على
الطلاق وكذا الاطلاق لان المراد واجب وطلق الله لان كل ما يستحق به الله
الانسان يجمع اضافته الى الله كالعتق والابراء **قوله** وتفتقر الى الغيبة ويكفي اقرارها
بجزء من اللفظ ومنه انت على المعتد **قوله** الحق في بغير الهمة وفتح الحاء وجعل بالعكس

قال

قال المطرزي هو خطأ **قوله** وغير ذلك مما في المطولات وفي بعض النسخ ذكر بعضا
منها كانت بنية اي مقطوعة الوصلة انت باين اي باينة انت حرام انت كالميتة
اعزبي اعزبي ابعدني اذهبي تقضي وما اشبه ذلك فان نوي بجميع ذلك الطلاق
وقع والا فلا انني تنبيهه لا عبرة باشارة الناطق في ذلك واما اشارة الاخرى
فهي كالنطق في سائر الاحكام عقدا وحلا الا في ثلاثة عدم بطلان الصلاة بها وعدم
صحته الشهادة بها وعدم الحجتها فيها اذ احلف انه لا ينكح ثم ان فهمها كل احد في
صريحه او اختص فهمها الفطن في كناية والا فلا فسخ **قوله** قال لزوجته ان
قبلت ضرتك فانت طالق فقبلها بعد موتها لم تطلق لانها لا شهوة بعد الموت
بخلاف تقبيل امه لانه لا تستغفقه والاكرام ولو قال لزوجته ان وجدت في البيت
شيئا من متاعك ولم اكسره في راسك فانت طالق فوجدت في البيت بها ولم تطلق
وقيل تطلق عند الياس بموت احد **قوله** والسافيه اي وفي بعض النسخ الترجمة هنا
بفصل **قوله** اي الطلاق خرج به الفسخ فلا سبه فيه ولا بدعة كما في الروض **قوله**
منه وبدعه سيد كرتفسيرها بجواز الاول وحرمة الثاني لما فيه من تطويل العدة على
المطلقة **قوله** وهن ذوات كخص اي غير الحامل والصغيرة والايسة والمختلعة
كما ياتي **قوله** في طهر غير مجامع فيه اي ولا في حيض قبله سواء جرحه او كان قد علقه بالوقوع
فيه بخلاف ما لو علقه فيه بالوقوع في غيره ثم ان وجدت الصفة في وقت سنة
فموسني او في وقت بدعه فهو بدعي لكن لا اثر فيه واعلم ان التقاسم كالحيف وان
الوطي في الدبر واستدخال المني المحترم كالجامع **قوله** ان يوقع الطلاق في الحيض
اي ان يوجد جميع صيغة اول طلقه فيه ولست مع اخره فلو وجدت بعض
الصيغة في الطهر كلفظ انت وبعضها في الحيض كلفظ طالق فهو سني ويجب
الطهر المذكور قرا كاملا وان كان لا يقع الطلاق الا بهما الصيغة قاله ابن
الرفوعة ونقله عن ابن سريج او طلقها طلقه في الطهر ثم طلقها في الحيض او وقع
الطلاق مع اخر جزء من الحيض فهو سني فيهما ووجود الصفة المعلق بها في

الحيف باختياره كتحسينه نعم لو علق سيدامة عقدها على طلاقها فطلعت روجا
في كحيض لم يحرم وكذا اطلاق المولي وطلاق الحكمين **قوله** وضرب المهر هذا هو
الضرب الثاني في كلام المص والحق ان ما سلكه مخالف لما سلكه غيره من المؤلفين اذ
قالوا ان في تقسيم السني والبدعي طريقين احدهما انه قسمان سني وبدعي فقط
وقسم السني فيه بالجائز وثانيتها ثلثة اقسام سني وبدعي ولا ولا قال القسم
الاول ان صام ذكره المص في الضرب الاول والثالث هو ما ذكره المص في الضرب الثاني
على ان ما ذكره المص غير مستقيم كما يعمه ما قرناه فيه **قوله** وهن اربع لو سكت عن
العدد كان اولي لما عرفت فيما تقدم ولتتم اطلاق المجرة **قوله** الصغيرة لان عدتها
بالاشهر وظلها الايسة والحامل عدتها بوضع الحمل وغير المدخول بها لا عدتها عليها
مع ان المختلعة بعد الدخول لا حرمته في طلاقها ايضا **تفسيره** اذ اوصف
الطلاق بالحسن او نحوه حمل على وقت السنة او بالقبض او الفحش فعلى وقت
البدعة فان جمع الصفتين وقع حالا واعلم انه يندب لمن طلق بدعيًا حراما ان
يرجع مادامت البدعة ثم اذا جا وقت السنة ان شاطلق وان شالاطلق
وينتهي السن بفراغ وقت البدعة **قوله** وينقسم الطلاق باعتبار آخر
غير السني والبدعي بحسب عروض الاحكام الخمسة **قوله**
في طلاق الحر والعبد من حيث العدد وما يترتب عليه **قوله** وغير ذلك كالاستئنا
والتعليق والحلل بشرط المطلق **قوله** ويملك الزوج الحر حالة الذكاح وان رق
بعد كرمي طلق طلقين ثم التحق بدار الحرب ثم استرق وله نكاحها بلا محلل
قوله ولوامة اعتبارا بحرية الزوج خلافا لابي حنيفة لانه المالك **قوله** والبعض
والكاتب والمذبح كالعبد لا يخفى ان الاخيرين داخلين في العبد فايروها غير مستقيم
ولو اراد بالعبد من فيه رق لدخل المبيع ايضا **قوله** ويصح الاستئنا في الطلاق
وكذا في سائر العقود والحلول ولعل تقييد بالطلاق لدفع تكراره مع ذكره له
في الاقرار واصله الاخراج بالا او احدي احوالها ما لولاه لدخل في الكلام

السابق

السابق والمراد به اعم من ذلك ومنه ما لو قال من ذراعي او غرسي او كرمي
ففيه التفصيل الاتي ومنه التعليق بان شا الله او ان لم ينشأ الله وله المانع
كل عقد وصل ما لم يقصد به التبرك نعم لو قال يا طلاق ان شا الله لم ينفعه الاستئنا
ولا يقع في التعليق بما هو مستحيل عقلا كاجمع بين النقيضين او عادة كصعود
السما او شرعا كمنع صوم رمضان **قوله** اذ اوصله به بان لم يفصل بكلام اجبي
مطلقا او بسكوت غير سكتة النفس والعني وانقطاع الصوت **قوله** ويشترط
ايضا ان يتوبه له اي ان يوجد قصد المستثنى حالة تلفظه بالمستثنى منه
فلو لم يعرض له قصده الا بعد الفراغ لم يعتد به **قوله** ويشترط ايضا عدم استغراق
المستثنى منه اي ان لا يكون العدد الثاني مساويا لما قبله او زائدا عليه لان
العبرة باللفظ ولو قال انت طالق خمسا الا ثلاثا وقع ثلثان فقط وان كانت
الثلاث مستغرقة للعدد الشرعي ويشترط ان يلفظه وان يسمع بنفسه
حقيقته او حكما وقول بعضهم ولا بد ان يقصد به دفع الحكم لا دفع اليقين ليس
الا ان اراده به النية السابقة والاستئنا من النبي انباء كوعلمه **قوله**
كانت طالق ثلاثا الا ثلاثا تبطل الاستئنا اي ويقع الثلاث اي ما لم يقصد
باعتقنا اخر فلو قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا الواحدة وقع واحدة فقط
قوله ويصح تعليقه اي الطلاق بغير المشيئة كما مر من زمان او مكان او غيرهما
واليد اشار بقوله بالصفة كقول الشهر او راسه او هلاله ويقع باول جزء من
اول ليلة منه وثلثه واخوه وتامه اجزؤه ونصفه غروب خامس عشر
وبين الليل والنهار فداغما هو منه **قوله** والشرط اشارة الى تعليقه بالاداء
الشرطية كان دخلت الدار ومن دخلت الدار وكلها لا تقتضي قورا في الاثبات
الا في ان وادامع العوض او مشيتها خطأ باو تقضي الفور في النبي الا ان
ولا تقتضي تكرارا الا **قوله** والطلاق لا يقع الا بوجه ولوامة او رجعية وهذا
اشارة الى اعتبار شرط المحلل السابق قبله **قوله** ولا تعليقا لوجعل السارح هذه

مسئلة مستقلة كان اولي لانها ليست داخله في كلام المصنف لان كلامه في الوقوع
لا في التعليق **قوله** واربع لا يقع طلاقهم ولا تعليقهم فيه اشارة الى اعتبار شرط
المطلق المتقدم وسكت عن السكران لذكره له فيما مضى وسينبه السامع عليه
قوله والمجنون اي غير المتعدي به اذ الم يقع في متعد به كان جن غير متعد في سكر
متعدي به فيقع عليه الطلاق وتنفذ تصرفاته كالتقدم **قوله** وفي معناه المعنى عليه فحكمة المجنون
فيما ذكره ومثله المريم والمعتوه **قوله** والمكره اي لا يقع طلاقه خلافا لابي حنيفة **قوله**
وصورته اي صورة الاكراه على الطلاق حتى اكراه القاضى للمولى عليه وعلى هذا فاكراه المكره
على الاسلام حتى فيصح منه قال بعضهم ومثله اكراه المحر في علمه فله نظر فاجم **قوله** وشرط
الاكراه له ومن شرطه ان يكون عاجلا ظاهرا فلا اكراه بالتخوف بالقوة الاجلة ولا بما هو
مستحق له **قوله** او ان لا يما مال اي له وقع بحيث يسهل عليه الطلاق دون بذله **قوله**
واذا صدر به اشارة الى ان التكليف لا يعتبر وجوده حال وجود الصفة التي وقع التعليق
بها في وقت التكليف وهذا يشترط ما اذا صدرت الصفة بفعله او غيره **قوله**
في السبلة السريجة وهي لو قال لامرأته متي طلقتك او وقع طلاقه عليك مثلا فان
قال قبله فلا فاذ اطلقها وقع النكاح على العقد **قوله** في احكام الرجوع
لغة المرأة من الرجوع من طلاق او غيره **قوله** وشرعا رد المرأة اي الرجوع الى النكاح
اي الكامل من طلاق غير باين وبه علم اركانها الثلاثة التي هي الزوج والمحل والصبيغ
قوله على وجه مخصوص لعلم اراد به شروط الزوج المعتبرة في صحة رجوعها وصرح بالطلاق
وطي الشبهة والظاهر كذا الا لا **قوله** واذا اطلق شخص حرا ورفيق امرأته اي زوجته
طلقه او طلق حرا امرأته طلقين **قوله** فله ولو بناه بغير رادنها وبغير رضاها وبغير
رضا سيدها ويندب فيه الاشهاد عليها **قوله** مراجعتها اي عودها الى نكاحه بشرط
كونها مطلقه بلا عوض لم يستوف عدة طلاقها في العدة قابلة كل معينة موطوءة له
ولو في الدبر واستدخلت مائة في القبل **قوله** من انطلق وتقدم ان انسان الاكره
كالنطق **قوله** بالفاظ فلا يحصل بنية ولا بفعل كوطي خلافا لابي حنيفة ولا تصح

كذلك
في السبلة
السريجة
وهي لو قال
لامرأته متي
طلقتك او وقع
طلاقه عليك
مثلا فان قال
قبله فلا فاذ
اطلقها وقع
النكاح على
العقد

معلقة

معلقة واموتته ولو شئتها وتصح بالجمعة ولو لم تكن بحسن العربية **قوله** في صحتها
قوله كناية عن معتد **قوله** وشرط الرجوع اشارة الى شرط الركن الثالث وهو الرجوع حرا
او قريبا **قوله** ان لم يكن محرما لوقال شرط الرجوع اهلية النكاح الا المحرم لانه يصح رجوعه
ان كان اظهر في مراده **قوله** اهلية النكاح اي ان يكون عقده النكاح لنفسه صحيح في ذاته
وان منعه عارض كإكراه او توقف على ذن غيره كاسيد كره **قوله** وان طلقها زوجا اي
وقع طلاقه عليها ولو بغيره او بصفة **قوله** ثلاثا معا او مرتين او في اكثر منها كسبعين مثله
وان قبل حرمته على المصوح وكذا الشفان في الرقيق **قوله** لم يخل له ولو علم اليقين **قوله**
انقضاء عدتها باقرا او شهرا او حمل وتصدق فيها حيث امكن **قوله** تزويجها غير ولو تزوجنا
او صغيرا او بشرط الاتي او قريبا بالفا وصرح به الوطى بملك اليقين او بالشبهة فلا يحصل
التحليل **قوله** تزويجا صحيحا خارج به تزويج الرقيق غير البالغ وما لو شرط في العدة ان اذا
وطي طلق بخلاف نية ذلك وان كرهت والثالث دخوله بها هو مستدرك **قوله** بان
يخرج حشفته او قدرها من مقطوعها بقبول المرأة لا بد برها ولو كان محابلا او كان احدهما
او كل منهما مجنونا او نائما او محرما او صائيا او كان هو خصيا او عينا او كانت حائضا
او مظهرا منها او مقعدة عن شبهة طرات على نكاح المحلل ولا بد من زوال البكارة في البكر
ولو غورا **قوله** بشرط الانتشار في الذكر اي بالخل وان استعان على دخاله بيده او يدها
فلا يكفي مع عدم الانتشار ولو صح حمل من السليم الكبير **قوله** بينونتها اي طلاقها بآيات
ولو جملت تنبيه يقبل قول المطلق فلا يثبتها في التحليل ان امكن وللاول تزويجها
وان ظن كذبها لكن مع الكراهة فان كذبها منع من تزويجها **قوله** في احكام
الايلاء وهو حرام لما فيه من الايذاء والكبرية وكان طلاقا في الجاهلية فقبحه الشرع حكمه كآصا
قوله مصدر ربي اي امرأة مفتوحة ممدودة **قوله** وشرعا حلف نزع اي هذا الشريف يستعمل على
اركانه الستة وهي حالف ومحلوف به ومحلوف عليه ومدة وزوج وصيغ وقوله وهذا اللغ
فيه تجوز قبوله واذا حلف اي الزوج المكن وطوءه حرا او قريبا لا يبطا ولا يحل مع زوجته
حره او امة وطيا شرعا الى اخره خرج بالجماع الاستمتاع فلا ايلاء بالاستمتاع منه بالحلف وصرح

في احكام

بأنه لا يملكها من سبيلها وخرج الوطى في الحيض أو البر ولا يقبل بها
 دعواه الوطى بالقدم والاجتماع بل يدعى **قوله** وطيا إشارة إلى أن مطلقا في كلام المصنف
 وصف لموصوف وليس من صفته الخالف فلا تتوقف صحتها عليه **قوله** أي وطيا مقيد بالوضوح
 أفاد أن لفظ مدة ليس من لفظ الخالف على ما ذكر قبله **قوله** تريد على أربعة أشهر أي زيادة
 كانت وإن لم يكن فيها الزرع والمطالبة من حيث الحكم بالأبلا ولا يوجد أن الأفي يمكن فيه
 ومنه مستبعد الحصول كونهما وموت وموت غيرها وتزول عيسى صيا الله عليه السلام قوله
 وصفاته الواو يعني **قوله** أو علق الخ عطف على حلف فهو زيادة على كلام المصنف وكذا ما بعد
 تنبيهه دخل في الزيادة ما لو كررها كقوله والله لا أطاؤن خمسة أشهر فإذا
 مضت فوالله لا أطاؤن خمسة أشهر فما أبلا أن لكل منها حكمه وخرج بالزيادة الأربعة
 وما دونها وإن تكرر كقوله والله لا أطاؤن أربعة أشهر مرة أو أكثر فليس أبلا لكن يأتي
 ثم المحلل الأيضا قال في المطلب وكأنه دون ثم الأيلا ويجوز أن يكون فوقه لأن ذكر
 يمكن فيه رفع الضرر فمهر على الزوج بخلاف هذا نعم لو لم يكرر القسم فهو أبلا وأما قوله
 والله لا أطاؤن أربعة أشهر فإذا مضت فلا أطاؤن أربعة أشهر وهكذا **قوله** أي يهدل
 فيه إشارة إلى أن إهماله لا يبيح إجلا **قوله** أن سالت ذلك الصواب اسقا طه لأن التبدل
 المدة لا يتوقف عليه ولا على دفع نفق كأيضه كلام الشارع وإنما المعنى أنه يجب على
 الزوجة أن تصبر على زوجها بعدم طلب الوطى مدة الأربعة أشهر **قوله** وفي الرجعية الخ
 أي إذا وقع الإطلا في الزوج المطلقة رجعية لا تحسب المدة حتى يراجع ولا تحسب من
 المدة زمن ردة من أحدها ولا مدة مانع وطى منها حسي نحو مرض وجنون ونشور
 أو طرعي كقلبس بغير من من صوم أو صلاة أو إحرام وتستأنف المدة بعد ذلك
 ولا تبني على ما مضى قبله نعم يجب منها زمن الحيض والنفاس **قوله** ثم إن مضت
 هذه المدة الخالية عن المانع أو مضى بها بعد زوال المانع **قوله** غير بطليها إن كانت
 بالغة ولو أمة وتمهل المراجعة حتى تبلغ فلا يطالب سيد ولا ولي وتطالب الكاملة
 متى شئت لأنه على التراضي ولا يسقط بتركها **قوله** بين الفينة أي الوطى من فأ

إذا رجع لرجوعه إلى الذي امتنع منه **قوله** والتكفير عن يمينه إن كان الخلف بانه أو
 بصفه من صفاته ولا يلزمه الأكفان واحدة وإن كرر الأيلا حيث قصد التأكيد وإن
 تعدد الأيلا المجلس أو أطلق وأخذ المجلس ولا تكفره فإن كان الأيلا بغير الخلف بانه
 حصل ما قاله من وقوع ما علق به من طلاق أو علق أولزوم بالترمه من صوم
 أو صلاة أو غيرها ولو قال مع التكفير لكان أولى لدفع توهم أنه من الخيرية وليس
 مراد وإنما التحسين بين الفينة والطلاق وما ذكره المصنف هو ظاهر كلامه غير ما عتقد
 الخطيب أنها تطالبه بالفينة أولا فإن امتنع طالبت به بالطلاق نعم إن قال به مانع
 طبعي كمرض طالبت به الفينة للسان بأن يقول إذا قد رت فبت أو مانع شرعي كإحرام
 أو صوم واجب طالبت به بالطلاق بحرمة الوطى عليه فإن عصى بالوطى انحلت اليمين
 وسقطت مطالبت به **قوله** طلق عليه الأحكام بعد ثبوت امتناعه عنه بحضوره كما في
 البعض طلسمه كان يقول أو فعت علي فلانة عن فلان طلقة أو حكيت علي فلان في زوجته
 بطلقه ولا يحتاج إلى طلاق عليه إلى حضوره ولو طلقا معا أو طلق هو بعد طلاق القاض
 وقع الطلاق أو طلق القاضي في مدة الإمهال أو بعد طلاقه أو بعد وطيه لم يقع
 فسرع لو اختلفا في الأيلا أو في معنى مدته صدق بيمينه وإن اعترفت بالوطى
 سقطت حقها وإن أنكره هو **قوله** في أحكام الظهار وهو من الكباير وكان
 طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه إلى ما يأتي **قوله** وشرع الخ فأركانها أربعة مظاهر
 ومظاهر منها ومثبه به وصيغة وقد جمعها تصوير المصنف نظر الصورة الأصلية
قوله أن يقول باللفظ وإشارة الأخرس كالقول وكذا الكتابة **قوله** الرجل أي الزوج
 الذي يقع طلاقه ولو رقيقا أو كافرا أو مجبويا أو ممسوحا أو خصيا أو سكران فلا يصح
 من المكروه **قوله** للزوجة ولو أمة أو ثقا أو رجعية أو مجبويا أو صغيره **قوله** أنت
 أو اسكن أو يدرك وكذا كل عضو ظاهر ولو شعرا أو باطنا **قوله** على ليس قيد **قوله**
 كظهره أي أو عينها أو كيدها وإن لم يكن لها يد وكل عضو من أعضائها الظاهرة لا الباطنة

إذا رجع

إذا رجع لرجوعه إلى الذي امتنع منه **قوله** والتكفير عن يمينه إن كان الخلف بانه أو
 بصفه من صفاته ولا يلزمه الأكفان واحدة وإن كرر الأيلا حيث قصد التأكيد وإن
 تعدد الأيلا المجلس أو أطلق وأخذ المجلس ولا تكفره فإن كان الأيلا بغير الخلف بانه
 حصل ما قاله من وقوع ما علق به من طلاق أو علق أولزوم بالترمه من صوم
 أو صلاة أو غيرها ولو قال مع التكفير لكان أولى لدفع توهم أنه من الخيرية وليس
 مراد وإنما التحسين بين الفينة والطلاق وما ذكره المصنف هو ظاهر كلامه غير ما عتقد
 الخطيب أنها تطالبه بالفينة أولا فإن امتنع طالبت به بالطلاق نعم إن قال به مانع
 طبعي كمرض طالبت به الفينة للسان بأن يقول إذا قد رت فبت أو مانع شرعي كإحرام
 أو صوم واجب طالبت به بالطلاق بحرمة الوطى عليه فإن عصى بالوطى انحلت اليمين
 وسقطت مطالبت به **قوله** طلق عليه الأحكام بعد ثبوت امتناعه عنه بحضوره كما في
 البعض طلسمه كان يقول أو فعت علي فلانة عن فلان طلقة أو حكيت علي فلان في زوجته
 بطلقه ولا يحتاج إلى طلاق عليه إلى حضوره ولو طلقا معا أو طلق هو بعد طلاق القاض
 وقع الطلاق أو طلق القاضي في مدة الإمهال أو بعد طلاقه أو بعد وطيه لم يقع
 فسرع لو اختلفا في الأيلا أو في معنى مدته صدق بيمينه وإن اعترفت بالوطى
 سقطت حقها وإن أنكره هو **قوله** في أحكام الظهار وهو من الكباير وكان
 طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه إلى ما يأتي **قوله** وشرع الخ فأركانها أربعة مظاهر
 ومظاهر منها ومثبه به وصيغة وقد جمعها تصوير المصنف نظر الصورة الأصلية
قوله أن يقول باللفظ وإشارة الأخرس كالقول وكذا الكتابة **قوله** الرجل أي الزوج
 الذي يقع طلاقه ولو رقيقا أو كافرا أو مجبويا أو ممسوحا أو خصيا أو سكران فلا يصح
 من المكروه **قوله** للزوجة ولو أمة أو ثقا أو رجعية أو مجبويا أو صغيره **قوله** أنت
 أو اسكن أو يدرك وكذا كل عضو ظاهر ولو شعرا أو باطنا **قوله** على ليس قيد **قوله**
 كظهره أي أو عينها أو كيدها وإن لم يكن لها يد وكل عضو من أعضائها الظاهرة لا الباطنة

فلاظهار فيها في المشبه او المشبه به على المعتمد وكالام كل محرم لم تكن حلالا له من
نسب او رضاع او مصاهرة فخرت اخت الزوجة وزوجة ابية التي تكلمها بعد ولادة
واخته من الرضاع التي قبل رضاعه وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم ويصح تعليقه
نحو ان طاهر من ضرتك فانت علي كظهر امي فاذا طاهر من الضرة صار
مطاهرا منها ويصح تاقبته بيوم او شهرا وغيره فلو قال انت علي كظهر امي خمسة
اشهر كان ظهرا او ابلا ويلزمه كفارتان ان كان حلف بالله او بصفه من صفاته
والا فكفارة واحدة **قوله** فاذا قال ذلك من واحدة او الكرمع قصد التاكيد لانه لا
يصير عايده على الاصح **قوله** ولم يقبعه بالطلاق بان سكت زمانا يسع لفظات
طالق صار عايده وان طلقها عقبه ولو قال ولم يحصل عقبه فمعه لكان اعم ليشمل
غير الطلاق من موت احدها او مسخه او ردته فان راجع من طلاقها صار عايده
بالرجعة او عاد الى الاسلام لم يصير عايده الا ان اسكتها عقبه زمانا يسع لفظة
لان الرجعة عود الى الحلال والاسلام عود الى الدين الحق وهذا كله في الظاهر غير
الموقت لانه لا يحصل العود فيه الا بالوطي **قوله** ولزمته الكفارة بالظهار **قوله** والعود
والعود معا كافي كفارة اليمين وقيل بالظهار وحده والعود شرط وقيل بالعود وحده
وتعدد بتعدد المظاهر منها ولا تسقط بعد ذلك بفرقة ولا موت وهي على التراخي
لان العود ليس حراما واشتقاقها من الكفر وهو السر لانها تستر الذنب بفقرانه
عتق رقبة لو قال اعتاق رقبة لكان اولى بالخروج شرعي من يعتق عليه بقصد
الكفارة ولا يحزى عتق ام ولد عنها ولا مكاتب كتابه صحيحة ويجزى المدبر والعلق
ولا يحزى العتق مع اخذ عوض عليه من العبد او من اجنبي ولا يحزى عتق بعض رقبة الا
من بعضين باقهما حرة **قوله** مسلمه هو تفسير للمؤمن بها هو اظهر وتوطئة لها
قوله بالسلام احد ابويها او تبعها للسابي او بالدار **قوله** سليمة ولو اصابة فيجزى صغير
ولو ابن يوم ومريض يرجي بروه فان لم يبرأ تبين عدم الاجزاء **قوله** بالعلم والكسب

عطف

عطف تفسير او مرادف فلا يحزى فاقد رجل ولا فاقد يد او خنصر وبصر منها او اقلتين
من غيرها او اقله ايهام **قوله** عاجز بهم **قوله** مريض لا يرجي بروه فان برأ تبين
الاجزاء **قوله** اضرا ايضا احترار عن اجزا فاقد انفه او اذنه او اصابع رجله
واجزا الاصم والاعور الذي لم يضعف عوره بصر عينه السليمة والاعرج الذي
يمكثه تباع المشي والاقرع **قوله** بان يحزى عنها اي في وقت ارادته التخصير **قوله**
حسابا لم يحدها اصلا **قوله** او غيرها بان لم يجد ثمنها فاضلا عن كفايتها وكفاية
محمونه نفقه وكسوة واثاثا واجدا ما لازما لبقية العمر الغالب ولا يكلف شراطين زيادة
على ثمن المثل بما لا يتفان به ولا يكلف بيع عقار يستقله ولا راس مال تجارة ولا مسكن يقيم
الفقة ولا رفيق كذلك ولا يكلف الاستقراض فان تكلف وفعل شيئا من ذلك حصل الاكمل
قوله ويعتبر الشهران بالاملال ان صام من اولها وان نقصا كان طام في اشهر اعتبر
الذي بعده بالاملال وان نقص وتمام الاول من الثالث ثلاثين يوما **قوله** بنية كفارة ولا
يحتاج الى تعيينها من ظهرا او غيره **قوله** من الليل هو اشارة الى وجوب التيمم **قوله** ولا
يشترط بنية لتتابع الفعل وبغية ذلك التتابع ويلزمه الاستيناف
بفطر يوم ولو الاخير بغير عذر او مرض لا يحسب **قوله** او لم يستطع تناولها ولو لم يشقه
لا تحتمل عادة او خوف زيادة مرض او لشدة شهوة اجماع **قوله** فاطعام تبع في هذا اللفظ
الاية والمراد تعليق الحب سليمان بدفعه لهم ولو بلا لفظ او بوضعه بين ايديهم ولا يكفي
ان يطعمهم بغدا او عشا **قوله** ستين فلا يكفي اقل منهم ولا اكثر منهم الا ان كانت الامداد
بعدد الاكثر **قوله** او فقيرا عطف على مسكينا ولو جعله سه لكان اولى لانه متى القرد
احدها دخل فيه الاخر ومن عباراتهم انهما اذا احتجا افترقا واذا افترقا اجتمعا
قوله كل مسكين مد فلا يكفي اقل منه ولو جمعهم ودفع لهم جملة الامداد دفعه كفي **قوله**
من جنس الحب فلا يحزى اللبب ونحوه من غير الحبوب وفي كلام الخطيب اجزا الاوط
وكذا اللبب وهو المعتمد لان كلامها يحزى في الفطرة ومقتضى هذه الصلة اجزا
كلما يحزى فيها ومقتضى ما قبلها خلافة فراجع **قوله** استقرت الكفارة في ذمة

اي مرتبة **قوله** ولو قدر علي بعضها اي من غير العتق لانه لا يتبعض **قوله** كذا وبعض
اخرجه ويستمر باقيا من جنسه في ذمته ولا يجوز تبويض الكفارة من حصليتين
قوله حتي يكفر باخراج جميع الكفارة ولا يكفي بعضها وان عجز عن باقها حتي ينهها
نعم ان عجز عن اخصال الثلاثة جاز له الوطي **قوله** في احكام القذف
واللعان قدم القذف لسبقه علي اللعان وهو لغة الدي وشرا الدي بالزنا في
التعير **قوله** وهو اي اللعان ولم يذكر القذف وسمي بذلك لاشتماله علي لفظ اللعن
وغلب علي الغضب لانه اخف ومن جانب الزوج **قوله** واذا قذف الرجل المكلف فحنت
كذلك والقذف واجب علي الفور كالزنا والعيب ان علم الزوج زناها وهما ولد
بنفيه وجاز ان علمه ولا ولد والاولي له السر عليها ويطلقها ان كرها وحرام
ان لم يعلم زناها وان لم يكن ولد وعلم الزنا برويتها او بشياع مع قرينة كرويتها
خارجة من عنده او عكسه او رويتها تحت شعار في محل ربيبة ولا يكفي الشيوخ
وطا الدرية وحدها وعلم كون الولد ليس منه بمضي اربع سنين بين وطئه وخروج
الولد والا بان لم يكن كذلك او شك فيه حرم القذف واللعان والتفني **قوله** بامر
الحاكم اي بطلبه **قوله** كالمحكم بعد الاجور الحكيم في نفى ولد صغير ولا كبير للبرص
قوله فيقول الملاعن وجوبا عند احكامه وجوبا بعد تلفيته وجوبا **قوله** في الجماع
هذه الاربعة من التغليب بالامكنة الفاضلة فهي مندوبة وشمل الجماع والمنبر
المسجد احرام والمدينة وغيرها نعم الاولي في المسجد الحرام بين الركن الاسود والمقام
المسي بالخطيم وفي بيت المقدس ان يكون عند الصخرة ويسن التغليب بالارضية
الفاضلة نحو بعد العصر خصوصا عصر الجمعة ويعتبر التغليب في الكافر ولو
ان توافوا الناسوا الملكا كالبيعة والكنيسة والزمان مما يقضونه فان
يظنوا شيئا كالدهر والزندق اعتبر مجلس الحاكم **قوله** وان هذا الولد من
الزنا وليس بني هذا انا كيد ولا يكفي الاقتصار عليه كما قاله الخطيب ولو علم ان الولد
ليس منه لم يجز الي فيه كزوج محسوس او صغير **قوله** هذه الكلمات التي منها ذكر

الولد فلو اغتله في سرقة اعاد اللعان من اصله لانها اقيمت مقام اربعة شهود
ولذلك سميت شهادته **قوله** بعد ان يعطه الخ فاد بامر الحاكم شخصيا يضح يد
علي فمه لعنه ينزج **قوله** فيما رويت به هذه المرأة من الزنا ولا بد من ذكر هذه
الجملة وكان حق المصان يذكرها ويشترط موالاته الكلمات الخمس نعم ان احتمل كون
الولد من وطئ تبعة فيقول فيما رويتها به من اصابة غيري لها وان هذا الولد من تلك
الاصابة ولا يحتاج المرأة في هذا الي لعان **قوله** وتعلق بلعانه اي يترتب علي جوف
وتمامه ولو بلا حكم قاض وكوه **قوله** خمسة احكام متعلقة بما هنا فلا يجاني وجوب
اخرى تعلم بعضها مما ياتي وبعضها من محالها **قوله** سقوط احد عن اي الزوج ان ثبت
عليه بقذفها ويقذف الزاني بها ان ذكره في كلمات اللعان والا فلا يسقط لكن له اعادة
اللعان وذكره فيه فان لم يفعل جلد له اربعين ولا يلعن وجب عليه جلدان ولا يسقط احد
عنه لاحدهما بعفو الاخر **قوله** وسقوط التعزير له ولو قال المسم سقوط العقوبة
لتحمل التعزير الذي ذكره **قوله** ان لم تلعن لو اسقطه لكان مستقيما لان لعانها
لرفع عنها لا قيد لوجوبه فتأمل **قوله** وعبر عنه اي زوال الفرائض غير المص بالفرقة
الموبدة التي هي البسوته وهي فرقة فسخ مثل الرضاع لاطلاق ويترتب عليها عدم الارث
بينهما وعدم نفقتها لو كانت حاملا لنفي الولد عنه وصواب تزويجه باختها او اربع سواها
وعدم اجتماعهما حتي في الاحرة كما قاله شيخنا كذا **قوله** ونفي الولد ان احتاج اليه
علي الفور كالزنا بالعيب فاقر لم يصح نفيه بعد ولا يصح نفي احد تومين دون الاخر لان
النسب يحتاج له ولو هني بولد فاجاب بما يتضمنه الافراد كحقه والاحزاب الله جبرافلا **قوله**
واشهرها اي مثلا والمراد ملكها ولو بعبهة لم يحل له وطئها **قوله** وسقوط صلاته
بالصاد المهمة اي كونها محصنة **قوله** فتقول علي نظير ما مر في لعانه من الشروط والمنذور
ومنها التغليب بالزمان والمكان نعم تلعن الحاكم باب المسجد ويخرج القاضي اليها
بعد فراق لعان الزوج **قوله** غضب الله غض الغضب بها لانه الشد من اللعن انه هو
الطر من الانتقام وحرمة الزنا الشد من القذف **قوله** ولو بدل الخ ومنه ابدال

لفظ الله بلفظ الرحمن مثلا فخرج العبرة في الحذف والتقدير بحالة القذف وان حصل
تغير بوجه نحو اسلام او عتق ولو اسلم في بعد نفق ولم يتبعه في الاسلام فان
استحلقة ولو بعد موته وقسمته تركته بين الكفار كحقه في نسبه واسلامه ويرثه وتنقض
القسمه **فصل** في احكام المعتدة والنوع العدة وشريعت لصيانة الانساب
عن الاختلاط **قوله** وهي لغة الاسم من اعتد او ماخوذة من العدد لا شتمها عليه غالبا
قوله وشرا ترمي المرأة اي الزوج حرة او امه والغالب فيها التعبد بدليل
عدم الاكتفاء بتقريب واحد مع حصول البراء به **قوله** متوفي بفتح المشاء والواو والفاء
المشددة اسم مفعول ولا يجوز غيره **قوله** بوضع الحمل اي ابتداء الحمل ولو ميتا ولا
اثر لاقصال بعضه متصلا او منفصلا في سائر الاحكام غالبا **قوله** فلو مات صبي لا
يولد لمثله عن حامل فعدتها بالاشهر لا بوضع الحمل ومثله المسموم بخلاف المجبوب
والخصي والسلول لان الولد ينسب اليهم **قوله** حائلا اي غير حامل او حامل بالانيسب
للزوج **قوله** فعدتها ان كانت حرة وان لم توطا او كانت زوجة لصغير **قوله** وتعتبر
الاشهر بالاهلة فان خفيت عليها كحجوبة اعتدت بمائة وثلاثين يوما ولو مات
عن مطلقة رجعية انتقلت الي عدة الوفاة بخلاف البائنة **قوله** وغير المتوفي عنها
المعتدة عن فرقة طلاق او فسخ بيمين او رضاع او لعان او غيرها **قوله** اي صواب الحيض
اي من حيض **قوله** ثلاثه قرو جمع قرو بالضم والفتح وهو يطلق على الحيض والظهور
حقيقه ولما كان المراد هنا الاطهار قيده المص بها وقيل القرو للاطهار والاقرا للحيض
كحديث ترك الصلاة ايام اقرا بها ولا يجب طهر من لم تحض قرا لان القرو هو المحتوش
بجذمين من حيضين او صيف ونفاس او نفاسين كان تكد من زوج ثم من زنا او عكس
قوله بان بقي من طهرها بقية بعد طهرها وان قلت وخرج بها ما لو قارن الطلاق آخر
جزء من طهرها بتعليق او غيره فهي كالملقة في الحيض **قوله** بالظن في حيضة ثالثة
وان طال طهرها او انقطع منها علمه او لا فان بلغت سن الياس اعتدت بالاشهر واقص
سن الياس اثنان وستون سنة على الاصح **قوله** وما بقي من حيضها لا يجب قرا العلة ذكر

هذا المشاكلة بقية الطهر السابقة والا فهو من سبق القلم لما مر ان المراد بالاقرا
الاطهار فتأمل **قوله** لم تحض اصلا اي لم يسبق لها حيض قبل وجوب العدة عليها **قوله**
ولم تبلغ سن الياس هو قيد لدفع التكرار فيما قبله **قوله** او كانت متحيرة خرج بها
المستحاضة فتعد الي اقرا بها المعتبرة في حقها **قوله** او ايسة اي بلغت سن الياس
السابق سواء سبق لها حيض او لا **قوله** فان حاضت المعتدة اي المذكورة وهي الصغيرة
والكبيرة والمتحيرة والائيسة في الاشهر الثلاثة المذكورة وجب ان تعود الي الاقرا
الثلاثة ولا يحسب هذا الطهر قرا الا لمن سبق لها حيض او نفاس كما تقدم ولو انتظم
الدم قبل تمام الاقرا استأنفت عدة بالاشهر **قوله** او بعد انقضاء الاقرا صوابه الاشهر
الثلاثة **قوله** لم يجب الاقرا اي في غير الايسة ولا فيها ان تزوجت والا وجبت الاقرا
لتبين انها ليست ايسة **قوله** قبل الدخول الدخول بها اي قبل وطئها واستدخال
المني كالوطئ ولو في الدبر نعم لو كان عليها بقية عدة لم يصح نكاحها حتى تنقضي طهرها
بائنة ثم عقد عليها قبل تمام عدتها ثم طهرها قبل وطئها فلا بد تمام العدة الاولى فتأمل
فان هذه قد وقع فيها جميع من الفضل **قوله** وعدة الامة بالحمل كعدة الحرة سواء كان
الحمل كاملا او مضغة بشرط ان يقول القوايل ان فيها صورة خفية او انها اصل ادي
ولو بقيت لتصورن والا فلا تنقض بها العدة كالعلقة ولو مات الحمل في بطنها لم تنقض
عدتها الا بالقائه على الارح **قوله** بقرو من ما لم تعتق في عدة رجعة والا كملت عدة حرة
لان الرجعية كالزوجة وما لم تكن متحيرة والا فان وجبت العدة عليها في اول شهر
اعتدت بشهرين او في اثنائه فان كان الباقي من الشهر خمسة عشر يوما اعتدت
بعده بشهر فقط او كان اقل اعتدت بعده بشهرين غير تلك البقية فتأمل **قوله** على
النفس لانها على المص من الحرة وانما كملت القرا الثاني فيها من لتعذر معرفة نصف
الابتمامه **قوله** وفي قول اخر صريح كلامه ان الخلاف في غير المعتدة عن الوفاة فراجع
قوله ولما المص فحمله اولي اي ان المص قال ان الامة اذا اعتدت بشهرين كان اولي
في حقها من شهر ونصف قال بعضهم وما سلمه المصنف لم يقل به احد من المحققين

لان الخلاف في وجوب قدر العدة عليها وهو ثلاثة اقوال شهر ونصف او شهران
او ثلاثة اشهر وهو مردود لان مراعاة الخلاف متفق علي انها اولي واقتصار
المص على اولوية مراعاة القول الثاني لا ينافي اولوية مراعاة القول الثالث كما ان
اليه الشارع فتأمل تنبيهه لو عاش الزوج زوجته المطلقة او عاش السيد
المطلق من زوجها انقضت عدتها فيهما في الطلاق البائن مطلقا وكذا في الرجعي
فلا يراجعها بعدها لكن بالحكم بالطلاق لو طلقها **فصل** في انواع المعتدة واحكامها
في بعض النسخ تقديم الاستبراء على هذا وما هنا استبرأ وفي بعض النسخ عدم ذكر الفصل
وجوب للمعتدة الرجعية ولو غير حامل السكني في مسكن لا يتبع بها وان لم يكن
ملك للزوج فيجب على الحاكم ان يراه من مال الزوج ان كان او بالاقتراض عليه
بنفسه او باذنه لما في ذلك فان الترتيب من مال نفسها رجعت عليه ان كان باذن
الحاكم او باشهداد والا فلا ويجوز ذلك في كل لازم مما ياتي **قوله** والنفقة
حالة لانها كالزوجة **قوله** وكذا بقية المومن من كسوة وادام ومونة خادمتها
وغير ذلك لما ذكره ولذا سقط ذلك بنشورها قبل الطلاق او بعده كما ذكره **قوله**
وجوب للباين نخلع او ثلاث السكني دون النفقة ودون بقية المومن ولعل تنبيهه
بالنفقة لجل الاستئناس بعد بقوله الا ان تكون حاملا وثبت حملها بتوافقه علم
او بشهادة اربع نسوة او بدعواها مع يمينها فيجب لها النفقة ايضا الا ان كانت ناشلا
ولو في العدة بناء على الاظهر ان النفقة لها بسبب الحمل وحزج البائن معتدة الوفا
فلا نفقة لها وان كانت حاملا او رجعية لانها تستقل الي عدة الوفا نعم ان وجبت
النفقة للباين اكامل قبل الوفا استمرت لانه دوام **قوله** ويجب على المتوفى عنها
زوجها ولوامة او كاترة او مجنونة او صغيرة بمنع وليها **قوله** الاحداد وبقا
احداد من احد او من جد وهو كما قال لغة النسخ مطلقا وشرعا المنع مما ذكره المصنف
قوله من الزينة في الليل بترك لبس الحلي بها راس ذهب او فضة او لؤلؤ وان
كان صغيرا كالحاتم ومنه نحو الودع للاعراب والسلاسل وغيرها **قوله** ويقر ليس

مصبوع

وقف بغيره على طلبة العلم بالان

الراجح

مصبوع ليلا ونهارا من حريرا وغيره يقصد للزينة **قوله** ويباع غير المصبوع
قوله ولبس بالمعني الشامل للقر فيجل ما لم يصنع كما مر **قوله** ومصبوع لا يقصد للزينة
كلاسود والاضف والازرق نعم ان كان شي من ذلك براقا صافي اللون حريرا لانه يتر
به وصرح بالبدن غيره كالقراش واستعة البيت فلا احداد فيه نعم العطا كاللبس
علي الاربع ليلا ونهارا **قوله** والامشاع من الطيب الذي يحرم استعماله علي الحر
ليلا ونهارا ويلزمها ازالته عند الشروع في العلق **قوله** في بدن او ثوب او طعام او
كحل وحبرم الا كحل بالانمذ والاصفر كالصبر الاحاجة بخلاف الابيض كالتونيا سوا السوا
او غيرها ويجرم ليلا ونهارا ردهن شعر راسها وكحتها ان كانت وبقية شعورها وجهها
لابقية بدنها ويجرم طلا وجهها بنحو اسفنداج وحمرة وضباب ما ظهر من بدنها
كالوجه واليدين والرجلين بالحناء وغيرها وتطريف اصابعها وتصفيف شعر طرفيها
وتجعيد شعر صدغيها وتدقيق حاجبها وحشو به الخجل وازالة شعر ما جوحا جبرها
واعلي جبهتها ويجوز التظليل بغسل راس و بدن وامشاط بلادهن واستعمال
خوسدر وازالة شعر حية او حاجب شارب او عانة او ابط وقلم طفره ودخول حمام
ليس فيه خروج محرم ولا يجوز للزوج الاحداد مطلقا **قوله** وللزوجة لا للرجل ان
تحد علي غير زوج من قريب او اجني حيث لا ريبه ثلثة ايام فاقبل ويجرم الزيادة
عليها بقصد الاحداد كما ذكره الشارع **قوله** والمستوكة بموحدة وفوقيتين بينهما واد
اي البائن من البت وهو القاطع لا ندر طاع نكاحها بطلاق او فسخ او كانت في عدة
شبهة او نكاح فاسد وضابطها كل معتدة لا تجب نفقتها وفي الرجعية خلاف ذلك
البائن اكامل والمستبرة **قوله** من مسكن فراقها الا خسر ان يقول منه **قوله** وان
رضي الزوج او رضيا معا لان الحق للفقهاء **قوله** الاحاجة فلا يجوز لها الخروج
كعبادة وزياقة وشجاعة ومن الحاجة الخروج الحج او عمر اصرمت به قبل الفراق او
للوت ولو بغير اذن ولم تحف الفوات بخلاف اصرامها بعد الموت والفراق فليس بالخروج
وان تحقت الفوات وتحلل كالمحصن ويلزمها القضا ودم الفوات **قوله**

وجوز لها الخروج ايضا اذا خافت الى وهذا من الضرورة فهو معلوم من كلام المعصوم بالا وفي قوله
علي نفسها او عضوها لثفا او متعة او فاحشة وكذا الخوف علي مالها **قوله** او علي نفسها
هذا ما اوعرتا او ثلثا او غيرها **قوله** في احكام الاستبراء الذي هو للمملوك
كالعدة للزوجة الحرة وهو لغة وشرعا ما ذكره ولو غير بالامة بدل المرأة لكان السب **قوله**
ومن استحدث اي حدث له ملكا امه ولو قهر **قوله** بشئ لا خيار فيه لو قال بشر احد زوجه
لكان مستقيما سواء وجد القبض او لا فلا يعتد بما قبل اللزوم نعم سبته لانه لو اشترى
زوجه نذبه له استبراء ولا يجب ولو اشترى مرتدة او مجوسية لم يعتد باستبراءها قبل اسلا
قوله او بارت وان لم يوجد قبضها **قوله** او وصية اي بعد قبولها وان لم يقبضها **قوله**
او هبة اي بعد قبضها **قوله** او غير ذلك كدعوى او اقالة او تحالف تنسبه عود
الوطي بعد زواله كاستحداث الملك كتغير مكاتبه كتابه صحيحه لا فاسدة وكاسلام سيد ارتد
او امة ارتدت وكذا من زوجة طلقت قبل الدخول وكذا بعد لكن استبراء هذه بعد انقضاء
عدتها من الزوج وخروج بنو وال حل الوطي منه بنحو حيض واحرام واعتكاف وصوم
فلا استبراء فيها **قوله** ولم تكن زوجة فهو بها الفهر استثناء من وجوب الاستبراء لانه
مندوب كما تقدم قريبا وان كانت بالتا فلا استبراء ما دامت موزوجة واذا اطلقت
وجب بعد عدة طلاقها كاسيد كره **قوله** حرم عليه عند ارادة وطئها لوجبه الوطي
داخل في الاستمتاع لكان صوابا لدفع ايها من توقف الاستبراء علي ارادة الاستمتاع
وايها حرمة الاستمتاع دون الوطي وايها ان الوطي لا يسمى استمتاعا وغير ذلك فقامر
قوله الاستمتاع بها في جميع بدنها وتواظر بشهوة تعبر كتحريم في البيت الا الوطي
فقط صيانة لما به **قوله** حتى يستبرأها لاجتماع حملها او بعد **قوله** حيضه كالمدة بعد
ملكها ولا يكفي بقية حيضه وجد السب فيها لان الطهارة يفيد البراءة ولو انقطع حيض
لسن الياس **قوله** من ذوات الشهور كالبسة او صغيرة او متخيرة **قوله** فعدتها ثمانية
لعله سهولان الكلام في الاستبراء وكذا ما بعد **قوله** بوضع الحمل ولو من زنا **قوله** واذا
اشترى زوجة لم تقدم حكمها **قوله** جنيده اي حين انقضاء عدتها اي بعده لتقدم حق

الزوجية علي الاستبراء ولو وطئ الامة اثنان بشبهة او بزوجة وبشبهة لزومها استبراء
كالمعتدين لتخصيص **قوله** ولو استبراء السيد امته الموطوءة ثم اغتصبها فلا استبراء عليها
ولها ان تزوج في الحال من السيد او من اجنبي ولو اعتق مستولدة فله نكاحها بلا استبراء
كالمتعة منه **قوله** في احكام الرضاع ويقال له الرضاعة **قوله** وهو
لغة اذا تاملت ما ذكره رايت المعنى اللغوي اخص من الاصطلاح وهو في الغالب العادة
فيها ومثل الزوج الجوف الرماح وعلم من كلامه ان اركانها ثلاثة مريض ورضيع ولبس
وخروج بالادمية الرجل والخنثى والبهيمة والجنينة بناء على عدم صحة الخنثى والمتعة خلافه
فهم كالادميين **قوله** بلبن امراه ولو نجسها ومثله الزبد والجنين والقسطه بخلاف القن
السنن والمصل وسوا كانت المرأة من الاش او الجن كما مر **قوله** حية حياة مستقرة
حالة انفصال اللبن منها كما ياتي **قوله** بلغت تسع سنين فمريضه تقريسية كافي الحرج
قوله ارضعت المرأة ولدا لو قال ارتضع ولد لكان اولى ليدخل ما لو كانت ثامنة والى
منه وصل الي جوفه ليدخل ما لو اوجره ولو نايما **قوله** سوا الشرب اي لا ينجي عدم حصة
هذا التعميم في كلام المصنف **قوله** او بعد موتها متعلق بشرب واختلاط اللبن بغيره
لا يضر ولو غاب حيث وصل شي منه الي جوفه لمعد او الدعا ولو باسقاط **قوله**
صادر الرضيع ذكر كان او انثى او خنثى **قوله** دون الحولين طاهره عدم التحريم لو قال
الرضعة الخامسة تمام الحولين والمتعد خلافة كما يفيد كلام الساج **قوله** خمس
رضعات يقينا انفصالا او وصولا فلوا انفصل في مرة واحدة او جره غصا او بالعكس
كان رضعة واحدة **قوله** واصلة جوف الرضيع وان تغاياه حالافان لم يصل اليه الحوم
قوله وصبطهن اي الخنس بالعرف لانه لا ضابط لهن لغة ولا شرعا **قوله** فلو قطع
بين كل من الخنس اعراضا عن الثدي تعدد ولو قطعت عليه المرصعة لسفل او قطع
للمواو نوم او تحول من ثدي الي اخر فان طال الزمن في الكل تعدد والا فلا **قوله**
ويصير زوجها ابالة اي حاصلة انه يحرم علي الرضيع اصول المرصعة وفروعها وجوار
من سب او رضاع وكذا اصحاب اللبن من نكاح او طي بشبهة ويجرم عليها فروع الرضخ

فقط من نسب او رضاع **قوله** من نسب او رضاع ذكر الرضاع مع ذكر الانتساب فيه يجوز الا
ان يراد بالانتساب الانتماء ولو غير به كان اولى تدبيرة يعتبر شهادة الرجال في الاقرار
بالرضاع وفي الشرب من انا او بايجارو يكفي في الشرب من الثدي رجل وعين او اربع نسوة هو
في احكام نفقة القريب لو قال في احكام النفقات لكان اولى **قوله**
وفي بعض النسخ تاخير هذه النسخة اسب لان احضانه من تعلق الرضاع الا ان يقال لما
كان الرضاع سابقا على الحضانه وهو من حمله النفقة فتقدمت الاستمالة على التقدم وانتم
اليها غيرها استطراد افتراض **قوله** والنفقة مأخوذة من الانفاق فيه اشتقاق
مصدر من مصدر وعبر بالاخذ دون الاستفاق لان الاخذ اوسع **قوله** وهو الاخراج اي
دفع ما يسمى نفقة لمن هو له **قوله** ولا يستعمل اي الانفاق الا في الخير بخلاف الاخراج وفي
الاسراف فلا يستعمل الا في غير الخير **قوله** وللنفقة ثلاثة اسباب ولا يرد ايجاب نفقة المهر
والاضحية المذكورين علي النادر ولا ايجاب النفقة على حصته الفقرا في الزكاة بعد كونه
وقبل التمكن او الاخراج لانها من استصحاب الملك **قوله** القرابة قد مرها على المهر والنكاح
لانها قد تسبق عليها كوالد طفل غني بموروث او نحو وصية لحيوان فيه وقدم المهر
على النكاح لمثل ذلك غالب ومن قدم النكاح نظر في قوة اللزوم فيه وتقدم القرابة
على الملك للاعتناء بها وشرها **قوله** ونفقة العمودين اي الاصول والفروع سواء ذكر
للاعتناء عليهم او تيسيرها باعثة نحو الكفاية **قوله** من الاهل اي الاقارب حال مفيدة
واجبة على الغني بما زاد على ما يحتاج اليه لمونة وموالية وجوبها بقدر الكفاية
بما يشبعه مع اعتبار سنة وزهاده ورغبته في الحالة الناجزة والمحاكم مع جزو
من ماله فيها لغيبه او امتناع وتصير دينا معني رهن بدونهما ولو مع الامتناع الا
بقرض قاض بالقاف بنفسه او ما ذونه او بشهاد عند نذر وله اخذها عند الامتناع
من ماله وان لم يكن من جنسها وللاب واجد اخذها من مال محجورها كحكم الولاية ولها
ايجار لها العمل بطقة ويلتزم به بخلاف الام والفروع نعم المحاكم ان يولي الولد الزين
اجارة امه المجنون لها واجب على الام ارضاع ولها اللبا ولا تجبر بعد على ارضاعه

الا ان تعيشت وتقدم علي غيرها اذ ارضعت في ارضاعه ولا يزداد في نفقة المأكله **قوله**
للولدين والولودين بصيغة الجمع فيها كما يصرح به ما بعده وهو يدل من الاجل فخرج
غيرهم كاخوة واعمام وحالات فلا تجب نفقتهم مطلقا **قوله** اي ذكورا كانوا او اناثا
من جهة الاصول وان علوا ولو من جهة الام او من الفروع وان معلوا ولو من جهة البنت
وفيه اشارة الي التغليب في صيغة جمع المذكور **قوله** انفقوا في الدين او اخلقوا فيه لكن
يشترط في الجانبين الحرية والعصمة فلا تجب لمترد وحريري مطلقا ولا الرقيق ولا علم
ولو مكاتب او مبعوضا نعم يجب له بقدر حرية وجب عليه نفقة كاملة لتمام ملكه قوله
واجبه اوجه هذه الجملة مكررة ولعلها كانت في نسخة ورجع عنها **قوله** فاما الوالدون فتجب
نفقتهم اي مؤنتهم فيدخل الامم والكسوة والسكنى ولو نكح ادم محتاج اليه ودون كذا
واجرة طبيب وممن دوايه ويؤخذ كذا **قوله** بشرطين اي باحد امرين منهما الى الفقر
فهو مكرر معهما والزمانه بفتح الزاي اصلها الابتلاء والعاهة اشارة الى ان المراد
بها مضافة مانعة من الكسب **قوله** فان قدر او اعلم مال او كسب لم تجب نفقة هذا
مستحق كلام المصنف والمفتي وجوب نفقة الوالد القادر على الكسب بخلاف عكسه الا في
الحرم بثلاثة شرائط اي باحد امور ثلاثة مضمومة الى الفقر فهو مكرر معها قوله
احدها الوجه استفاضة ولعله زيادة من النسخ بدليل عدم ذكر ثاين وثالث مقابل له مثل
قوله فالغني الكبير لا تجب نفقته هذا مفهوم الوصفين معا ولا حاجة الى فقد الوصف
الثاني مع وجود الاول فكان الوجه ان يقول فالغني الصغير او الفقير الكبير لا تجب نفقته
وان احتاج الى التقييد بما مر لان مفهوم شرط لا يعارض مفهوم شرط اخر فتأمل
وكذا يقال فيما ذكره في الباقي نعم الولد القادر على الكسب اللاتقي به لا تجب نفقة كأمه
الاشارة اليه ورجع اليه انه داخل في وصف الغني المذكور **قوله** ونفقة الرقيق اي
مؤنته كاستيثار اليه ومنها اجرة طبيب وممن دوايه او شر ما يطبخه وترتيبهم **قوله**
او مدبر او ام ولد وصفا جوا امعارا او زنا او مستحقا صافه بوصية او غيرها
او ابقا او مزرعة لم تسلم لزوجها لئلا ينهارا نعم لا تجب شي للمكاتب ولو كانت فاسدة

الا ان عجز نفسه وان لم يعجزه اليد بفسخه كذا تته قفسه فيطلع رقيقه من غالب قوت
 اهل البلد مراده من غالب قوت ارقا اهل اهل البلد وان لم يكن من جنس قوت اليد
 وكذا يقال في الادم والكسوة **قوله** بقدر الكفاية في النفقة والكسوة والادم وغيرها
 حاله زهاده ورغبة بقدر شبعه وان زاد على كفاية امثاله ويراعى حال الجيد مثله في
 يسار واعساره وتسقط بمضي الزمن ولا تصير ديننا الا بالاقتراض من القاضي او ما دون
 ويبع فيها ماله لغيبته او امتناع فان لم يجد مالا امره احكامه ببيعه او اعتاقه او
 اجارته فان لم يفعل احكامه ان يسر والا باعه ان وجد مشرو والافتقار عليه من
 بيت المال **قوله** ولا يكتفى ستر العورة نعم ان كان في بلاد يعقارون ذلك كفي وامسا
 البهايم جمع بجمه سميت بذلك لعدم نظرها واصلا للذات الاربع من دواب البر والبحر
 والمواد هنا الا ان من كل حيوان محتوم فيجب فيه ما يدفع ضرره من علف وسقي وغيرها
 وجبره احكامه عليه او على بيعه او ذبحه ان كان ما كولا فان لم يفعل ناب احكامه عنه في
 بيعه او بيع جزوه او اجارته فان تعذر ذلك فعلى بيت المال ولا يلزم في البيوت
 الحيوان المحتوم الا تركه فقط **قوله** ولا يكلف من العمل ما لا يطيق يجوز قراءة الفقهين
 بالمشناه الفقيه وضيمه عايد للذكرات من الرقيق والبهايم ويجوز بالمشناه النجاسة
 وضيمه للذكر من ذلك والشارح جعل عايد للرقيق وحده نظر اللطاف والاول اولى
 واعم وافيد والمراد تكليفه ذلك دوا ما فلو اتفق ذلك في بعض الاوقات كحاجة او
 عذر لم يحرم **قوله** فاذا استعمل المالك رقيقه نهارا في كلامه ظاهر في الاعمال
 ومثله العمل واقصر في الداية على العمل ومثله الاشغال ومنه الحلب فيحرم ما يضر فيه
 تركا او فعلا كاستقصاء الحوج وعدم قص اغفار توذي ويكره ترك حلب لا يضر ويبيح
 لولدها ما لا يضر حلبه ويجب ترك شيء من عمل النخل في الكوارة او تشوي له نحو حاجة
 وتوضع على باب الكوارة ليأكلها ويجرم طوق نحو الصوف واستعمال جزه وورق التوت
 له ود القز كالعلف تبسبه مالا روح فيه كالعقار والقناه لا يجب عمارته ويكره تركه
 اذا حارب نعم يجب عمارته ان تعلق به حق كرهن لا جرح الميراث **قوله** ونفقة الزود

لعل النقي زائد
 والا فلا يستقيم
 المعنى فتأمل

المملكة غير الناشئة واجبة بشرط التمكين يوما بيوم فلو حصل التمكين في اثناء يوم
 وجب بقسطه ونسختها ايام معتقها ورضها وكذا الادم وغيره مما ياتي والتمكين في غير
 الميزة والسر اهتقه والسفينة بوليها وفي الغاية يلوغ خبرهاله به ويصدق عونه
 عدم التمكين **قوله** قوت البلداي بلدا الزوجية اي محل اقامتهما ولو بادية ولو اختلف
 الغالب اعتبر حال الزوج بحسب العادة ولا نظر لكونه معتق او لا والمراد بالمعسر من
 يملك ما يفي بموونه بموونه قدر رقيمة العمر الغالب فاقبل فان زاد عليه ولم يبلغ قدر
 مدين فمؤسط او بلغها فالكفر مؤسط وحيث اعتبر ذلك بطلوع الفجر في كل يوم
 فلا يبعد ان يكون مؤسط في يوم وغير مؤسط في يوم اخذ **قوله** ويختلف الادم بالفصول
 ومنه الفالقة في اوانها ومثي تختلفا في مقدار الادم قدره قاض باجتهاده معتبرا
 حاله الزوج وتكلف الكل بخبر وحده وان جرت عادتها به والمعتبر في مقدار الكسوة
 كفايه بدنها طولها وقصرها وسمنها وهزلها وفي جنسها عادة امثاله من قطن او كتان
 او حرير وبقاوت بين الموسر وغيره وتعتبر الكسوة في كل فصل وهي قميص سراويل
 وخمار وملعب ولدفع البروجبة محشوة او فروة ويقع ذلك الطائفة وذلك القبا من
 زهر القميص والخياطة وخياطها واذا وقع التمكين في اثناء فصل وجب بقسطه
 بمخافيه ويجب لها ما تقعد عليه من حصار او لبد للمعسر وبساط ونظير للموسر مما
 جرت به العادة واذا اختلفت الفراش في الليل والنهار وجب لكل منهما ما يليق به
 ويجب عليه ما يتعلق بالتوم من نحو مخدة وكحاق وملحفة **قوله** ثم بحسب العادة
 وتبعه ما يطعم به **قوله** وعليه طحنه وخبره بنفسه او غيره فان غلب غير الحب
 كتمر واقط وجب تسليمه فقط ولو طلبت بدلا غير النفقة غير المستقبلة جاز ان لم
 يكن ربا ولو اكلت معه على العادة سقطت نفقتها ان كانت شديدة اذان ولها والا
 فلا تسقط واكلها تطوع من الزوج **قوله** ويجب لها الات اكل وشرب وطبخ كقدر رصعة
 وكوز وجرة وارباق ومغرفة ونحوها مما لا غنا عنه ويجب لها ما تنصل به ثيابا
 وما غسل ووضوء بسببه فيها لاس حيفض واختلا مر عليه اجرة حمام جرت به عادة

امثالها في كل شهر او اكثر او اقل وعليه تنظف نحو مشط ونحو صدر ومركب
يجب كحل ولا طيب ولا ما يتزين به كخضاب ولاد وامرض ولا اجرة طبيب وحاجم وخان
وقاصد **قوله** ويجب لها مسكن يلبس بها عادة ولو باجرة لانها لا تمسك له لانه امتناع
وسيقط بعضي الزمن بخلاف ما تقدم من النفقة والادام والكسوة والالت تنظف
وغير ذلك فانها علمية ان كانت حرة وسيدتها ان كانت امه وتعد التفرق فيها
بما شئت وليس غيرها ما لم يتمها الروح **قوله** ان كانت ممن تجوز ابي بيت اهلها
او زوج قبله وسوا في وجوب الاخدام الزوج الحرة والمعد **قوله** وعندها
حرة او غيرها امه له كان الانسب تقديم امه على الحرة لئلا يتعلق بها ما بعد ان الاجابة
قوله مستاجرة ولا يلزمه غير الاجرة وان كانت حرة **قوله** او بالانفاق ولو امه وعليه
تفقها وفطرتها وكسوتها وغيرها مما امر لكن دون المخدمه جنسا ونوعا وصفة
وقد راها يجوز لمن لا يخدم اتخاذ خادما ولو باجرة من مالها بغير اذن زوجها نعم
يجب عليه اداء نحو مريضة وفي زمانه لانه حاجة **قوله** واذا اعسر الزوج اي تجوز
عن نفقة العسرين ولو بغيره ماله مسافة القصر او بعجزه عن الكسب ولا يلزمها
قبول نفقة اجنبي عنه الا من اب او جد عن محجوز **قوله** بنفقة او بكسوتها بخلاف
الادم ونحوه والمسكن ونفقة الخادم والاخدام فلا منع بشي من ذلك لان النفس
تقوم بدونه وكيفية الفسخ ان ترفع امرها الى القاضي وتثبت اعساره وعمله
ثلاثة ايام ثم ترفعه ثانيا اليه في صبيحة الرابع ليفسخه نفسه او نايبه او ياذن
لها في الفسخ وليس لها الفسخ بنفسها الا اذا عجزت عن الحاکم وعن المحكم ايضا
وليس لها منع الزوج في مدة الامهال وليس له منعها من الخروج لكسب النفقة
وتعود الى محلها **قوله** ان اعسر بالصدوق كله او بعضه على الاصح المعتمد
فصل في احكام الحضانه نفقة الحاکم وهي لغة ما ذكره وفيها نوع ولاية
وسلطنة **قوله** وشرعا حفظ من لا يستقل باموره لوقال كما قال غيره تربية من
لا يستقل باموره عما يصلحه ودفع ما يضره لكان اولى لانها تعهد بغل حبه وشأه

ودهنه وكحله وربطه في المهد وتحريكه لينام ويحوز يدك يشير الي بعضه **قوله**
قوله وله منها ولد ذكر او انثى غير محرم ومثله المجنون كما مر **قوله** بطعامه وشراعه
قال بطعامه وسقيه لكان اولى **قوله** ومونة الحضانه على من عليه نفقته ان لم يكن له
مال والا فني ماله **قوله** واذا امتنعت الام اي افاضت الامتناعها بسقط حضانتها
وانها لا تجزى عنها عليها وهو كذلك ان لم تجز نفقة المجنون عليها ومثل الام في
الامتناع غيرها **قوله** انتقلت الحضانه لامها نعم بقدم عليها بنته
ان كانت وزوجه ذكر اكان او انثى ان كانت مطبقه للوطى والا فلا يجوز تسليمها
له والمواد بامهاتها الوارثات وتقدم منهن القري والقري ثم امهات الاب
كذلك ثم اخت ثم خالة ثم بنت اخت ثم بنت اخ وتقدم ذات القرانين على ذي
القربة الواحدة وقربة الام على قربة الاب ثم بعد الحارم غير الحارم كبت حالم
وبنت عمه ثم الذكور الحارم كاخ وابنه ثم غير الحارم كابن عم لكن لا تسلم مشبهة لغير
محرم بل لنفقه معه كبنته وتقدم اراثات كل جهة على ذكورها فان استووا فزوج
واختى كالذكر ويصدق بيمينه في دعوى المأثرة **قوله** لكن المراد على التخيير
من غير نظر الى سن من سبع سنين او اقل او اكثر بحيث يكون عاقل بالاسباب الاختيار
وهو موكل الي اجتهاد الحاکم **قوله** تخيير بين ابويها الصالحين للحضانه وان
علت الام او فضل احدها للدين او مال او محبة **قوله** واذا لم يكن الاب الحاکم اي ان
الجد والاخ وابنه والعم وابنه كالاب مع الام والاخت لغير اب والخاله كالام
وله بعد اختيار احدها اختيار الاخر ويجوز اليه وان تكرر ما لم يظهر ان ذكر
لنقص تمييزه فيجعل عنده من كان عنده قبل التمييز ولو لم يجز واحد منهما فعند الام
وان اختارها اقرب واذا اختار الذكر اباه حرم عليه معه من زيارة امداد
اختار امه فعندها بلا وعند الاب نهارا واذا اختارت الانثى ومثلا اختى
احدها فعنده دايما ولا يمنع الا من زيارتها على العادة مع الاصرار من نحو قوله
محرمه واذا امرت عند الاب فالام اولى بتمريضه عنده ان رضي والا فعندها وله

عيادتها على ما مر **قوله** وشرايط الحضانة سبع بل التزوواصلها بعضهم الى خمسة
عشر وستا في **قوله** كيون في سنين عبارة غيره كيون في سنة وهو ظاهر **قوله** ولا حضانة
لرقيق لو قال لرقيق كان اولي ليشمل الذكر واولي منه ان يقول لمن فيه رق ليشمل
البعض **قوله** ولو اذن سيدها فلا عبره بآذنه لانها ولاية نعم لو اسلمت ام ولد
كما فرسها ولدها وصناته لها ما تنكح **قوله** الدين صريح كلامه ان المراد به
الاسلام ولذلك اورد عليه حضانة كافر ولو جعل كلام المم شاملا لها بمعنى
انه يشترط اتفاق الحاضن والمحضون في الدين لكان اولي بل ربما ان يكون
عدول المم اليه اجل ذلك ولا يرد جواز حضانة مسلم لكا فرائد معلوم بالاولي
من المسلم فتأمل **قوله** ولا حضانة لكافرة على مسلمة اي لا حضانة لذي نفق على
ذكي اسلام من ذكر او انثى والتمسارح مقتصر على عبارته على الاناث نظرا للاصل
ويخرج الولد المسلم من اقراره الكفار قال الخطيب نذبا ويحسبه المسلمون
وان لم يكونوا من اقراره وموته في ماله ثم على من تلزمه موته ثم على
المسلمين **قوله** وتثبت الحضانة لكافرة على كافر لعلته في غيرها من اقراره مع غيره
كما في الارث فراجع **قوله** العفة والامانة هما بمعنى واحد وهو العدالة كما
يشتر اليه فلو عبر المص بها لكان اضر واولي اذ العفة بكسر الميم هي الكف عما لا
يجل والامانة ضد الخيانة فكل امين عفيف وعكسه فتأمل **قوله** بل يكفي العدالة
الظاهر ان لم يقع فيها نزاع والا فلا بد من ثبوتها عند الكافر وهي العدالة الباطنة
قوله في بلد المير لو قال في بلد الولد او المحبون لكان اولي كما يدل له ما بعد
قوله سفر نقله مخرج به نقله في البلد من محل لمحل آخر **قوله** فلاب اولي
وكذا بقية العصبية ولو غير المحارم حفظا للنسب نعم ان لم يوسن الطريق او المقصد
فالام الاول **قوله** خلوا امر المير تقدم ان التعبير بالمحضون هو الاول **قوله**
ليس من محارم الطفل صوابه في هذا وما بعده ان يقول ليس له حق في الحضانة
بدليل ما مثل به كاجنبي عنه فلا حضانة لها وان رضى الزوج **قوله** ورضي كل منهما

لخصي

لا يخفى ان حق الحضانة للزوج والزوجة معا فمما معني هذا الرضي فتأمل **قوله** سقطت
حضانتهما اي مادام المانع قائما بها فان زال ولو بطلاق رجعي في المزدوج عادت لهما
اليها من غير ولاية حاكم ومثلما في ذلك الاب والجد والناظر بشرط الواقف تنبيه
بقي من الشروط ان يكون الحاضن صغيرا ولا مجذوما ولا ابرص ولا اعمى ولا مريضا بما
يشغله عن امر المحضون ولا مرضعة وامتنعت من ارضاعه واعلم انه اذا بلغ
المحضون رشيدا ذكر او انثى فله ان يسكن حيث شا والاولي عدم مفارقتها حاضنه
نعم ان كانت ربييه ولو يقول الحاضن او خوف عليه من الانفراد كما مر من
المفارقة وان بلغ غير رشيد فكالصبي واخفى كالانثى كما مر من الاشارة اليه
قوله احكام الجنائيات جميعا لاختلاف احوالها
وهي تشمل الجنائيات على المال وليست مرادة هنا الا في الرقيق لكونه ادبيا ولذلك
قبل التصير بالجواز اولي واجيب بان نمول ملا يتوهم دخوله وليس فيه ضابط
اقف من اخراج ما يتبع من دخوله وفي اخرجه فساد حليم فتأمل **قوله** قتل او قطع
او جرحا وكذا عصيا او قلعها او غيرها كزوال سمع ولا تدخل فيه الحدود لانها لا تنفي حضانة
عرفا ولذلك لم يخلها المم فيها كما ياتي **قوله** القتل هو حصول الهلاك الناشئ عن فعل
ولو صلا كالسحر ويقال لغيره مات خنفا انفا وهو اذا كان عدا ظاهرا كالكبير الكبار بعد
الشرك بالله ونصح التوبة منه ولا ينجم عدا به ولا خلوصه في النار ان عذب وان
اص على عدم التوبة وذكر الخلود في الامة محمول على الملك الطويل او على المستحل له
واذا اقتصر الوارث او علمي ولو جازنا سقط الطلب في الاخرة كما قاله النووي
ومذهب اهل السنة ان القتل لا يقطع الاجل وانما موته باجده خلافا للمعتزلة
قوله ثلاثه اضر به لاربع لسا يحكم القتل والوجود لانه ان لم يقصد عين المجني عليه لم يخطأ
سوا كان بما يقتل غالبا او لا وان قصدت عينه فان كان مما يقتل غالبا فالعدو والا
فتشبه العدو ويقال له عدو الخطا وخطا العدو **قوله** عمد محض اي خالص وفسر العمد
باعتبار معناه الاصل بقوله مصدر عمد بوزن ضرب ومعناه قصد **قوله** ان يعمد

بكسر الهمزة على قوليه اي شيء فسر به ذلك ليدخل السحر وعوه **قوله** يقتل غالباً
بالسببة للشخص المقصود ومنه عزابرة في مقتل او في غيره وقيل حتى مات ومنه
ضرب يقتل المريض ومن الصحيح وهذا تفسير العهد في ذاته ويقتصر في ايجابه القصاص
ان يكون ظليماً اي حراماً فيقتل المرد ومحوه فانه واجب وقتل الغازي وقيل
الكافر اذا لم يسب الله ورسوله فانه مذكور فان سبها فقتله مذروب وقتل الامام
الاسير عند استوائ الخصال فانه مباح **قوله** القود دسمي بذلك لانهم كانوا يقيدون
الاجاني الى محل القصاص بحبل او غيره **قوله** وما ذكره المصنف في هذا التفسير بقوله
يعمل فائدة ان ذلك معناه وليس قد مر ان ايداعه كما يصرح به تقسيمه القتل
الى ثلاثة اضراب اذ لو اعتبر هذا في زيادة ما قبله لزم زيادة الاقسام فتأمل **قوله**
او طلع اطرافه هذه جملة زائدة على ما في كلام المصنف هنا **قوله** فيصدر الحزبي والمرد
في حق المسلم ويصدر الحزبي في حق مثله وفي حق مرتد ويصدر المرتد مع مثله
قوله ان عفي المجني عليه عن الاجاني اي على الدية لانه فرض كلام المصنف فان عفي مجاناً او
اطلق فلا قصاص ولا دية وان كان العافي مجبوراً عليه وسو عفي عن نفسه او عن عضو
من اعضائه لانه اذا سقط بعضه سقط كله لعدم تجزئته **قوله** فيصيب رجل
اي مثلاً ولو قال انساناً كان اعم ومثل الرمي ماله وزلق فوق علي انسان فقتله
قوله في ثلاث سنين ان كان المقتول كاملاً بحرية وذكورة واسلام والا فكل
سنة قد ثلث دية المدلول والاروش والحكمومات والاطراف كالدية **قوله** وعلى
الغني وهو من يملك زيادة على ما يفي بالعم الغالب عشرين ديناراً فاقترافاً كان اقل
من عشرين ديناراً وفوق ربع دينار فهو متوسط والا فهو فقير لا يقتل **قوله** عصبته
الاجاني اي التعصبون بانفسهم وهم الاخوة لغرام ثم بنوهم ثم الاعمام لغرام ثم بنوهم ثم معتقه
ثم عصبته ثم معتق ابيه ثم عصبته وهذا او يقدم من كان لاب وام علي من كان لاب فيؤخذ
من اخوته من كل غنى نصف دينار ومن كل متوسط ربعة فان لم ينف ثلث الدية انتقل
الحكم الي من بعدهم مرتبة بعد اخري حتي يصير الماخوذ قدراً الثلث فان لم ينف به انتقل
الي ذوي

الي ذوي الارحام ان لم ينتظم امر بيت المال والا فليمنه فان فقد فعلي الاجاني وعقب
المسرة بحبله عاقلتها والمعتقون كالمعتق الواحد وكل واحد من عصبته كل معتق يحمل
ما كان يحمله ذلك المعتق بشرط العاقل ان يكون مطلقاً حراً غير فقير مؤانفاً في الدين الا
الحزبي وغيره وابتدأ اجل الدية من الزهوق وغيرها من الجناية لكن لا ياخذ ارشاه
الا بعد الاندمال ومن مات من العاقل في اثنا سنة سقط من واجبه **قوله**
الاصله وضرعه اي اصول الاجاني وفروعه لا يقتلون عنه وكذا اصول كل معتق وفروعه
قوله فلا قصاص علي صبي بالمعني الشامل للصبيبة **قوله** عاقلاً اي حالة جنانيته
وان جن بعدها ويقتل من في حالة جنونه ويصدق بيمينه ان ادعاه حالة الجنانية
وعمدله واعلم ان الشارع نهي عن كلام المصنف في حالة الاقتصاص من المجنون فذكر ما
قاله فتأمل **قوله** ويجب القصاص اي ان السكران المتعدي بسكره كالمكلف وان
كان غير مكلف عند النودي تغليب ظاهليه **قوله** والداي اصل وان علي ذكر او انثى
يقتل ولده ولو منقياً بلعان ولا يقتل من يرثه ولده **قوله** نقص حاكمه اي ماله لكن
احصاه وذبحه كالبهيمة ويقتل الولد بقتل والده الامكان يقتل اباه المملوك له علي
الاصح **قوله** ان لا يكون المقتول انقص من القاتل بكفر او روق وكذا بايمان او سيادة
او ايمان **قوله** فلا يقتل مسلم ولو زانياً محصناً بكافراً ولا يقتل ذمي او معاهد او مؤمن
متردد ولا يغيرهم من الكفار ويقتل بعضهم ببعض ولا ينظر كدوث اسلام ولا يقتل حر كالم
احدية بوقيق اي بمن فيه رق وان قتل ولا يقتل الارق بعضهم ببعض ولا ينظر كدوث اسلام ولا يقتل
اوحد وثقت ولا يقتل ببعض لبعض وان زادت حرية احدها ولا يقتل سيد بعبده
ولو اباه كما مر **قوله** ولو كان المقتول انقص بغير اجماع اي لا يعتبر التفاوت في الذكورة
والانوثة والخنوثة والعلم والجهل والشرف والخسة والطول والقصير وكبر السن والصغر
قوله وتقتل الجماعة بالواحد وان تفاوتت جراحتهم عدد او غشاً او ضرباً ثم كذا
او القوة في بحر او من شاق بشرط المذكور في كلامه ولو آل الامر الي الدية وزعت
باعتبار الروس في الجراحات وعلي عدد الضربات ولو قتل واحد جمعاً مرتباً قتل باولهم

او معا فواحد منهم بقرعة والباقيين الديات وكذا لو تعدى واحد من اوليائهم فقتله
ولو قتلوه دفعة وقع موزع عليهم ولكل منهم ما بقي من دينه موزعه والعبارة بدينه القتل
لمقاتل **قوله** في اطراف كاليد والاذن وكذا في المعالي كالسمع والبصر **قوله** من يدي
او اذن **قوله** هذا مجازاة لظاهر المص ولو قال كاذن ويداه لكان اعم اذ لا تقطع شفة عليا
بسفلي ولا اذنة باخري ولا اصبع باخري ولا حادث باصلي **قوله** فلا تقطع يدا او رجل
مثلا صحيحة مثلا وان رضي الجاني او شلت بعد الجناية فلو خالف لم تقع قصاصا وعليه
دينها وعليه حكومة الشلافان سري الى النفس وجب القصاص ولا اثر لعرج وقص
وضعة اظفار وسوادها وصم وخشم وعذة وخصي **قوله** وكل عضو اذن مفصل
ففيه القصاص ومنه قلع السن ولو قلع مشغور وهو من سقطت اسنانه الرواضع
سن غير مشغور انتظر عودها في وقتها فان لم تعد فيه وجب القصاص الكبير واستقر
كالم صغير ولو قلع سن مشغور لم يسقط القصاص اذا عادت لانه لغة جديدة
فان قلعت سن الجاني ثم عادت قلعت ثانيا فقط وقيل ثالثا **قوله** وما لا
مفصل له لا قصاص فيه لو قال ولا قصاص في القطع من غير مفصل لكان صوابا لان
المقصود انه لا قصاص في كسر العظام نعم ان امكن في السن انتص فيه فان كان قبل
المكسور مفصل اخذ وله حكومة الباقي وخرج بالعظام غيرها كعين واذن وانف
وشفة ولسان وذكر وانثيين وصر في الفرج والية نحره لم يؤخذ عين صحيحة
بعميا ولا لسان ناطق باخرس **قوله** واعلم ان هو توطئة للكلام المكايشر اليه وهو
غير مناسب للاستعارة **قوله** شجاج الراس والوجه تخصيص الاضافة لاجل التسمية لانه
في غيرها يسمى جرحا شجاجا وفيها تسمى شجاجا وجرحا **قوله** عشر بل اكثر كما ياتي **قوله**
ودامة تدنيه فان سال الدم قيل لئلا دامه **قوله** وسبحان بطلع الجلبة التي بين
اللحم والعظم وتسمى الجلبة بذلك وكذا كل جلبة رقيقة **قوله** توضع اللحم من العظم لو قال
تصل الى العظم لكان اولي ولعله داعي وجه التسمية **قوله** خريطة الدماغ هي الجلبة التي
فيها الحنجرة **قوله** وتصل الى ام الراس لو اسقطه لكان اولي لما لا يخفى قوله

واستثنى

واستثنى الجرح الا يخفى ان ما ذكره الشارع في كلامه فيه قصور وانما هو غير محتمل ان الجرح
علم في سائر البدن كما تقدم فحمله على خصوص الشجاج لادخله وفيما ياتي ان الجرح في
غير الوجه والراس لا يعلم حكمها وان الموضحة في غيرها لا قصاص فيها وليس كذلك فلو علم
الجرح واستثنى منها الموضحة كما هو صريح كلام المصنف في بالمر اذ قال وكيفية القصاص
في الموضحة ان تعتبر بالمساحة طولها وعرضها ويعلم عليها بنحو سواد وتوضع بالموسى وكما الجرح
تعتبر بالحكومة الا الموضحة اذا كانت في الراس او الوجه ففيها الارش وهو خمس ابعين
صغرت او كبرت **قوله** في بيان الدية **قوله** على مخرج الدية
فالواجب فيه القيمة بالخفة ما بلغت تشبيها له بالدها وبجميع الملكية **قوله** او طرف
بالمعنى الشامل للمعالي كالعقل والسمع **قوله** والدية من الودي وهو دعوى ما خذت
فاذها وعوضت عنها **قوله** الثانية **قوله** على ضربين من حيث التغليب المطلق والتحقيق
المطلق **قوله** الثالث لهما من ذلك احيائية وقد تكون مغلظة من وجه ومخففة من وجه لان
التغليب يكونا على القاتل وحلولها وتقليتها والتخفيف بناجيلها وتحيسها وكونها على
العاقلة وقد يجب نصفها او ثلثها او ثلث خمسها في النفوس وكذا في نحو الاطراف واما
الاروش والحكومة فلا ضابط لها وتعتبر فيها التخفيف والتغليب ايضا الا في الحرم
الحرم والدم المحرم **قوله** فالمغلظة ان هذا مبتدأ ومثله خبره وهذا هو الموافق لما تقدم
وما فعله الشارع خلاف الصواب لانه جعل خبره مائة مخزونا وهو صريح في ان كونها مائة
من وجوه التغليب وهو غير مستقيم كما تقدم **قوله** قتل الذكر المحرم هو مصدر مضارع
الى مفعوله وتبيد بغير الجنتين والمهذبر ويكون القاتل حراما ولو انى سوا وجب
بعفو او ابتداء ولو قهر القاتل الوالد ولده وموت الجاني وسكن عن كونه على القاتل وكان
الوجه ذكره **قوله** وسبق معناها بان الحقة ما استحققت ان يطررها الفجار وان يركب تحمل
عليها والجذعة ما القت مقدم اسنانها **قوله** والمعنى ان دفع به ان يحمل لا يسمى ولذا في بطن امه
فمنه من الجار والحافة جمع لا فرد له من لفظ عند الجمهور وقال الجوهري جمعها خلف
بكسر الخاء وفتح اللام وقال ابن سبعة جمعها خلفات **قوله** بقول اهل الخبر

بالابل اي اثنين من عدواهم **قوله** عشر وون جذعه قدم الجذعة هنا على الحق وقدم
 اللبون على بنت الحاض والمناسب عكسه والحاض الحامل واللبون ذات اللبن وكنت
 عن دية شبه العمد وهي غلظة من حيث تشبيهها فقط **قوله** ومتى وجبت الابل
 فلا يقبل فيها معيب بما في باب البيع **قوله** اقرب البلاد ما لم تبلغ مسافة قصر او عالم
 لكن لنقلها مونة تزيد على ثمن مثلها **قوله** فان عدمت حيا او شرعا بما مر **قوله**
 قيمتها وقت وجوبها بقالب نقد البلد فان غلب نقدان تخير الجاني بينهما **قوله** فتميل
 في القديم هو اشارة الى تضعيفه وعدم اعتباره **قوله** وان غلظت ان كان المناسب
 ان يقول وقيل ان غلظت الى اخره لانه وجه مرجوح على القول المرجوح لان الاصح على القديم
 عدم الزيادة **قوله** وتغلظ دية الخطا في النفس وغيرها من حيث التثليل فقط
 وخرج به قتل العمد وشبهه والقيمة والاطراف الذي لا دية فيها والحكومة فلا تغليظ
 فيها في هذه المواضع **قوله** اذا قتل في الحرم ولو عمر ورسمه فيه مثلا او يكون القاتل
 او القاتل فيه وحده وكان القاتل مسلما فلا تغليظ في الكافر **قوله** اي حرم مكة
 فاللام فيه للعهد الشرعي او الذهبي ليجزى به مرم المدينة وعمره وحالة الاحرام كما ذكره
قوله او قل مسلما او غيره في الاثر الحرم ولو عمر ورسمه فيها ان احلن كما مر في الحرم
قوله اي ذي القوة اشار الى ان هذا هو اولها وهو المعتد في على ما رتب في التوالت
 لا في الفضيلة لان افضلها المحرم ثم رتب ثم الاخران **قوله** المحرم بفتح الحاء وتشديد الراء
 سمي بذلك لما قيل ان اول محرم القتل كان فيه اولا ان الله حرم فيه الجنة على ابليس ونحو
 له ثم سمي الله لما قيل انه اسم اسلامي لا من جهة العرب **قوله** او قتل مسلما او كافرا ذكره
 او انني قربه **قوله** كسنت الم فلا تغليظ وكذا ابن الم وكذا لو كان محرما لا رحمه كالمصاهرة
 والرضاع فلا تغليظ ايضا وكان حق الشراح ذكره لانه مفهوم رحم **قوله** ودية المرأة
 نصف دية الرجل مسلمة او لاسوا كان القاتل مسلما ذكره اولا **قوله** والخنثى المستكبر كالمراة
 احتياطا لان ما زاد مستكورا فيه **قوله** نفسا وجرحا فيه تسمية ارش الجرح دية كاسر
 او هو تغليب **قوله** ودية اليهودي والنصراني والمعاهد والمستسلمين اي المذكور

منهم

منهم **قوله** ثلث دية المسلم ان كان ذكر او الافسد دية المسلم او المولد المتعاقبة
 اي ثلث دية المسلم الذكر للذكر وثلث دية المرأة للمرأة والخنثى **قوله** نفسا وجرحا فيه
 ما تقدم **قوله** واما المجوسي اي الذكر في الانثى نصف ثلث الخنثى قالوا بوجلة ذلك
 ان في نحو اليهودي خمس فضائل كتابه ودينه الذي كان حيا وحل نكاحه ودينه
 وتقريبه بالجزية وليس في المجوسي الا الاخير فكان فيه خمس دية اليهودي ويحترق في
 المتولد اشرف ابويه ومن لا يعرف له دين كالمجوسي **قوله** وتكلى دية النفس اي تحب الدية
 كاملة اي دية المجني عليه ذكره اداني مسلما او كافرا تغليظا وتخفيفا ولو فعل الشارب
 كذلك لكان اولى واخبر واعم فقوله وسبق انما مائة من الابل هو في حق الكامل بالاسلام
 واكرية والذكورة واعلم ان القيمة في الرقيق كالدية في الحر فتعادل قيمته فيما
 تكلف فيه دية احرم من اطرافه وغيرها **قوله** في قطع كل من اليدين والرجلين لوقلا
 في قطع اليدين او الرجلين كان اوضح والمراد باليد الكف مع الاصابع فان زاد علمها
 وجهت حكومة الزايد وبالرجل القدم مع الكعب تحجب حكومة الزايد وفي كل اصبع
 عشر دية صاحبه وفي كل اعملة ثلث دية الاصبع في غير الابهام ونصها فيه خمس
 في الزايد من ذلك حكومة **قوله** وفي قطعهما معا او مرتبا لان كل متعذر وجب فيه
 الدية في موزعة على افراده مطلقا **قوله** وجب ارش اي الايضاح وهو خمسة
 ابعرة للكامل او يقال نصف عشر دية صاحبه ولا يدين في دية الاذنين بخلاف فدية
 الاذن مع وفي بعض الاذن بقسطه بالمساحة **قوله** ولو ابليس الاذنين بحيث
 منعت الحركة منهما وجبت الدية وفي قطع اليابستين حكومة **قوله** احول وهو من
 في عينه خلل دون بصره **قوله** واعور وهو فاقد احد كيا العينين ووقعت الجناية
 على عينه الصحيحة **قوله** واعشى وهو من يبيل دمه غالبا مع ضعف البصر في بصره
 وكذا الاخفش وهو مفير العين واعشى وهو من لا يبصر ليلا واجمر وهو من لا يبصر نهارا
 وكذا من بعينه بياض رقيق لا ينقص ضوفا فان نقص الضوؤ وجب قسطه ان ضبط
 والا فحكومة **قوله** فني كل جفن بفتح الجيم وكسر هاء دية ولو باستحاشا او بدخل

فيه حكومة المدب لان فيه حكومة لوازل وصد كسائر الشعوب وفي بعض الجفن
قسطه ان ضبط والا فحكومة وكذا لو تقلص باقته وفي ازالة الجفن المستخلف
حكومة **قوله** لناطق سليم الذوق ففي لسان الاخرس ولو طار يا حكومة وفي الذوق
وحده او مع اللسان دية **قوله** ولو لا النع وارت وكذا طفل لم يبلغ او ان النطق فان
بلغه ولم ينطق فحكومة **قوله** الشفتين ويدخل فيها حكومة السارب وغيره والشفة
طولا ما بين الشفتين وعرضا ما عطي اللبث وفي بعض الواحدة بقسطه وفي تقلص
حكومة **قوله** وذهب الكلام كله ولو لا الكس وارت والتع وعوه ويكفي في وجوبها
دعواه مع امتحانه وقول اهل الخبرة انه لا يعود **قوله** وفي ذهاب بعضه بقسطه
ان بقي كلام مفهوما والا وجب كل الدية **قوله** ثمانية وعشرون في لغة العرب وفي
غيرها بقدر ما قللت او كثرت نعم لو نقص بعض الحروف بحناية والتوزيع على ما فيها
قوله وذهب البصر ولو مع فقي العين وكذا بدعواه ان قال اهل الخبرة انه ذهب او
امتنع عندهم بما يناسر به صدقه مع عيشه وفي نقصه من عين واحدة قسطه
ان عرف بان كان يركب مسافة قصار يركب من نصفها مثلا والا فحكومة
وذهب السمع وهو اشرف من البصر على الاصح لعمومه لسائر الجهات ومع عدم
صوم مثلا وجب دية في الحال ان تحقق زواله ولو يقول اهل الخبرة انه
لا يعود فلو اخذت ثم عاد استردت كبقية المعاني ولو ادعى زواله امتن
واخذ الدية بيمينه **قوله** وان نقص من اذن واحدة وكذا منهما معا فقصه
ان عرف والا فحكومة وذكر السالم كيفية ضبطه **قوله** من المخربين ومن احدهما
نصف الدية ولو ادعى زواله امتن وصدق بيمينه **قوله** وان نقص وضبط اي
وامكن ضبطه فقصه والا فحكومة **قوله** وذهب العقل الغريزي الذي عليه
مدار التكليف بخلاف المكتسب وهو ما به حسن التعريف فحكومة فان ادعى
زواله امتن فان لم يستظلم حاله اخذ الدية بلا يمين والا صدق الجاني بيمينه وان
رجعي عوده انتظر وسى عقلا لانه يفقد صاحبها اي يمنع عن ارتكاب ما يليق

ومحل

ومحل القلب على الدرع وله شعاع متصل بالدماع ولذلك لا قصاص فيه **قوله** وصت
الدية مع الارش او الحكومة **قوله** الذكر السليم خرج الاصل فحكومة **قوله** ففي
قطع الخشفة وحدها الدية ولا يبراد بقطع الذكر معها شي وفي بعضها بقسطه **قوله**
اي اليدين بخلاف الحلة بين **قوله** وفي الموضحة اي من الوجه او الراس فقط والاعينها
حكومة **قوله** خمس من الابل سوا كبرت الموضحة او صغرت وتقدم ما فيها ولو كانت مع
هشم فعشرة او مع تنقيل ايضا في عشرة وكل واحدة منفردة خمسة **قوله** وفي السن
الاصلية التامة المنقورة كما مر سوا قطعها او بطل منقطعها وسوا قطع معها اصلها
اولا ولو زادت الاسبان فكل اصليتها ان لم تكن شاعنيها ولا فحكومة ولو كانت كلها
صفية وصت فيها دية صاحبها على الاصح ولو قال في السن نصف عشرة دية صاحبها
لكان اعم واولي **قوله** وفي اذهاب كل عضو لا منفعة فيه كالاسل فحكومة وكذا تنوع
الرقبة وتسويد الوجه وفي حلمتي الرجل واخني بخلاف حلمتي المرأة ففيهما قطعها ومثلا
ديتها وفي احدهما نصفها **قوله** وهي اي الحكومة جز من الدية فعلم انها لا تبلغها
وفيما ذكره جعل الرقيق اصلا للحر وسياتي عكسه **قوله** ودية العبد قيمته وان
زادت على دية الحر وفي التعبير بالدية تسمع كما مر ولعله حاول ان القيمة في الرقيق كالد
في الحر فيجب كلها فيما تجب فيه الدية في الحر ونصفها كنصفها وهكذا في جميع الاعضاء
ومعانيه وجراحاته واطرافه فالحر اصل للرقيق في هذا ولو عبر بالرقيق لكان اعم
ولا فرق في الجناية عليه بين العمد وغيره وبين المكاتب وام الولد وغيرها ودية
الجنتين ذكرها وغيره ولو كما قال اهل الخبرة فيه صورة خفية بخلاف ما لو قال للرقيق
لتصور فلا شيء فيه **قوله** الحر المسلم لو اسقط المسلم كان اولى لاهلها كلامه
ان المصل لم يقل بها وكان يستغنى عن ابواه عليه ولا يمامه انه لا عزة في الكافر مع ان
فيه عزة تساوي عشرة دية امه كما ياتي **قوله** ان كانت امه معصومة صوابه ان
كان معصوما لان العبرة بعصمته هو لا بعصمة امه كجنيس غير جزئي من حريمه **قوله**
حال الجناية سوا كانت تلك الجناية بضر او قول كتهديد او شرب دوا او بصوم

ولو في رمضان او بتخويع كمنع من طعام او شراب نعم لو شربت دوا الضرورة لم تقص
وكذا لو ضربت ضربة خفيفة لا تؤثرا وهددت تهديدا لا يؤثرا واقامة مدة بعد الضربة
القوية ثم القت **قوله** لغرة اصلها البياض في جبهة الفرس وتطلق على اختيار
الشيء وتعدد بتعدد الجنبين وفي بعضه بعضها بقسطه كما في الدية ويعتبر في وجوبها
انفصال الجنين كله او بعضه ولو نحو رأسه مثلا ميتا ولو بعد موتها بجناية في حياتها
فان انفصل حيوات حال اودام المدة حتى مات فدية والا فلا ضمان كما لو انفصل
ميتا بلا جناية ولو لم يكن معصوما كجنين حربي من حربيه وان اسلم بعد الجناية او
كانت امه ميتة او لم يظهر على امه شيء او كان هو امه مملوكين للجاني فلا ضمان في ذلك
قوله اي نسمة اشار الى ان التام في الغرة للوحدة **قوله** عبدا او امته هما بالرفع بدل
من غرة ولو جازا على الاضافة البيانية في كلام المصحح بجاز ولا يتعين كون الغرة بيضة
والخبرة لا فيها **قوله** سليم لو قال سليمة لكان انسب ومنه كبير لم يجوز بغيره
ولو ابن يوم **قوله** نصف عشر الدية اي دية ابية مسلما او لا وهو يساوي عشر دية
امه ولو عبر به لكان اولى **قوله** فان فقدت حيا او شرعا كما مر في الدية وجب بدليها
خمس ابعرة في المسلم احر وفي غيره بنسبته **قوله** ودية الجنين الرقيق اي المقتول
كلمة كذا او غيره **قوله** عن قيمة امه ولو مكاتبه او مستولده ويعتبر سلامتها
وسلامته وان لم يكن الاخر مسلما وديقا وان كان حرا واسلامها ان كان مسلما
وان تكن سلة وتحمّل العسر المذكور عاقلة الجاني كما مر في الغرة **قوله** يوم الجناية
هو احد وجهين فيه والذي في اصل الروضة اعتبار اكثر القيمة من يوم الجناية
الي وقت الاجهاض **قوله** لسيدها لو قال لسيده لكان اولى لانه قد يكون لغير
سيدها بنحو وصية ثم لو جنى عليها مملوك سيده لم يجب عليه شيء فخرج لو كان
الجنين مبعضا اعتبر بقدر ما فيه من الرق والحربة من القيمة والدية
وجب في الجنين اليهودي كما لو جعل هذا من مدخول كلام الدم لكان اولى كما مر في الاشارة
اليه مع انه كان الوجه تقديمه على الرقيق فتأمل **قوله**

في احكام

في احكام القسامة بفتح القاف ويعبر عنها بدعوى الدم ويجمع بين العبارتين **قوله**
وهي ايمان الدما في ما خوفة من القسم يعني البمين لكن هذا الاسم خاص بكون الايمان
خمين وكونها من جانب المدعي ابتداء واعلم ان ايمان الدما ولو مرد ودد ذلك ما خست
قوله لوث مثله ما خوذ من التلوين وهو التلطيح **قوله** بني بعد الافاقه على ما
مضي بخلاف ما لو مات في اثنا الايمان فلا يبيني وارثه بل يستأنف لانه لا يستحق احد
بيمين غيره بخلاف ما لو مات بعد تمام الايمان وخلاف ما لو اقام شاهدا ثم مات
لان شهادة كل شاهد مستقلة وخلاف ما لو جنى المدعي عليه او مات في اثنا الايمان
فانه يميني هو ووارثه لان هذه ايمان نفي فتفيد بنفسها ولا توقف على علم القاضي
قوله فان عزل وولي غيره او مات وولي غيره وجب استئناف الايمان تنبيها
توزيع الايمان على الورثة بحسب الميراث وبحسب المنكر فقي امر وبنيت تحلف الام
ثلاثة عشر فصاروا او البنات الباقي كذلك وكذا في العول وحلف شركت بيت المال
تقدم ما يخصه ولو نكح احد الورثة اذ غاب حلف الاخر خمسين واخذ حصته **قوله** واذا
حلف المدعي استحق الدية حالة مغلظة على القاتل في العمد ولم يجب قود لها حجة
ضعيفة ومغلظة موجلة على العاقلة في شبه العمد ومخففة عليهم في الخط ولو
قال المستحق بدل المدعي لكان اعم واو لي ليشمل السيد والوارث والام والامانة
عبد ولا يعاد لو عجز نفسه بعدها والمراد حيث يورث والمسلم والكاثر والعدل
والفاسق ويدخل ما لو ادعى المأذون له يقتل عند التجارة فان الذي يقتل السيد
لا العبد **قوله** ولا تقع القسامة في قب طحطيق ولا ازاله معنى ولا في الاموال والقول
فيها قوله المدعي عليه يمينه وهو محسوس في الدماء دون الاموال ومن اوارث له
ينصب القاضي من يدعي عليه من ينسب اليه القتل ويحلفه فان نكح جسد ايان
يقرب او يحلف **قوله** وعلى قاتل النفس ولو صبيا ومجنونا ويكفر عنها ولها ما
بغير الصوم ولو صار الصبي لجزاه وعبد او يكفر بالصوم ومباشرا ومتسبا كذا
زور ومكره بكسر الراء وحاقه بغير زور انا ومفردا ومتعدد افعلى كل من الشراكا في

قوله المحرمة على القاتل ولو عبده ونفسه وجنينه ولا كفارة في قتل امرأة وصبي حليين لان المحرمة بحق المسلمين ولا في قتل باغ وصايل ومردد وزان محضين لغير المساوي له وحربي ومقتضى منه فروع لاضمان ولا كفارة في القتل بالدعا ولا بالاحمال ولا بالعين وينبغي للامام حسن العاين او امره بلزوم بيته ويندب للعاين ان يدعو للمقيمين بان يقول بسم الله ماشاء الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم بارك فيه ولا تقهره او يقول حصنك يا حي القيوم الذي لا يموت ابدا ودعت عند السوابك لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال القاضي وهكذا ينبغي للانبياء ان يراي نفسه سليما وحاله معتدلة ان يقول ذلك ولو في نفسه وكذا ينبغي للشيخ اذا استكثر للامته او استحسن حاله وكذا اللوالد وغيره **قوله** والكفارة ان تقدم ما يتعلق بذلك في الظاهر فراجع **قوله** كفر بالا طعامه لعل هذا سبق قلم او سوس من الناس اذ كفارة القتل الاطعام فيها كما هو معلوم **باب** كدود جمعها لاختلف انواعها قيل وكان الاوان القعبير بالباب لما مر من شمول الجنائيات او قد تقدم رده **قوله** لغة المنع وقيل غيا عقوبة متقدمة يستحقها من ارتكب ما يوجبها كاياتي ولعل هذا غاليا لما سياتي **قوله** الزنا بالقصر لغة حجازية وبالمد لغة تميمية والتحق اهل الملا على تحريمه وهو من افحس الكبائر **قوله** والزاني المشتق من الزنا الذي هو علمه لحد وهو ابلح مكان واضح حشفته الاصلية المتصلة او قد رها في قرع قبل الاود برا حرم لعينه مشتبا طبعا فلا حد على صبي وجنون وخشي ولا بعض الحشفة ولا بحشفة ذكر ميان ولا بمشكوك في اصله ولا يقبل خشي ولا بوطي في خوصيض ولا بوطي بجملة ولا بوطي شبهة في الفاعل او المحل او الطريق ولا بد بر حليلة نعم حد بوطي حاربية بيت المال **قوله** وغير المحسن ومثله الموطوب في دبره ولو محصن **قوله** سميت بذلك اي سميت المائة بالحد بفتح الجيم لاتصالها بالجلد بكسر الكيم فخرج لو زني غير محصن ثم زني محصنا قبل اجلده وجب جلده ثم رجمه كما صح في الروضة **قوله** وتعريب عام للدجل والمراه

ولا تغرب امرأة الامع زوج او محرر برضا ولو باجدة **قوله** يراي الامام فلو تخرب بنفسه عاها لم يحسب **قوله** وتحسب مدة العا من اول سفره فلو اذني انقضا العام صدق ويخالف بذلك امام حق الله تعالى وينبغي للامام ان يثبت عند اول العام **قوله** لامن وصوله وبهذا قال القاضي ابو الطيب **قوله** الي مكان من معين من جهة الامام وهو كذلك ولا يجوز له العدول عما عينه له وله الانتقال فداي بله اخذ ليس دون مسافة القصه فان غدا الي دون مسافة القصه استوفيت التعريب منه وله ان يهيج جارية ليسرى بها ومالا للتجارة لا اهلا وعشيرة لكن لو تبعوه لم يمنعوا عنه **قوله** فلا حد على صبي ومجنون عدل عن ان يقول فلا احصان الذي هو مفهوم الشرط لا فائدة حكم زائد وهو عدم الحد اللازم له عدم الاحصان بخلاف عكسه **قوله** الحربية وان كان كافرا حاربيا فلو غيب حربي حشفته في نكاح وصحنا انكحتم وهو الاصح فهو محصن فلو عقدت له ذمة ثم زني رجم وخذع بعقدت له المستامن فلا تقيم عليه لحد **قوله** وجود الوطي من مسلم او ذمي ذكرنا وانني واعلم ان هذا قيد لقائمة احدى الاحصان كما علمت فكان الصواب عدم ذكره **قوله** واراد بالوطي تغييب الحشفة وان لم تزل البكارة حالة يكون الوطي بالفاعل او في يوم او سهر او اكره **قوله** والعبد والامة اي البالغين العاقلين ولو كافرين **قوله** احدى من الجلد لان الرجم لا ينصف له **قوله** وحكمة اللواط اي بغير حليلة والا فقيمة التعزير ان تذكر قسوة واثبات البها يورث قبلها **قوله** حكم الزنا من وجوب الحد في اللواط على الزوج وفي اتيان البها يورث على المدحرج والاصح فيه التعزير فقط **قوله** ومن وطئ اجنبية فيما دون الفرج ليس الوطي قيد ابل المعانقة والمعاذرة والقبلة وكحوها كذلك وكذا اكل معصية لا حد فيها ولا كفارة غالباً كسبت ليس يعذف وسرقه مالا يقطع به وتزويج وشهادة زور ومنع حق ونشوز **قوله** عذر بما يراه الامام من ضرب او صفع او تجريس او تسويد وجه او قيام من مجلس او توبخ بكلام او غير ذلك

وللا مام العفو عن تعزير الله اولاد في لم يطلبه تعزيريه يعزير من وافق
الكفار في اعيادهم ونحوها ومن لم يسكن زكيا ومن يدخل النار ومن يقول لذي
يا حاج ومن يسمى في قبره الصالحين حاجا ولا يجوز الشفاعة في احد دوو العفو
من الامام عنها **قوله** ولا يبلغ بالتعزير في احد من لم يعزير اي لا يجوز له ذلك وهذا
في التعزير بما به الجمل **فصل** في احكام القذف وهو باله ال
المعجزة لغة وشرعا ما ذكره وهو من حقوق الاديئين ومن الكبائر والالفاظ الدالة
عليه ثلاثة اقسام صريح ان لم يحتمل غير القذف وكنائية ان احتمله وغيره وتعمير وهو
ليس بقذف وان نواه ومن هذا الاخير يابن اكلال وما انا بنان وما انا ابن
زنا وما انا ابن زانية وليست امي بزانية وما انا ابن خبازا وابن اسكاف
او نحو ذلك **قوله** ثلاثة في القاذف بل يستمر بزيادة عدم الاكراه وعدم الاذلا
والتزام الاحكام ولا يشترط اسلامه ولا حرية **قوله** فالعبي والمجنون لا
يجدان للثبوت بان ان كان له نوع تمييز **قوله** اعفينا عن الزنا وكذا عن
وطيئ وجتم في دبرها وعن وطئ مخلوكة محرم له بنسب او غيره فلا يجر قذف
من فعل شيئا من ذلك وان طرأ بعد القذف ولا تبطل العفة بوطئ جليته
في عدة شهدة او في خصوص او احرام او في ردة او رجعة ولا بوطئ امته
المزوجة او المكاتبه او قبل الاستبراء ولا بوطئ امته ولله ولا بوطئ في نكاح في كس
كنكاح بلاوي ولا بوطئ نحو مجوسي محرما له ولا بوطئ مكره او جاهل بحرمه
ولا بمقدسات الوطي في اجنبية ولا بزنا صبي او مجنون **قوله** فلا حد بقذف
التخص كافر او مرتد او حال قذفه فان اضاف قذفه الى حال افاقته لم يسقط
الحكم وان مات على ردة ويستوفيه وارثه لولا الردة لانه للشك في يستوفيه
سيد الرقيق بعد موته **قوله** او مجنون اي حال قذفه فان اضافه الى حال افاقته
لم يسقط الحد عنه **قوله** او رقيقا اي حال قذفه ولو مبعضا فان اضافه الى
حال حرية لم يسقط نحو من التحق بدرا كحرب ثم استرق **قوله** بطلان اشيا

في نظر ظاهر

وزيد عليها

وزيد عليها اقدار المقدوف بالزنا وارثه له وسياي **قوله** اقامه البيعة بالشهود
الاربعة على ان المقدوف زنا ولو بعد قذفه واقرار بذلك بطريق الاولي كما مر وكذا
استناعه من اليمين اذا طلبها القاذف منه انه ما زنا لان لم ذلك **قوله** والثاني
مذكور لعله احتاج الى التاويل في هذا وما بعد لاجل العطف على الذي
لا تناسب الحد قبله **قوله** عفو المقدوف اي جميع احد فلا يسقط بالعفو عن بعضه
لان هذا دفع العار وكذا الوعني بعض الورثة عن حصته فللمبا في استيفاء جميع
ولو عن جميع الورثة علي مال سقط احد ولو مال وبذلك علم ان حد القذف يورث
بحسب القرينة نعم لو قذف بعد موته لم يرث منه احد الزوجين علي الاصح تعزيره
لو قذف القاذف المقدوف ثانيا مثلا بعد عفو لم يجد علي الاصح **فصل**
في احكام الاثرية في احد المتعلق بشئ بها لو عكس هذه العبارة كان انسب بما
نعدم ان الكلام في الحدود والموا لا اثر به الحرمة كالحرم وشئ بها من الكبائر كما
انقذ عليه الجاه في السنة الثانية من العهد وهي ما تذكر نسخة كقوله اكلال
الاسيوطي **قوله** من شرب وهو مكلف ملتزم عالم بالتحريم يختار لغير ضرورة
قوله صراي صفا وان قبل او كاد ديا وهو ما يبقى من اسفل انا به تحنا اوله
سيكرهه والعطف بقوله او سار باستحرام كالحرم بان يكون فيه الشدة المظنة
ولو بدريه اوله سيكرهه او كان قليلا كما مر من عطف العام بناء على انه سمي
خرا حقيقته كما عليه جماعة لان الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم
وهو من القياسي في اللغة او من عطف المغاير علي قول الراعي ان اطلاق التحريم
عليه مجاز ونسبه الى الاكثر وكلام المص يميل اليه ولا يجوز التداوي بالمسكر الصريح
فيجوز ولا حد فيه ويجب عليه ان يتقيا به وكذا لو التحريم على شربه وكذا استعماله
لعطش ان وجد ما يقوم مقامه والاوجب شربه كاساعة لقمة به لى غص بها
ومحجوز التداوي بالجنس غير المسكرو ولو صفا بشرطه السابق وخروج بالمسكر ما
يخلو العقل كالاقيون فيجوز مأكله لغير التداوي ومنه ازالة لقطع نحو عصفو مأكلا

تنبيه يقبل دعوى جهل تحريمه وان نشأ في الاسلام وعيد من جهل بحكمه قوله
 بجدي بعد صحوة وجوبا فان حدث في حال سكرة اعتد به علي الاصح **قوله** اربعين جلدة
 بسوط او باطراف ثياب او عصي معتدله فيها ايلام السوط وتجب اجتناب الوجه
 ونحو المقاتل ولا بد فيها من امر الامام ولا بد من تواليهما ولا يجوز للضارب ان
 يرفع يده الي فوق راسه مثالا لما فيمن زيادة الايلام ويجوز الذكر قايما والاني
 جالسا ولا يترج ثيابها الي نحو جبة محشوة او فروة والعشرين في الرقيق
 كالاربعين في الحر علي وجه التعزيز هو الاصح ولامه للجنس فهي تعزيزات مختصة
 بيهود مخصوص مستثناه لورودها عن الصحابة بذلك ولذا قال الشافعي
 رضي الله عنه ان الاربعين احب الي **قوله** بالبينة ولا يحتاج الي تفصيل كالاقرار
قوله رجلين سواء شهدا بشربه او على اقواله فلا يجد غير ذلك مما ذكره ولا يترج
 مسكورة بسكرة ولا يعلم القاضي لانه لا يقضي بعلمه في حدود الله **قوله**
 في احكام قطع السرقة اي قطع السارق لاجل ما هو في يده ونشر ما ذكره ومنهم
 يعلم ان اركانها ثلاثة سرقة وسارق ومسروق والثلاث في كلام المصنف تصريحا ومنها
قوله بثلاثة شرائط بالنظر للسارق وجه والستة في النسخة الاخرى بالنظر
 للمسروق ايضا وسياتي ما يعلم منه انها اكثر **قوله** مسلما كان او ذميا حرا كان
 او رقيا **قوله** ومكره بفتح الواو كذا المكره بكسر هاء تعني يقطع ان اكره اجمعا يعتقد
 للطاعة **قوله** واما المعاهد فلا يقطع عليه لانه غير ملتزم للاحكام فهذا شرط آخر
قوله شرط في السارق لانه ركن كما مر ولو قال لقطعها كاذمي بعد لكان وانما
 بالنظر للمسروق اي لانه ركن ولو زاد والمسروق لكان مستوفيا للركن الثالث لان
 ان يسرق مصدر مؤول وهو السرقة والمعني وان توجد سرقة ويكون المسروق نصا
 الي اخوه وتقدم انها اخذ المال خفية فيخرج بها المختلس والمنتهب وهما ياخذان
 المال جهرة والا ول يعتمد العرب والثاني يعتمد القوة ويخرج جاحد نحو وديعة
قوله بنصابا قيمته ربع دينار اي لا يخفى ما في كلام المصنف من القلافه والقصود

والنكرار

والنكرار لان المعتبر في النصاب ربع دينار مضروب من الذهب فالمسروق ان
 كان من الذهب المضروب لم يحتج الي شيء وان كان من الذهب غير المضروب اعتبر
 وزنه وقيمه وان كان من غير الذهب ولو من الفضة اعتبر قيمته بالذهب
 المضروب وانظر لقيمة الصنعة فيقطع بسرقة انا النقدان بلغ بدون صنعة
 نصا باه ويكتب ليجل الانقفاع بها ان بلغ ورثها وجلدها نصا باه وكذا وكلام
 المصنف والشا لا يوافق شيئا من ذلك فتأمل تنبيه قد علم مما ذكر انه لا يقطع بما
 لا يتحول كجلد ميتة وخرق ولو محترمة وكلب ولو معلما نعم ان صار الحر خديرا
 قبل اخراجه او دبع الجلد ولو بنفسه ثم اخرجه قطع **قوله** من حرره مثله لما كان
 الحر لم يرد له ضابط للغة ولا شرعا اعتبر فيه ضابط العرف وانما والشا في بعض
 اعتداده تبعاه لم يقوله فان كان الي اخره وقد ضبط العرف انما لا يعد
 صاحبه مضيعا له **قوله** لا ملك له فيه فلا قطع بسرقة ماله الذي عند غيره ولو
 يهين او اجارة او بشر او لو في زمن الحيا ولو قبل قبض الثمن او بهبة قبل نصفا
 ان سرق مع ذلك مال الذي هو عنده ولا بسرقة مشترك وان قل نصيبه وحمل
 الملك بالوحدت قبل اخراجه من الحر زيارث او حوون او كان بدعوان وان كان
 كاذبا وكذا لا قطع بنقصه عن النصاب بالتلاف ولو باكله منه او تضمنه بالطيب
 ولم اذا ملك الحر زوا يعضه كذلك **قوله** ولا شهدة له فيه ولو شهدة عامة فلا
 يقطع مسلم عما يفرس في المسجد كالحصر والبلاط والبسط ولا يتقاد بل تسريح ولا
 بسرقة مصحف موقوف وان لم يكن قاريا ولا سرقة نحو المنبر وكر الوذين
 والمارقة ويقطع الذي يجمع ذلك ويقطع المسلم بتقاديل الزينة وبالذخوع والجلد
 والباب والسواري والسقوف والتاثير ونحوها وسبتر النيران ضبط عليه والافلا
 قطع ومثله ستر الكعبة ولا قطع بمال المصالح وان كان غنيا ولا بمال بيت المال ان افرز
 لطائفة هو منهم ولا بمال صدقة وهو فقير او غارم ولا يقطع ذمي ولا مسلم بمال موقوف
 علي كسب العامة او علي وجوه الخير بخلاف القناطر ونحوها فيقطع بها المذني لان انتفا

في كل واحد من هذه

قوله فلا قطع بسرقة مال اصل ولا فرع ولا مال له صلة او فرعه فيه شبهة كما اذا
افترس من مال بيت المال شي لطايفة فيها وصف اصله او فرعه دونه وسوا الكرو والرقيق
منها وسوا التحد بينهما او اختلف **قوله** ولا بسرقة رقيق مال سيده ولو مكاتباً
ومبعوضاً وان اختلف بينهما كما هو **قوله** وتقطع يده اي بعد ثبوت السرقة
بينة مفصلة رجلين فقط او اقرار مفصل وبالبين المورد وكافي المتهاج وخالفه
في الروضة وبعد طلب المال مالكم ولو بنا عليه وجب رده حيث ثبت وان لم يثبت القطع
كشهادة رجل وامرأتين نعم يجب القطع باقرار السفينة والرقيق بالسرقة ولا يلزمهما
المال ويندب التعريض للمصارف المقر بالرجوع **قوله** اي ان اتفردت ولو مصيبة
او ناقصة فان تعددت كفي الاصل ان اعرف او واحد ان اشتبته ولو سرق مراراً قبل
القطع كفي قطع واحد **قوله** من مفصل الكوع بضم الكاف وهو العظم الذي يلي
ابهام اليد واما البوع فهو العظم الذي يلي ابهام الرجل **قوله** قطعت رجلاه اي
بعد ان مال يده وكذا ما بعده **قوله** ويخمس محل القطع يذيت مغلي اي في الحصى ويسمى
في البدن بالبار وهو حق للمقطع فهو منه عليه **قوله** منسوخ او محذوف على
مستحله او نحو ذلك **قوله** في احكام قاطع الطريق اي قاطع
سلوكها على الناس كما يدل له ما بعده **قوله** هو مسلم عكف مختار صوابه اسقط
قيده المسلم اذ لا فرق بين الكافر والمسلم ولو قال ملتمس للاحكام كان اولى ليشمل الذي
والمرأة والرقيق **قوله** له شوكة بحيث يخادع من يبرز له مع البعد عن القوة
ولو واحد فخرج المختلس والنهب والصبي والمجنون والمكره **قوله** حتماً فلا يسقط
وقيده البند بجمي بما اذا قصدوا اخذ المال **قوله** وصلبوا ثلاثه ايام فان خيف
تغيرهم قبلها نزلوا **قوله** اليد اليمنى والرجل اليسرى دفعه او على الولا وقطع اليد
للسرقة وقطع الرجل للحجارة على الاشد ولا يبد من طلب المال وابائاته بما في
السرقة **قوله** وعجزوا اي ابرله الامام من ضرب وغيره مما مرو عطف التقرير
على الجس عاملاً نهضه وللامام تركه ان رآه مصلحة والمغلب في القتل القصاص

فلذلك

فلذلك شرط فيه المكافاة وتوخذ الدية من تركته ان مات قبل قتله والمولى يغفو مال
لكن لا يسقط القتل بعنوه ولا يمتنع غير القتل والصلب **قوله** ومن تاب ارب
رجع عن قطع الطريق بشرطه ان التوبة لغة الرجوع ولا يلزمها سبق ذنب ونسوة
الرجوع عن الاعوجاج الى الطريق المستقيم ونسوة طها العامة فلا تدر على وقوع
والاقتلاع عنه والعزم على العود قال الخطيب وان كانت عن حق ادعى شرفه لا يام
وهو اخذ من المطالب راحه **قوله** قبل القدر عليه من الامام اي قبل قبض الامم
عليه **قوله** يسقط عنه الحدود الذي يخصه كما ذكره الشارح **قوله** ولا يسقط عنه
باقي الحدود لله تعالى كالزنا والسرقة وكذا حقوق الادبي كما اشار اليه المصنف بقوله
واخو بالحقوق ودخل فيما حقوق الله كالزكاة والكفارة وبذلك علم ان التوبة عن
سائر الحقوق لا تسقطها من قتل واخذ مال او سب عرس او قذف او غيرها ومن
كافر زنا لم يمسح له تارك الصلاة لسبلا والمرتب اذا تاب اسقط عنها القتل
فما لا يسقط من محله عدم السقوط بالتوبة في الظاهر اما بين وبين الله فيسقط قطع
قوله في احكام الصبيان وانكاف الهمام والصبيان لغة
الاستنطالة والوثوب **قوله** ومن قصد ان لا يخفى ما في كلام الله والشتم من القسوة
والاجحاف والحاصل انه اذا صال شخص ولو غير عامل كجنون وبهيمة او غير مسلم
او غير معصوم ولو حاملاً او ميتة على شي معصوم له او لغيره نفساً او عضواً
او منفعة او مضعاً ولو غير انثى او مالا وان قتل او اظلمت اصابه دفعه
وجوباً في غير المال والاختصاص وجواز ايها نعم لا يجب الدفع عن نفس قصدها
مسلم معصوم ولو مجنوناً بل يندب الاستسلام له قال شيخنا ويجب الدفع عن صح
حربية او حربي وان قصد مسلم معصوم **قوله** فقاتل اي دفع الصابل عن وجه
المذكور بالاخف فالأخف وجوباً ولا يجوز الضرب مع امكان الهرب والاستنفا
وجوز بالعصبي مع الدفع باليد ولا بالمشكل مع الدفع بالعصبي ولا بالسيف مع امكان الهرب
ومتي خالف ذلك الترتيب كان خصاً منا نعم لو اتهم قتال لم يجب الترتيب او لم يجوز

الموصول عليه الا السيف فله الدفع به ابتداء قال شيخ الاسلام وكذا في
ارتكاب الفاحشة وخالفوه **قوله** فلا ضمان عليه بقصاص ولا دية ولا قارة
اي ان واعى لترتيب المذكور كما هو **قوله** وعلى ذالك الدابة وان كان معه
سائق وقائد وعلى الاول من الراي ان نسبة اليه تغل لا يحسن طفل لا حركه
له ويستوي السابق والفايد في الضمان **قوله** ضمان ما التفتد وكذا اذا
اتلفه ولدها معها ان كان له عليه يبد ومحل الضمان فيما تلف ان لم يقصر صاحبه
نعم لو اركبها انسان صغورا او مجنونا بغيره اذن وليه فالضمان عليه وكذا لو
تخسما انسان بغير اذن راجعها او ردها حين شردها فالضمان على الفاحش والداد
والضمان على ما ع تفترقت عليه الدواب فمرا عليه نحو ظلمة اوردح عاصف **قوله**
ولو بالتالي محل عدم الضمان بذلك في غير حدود واب العلاقات لانهم مقصرون
بايقانهم في الاسواق ولا ضمان لما تلف بوقوعها ميتة او بوقوعها كغير ذلك
وكالموت المرض وعارض الزرع الشدي ولو كانت الدابة وحدها فان تلفت شيئا
كذبح او غيره فان كان في وقت جرت العادة بضبطها فيه ليللا او نهارا ضمن
صاحبه ان لم يقصر صاحب المتاع والمرة وكل حيوان عهده من الاتلاف ضمن
صاحبه او من ياديه ما يتلفه ليللا او نهارا ويذبح بالاحف فالاحف كالصايل
نعم لا ضمان لما تلتفد الطيور ومنها الخطوط العاوة ارسالها ومنه احماء لذلك
فسرع يجوز حبس الحيوان في الاقفال ونحوها لمن تعهد بها لما احتاج اليه
قوله في احكام البغاة قالوا ليس البغي هنا وصف
مذموم بل كونه بناويل صحيح ولذلك قبلت شرها منهم وصح حيا قاضيتهم ونحو ذلك
ما لم يستحقوا ما ناوا او ما نالوا ونظام احدود في دارهم كذا **قوله** مخالفا
الامام العادل والاعتبار العدل احد وجهين الراجح خلافة فلا فرق بين العادل وغيره
هنا وفيما ياتي **قوله** لو تها تل بضم اوله وفتح ما قبل اخره علي البناء للمجاورة ونحو
بناوه للفاوضه عايد الي الامام المعلوم من المقام فليس هو من حذف
الفاعل

الفاعل كما قيل بل هو اول ما منعه بفتح النون والعين المهملة فسر بها الم بالقبول
والشوكة بحيث يملن معها قلعا وممة الامام قسوله وبمطالع عطف على قوله
وهو يقتضي ان المطاع من المنعة المذكورة وهو يمكن ان جعل زيادة على شوكه قسوله
عن قبضته الامام اي عن طاعته بالتقادم موضع ولو من التحد اقسوله اي محل
للحكمة من الكتاب والصحة بحيث لا يقطع بفساده كما اشار اليه وصرح بهذه القبول
لخواج وهم الذين ينفرون مرتكب الكبيرة ويتركون الجرائم فليسوا بغياء ولا
توطاع لكن ان قالوا فلماذا فعملهم قسوله فان سبوا مظلة اي روالها قسوله
ولا ينفهم ما لهم ولا يقطع اشجارهم وما اتلفه باع علي عادل او عكسه فضمنوا الا انهم
القتال او طمعية ولا يستمعان عليهم بكافرا الى الضرورة تنبيه الامانة فمن
كفاية كالتقضا وشرط الامام كالتقضي ويزيد كونه شجاعا قريشا وتعتقد له الامانة
بمبايعة من تيسر اجتماعهم عليها من اهل الحل والعقد وباختلاف امام قبله له
تعيينه او جعله الامر شورى بين جمع فيختارون واحدا منهم كاجعل عمر رضي الله عنه
الامر شورى بين ستة عثمان وعلي والزبير وعبد الرحمن بن عوف كسعد بن اي و
وطيحة فاختاروا الامام عثمان رضي الله عنهم او باختياره في شوكه قسوله غير
كافرو يجب طاعة الامام ولو جابوا فيما لا يخالف الشرعي من امر او نهي فصار
في احكام الردة اعادته الله منها وهي تحبط الثواب مطلقا وكذا العمل ان انفصلت
بالموت **قوله** وشرعا قطع الاسلام اي ممن رجع طلاقه ولو سكران متعدي بالاجبي
ومجنون ومكره وجنح المنتقل من دين الى اخر فلا يسمى مرتدا **قوله** بسجود لصنم
الا ضرورية بان كان في بلادهم مثلا وامرؤ بذلك وخاف على نفسه **قوله** لو كذب
رسولا او نبيا او سبه او استخفى به او باسبه او باسمة الله او بوعده او امره او بغيره
قوله فان تاب تذكروا ان كان زنديقا وتكررت ذكره منه **قوله** قتل الشيخ محمد
اي وجوبا ولو امرأة والامر بعدم قتل النساء الذي استدلل به ابو حنيفة ان صح
فهو متزوج او محمول على كبريات **قوله** لم يغسل اي لم يجب غسله فيجوز

قوله ولم يصل عليه اي يحرم الصلاة عليه **قوله** ولم يدفن في مقابر المسلمين
اي لا يجوز ذلك ولا يجب دفنه بل يجوز اغتراب الكلاب على جيفته الا ان حصل
اذا بعد دفنه بغيره ولد المرتد ان انقضى قبل الردة او فيها وله اصل في
مسلم فمسلم اولها صل مرتد ثم رد فيستتاب بعد بلوغه فان تاب والا قتل
حدا والصحيح ان من مات من اولاد الكفار قبل بلوغه في الجنة خدما
للمسلمين فيها ومال المرتد يجعل عند عدل ويقضي منه دينه ولو لله قيمة
ما اقله فيها او قبلها وينفق منه على من عليه نفقته وتفرقه ان لم يحتمل
الوقت باطل والا فموقوف **قوله** وذلولهم حكم تارك الصلاة في رفع العبادات
فمنهم من ذكره قبل الاذان ومنهم من ذكره بعد اذان كالعراقي ومنهم من ذكره قبل
اجنازة كالمزني والجمهور الرافعي ولعله اليتق وتبهم في المنهاج وذكره
المصنفنا ولكل مناسبة وفي بعض النسخ التعبير هنا بفصل **قوله** الصداقة باحد
اخص اي ونحسبها لا بغيرها ولو منذون ودخل فيها الجمعة في محل مجمع على قسرها
فيه لا نحو القرى **قوله** ان يتركها بخبر وجها عن وقتها او لا يصلح اصلا واذكر المص
هذا الترتيب لاحاجة اليه هنا لان الجدة كافت في كفره ولو لركعة من واحدة منها
ومجد شرطها المجمع عليه كذلك **قوله** وهو مكلف اي وليس معذورا بنحو قرب
عهد بالاسلام **قوله** مخكه اي التارك لها لو قال اي اجابدها او غير المعتقد
وجوبها لكان صوابا **قوله** والثاني ان يتركها او يترك شرطها من شرطها صحته المجمع
عليه لا نحو وضو بلا نية **قوله** حتى يخرج وقتها اي وقت الفروقة او وقت العز
فلا يقتل بالظهور الا بعد غروب الشمس مثلا **قوله** فيستتاب وجوبا حالا او نديا حالا
بعد ثلاثة ايام بان يتوعد الامام ولو بناييه في وقت المودة انه متى فات وقتها
ولم ينعابها قتلناه فاذا امر على الترك حتى خرج الوقت قتله الامام ولو بناييه
كاي ياتي وان ابدى عذرا كالنسيان او انه صلى ولو كاذبا لم يقتل ولا يقتل بترك القضا
قوله قتل اي بالسيف ولا يجوز بغيره كالتواضع القتل وما قبله انه لا يقتل بل يحبس حتى

يعلى

يصلح او يعزر كما في ترك الصوم والحج والزكاة مردود بالنقض مع ان الصوم لا ينسور النسخ
منه والحج على التراخي الى الموت والزكاة ياخذها الامام من المتع قهر **قوله** حدا وستر
بالتوبة لوجود النص ايضا فان قال العراقي لو زعم زاعم ان بينه وبين الله حالة
اسقطت عنه الصلاة او احلت له شرب الخمر كانا مثلا او جوزت له اكل مال السلطان
فلا شك في جوب قتله على الامام والله اعلم **كتاب**
احكام الجهاد من المجاهدة اي القتالة على اقامة الدين **قوله** وكان الامر به صوابه وكان
الاتيان به **قوله** بقوله العجوة اي في حياته صلى الله عليه وسلم **قوله** فرض كفاية واما قبل
العجوة كان ممنوعا منه ولا مطلق ثم ايج له قتال من قاتله ثم ايج له الابتدائه في غير
الاشهر الحرم ثم ايج مطلق **قوله** واما بعده اي بعد موته صلى الله عليه وسلم **قوله** في كل
سنة مرة فان اتيح الزيادة عليها زيد بقدر الحاجة **قوله** فاذا فعله من فيه كفاية ولو لم
لا يلزمهم كما لصبيان لانه اقوي نكاية في الكفار **قوله** فيلزم اهل ذلك الحبل ولو عييد او صيانا
ونساء وان لم ياذن السادة والاولياء والازواج **قوله** سبع خصال اي احوال او اوصاف
جمع حصده والشارح اعاد القهر عليها مذكرا باعتبار كونها اشيا **قوله** فلا جهاد على صبي
بالمعنى الشامل للأنثى وانها تدخل في المرأة فيما ياتي بالعموم او الاولوية **قوله** ولو امر به
فلا يجب عليه بامره لانه ليس من الاستعداد **قوله** ولا على المريض مرض منه لا فلا يضرب
صداع خفيف ووجع فرس وغرغ يسيروا وقطع الاقل من اصابع يديه ووجع اصابع حليم
ولو مرض بعد كسره خير بين الرجوع وعدمه وان حضر نصف **قوله** الطاقة للقتال
بماله الذي يجب بذله في الحج وسركوب وقد ربح على الركوب ويجزى سفر كجهاد بغير اذن
اصوله المسلمين وسفر كجهاد وبغيره بغير اذن اصوله مطلقا وبغير اذن رب دين حال
وان قل فان اذن احد منهم ثم رجع بعد خروجه وجب عليه العودة ان لم يحضر نصفه وان
الطريق وكذا لو فرغت نفقته نعم لا يجزى سفر لتعلم مرض ولو كفاية بغير اذن اصوله
قوله يرقون بنفس الاسر ويصيرون كمال الغنية ومنهم الارفا والمبعضون
ولا يسري الدق الي بعضه **قوله** بالمال اي غير السلاح ولا يرد اليهم سلاحهم لانه لا

ببيع السلاح لهم **قوله** وخرج بالكفار نسبا المسلمين فلا يرقون بالاس **قوله**
كالمرتدين الكاف استقصاية اولاد ذالك الزنادقة **قوله** وصغار ولد وحمل زوجته
وولد ولد وكذا ولد المجنون ولو بعد بلوغه تنبيه **قوله** يجوز استرقاق عتيق
ذمي وزوجته احادته بعد عقد الزمة له وينقطع نكاحه وعلى هذا يحمل كلام الشارع
لعتيق مسلم ولا زوجته ومتى رقي احد الزوجين احريبن انقطع نكاحه ويستقط دين
حربي علي مثله برق احدهما **قوله** عند وجود ثلثة اشيا اي عند وجود واحد منها
قوله احد ابويه المولد احد اصوله وان بعد نكاح برة لو كان حيا او كان من جهة
الام او كان ميتا او كان الاقرب حيا واستمر كافرا واذ بلغ اوافق ووصف الكفر
فمرتد **قوله** فكالصبي اي فيحكمه باسلامه **قوله** والسب الثاني المذكور في الحاجة الى
هذا التاويل في هذا وما بعد **قوله** ان يسيبه مسلم فيحكم باسلامه ظاهر او باطنا
سواء كان السابي بالغاعاقلا او لا **قوله** وفيها مسلم بحيث يمكن كونه منه ولو سيرا
او تاجرا او مختارا نعم ان استلحقه كافر ببينة تبعة في النكاح والكفر **قوله**
في احكام السلب بفتح اللام وقسم الغنيمة قدم السلب عليها ليوافق الوضع الطبع
والسلب لغة الاخذ قهرا او شرعا اخذ ما يتعلق بقتل كافر من ملبوس وعنه **قوله**
من قتل قتيلا اي من احريبين والمراد ازال منعه كاي قول مسلم اعاقلا او لا باغا
قوله عبيد اي مسلم نعم لا سلب للخذل ولا مرجف ولا خاين ونحوهم **قوله** شركا فزاي مقاتل
ولو صيا وامراة فلو لم يقتل لم يؤخذ سلبهما ولو اعرض مستحق السلب عنه لم يسقط
حقه منه **قوله** او يقطع يديه ورجليه او يده او رجله او يده او رجلا او يده او رجلا
وكذا الواسر **قوله** والحنيصة التي تقاد معه لا حقيبه ولا ما فيها من نقد وغيره
وهي وعائيد علي حقوق البعير او الفرس **قوله** المال ومثله الاختصاص **قوله**
الحاصل للمسلمين خرج الكفار مما حصلوه منهم فهو لهم **قوله** وايضا في اسراع حيل
او ابل ولو سكت عنهما كان اولى لشغل حروبهم او سفن او رجالة ومنه المشرق
وما حصل باختلاس او بصلح او هدية لنا والحرب قائمة **قوله** وتقسم الغنيمة اي

وجوبا

وجوبا **قوله** بعد اظا خراج السلب منها وكذا بعد اخراج المون اللازمة كاجرة
حفظ ونقل وعمال وزرع ونحوها **قوله** لمن حضر وليس مرجفا ونحوه مما مر نعم
يستحق جاسوس ارسله الامام وسريه كذلك وكمين مع الامام **قوله** حضر لا بنية
القتال وقاتل ومنه تاجر ومحترف وخطاط ويقال **قوله** سريه من لغزه الذي معه
وان لم يركبه ولم يقتل عليه سوا كان عريبا او بربر ونا وهو ما ابوه عجميان او عجميانا
وهو ما ابوه عربي فقط او مقرفا بغير مضمومه فقاتل ما كنهه فمملة مكسورة فقاتل
وهو ما امه عسرية فقط نعم لا يعطى لغرس لانفع فيه ولا يسم لغير اخيل **قوله**
ذميا لكن لا يرضخ له الا ان حفر باذن الامام بلا استيجار منه ولا اكرامه ولا قلاتي له
في الاول بل للامام تعزيره وله اجرته في الثانية واجرة المثل في الثالثة **قوله**
والثاني اي القول الثاني **قوله** كالقضاة والعلماء والمودعين ومعلمين القرآن وغيره
وسد الثغور وعمارة المساجد والقناطر والحصون تنبيه قال في الاحياء لو لم يرضخ
السلطان الي المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد منهم اخذ شيء منه ذكر وانهم
اربعة مذاهب احدها لا يجوز اخذ شيء منه اصلا فمن اخذ منه شيء فهو غلول ثانيها
ياخذ في كل يوم بقدر قوته ثالثها ياخذ كفاية سنة رابعها ياخذ ما يعطى وهو
حصته قال وهذا هو القياس واقره عليه في المجموع **قوله** بنواها ثم بنوا المطلب
والعبارة بالانتساب الي الابا فلا يعطى بنوا اخوة ما نزل وعبد شمس ولا اولاد بناتها
قوله لا اب له معروف شرعا فيدخل فيه ولد الزنا والقبيل والمنقيل بلعان او حلف **قوله**
ويشترط فقر اليتيم لان لغة اليتيم يشعربه واليتيم في الهيايم مالا ام له وفي الطيور
مالا اب له ولا ام وفاقد الام من الادميين يقال له منقطع **قوله** للمساكين المعني
الشامل للفقر **قوله** وابن السبيل يبرط الحاجة ولا يشترط عدم قدرته علي الاقتراض في
قوله في قسمة التي ومعناه لغة وشرعا ما ذكره وكذا قوله مال لو
السقط للام كان اولى ليشمل الاختصاص ككلب ينتفع به وكذا الوسكت عن خيل وابل
كما مر **قوله** كالحجزية وعشر التجارة من الكفار وخراج ضرب عليهم علي اسم الجزية وما اقر بها

عنه ولو انخوض نزل بهم ومال مرتد مات علي الردة ومال ميت منهم لم يوارث له او غير
 مستغرق ويقسم وجوبا خلافا للامة الثلاثة **قوله** المرتزقة سوا ذلك لطلب
 من مال الله وخرج بهم المتطوعة فيعطون من الزكاة لان النبي عكس المرتزقة **قوله**
 وعن عياله من اولاد وزوجات ورقيق حاجة غزو وكفارة اعتادها له لغيره
 يزداد له بزيادة ذلك ويعطى ذلك لم بعد موته حتى يستغنوا **قوله** في مصاح المسلمين
 قال الشيخ الخطيب ومنها صرف الامام له ولاد العالم بعد موته ما كان يهرقه له في حال
 حياته من مال المصاح قال السبكي وكذا من النبي واجم **قوله**
 في احكام الجزية وهي مغياة بنزل عيسى عليه السلام **قوله** وشرا ما له وتطابق
 علي العقد المفيد لذلك **قوله** ويصير ان يعقد بها الامام الي الشرطية متوجهة الي
 عقد الامام لانه ركن من اركانها الخمسة التي هي عاقد ومعقود له ومكان ومال وصيغة
قوله فيقول هو اشارة الي الركن الثاني وهو الصيغة وشروطها لفظ يشعر بالقصور
 ومنه ما ذكره الشارح **قوله** بدار الاسلام غير الجواز هو اشارة الي الركن الثالث وهو
 المكان وهو غير الجواز الذي هو مكة والمدينة والبصرة وطرقها وقراها ويمنع من حرم مكة
 مطلقا وله دخول غير الخوارج بشرط اخذ شي منه ولا يمنع موضع الكرسى لثلاثة ايام
قوله وشرايط وجوب الجزية اي شرائط تنعقد له او تجب عليه بعد عقدها **قوله**
 لزمن الجزية اي ان كانت عقدت له حال اقامته في هذه والتي بعد عنها **قوله** فلا جزية
 علي تيق اي لا تعقد له ولو عقدت له لم تجب عليه ايضا وان عتق ولا نظر لما يملكه البعض
 ببعضه **قوله** فان بانت ذكوره اخذت منه اي ان كانت عقدت له والا فلا
 وهذا يرجع بين التناقض ولذلك لا تؤخذ في دار الاسلام مدة ولم يعلم به
قوله ان يكون الذي تعقد له هو اشارة الي الركن الرابع وهو المعقود له الذي هو
 الكافر **قوله** تعقد لزائم التمسك بصحيف ابراهيم وكذا اصحف شيمث وزبور داود وقول
 وان لم يوجب الح هو اشارة الي الركن الخامس وهو المال **قوله** علي كافر ولو زنا وشاها
 واعني وراها واجيرا **قوله** دينار فلا تعقد بغيره ولو بقدر قيمته ويجوز اخذ القيمة

عنه بعد ذلك ويجوز ذلك فيما ياتي **قوله** في كل حول وتجب بالعقد فلو مات في الشك
 حول وجب بقسطه **قوله** وليس للامام ان يملك عند العقد وعند الاخذ ان عقد
 علي او صاف كان يقول عقدت لكم الجزية علي ان علي المتوسط ديارين وعلي الغني
 اربعة فان عقد علي الاشخاص فالملك عند العقد فقط ومن عقد له بشي
 لزومه وان افتقر ويهرق دينا في ذمته اذا عجز عنه وبذلك علم ان قول الشارح والعبارة
 في المتوسط واليسار باخر حول مفروض في الحالة الاولى وهي العقد على الاوصاف فتأمل
قوله ان رضوا بهذا الزيادة التي هي الضيافة ويندر فيها عدد الصيغ فان خيلا وحلا
 علي كل واحد او علي الجميع وقد راى الضيافة ومحل اقامتهم من كنيسة او غيرها وجنس طعام
 وادم وقدرها ويذكر علف الدواب ويجعل علي العادة نعم ان ذلك هو شريح كقول فلان
 قد ولا يلزمهم لواحد زيادة علي دابة الا ان كان العدد المشرط عليهم التزامها
 وتؤخذ برفق كما قاله الجمهور ويكتفي في الصغاف في الآية اجدا احكام الاسلام عليهم
 ويعد هذا هو الرابع المعتمد رد علي القول الاخذ الذي اشار اليه الشارح بعد **قوله**
قوله كالزنا او سر به الحرام او السرقة **قوله** ان لا يذكر واليه فان خالفوا ذلك عذروا فان
 شرط انتقاض عهدهم بذلك انتقض **قوله** ان لا يفعلوا ما فيه ضرر علي المسلمين ويمنعون
 من سفهم لمسلم خمر او اطعامه خنزيرا او اسماعهم شركا ومن اضرها عيدين وناقوس
 وخمر وخنزير ومن احداث نحو كنيسة او ترميمها او اعادة بنائها الا ببلد فتح صلحا
 علي ان الارض لهم او انما لنا وصاحكنا هم علي السكني فيها وشرط ذلك ومن مساواة
 بنائهم لبناء جار مسلم وان رضوا **قوله** ويومرون وجوبا في المظنين كما اشار اليه الشارح
قوله يشد في الوسط فوق الثياب في حق الرجل وفي المرأة تحت الاراء مع طهر **قوله**
 وليس لهم ابدال ذلك بمنطقة او مندبل او نحوه والجمع بين الضار والزنا وسد باب
 عليهم اذا جردوا ان يفعلوا في عتقهم خطوط ويسمي احكامهم من رصاص ونحوه لاسيما
 ويمنعون من التخم بال نقد ويمنعون من التشبه بلباس اهل العلم والقضاء ونحوه
 وتجعل المولى كفها لولدين وينبغي لصناع المسلمين ان لا يملوا لهم كنيسة ولا صليب

ولا بأس بفعل الفيار والزنا لهم **قوله** ولا يملعون من ركوب الحجر ولا البغال
ولو نفيسه لا ينفخ في ذواتها ويركبون بها كاف لا سرج وبركاب خشب
لا حديد ويمنعون من الحمام المزين بالنقد ومن خرمه الملوك ومن الولاية على
المسلمين ويمنعون إلى اضيق الطريق عند ضيقة عند الرحمة ولا يمشون إلا أفرادا
متفرقين ولا يوقرون في مجلس فيه مسلم وجوبا ويحرم الميل إليهم بالقلب ويحرم
أن يجعل عليهم عرفا مسلمون **كتاب** الصيد والذبائح والطعمة
ذكر الملم هذا الكتاب هنا تبعاً للمزني والمحتاج وغيرهما وذكره في الروضة في آخر ربع
العباد قال بعضهم وهو اسب وفيه نظره اجمع وافرد الصيد لأنه مصدر يشمل
القليل والكثير وجمع الذبائح والأطعمة لاختلاف أنواعها ولظن أنها أركان أربعة
كان يقال في الذبائح أركانها داخ ومذبوح وذبح والة **قوله** وما أي والحيوان
هو إشارة إلى أحد الأركان وهو المذبوح **قوله** البري المقابل للبحري **قوله**
الماكول فلا يجل ذبح غيره وان تفر رطل الحياة **قوله** الذي قدر عليه ولو باعها به
عند عدوه حال صيده **قوله** فذكاته هو إشارة إلى الذبح الذي هو الركن الثاني
وشروطه الفصد ولو عمو ما يحوي واحدة من سرس طرا وخرج به ما لو وقعت منه
سكين فذبحت حيواناً فإنه لا يجل وكذا الوارسل من أوجار جده لا صيده تقتل صيدا
قوله في حلقه ولبته أي يشترط في مجزئ كاته أن يكون في حلقه أوليته فلا
يكفي ذبحه في غيرها والأول مندوب فيما اقتصر عنقه كالتخيل والآخر مندوب فيما
طال عنقه كالابل والأوز وسن نحرها فاية معقولة اليسار **قوله** حيث قدر عليه
هو من القدرة على مكان الإصابة في اجزاء الصيد لأن القدرة على نفس الصيد
ولذلك سمي هذا عقراً ليعيد أنه ليس في الخلق ولا في الية وإشارته بقوله
كشاة النسبة نوحشت إلى أن هذا من أفراد ما يجل بأرسال الجارحة كما يأتي
به نحو غير تروى في نحو غير فانه وان حل بالجرح لا يجل بالجارحة لأنه مقدور عليه
تعذر وعده ولو تروى بغير فوق غير مثلاً في بير فخور رحا في الأول فنقذا في الثاني

هو حلال

هو حلال أيضاً وان لم يعلم به فإن مات بشقل الأول لم يجل وكذا الووعل إليه الرمح
وشكله هل مات به أم بالثقل لم يجل أيضاً كما في فتاوى البغوي **قوله** لو سبى
أي مجموع هذه الأمور الأربعة من كمال الذبح فلا ينافي أن قطع الخلق والمري شرط
لحل المذبوح كما سبذكره وهذا القوام تندب الظاهر في نحو الووعل ثلثاً مع أن الأولى واجبة
قوله ويكون قطع ما ذكره دفعة واحدة ليس شرطاً بعد جواز التعدد بشرط أن يبقى
في المذبوح حياة مستقرة عند ابتداء الوضع في آخر من وبه علم أنه لو أخرج شخص
أما المذبوح مقارناً لذبحه لا يجل وكذا الووعل سكين من خلفه وأما
وتلاقيهما في قطع عنقه أنه لا يجل أيضاً ويكفي ظن الحياة المذكورة وتعرف بالتجار
الدم والحركة العنيفة نعم لو وصل بالمرض إلى حركة مذبوح ثم دبح حل لعدم
ما يحال الهلاك عليه **قوله** ومتى بقي شيء من الخلق والمري لا يجل الووعل يعني أو
ولو عبرها كان أولى **قوله** قطع الخلق والمري ولو مع بقية الخلق فيلحق قطع
الزنا كذا **قوله** ولا يسن قطع ما ورا الودجين أي إلى جهة القفا ولأما ما هما
من الجلد كان ادخل السكين من أذنه وإن حرم عليه ذلك الفعل للأية **قوله** أكل
المصاد فسر به الاصطلاح لأنه المقصود أخذها بعد وأن كان الفعل حلالاً أيضاً
والمراد أن يكون ممن تحل ذبحته **قوله** في أي موضع كان جرح السباع والطيور
أي في أي موضع من بدن الصيد مما ينسب إليه الموت وذكر الجرح بخصوص الغنم
والأنا لمقتول بتقل الجارحة حلال **قوله** وشرايط تعليمها أي لو قال وشرايط تعليمها
أو وشرايط صيدها كان واضحاً أنه لا يخفى فساد عبادته **قوله** استرسلت أي هاجت
قوله انزجوت أي وقفت في الأبد أو الأنا **قوله** لم يأكل منه أي من لحمه وجلده وحشوته
وعوها ولا عبرة لمعق دم وتنف ريشه أو شعر قبل قتله أو عقبيه وهذا فيما أرسلها
صاحبها إليه ولا يضر أكلها مما استرسلت إليه بنفسها وكلام المصريح في أن هذه
الشرط معتبرة في جوارح السباع والطيور واعتدله الخطيب والذي في المنهاج أنه
يشترط في جارحة الطير إلا الاسترسال وعدم الأكل واعتدله في سباع النخس الرمي

قوله ان تذكر ذلك المذكور من الشروط الثلاثة السابقة فقول ان يشكر الشرايط
 الاربعة خلاف الصواب فتأمل **قوله** لم يحل ما اخذته اي وقت فساد التعليل ولا
 ينقطع التحريم على ما مضى **قوله** الا ان يدرك فيه حياة اي مستقر كما مر في ذي
 فجل **قوله** ثم ذكر المص الله الذبح وهي الوكن الثالث وكان المناسب تقديمها على
 الاصطيات فتأمل **قوله** بكل محد يخرج محد وحاس ورصاص وحزبه
 المتقل كسندقه وسهم بلا فصل فلا يحل ولو مع محد تغليباً للحرام ويحرم الصيد به
 في حيوان يموت به كالعصفور ومكره في غيره **قوله** الا بالسن والظفر والعظام
 متصلة او منفصلة ثم ما قتل بشغل ارجحه وظفرها حالاً كما مر وعطف العظام
 على ما قبله عام **قوله** ثم ذكر المص من يصح منه التذكية وهو الركن الرابع وكان
 المناسب تقديمه ايضاً كما مر ويحرم بالتذكية دون الذبح ليعم الاصطيات بالسهم والحجارة
قوله وتحل ذكاة كل مسلم الى اخره اي اذا انقرد بالذبح وكذا بالصيد فلو شاركه
 من لا تحل تذكيته كان ربي مسلم وجوسي كهمان فاصابا صيداً معاً أو شكا فحرام
 وان سبق احدهما علم بمقتضاه **قوله** ويجل ذبح بجنون الى خروج بالذبح الاصطيات
 فلا يحل منه **قوله** ويكره ذكاة اعرجي لو عبر بالذبح كالذي قبله لكان او يبيح الاصطيات
 ايضاً **قوله** لا تحل ذكاة هجوسي في الاصلين او في احدهما **قوله** وذكاة الجنين انفراد
 تعدد وليس علقه ولا مضغه وكذا جنين في جوف هذا الجنين **قوله** ان وجدت
 ميتاً اي بذبح امه بان سكر عقب ذبحها بلامهلة ولم يوجد سبب يحال عليه موته
 فلو مات قبل ذبحها او ضربت على بطنها ثم ذبحت فوجد ميتاً او جرح راسه
 ميتاً ثم ذبحت او اضطرب عقب ذبحها زماناً طويلاً ثم سكر لم يحل **قوله** او فيه
 حياة مستقره ولو جرح راسه وفيد حياة مستقره ذبحت امه فمات قبل انفصال
 حل فقول الشارع بعد خروجه يواد به بعد عام خروجه فم اجد ولو شكا هل ما
 بذكاة امه ام لا فالظاهر عدم الحل ويحتمل حله لو جرح راسه فمات قبل انفصال
قوله وما قطع من حي فهو ميت اي فهو كميته ذلك الحي طهارة ونجاسة فمن السمك

والبحر

والبحر والادمي واجن طاهرة ومن نحو الحمار والشاء نجس **قوله** الا الضفدع والحيوان
 المأكول وكما لشعر الصوف والوبر والريش نعم ان كان انفصاله على قطعة لم ينقص
 فنحس **قوله** في احكام الاطعمة بالمعنى التساميل للشرية قسوله
 استطابته العرب اي اثنان منهم ويرجع الي تسميتهم لم فان اخذوا قسوله لا اثر ثم قرش
 ثم يغيب بالاشبه به فان لم يوجد فحلال ويغيب كل زمان يعبره فيما لم يوجد فيه كلام
 لمن قبلهم **قوله** الذين هم اهل ثروة وخصب وطباع سليمة ورفاهية سواء
 كانوا سكان البوادي ام لا فخرج المحتاجون واهل الجرب واجلاف البوادي وحالة
 الضرورة فلا يعتبر شي منها **قوله** الا ما ورد الشرع بتحريمه اي شرعاً لان شرعاً
 قبلنا ليس شرعاً لنا وان ورد في شرعنا موافقته ومما ورد الشرع به ما اجمع عليه
 كالمتولد بين مأكول وغيره فانه حرام وهذه القاعدة ذكرها المص منطوقاً ومفهوماً
 ويجوز من السباع اي هذا وما بعده مما دخل تحت المستثنى من منطوق القاعدة
 وهو قاعدة اخرى فلذلك اختار له **قوله** ويجل للخطر العقوم غير العاصي
 بسببه اي يجب عليه لانه جواز بعد منع فخرج الحربي والمرد وتارك الصلاة وقطيعة
 الطريق والعاصي بسببه فلا يباح لهم ذلك لقدرتهم على عصاة انفسهم بالقوة **قوله**
 المخصصة بفتح الميم الجماعة **قوله** او انقطاع دفعته او ضعفه عن مشي او عن ركوب
قوله من الميتة ويجب تقديم ميتة الحيوان الطاهر على غيره قال بعضهم وتؤدى ميتة
 المأكول على غيره وميتة غير الادمي عليه لغة لا يجوز الاكل من ميتة النبي مطلقاً
 ولا اكل كافر من ميتة مسلم كذلك ولا يجوز طبخ ميتة الادمي الا تعذر استأخرها
 بدونه ولا يجوز لمن معه لقمه ان يأكل من الميتة حتى ياكلها ويجوز للخصم قتل
 من له عليه قصاص ولو بغير اذن الامام وله قتل غير معصوم كمرتد وزان لحسن
 وتارك الصلاة والحربي ولو هتياً وامراً ومجنوناً قال ابن عبد السلام ويبيح تقديم
 البالغ الحربي الذكور على نحو الحي والموتة مراعاة حق الفاني ومعلوم ان ذلك قبل
 اسلمهم والا فلهما ارقاناً معصومون ولذلك لا يجوز قتل ذمي ومعه هذا لعصمهما وقطيعة

غيره

جود العصوم كقتله **قوله** اي بقية روجه هو تفسير للرمق فالسد بالسمن المهملة
وقد يفسر الرمق بالقوة فالسد بالسمن المعجمة قال بعضهم ويجوز كل منهما في الاخر لان
المراد دفع التحلل كما حصل بالجوع نعم ان لم يحصل دفع الضرر بسد الرمق قلته الزيادة
عليه بل يجب وله التزود من احرام وان رجي الوصول الى حلال تنبيهه يجب تقديم
الميتة على طعام لم يذله مائل ولو بعوض ولو لم يجد ميتة فله اكل طعام غائب يذله
وحاضر غير مضطرب كذلك والمضطر المعصوم اخذ منه قسرا عليه ولا ضمان لو قتله الا ان
كان المضطر كافرا وصاحبه مسلما فيضنه جنيدا وخرج بالمعصوم غيره فلا يجب بذله
له ولا يجب على مضطرب ذل طعامه لمضطر اخر لكن بين له ايثار مسلم معصوم
وجوز قطع جزو نفسه لاجل اكله لا لغيره الا لغيره فيجب **قوله** السم وهو كل حيوان
يحرك عيشته في البر عيش مذبوح ولو على صورة خنزير وحمل اكله وبلعه ويكره
قطعه حيا الا سكتة كبيرة تقطع حياتها ومثله الجراد **قوله** الكبد بلسر المودعة
على الافصح والطحال بلسر الطاف **قوله** مضغ العزة في الاشهر وقد تكسر والياضها مخففة او مشددة
وقت **قوله** باسم او كفيها **قوله** مضغ العزة في الاشهر وقد تكسر والياضها مخففة او مشددة
ونبال لها ضخمة يفتح الضاد وكسر حاء مخففة الباء وتشديد هاء **قوله** الاضحية
معنى الضحية سنة مؤكدة فهي افضل من صدقة التطوع لمسلم بالغ عاقل حر
ولو متخففا ملكها زيادة على موته في العيد ونسب للمكاتب باذن سيده
لانها تبرج ويحصل ثوابها لمن فعلها ولو فقير السن اهل البوادي او امرته **قوله**
على الكفاية اي بغير المتفرد والافضة عين **قوله** من اهل بيت قال شيخنا هم من تنتم
المصطفى تنقته قال ثوابها خاص بالفاعل والحاصل لغيره حقوق الطلب وفي كلام
شيخنا الرجل ما يوافق ظاهر كلام الشارح من حصول الثواب للجميع **قوله**
ولا يجب الا بالذکر وكذا يتوله هذه اضحية او جعلتها اضحية وان جعل ذبلك وليس
لما تنفع عنه ان لا يذبل من شعوره او طهره في عشر ذي الحجة ولو في غير يوم جمعة حتى يغني
وليس ذبحها بنفسه للرجل ولغيره التوكيل ومن وكل فليشهد **قوله** وهو ماله

سنة

سنة نعم ان اجذع قبل تمامها بان مقدم اسنانه اجزا على الدراج **قوله** وطعن
في الثانية هو لازم تمام السنة وكذا ما بعد وذكره لفائدة ان هذه الاسنان
تجريد وعلم من اقتصرار على النعم انه لا يجزي غيره من الحيوان وهو كذلك وكلام
المصنف بل للذكر والاني والخنثى وهو كذلك لكن الذكر او خنثى ان لم يكن نذوانا ولا
فالاني افضل **قوله** وتجزي التذم وهي الواحد من الابل ذكر او انثى عن سبعه ولو
حكما فيدخل كحضر طلب منه سبعة بسبب مختلفه كتمتع وقربان وغيرهما ولو اشترى
اكثر من سبعة في بيع لم يكف غيره واحد منهم **قوله** استكرهوا في التضحية هو تقييد
المقام والا فاللدي والعقيقة وغير المصني كذلك وانهم قسمه الكمل للذبح **قوله** ويجزي
الشاة عن واحد فلا يجزي مع اشراك غيره معه في التضحية مثلا بخلاف ماله
اشرك غيره معه في ثوابها او جعلها عنه وعن اهله فلا يضرب والتولد من ابل وغنم لا
يجزي عن الثمن واحد **قوله** وهي اي الشاة افضل من مشاركة في بيع او فقهه وانفصل
منها انسان فالذكر الي سبعة فهي افضل من البدن وافضل انواعه هذا الذي ذكره
اجناس ففيه تجوز وافضل الانواع اجواسم على العراب والضمان على العز وفضل
الالوان الابيض ثم ما يليه والسمن افضل من غيره **قوله** المور بالمد والمراد بها
مما على ناظرها بياض تمنع الضوء واخفيف منه لا يضرب ولذلك قيد بالبين وعلم منه عدم
اجزا فاقدة احد العينين بالاولى والعميا بالاولى منها **قوله** البين عرجا بحيث
يسبقها صوابها الي المرعي **قوله** المين مرضها بحيث يحصل لهما به هزال قسوله
والعجفا بالمد وفسرها بقوله التي ذهب فخها اي ذهبن وما فيها او جميع عظامها
من سبب الهزال فعدم سمنها دليل عليه ومنها المجنونة لقله عجزها ومنها التولا كذلك
ولا تجزي الجربا وان كان الجربا يسيرا ولا الحامل وقريبة الولادة لرداءة لحمها وبذلك
علم انه لو سكنت المص من العذر بربع كان اوي ولعلم راعي الحديث الوارد قسوله
ويجزي الخصي فقيره اوي ويجوز خصا الحيوان المأكول في صفوه لاجل طيب لحمه
اذ لم يورث الكسر اي لسر القرن في الدم لان السيب هنا كذا تنقح اللحم قسوله

وموات

وجزى فاقد القرن لان كل عضو خلا عنه بعض النعم لا يفرق خلقه **قوله** باكلها
يجوز ثم حاشا لهما ان لا يفرق بينهما لان ساكنة **قوله** ولا بعضها الى لا تجزى مقطوعة بعض الاذن
وتجزى مشقوقتها ومشقوقتها ان لم يزل معها شيء منها **قوله** ولا الخلوقة بلا اذن
لا تجزى لانه عضو لازم لكل حيوان منها وبغير تسليها بحيث لا توكل **قوله** ولا بعضها الى لا
تجزى مقطوعة بعض الذنب وان قل بغير ما يقطع من طرف الالية في الصغير لا يفرق
وتجزى الخلوقة بلا ذنب ولا الية ولا ارض طامر ولا تجزى فاقد الاسنان وكذا
بعضها ان اترقي نقص اللحم بقلة المولى وبغير نقص بعض اللسان لذلك ولا يفرق
قطع قلبه بسيرة من عضو كبير كقوله **قوله** وعبارة الروضة هو هو المعتد والافضل
تاخير التصحية الى مضي ذلك بعد ارتفاع الشمس **قوله** الى غروب الشمس الى تمام
قوله خمسة بل ان كان ياتي **قوله** بسم الله ولا يجوز ان يقول واسم محمد فيجوز القول
والذبح ان قصد التبرك والافيد كاشارة اليه **قوله** الصلابة ويندب جمع اللحم
قوله مذبحها اي لا وجهها **قوله** ويتوجه هو ايضا وان لزم كل منها للآخر وسن ان
يجمع الذبحه غير الابل على شقها الايسر وان يصدق قوائمها غير الرجل اليمنى وان
ما وان يحد شفرته بحيث لا تراه الذبحه وان لا يذبح واحدة بحيث تراه اخرى
ولا ياكل اي يحرم عليه وعلى من يلزمه نفقته الاكل من الاضحية المذذورة لوقال
الواجب لكان ام ليشمل الواجب بقوله هذه اضحية او جعلتها اضحية وان جعل
ذلك كامر وسواني المذذورة المعينة ابتداء او عماني الذمة ولو تلفت الاولي لا
تقصير فلا ضمان عليه او بتقصير لزمه الاكثر من مثلها يوم النحر وقيمتها يوم
يشترى بها مثلها او الثرود ونحوها وان اتلفها اجنبي لزمه دفع قيمتها للنادي
ليشتري ذلك بها ولو تلفت الثانية بقي الاصل عليه والهدي المذذور ورجع
ما اجبر ان كالاضحية المذذورة **قوله** جميع تحبها وكذا اجلدتها تنسب
له في الاضحية الواجبة شرب فاضل لبنها عن ولدها واكل ولدها لكن بعد
في وقتها وجوبا وله استعمالها بما لا يضرها وادارتها كذا اجازتها وله جز

صورتها

وصورتها وشعرها وبرها وهو ملكه **قوله** وقيل يهدي المذذور المذذورة
اليه المذذوق عليه ان يكون مسلما ولو كان كافرا **قوله** يبيع شئ من الاضحية فان
باع لم يبيع ويقع الوقوع ان كان المشتري من اهلها **قوله** ويجرم جعلها في جلد ذبابة
للجزا وله اهداؤه وجعله سقيا او خفا او خوذك **قوله** ويطلع حتى اى جبالا
يجزى من لحمها لا غيره بيا اقل ما يتحول على الفقر او لو اجد او لم اجد
يبيع او غيره **قوله** الالقة او لقمها يتبرك بها ولا ياكلها من كبدها فسرع
تجب النية في الاضحية من الذابح او من وكيله ان فوضها اليه الا في المعينة بالذبح
ابتداء ولا تجوز التفحيط عن احد بغير اذنه ولوميتها واذنه يجوز ولا الوفاق فان
اذن سيده له فيها فهو ليس به الا المكاتب فلو اذنه موت الاشارة اليه فص
في احكام الحقيقة وهو لغة شريعا ما ذكره **قوله** لشعر المولود اي من شعور راسه
حين ولادته **قوله** مستحبة لمن سئله الاضحية بان قد مر عليها ولو في
مدة النفاس ولو لامرأة في ولد زنا وتخفيها ويدخل وقتها بانقضاء جميع الولد
بحديث الغلام مرتين بغيرته قيل لا ينمو نمو مثله وقيل لا ينفع في الذبح
قوله وحسب يوم الولادة من السبعة بخلاف الكه لخنان والفرق ظاهر
قوله ولومات المولود اي فلا تقوت بموته ويجزى عنها سبعان من بدنة
او بقرة **قوله** اما هو اي المولود بعد بلوغه فهو مخير في العق عن نفسه قوله
واما اخنتي فمحملة احبها بالعلام وهو الاصح **قوله** وتتعدد الحقيقة الى اربع
لكن تتداخل فتكفي واحدة عن اولادك اقبل فراجهم **قوله** فيطبخها ولو مذذورة
تخلو ويكره بحامض نعم يعطى رجلها نية للقبالة **قوله** ولا يتخذها دعوى اي
لا يجعلها كالوليمة يدعو الناس اليها ولا يكسر عظمها نفا ولا بسلا ممة
اتمها اعضاء المولود ولا يكره تكسره ويكره لطخ راسه بدمها خلافا لقول
الحسن البصري يندبه وغسله ويندب لطخ راسه بنحو عفران **قوله**
واعلم ان من الحقيقة لا نعم لا يجب التصدق بحز منها نيا **قوله** وسن ان يوزن

في اذنه اليمنى ويقام في اليسرى ليكون اول ما يطرق سمعه حين خروجه اي الربا
 ذكر الله ولانه قيل لا تفره ام الصبيان **قوله** في وضع ويندب ان يكون من يصفه
 من اهل الصلاح **قوله** وان يسمى يوم سابعه او قبله وان مات او كان سقطا ولو
 لم يعرف ذكوره سمي باسم يطلق على الذكر والانثى نحو طلحة وهند ويسن ان يحسن
 اسمه وافضله عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره باسمي الملائكة ولا اسماء الانبياء
 ويكره بما يتطير به اثباتا او نفيا كشراب وصرب ومزة وبركة وبجرم
 الالقاب بما يكره وان كان في الملقب كالاغش لكن يجوز ذكرها للتعريف ولا
 ينهي عن الالقاب احسنه بل تنس لاهل الفضل من الرجال والنساء وحرم
 الكنية بآبي القاسم ولو لم يكن اسمه محمدا وبعد موت النبي صلى الله عليه ولا يكنى
 كافرا ولا فاسقا ولا مبتدعا لا خوف فتنة لانهم ليسوا من اهل التكرمة بخلاف
 غيرهم ويسن ان يخلق راسه كلها ولو انثى يوم السابع بعد ذبح العقيدة وان
 يتصدق بوزن شعرة ذهبا فان لم يرد ففضة ويسن خلق الراس مطاوعة
 في نسك والا وصل للمرأة فيه التقصير ويسن ايضا في اسلام الكافر ولو انثى وحلق
 في غير ذلك بدعه ولا بأس به للتنظيف ويسن خلق العانة للرجل وتنظيفها
 للمرأة وتنظيف الاطراف وتقليم الاظفار ودهن الشعر وتسترجه وقص الشارب
 وازالة لحية المرأة ويكره القص وهو بالقاف والذاي والعين المملة حلق
 بعض الراس ولو متفرقا ويكره تعجيل الشيب وتنفيه وحلق راس المرأة الا
 الضرورة **كتاب** احكام السبق والرمي
 وهذا الكتاب من مستكرات اماننا الشافعي رضي الله عنه التي لم يسبقه احد
 اليه كما قاله الرمي والسبق يكون في الحيوان وهو يسكن الموضع بمعنى التقدم
 وتجيئها السابقة والرمي يكون في السهام وخيولها وكل من يمد يده
 عوض للرجال والنساء المسلمين ان كان يقصد اجهاذ ومباح لا يقصد تنقيح
 يقصد التقصيد كقطع الطريق وقد ورد ان عائشة سابت النبي صلى الله عليه

واما بالعوض فيكره كلها وفيه التفصيل الا في الرجال **قوله** اي على ما هو الاصل فيها
 هو اشارة الى تقييد عموم الدواب في كلام المعص وتقييد حال السابقة فيها بدله
 ما بعد **قوله** وقيل مفرد وجهه جمعه فيله ولو ذكره وما بعد بعينه
 اجمع لكان اوضح ومن في كلامه للبيان فلا تجوز السابقة على غيره هذه الاجناس
قوله ولا يصح علي بقدر ولا على طير وكلاب ونحوها فيجوز مع العوض ويجوز غير
 عوض وهذا خارج بذكر الاجناس **قوله** ولا على نطاح الكباش ومجانسة الرلكه
 والصراع والشباك والعطش في الماء والسباحة وهي العوم والشئ بالاقدم
 والوقوف على رجل والمسايقه على السفن ولعب نحو سطرنج وتبل ونحوه فلا
 يصح المسابقة على شئ من ذلك بعوض ولا بغيره لكن تجوز بغير العوض وهذا
 خارج بالمسابقة واما مصارعة صلي الله عليه لم لركانة على قطع من الغنم
 فكانت لاجل سلامه ولذلك لما اسلم رده عليه غنمه **قوله** وتصح المسابقة بالضا
 المعجزة اي عقدها بعوض ودونه على ما يأتي **قوله** اي المراماة لوقال اي المقامة
 لكان صوابا لان المراماة ان يرمي كل من الشخصين بالآخر وليست مرادة هنا
 لانها لا يصح العقد عليها وهي حرام ان لم تغلب السلامة ومثلها التقاف وهو
 عند العامة بالمال الممثلة وكذا لعب البهلوان **قوله** بالسهام والعجبة منها يقال له
 النشاب والعربية يقال لها التبل ومثلها الرماح والمزاريق ونحو المسلات
 والابر والابروا حقا بيد او مقلاع والمجنيق وكل يافع في الحرب **قوله** اذا كان
 هذا اشراج في شروط العقد السابق وخصه الشارب بالناضلة اخذ
 بظاهر قول المعص وصفة الناضلة معلومة ومعهضه خضها بالمسابقة بحمل
 ذلك القول جملة معترضة لاجل ما ذكره بقدر بنفوله ونحوه العوض احد المتسابقين
 والوجه كونها راجعة لكل منهما وتخصيص بعض افراد العام بحكم لا يقتضي تخصيصه
 به فتأمل **قوله** اي مسافة ما بين موقف الراعي والقرض معلومة وكذا مسافة
 جري الفارسين مثلا **قوله** وصفة الناضلة معلومة وكذا وصفة السبق

وهي نحو الخيل بالعنق وفي نحو الابل بالكتف ويشترط تعين الفرسين مثلاً عينا
في المعين وصغير فيما في الذمة وينسخ العقد بموت أحدهما في الأول ويبدل بمثل
في الثاني ويشترط إمكان سبق كل منهما للأخر وظن قطعها للمسارفة وتعين الرايين
بالردية لا بالصفة **قوله** من قرع له هو بيان لكيفية المناضلة وذكرها مندوب
ويشترط بيان قدر العرض طولاً وعرضاً وارتفاعاً في نفسه وعن الأرض إن لم يغلب
فيها عرف ولا فلا ويندب وقوف الشاهدين عند الغرض ليشهدا على من وقع منه
الصواب والخطأ وليس لما مدح المصيب ولا ذم المخطي لأن الخيل بالنشاط وليس لأحد
الرايين الافتجار على صاحبه ولا التبع عليه ويشترط الترتيب بين الرايين وبيان
البادي منهما وذكر البادية أو المحاطة فليس شرطاً ويحمل العقد على أقل التوب وهو سهم
وسهم فان ذكر أحدهما كان يدر أحد الرايين بعدد معلوم من عدد معلوم خمسة من
عشرين أو يزيد أحدهما على الآخر في قدر ما يصيب فيه من عدد معلوم يحمل
بشرطهما ولا يشترط تعيين قوس وسهم فان عين أحدهما لغا جاز أبداله به مثله
من نوعه فان شرط عدم إبداله فسد العقد **قوله** واعلم أن عوض المسابقة هو
هو توطيه الكلام للمدح وتخصيص المسابقة لا يقتضي المدح عليهما والألف عوض في
المناضلة كما يقول أن سبقتني بأصالة كذا فلك على كذا أو يقول أن سبقتني
بأصالة كذا فلك على كذا أو أن سبقتك بأصالة ذك فلي عليك كذا ولا بد من الحمل
في هذه **قوله** ويخرج العوض أحد المتسابقين أي يذكره ماله العقد ويجوز
أن يكون العوض من اجنبي ولو من الإمام من بيت المال وعلي كل يلزم العقد في حق
الملزم كالأجارة فلا يجوز فسحه ولا زيادة في العوض أو العمل ولا نقض في أحدهما
ولا ترك العمل قبل الشروع فيه أو بعده **قوله** يعني أنه لا هو بيان لكيفية العقد
الثاني وهو كون العوض منهما **قوله** وإن أخرجاه المتسابقان هو على اللغة
الردية ولا يصح تحريكه على جعل الثاني مبتداً فكان الصواب أن يقول وإن أخرج
المتسابقان أو سبكت عن لفظ المتسابقين فتأمل **قوله** أي لم يقع أخرجهما لو فرض

عدم

عدم الجواز بالحكمة والعناد واستند إلى العقد كان أو لم يكن وأعلم راعي ظاهر
كلام المذاهب **قوله** محلا له أبته كقوله أبته أي مساوية لواحدة منهما وسمى بذلك
لأنه أهل العقد بأخراجه عن القمار المحرم المسمى بالمراهننة وهذا لا يصح في غير
المسابقة ولذلك لو تراءى رجلان مثلاً على اختبار قوتيهما بصعود جبل أو حمل
صخرة أو قطعها أو مني إلى موضع كذا أو المنى إلى غروب الشمس مثلاً أو أكل كذا أو
شرب كذا كان باطلاً وهو من أهل أموال الناس بالباطل مع ما يترتب عليه من
ترك الصلاة وقول وفعل المنكر **قوله** فان سبق بفتح السين كلام من المتسابقين
أخذ العوض الذي أخرجاه صواباً المتسابقان بعدد معا أو مرتباً **قوله** وإن
سبق بفتح أو لم لم يغير شيئاً أي إذا سبقاه سواء سبقا معا أو مرتباً أيضاً ولا
شيء لحدتها على الآخر وإن جاء المحلل مع أحدهما فان سبق الآخر فماله لنفسه وخانه
مال صاحبه أيضاً وإن تأخر الآخر فماله بين المحلل ومن معه ومال الأول لنفسه
وإن توسط المحلل بينهما فلا شيء له ومال المتأخر للأول وإن جاء الثلاثة معا
فلا شيء لأحدهما على أحد وجعله الصور المذكورة ثمانية منها أربعة في كلام المصنف
على ما تقدم فتأمل **قوله** رجع لو سبق الأثر من اثنين كالثلاثة مثلاً على
ما ذكره وإن شرط للثاني مثل الأول على الرابع **قوله**
أحكام الإيمان والنذور معهما في باب واحد لا يشتركها في لزوم الكفارة كما يأتي
وقد سألنا على القضاء للاحتياج إلى اليقين فيه **قوله** والایمان بفتح الهمزة جمع يمين
وأما بكسر هاء فهو التصديق بالقلب **قوله** ثم أطلق أي اليقين على الكلف انهم
كانوا إذا تحالفوا أخذ كل واحد منهم بيد صاحبه **قوله** ويرعى تحقيق الخ فيه استيفاء
الأركان الثلاثة الخالف والمخوف به والمخوف عليه كقائمي **قوله** لا ينفقه اليقين
هو إشارة إلى أحد الأركان وهو المخوف به وشرطه أن يكون اسماً من أسماء الله تعالى
أو صفة من صفاته **قوله** أي بذاته لا يخفى أن الكلف ليس بالذات وإنما هو
بالاسم الدال عليه فلو قال الشارح أي باسم من أسماء ذاته لكان صواباً وكان

يستغني عن العطف بعده **قوله** التي لا تستعمل في غيره هو تفسير الاسماء المختصة به
سواء كانت من اسماء المحسنين ام لا مشتقة ام لا واختصاصه تعالى بها اما بغير
اضافة كالله او بالاضافة كروب العالمين وما لك يوم الدين ومنه ما مثل بدالك
او بغير ذلك كالي اعبد او اسجد له ولا يقبل منه ارادة غير الله في هذا القسم وقيل
منه ارادة غير اليقين وتتعد بالاسماء الغالبة عليهم تعالى ما لم يروه كالمصميم والمخالق
والواثق وتتعد بالاسماء المستعملة فيه وفي غيره سواء ان ارادة فعل كالموجود والحكي
والعالم **قوله** او بصفتين صفات ذاتية على كماله وقدرته ومشيئته وكبريائه وعظمته
وكلامه وحته ان لم يرد بحق العبادة وبالبقية محل ظهور آثارها فليست بمنزلة المصحف
وكتاب الله والقرآن يمين عالم يريد بالقرآن الخطية وبالاخرين النقوش والوراق
قوله وضابط الحالف الماخوذ من الحلف اي شرطه لانه ركن **قوله** مكلف مختار
ناطق قاصد لليمين فخرج الصبي والمجنون والمغني عليه والنائم والساهي والسكران
غير المتعدي والاشارة اي من الناطق واما الاخرس فاشارة كالتلفظ وخرج
لعنوا اليمن وسياي **قوله** لله علي ان اتصدق بما لي ليست هذه صيغة حلف وانما هي
هي صيغة نذر فحصد ويجب فيها الوفاء بما التزم وصوابه ان يقول والله لا افعل
بما لي لان هذه فيها شبه حلف من حيث الصيغة وشبه نذر من حيث التزام
القربة او يقول لله علي ان اتصدق بما لي ان فعلت كذا لان فيها شبه اليمن
من حيث المنع **قوله** ولا شيء في لعنوا اليمن هو مفهوم قصد اليمن فيما مرقوله
في وقت اخرا تشاربه الي انه لو جمع بين لا والله وبلى والله في وقت واحد
كانت الاولى لعنوا السابقة منعقدة قاله ابن الصلاح **قوله** ومن حلف على شيء
هذا انسان الي الحلف عليه الذي هو الركن كما مر واليمين تابعة له حلا وحركة
وتنع علي ما مضى ومستقبل نفيا واشباتا فيها وفي الطاعة طاعة وفي المعصية
حرام وجب الحنث والكفارة علي من حلف علي ترك واجب او فعل حرام وتحرم
الحنث في عكسه ويندب الحنث وعليه الكفارة في الحلف علي ترك مندوب او فعل

مكروه

مكروه ويكره الحنث في عكسه ولا يتعلق بالمباح حنث ولا عطفه في فعله او
تركه ولا كفارة عليه وقول المفتاح وعليه كفارة حمله بخلافه الذي علي ما ان
كان في اليمن حنث او منع او تحقيق خبر او اضافة الي الله تعالى **قوله** كسبح واجات
معينا او مطلقا او لا يعتق عبدا فكانت عتق بالادام حنث او حلف علي خلق
او بناء داره او ضرب انسان فامر من يفعل ذلك لم يحنث **قوله** فانه يحنث لان الوكيل
في النكاح سفير محض **قوله** التوبين ولو حلف علي لبس ثوب فارز خطا منه
او نحوه لم يحنث بلبسه **قوله** وكفارة اليمن يجب بالحلف والحنث معا علي الراجح
قوله هو اي الحالف ان اشار الي ان الظاهر مبتدأ وخبره محير والحكمة خبر عن كفارة
ولو جعل الظاهر للفصل او للشان وخبره خبر كفارة لكان السب اي وكفارة اليمن
مخير فيها الي اخره **قوله** بين ثلاثة اشيا ان كان حرام شيئا ولو كان فاما في مخيره ابتداء
ولا ينتقل الي الرابع الا عند العجز عنها فهي مرتبة انتهى **قوله** عتق اي اعتاق
ورقة كما مر في الظاهر **قوله** اولسب عطف تفسير علي عمل او عام **قوله** اطعام
اي تليد عشرة مساكين اي فلا يكفي دون العشرة ولا دون المد لواحد
فلو اعطا الامداد العشرة لاحد عشر تسكين لم يكف واحد منهم **قوله** رطلا وثلاثا
بالرطل البغدادي وهو نصف قرح بالكيل المصري **قوله** من غلب قوت بلد المكفر
وقت ارادة التكفير وضابطه ما يجوز في الفطرة **قوله** اي شيئا يسمى كسوة
اي فليس المراد بالثوب ما يسمى ثوبا عرفا **قوله** او كسا او ازارا وطيلسان او مقنعة
او ردا او حزام او قوطة او منديل مما يحمل في اليد **قوله** ولا يكفي خف ولا قفازان
ولا مكعب ولا نعل ولا منطقة ولا فلسسوة وهي الطائفة المفروضة ومنها المرأة
ولا درع من حديد ولا خاتم ولا نكح ومن قال باجزاء العرقية محمول علي ما يجعل
تحت السرج للفرس مثلا **قوله** فيجوز ان يدفع للرجل ثوب صغير او امرأة او
ثوب جدي **قوله** ولا يشترط كون المدفوع جديا لكنه مندوب مقصور او لا
نعم ان كان مصلها النسخ بحيث لا يدوم قد رلبس الثوب ولا يكفي **قوله**

فيكفي ملبوس لم تذهب قوته ولو من لبدا و صوف او مفسولا او متنجسا
ويعلمهم نجاسته ويكفي نجس العين ولا اطعام خمسة وكسوة خمسة مثلا
ويكفي ثوب كبير للعشرة فان قطعه قطعا تسمى كل قطعة كسوة ودفعه لم
كفي **قوله** فان لم يجد المكفر شيئا من الثلاثة السابقة زيادة على ما ينبغي
القالب له ولم يمهده او كان رقيقا او سفيرا او محجورا فليس يلزمه ان كان مسلما
صيام ثلاثة ايام ولا يتوقف صومها على اذن مالك الرقيق الا ان احتج بغير
اذنه وكان الصوم بضره في الحرمة ولا يجوز لسيد ان يكفر عنه باطعام
او كسوة مائة لانه لا يرق بعد الموت نعم لو كان مكرها جاز له التكفير بها
بان كسوة وعكسه ومن له مال غائب لا يكفر بالصوم بل ينتظره والبعض
الغني كالحر في الاطعام والكسوة فقط لا في الاعتاق **قوله**
في احكام النذور صح نذر وهو لغة وشي عا ما ذكره وقربة في نذر التبر
دون غيره **قوله** التزام قربة غير لازمة لوقال لم تنهين كما قال غيره لكان اولي
لان غير اللزم يشمل فرض الكفاية مع انه يصح نذره الا ان يقال غير لان
عينا وعلم مما ذكره ان اركانه تلك تاذر وندور وصيغة **قوله** والنذر
بحسب صيغته التي هي احد الاركان من بان **قوله** نذر البهاج بان يقتصر
على حيث او منع او تحقيق خبر كما اشار اليه بقوله ان يجرح نخز البهين قوله
بان يقصد النذر الذي هو احد الاركان المعبرة كونه له قصد بان يكون
مكلفا بختار غير محجور عليه فيما ينذر ولا بد ان يكون مسلما اي **قوله** والنذر
نذرا يجازاه الحي المكافاه صوابه ان يقول نذر غير البهاج وهو نوعان
ويقال لهما نذر تبر **قوله** احدهما اي النوعين من التبر ان لا يعلقه بشي
وهذا يلزم ما فيه تجرد وجوده ولكن على التراضي ان لم يقيد بوقت معين
قوله على نذر مباح في طاعة فالمداد بالمباح هنا ما قبل احرام المقيد بكونه
طاعة كما اشار اليه الشارح بقوله الاتي ثم صرح الى نوعه واما نذر البهاج في نفسه

فيما

فيما في كلامه والمراد بالطاعة الذوب كتحريم جنازة وقربة سورخ ولو في صلاة
فرض او نفل وطول مرة في ذلك **قوله** ويلزم اي الناذر في نذر الجازاة اي العلق
عليه شي ما نذر عند وجود العلق عليه لا على الفور ايضا **قوله** قوله ما يقع عليه الاسم
ما لم يقيد بقدر معلوم من الصلاة او الصوم او الصدقة **قوله** واقلها ركعتان
اي بقيام مع القدرة بناء على الاصح انه يسد بالنذر واجب في الشرع من كل مطلوب
قوله وهي اي الصدقة اقل شي مما يتحمل صوابه ان يقول اقل متحمل **قوله** وكذا
لوقال بمال عظيم اي يلزمه اقل متحمل لانه المتعين **قوله** اي لا ينعقد نذر
المعصية فعلا او تركا سواء كانت لذاتها كشرب الخمر او لغيرها كالصلاة في ارض
مقصوبة مثلا **قوله** وخرج بالمعصية نذر المكروه اي فانه يصح نذر عند الشك
وهو مرجوح والصحيح لا ينعقد نذر وتمثيله بنحو صوم الدهر محله لمن يكره
له صومه فتأمل **قوله** ولا يصح نذر الواجب العيني اكتفا بايجاب الشرع فيه
قوله واما الواجب على الكفاية فينعقد نذر كصلاة الجماعة في الغواص
وبعد الدراج **قوله** ولا يلزم ان اشار الي نذر المباح لا ينعقد فعلا ولا تركا وهو الاصح
المعتمد ولزوم الكفاية في مخالفة مرجوح خلافا لكلام المصنف كالمحتاج وفاق
لما في الروضة وحمل النذر على كلام المنهاج على ما اذا اشتمل النذر على حيث او منع
او تحقيق خبر او اضافة الى الله تعالى ومثله كلام المصنف وفيه نظر **قوله**
كذا هو عند الهنزة لما سببه ما بعد وهذه امثلة للمباح الذي لا ينعقد النذر
وان قصد فيها التقوي على العبادة مثلا **قوله**
الا قصنة والشهادات مما جمع قضا وشهادة ومعناها لغة وقرع ما ذكره
واصل الشهادة اخبار بحق لغيره على غيرك بلفظ خاص **قوله** والقضا اي تولي
واما تولية الامام له ففرض عين عليه وان جعل في كل مسافة قصر قاضيا قوله
فرض كفاية في حق الصالح له في الناحية التي هي مسافة العدو ان تعدد حصر
بالصالح له غيره فلا يجوز توليه ولا ينعقد حكمه الا لله **قوله** ولا يجوز ولا

ان ياتي القضاة بحكم بين الناس **قوله** من استكمل اي اجتمع فيه عشرة خصلة
قوله ينصب رجل من اهل الذمة اي عليه الحكم بينهم **قوله** لم ينفذ حكمه اي الذي
 وجد قبل اتصاحه بنظر الظاهر وهذا صريح في ان الحكم لا يعتبر فيه ما في نفس
 الامر فاذا اتضح صحت توليته وحكمه **قوله** بشي لا يشبهه له فيه متعلق بفاسق
 اي الناسق بتاويل يصح ولا يشبه وهذا احد وجهين والراجح خلافه **قوله** معرفة
 احكام الكتاب العزيز والسنة الشريفة اي معرفة انواع الاحكام التي هي محل
 والاجتهاد بالعام والخاص والمطلق والمقتد والمحمل والبيت وغيرها وكما اتصل
 والمرسل وحال الرواة قوة وضعفا ليمتكن بمعرفته ذلك من تقديم بعضها وعدم
 العمل ببعضها وكذلك قال الماوردي وغيره في ايات الاحكام خصا بآية واحاديث
 الاحكام كذلك **قوله** من امة محمد صلى الله عليه وسلم صريح هذا ان اتفاق غير هذه الامة
 على حكم لا يسمى اجماعا ولا يعقد به **قوله** بل يكفيه اي يقينا او ظنا **قوله** الاختلاف
 المتوصل به الي الاحكام بحسب اعتبار القياس الواقع بين العلم **قوله** اي
 كيفية الاستدلال في الاحكام باعتبار نظره في الادلة **قوله** من لغة وغيره
 ونهي وخبر وعموم وخصوص ونحوها **قوله** تقسم بكتاب الله المأخوذ منه
 الاحكام وهذا ما قبله من جملة طرق الاجتهاد ولا بد ان يعرف الادلة المختلف
 فيها ليمتكن من الاخذ باقلها او غيره واعلم ان هذا كله في المجهول المطلق
 التي يقضي في جميع ابواب الشرع اما المتقيد بذهب امام خاص فليس عليه
 الا معرفة قواعد امامه فلا يعدل عنها الي اجتهاده بخلافها **قوله** سمي **قوله**
 منه اشراط النطق بالاولي **قوله** فلا تصح ولا يدا عمي ومنه من يرى الاشباح ولا
 يعرف الصور وان قربت اليه ثم لم يعي بعد سماع بيته فله القضاة بها **قوله**
 ويجوز كونه اعور وكذا كونه يصر بها لا يقطع لا ليل لا يقطع واجاز الامام ملك
 والاية الامر لان النبي صلى الله عليه وسلم ولي ابن ام مكتوم على المدينة واجيب
 بانه انما استخلفه في امامة العامة لا في الاحكام او يقال انها كانت زعامة

دراسة

ورياسد لا امامة **قوله** والاصح خلافه وهو عدم اشراط كونه كاتبا وهو
 المعتد وكذا الاشراط كونه عارفا بحساب لان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا
 يكتب ولا يحسب كما في الحديث الصحيح **قوله** فلا تصح توليته مفضل بان اختلف نظري
 هذا تصحيح لكلام المصنف وهو معلوم مما تقدم واما تفسير التيقظ بقوى اللفظة
 والحذق والضببط فهو مندوب لاشراط علي الراجح تنبيه بحكم توليته غير
 الصالح مع وجوده ولا ينفذ حكمه ولا قضاءه وان اصاب فيه وان تغذرت الشرور
 المذكورة فولي ذة وشوكة غير كافرنفذ قضاة للمفارقة ويجوز ان يحكم اثنان
 فالأمر هذا للقضاة مطلقا او غير اهل مع عدم قاض اهل او مع طلب مال له وقع
 ولا لا ينفذ حكمه عليهم الا برضاها **قوله** شروع في ادا به اي القاضع منها
 ان يكتب له موليه كتابا بما ولاه فيه وبتوليته وان يشهد عليه شاهدان
 يخرجان معه الي محل التولية بخبر ان لصله بها ويكفي عن الاستعانة حيد
 وان يدخله يوم الاثنين فيوم الخميس فيوم السبت **قوله** وفي بعض النسخ ان
 يكون وهي اولي وان يكون جلوسه في موضع فسيح وان يكون مقهرا بجلوسه
 على مرتفع نحو كرسي وعليه فرش ونحو سادة وطيلسان وعمامة معروفة وان
 يشاء ورالفقها بعد تحته عنهم ممن يقبل قولهم لا خوفا سق وجاهل ويجب ان
 ينظر اولي في اهل الحبس لانه عذاب فمن اقر منهم عمل مقتضاه ومن ادعي انه
 مظلوم فعلي خصه الحجة ومن كان خصه غايبا بعث اليه ليحضر ثم ينظر في الاوصيا
 فالعدل القوي يقره والضعيف يعينه باخذ والفاسق ياخذ المال منه العدل
 وان يتخذ كاتبا وشروطه ان يكون عدلا ذكره عارفا بكتابة المحاضر والحوالات
 ويندب كونه فقيرا عفيفا وافدا لعقل جيد الخط وان يتخذ مترجمين وموعين
 ان كان ثقيل السمع اهلي شهادته ولا يضر فيها العمي وان ياتي المجلس **قوله**
 ولا يقعد اي يكون اخذ ابا بعد **قوله** في ثلاثة بل في اكثر منها استواءها في الدخول
 عليه وفي القيام لها فتركه عن يستحقه او ياتي به لس لا يستحقه وفي رد السلام

عليها فاذا سلم احدها انتظر الاخر حتى يسلم وان طال الفصل للعدو وفي طلب
الوجه لهما وفي غير ذلك من سائر وجوه الاكرام **قوله** الخط بالطا المشالة **قوله** ولا
يجوز اي يحرم **قوله** الهدية وان قلت ومثلها الهبة والضيافة والعارية والمدة
والزكاة ان لم يتبين دفعها اليه وكذا يحرم قبول الرشوة وهي ما يدفع للحاكم
ليقضي بغير الحق او ليمتنع من القضا بالحق **قوله** من غير اهل عمله لم يحرم اي ان
لم يكن سببها القضا ولم تكن له خصومة **قوله** ولا عادة له بالهدية وكذا الوكالة
له عادة لكن حصل فيها زيادة عليها ولو من جنسها ومتى حرم قبولها لم يلحقها
وجب ردها للمالك فان تعذر جعلها في بيت المال ويكره له المعاملة بنفسه
او بوكيل معروف ويندب له ان يذنب علي ماله قبولها وليس للقاضي حضور
وليده احد الخصمين ولاهما ولا ان يضيف احدها كذلك وله ان يشفع عند احدهما
وان يغفر عنه وان يعيد المصني ويسيع الخاير ويؤخر القادمان تنبيه
ينبغي للفتي والعالم والواعظ ومعلم القرآن التنزه عن قبول الهدايا وتجاوزها
قوله في عشرة مواضع بل اكثر **قوله** في الفصب ويؤنه تعالى على الراجح **قوله** حرم القضا
ومقتضاه عدم نفوذ حكمه حينئذ وفيه نظر واضح والمفروض ظاهر كلامه رجوعه
للفرج والوجه رجوعه لما قبله ايضا **قوله** المصني اي المولى كافي الروضة **قوله** عند
مدافعة الاخصمين او احدهما والرجح ولو قال عند مدافعة لحدث كان اخف واعم
قوله في كل حال يسو خلقه ومنه الفرع الشديد ونحو الملل **قوله** نقد حكمه
الكراهة لانها امر خارج **قوله** ولا يسال اي لا يجوز للقاضي ان يسال المدعي عن الجواب
جواب الدعوي الا بعد تمامها او فراغ المدعي منها بشرطها المعتبرة في كل دعوي
وهي كونها معلومة بتفصيلها ومازمنة وليست مناقضة لدعوي اخري
وتعيين كل من مدعي ومدعي عليه والتزامها للحكام **قوله** ولا يحلفه اي لا يجوز
له ان يحلفه الا بعد طلب المدعي الحلف فان حلفه قبله لم يعتد به ولو حلف المدعي
عليه قبل طلب القاضي منه اليهن لم يعتد به ايضا ولا يجوز للقاضي ان يحكم على المدعي
عليه

عليه الا بعد طلب الحاكم منه من المدعي **قوله** ولا يلحقن اي لا يجوز وكلامه في الشا
فيجوز ان يعرفه كيف يشهد ولا يجوز ان يلحقه الشك اضافة **قوله** وهذه المسئلة
وهي تعريف المدعي كيف يدعي ساقطة من بعد النسخ استغناء عنها بما قبلها **قوله**
كان يقول كح ليس ما ذكره من التعنت وانما منه ان يقول لم تشهدت ويستقصي منه
امورا تشق عليه **قوله** فان عرف القاضي عدالة اي ان القاضي للحكم بها من
عرف عدالة ورد شهادته من عرف فسقه لعل هذا من القضا بالعلم فيقيد
بكون الحاكم مجتهدا **قوله** فان لم يعرف عدالة ولا فسقه طلب منه التزكية وانما
زكي الشاهد ثم شهد في واقعه اخري قبلت شهادته بلا تزكية ان قهر الزمان
والا طلب منه التزكية ايضا ان لم يكن من المرتبين عند القاضي **قوله** لصحة اي كثرة
للمعاشرة خصوصها في السفر **قوله** من يبغضه بان يفوح بحزنه وعكسه ولا يشترط
ظهور العداوة ولا تضر عداوة الدين فتقبل شهادته المسلم على الكافر **قوله** ولا شهادته
ولا لو ادعى لو قال لا تقبل شهادته شخص لبعضه لكان اخف واعم وفهم من كلامه انها
تقبل عليه لكن محله ما لم تكن عداوة بينهما واذا شهد لبعضه وغيره قبلت لغيره لانه
تفريقا للمصنفه ولا تقبل شهادته لا احد فرعية او اصلية على الاخر ولا شهادته بحد
فرعية ولا بتعديل اصله او فرعية **قوله** وصفة الكتا ساج واذا انكر ان يحض المحضر ان المال
المذكور عليه حكمه القاضي به عليه ان ثبت ان المكتوب اسمه باقراره او بيعة او لغير
بشاركه فيه غيره ولا يلتفت اي انكاره اسمه مع ذلك والا طلب من القاضي الكاتب
زيادة تمييزه فان لم يوجد وقف الامر الى ظهورها نعم لو تمكن معاينة المدعي للمدعي
عليه والمعاملة له لم تصح الدعوي ولا الحكم عليه ويعني عن كتاب القاضي ان يشافه
وهو في عمله قاضي بلدا الغائب بما ذكره واعلم ان الاثبات بالحكمه يحضي مطلقا وسماع
البينة يرضي فيما فوق مسافة العدوي وهي التي يرجع منها صبروا الي اهلها في يومهم
وهي دون مسافة القصر **قوله** في احكام القصة وهي انه لا يكره ان يكون
ولو طلبها الشراكا من الحاكم امتنعوا اجابتهم فيما يبطل نفعه بالكلمة ويعرض عنهم

فيما ينقص نفسه ويجيبهم في غير ذلك وهو ثلاثة أنواع لان المقسوم ان تساوت
اجزاءه فهو قسمه المتشابهات والا فان لم يجز الى مرد في قسمه التعديل والافق قسمه
الرد وستاتي **قوله** الى سبعة شرائط لوقال يقترب منه اهلية الشهادة لكان اولها
اذ لا بد من الصبح والبصر والنطق والضبط وغيرها **قوله** لم يفتقر الى الشروط الستة
اي مجموعها اذ لا بد من التكليف مطلقا والعدالة ان كان فيه مجموع عليه **قوله** احدها
القسمه بالا جزا وليست بعبارة جبر المتع منها عليها **قوله** ويلتزم في كتابة الاجز
او الشرط والبداهة باي الامرين منوطه بغير شرط القاسم واذ اختلفت الانصب جزئي
المقسوم على اقلها وكتبت الرقاع بحدده وكتبت البداة بالاكل لئلا يلزم تفريق حصه
واحد من الباقين **قوله** النوع الثاني هو بيع وفيه الاجبار على البيع المعتمد ولو
امكن قسمه اجميد ووجه والاخر وجه تعين **قوله** النوع الثالث هو هبة وهو بيع ولا
اجبار فيه **قوله** اي المال تقسيم لغيره فيه ولو جعله راجعا للقسم المعلوم من القسمه
لكان اقرب الى المقصود وشرط ما قسمه براض رض الشريك بعد الفرقة عما اخرجت
ولو ثبت حجة حيف او غلط في قسمه تراض بغير الاجزاء لم تنقص والانقصت
ولو استحق بعض المقسوم فان كان معينا سواء لم تنقص والانقصت فصلا
في الحكم بالبينة سميت بذلك لان الحق بينهم وهي تستلزم سبق الدعوى وتقدم **قوله**
قوله والقول قول المدعي عليه مع يمينه اي انه يصدق بيمينه **قوله** والمراد اجماعه اشارة
والي ان المدعي لم يصدق لانه مخالف للظاهر من براءة المدعي عليه وهذا قد
اعتقد بموافقة الظاهر فقدم قوله على الاخر **قوله** فان نكل وبين للقاضي علامه
بانه اذا حلف خصه ثبت حقه وحكم عليه ولو قال القاضي للاخر اختلف كان بمنزلة
وللناكل ان يقول الي اختلف قبل الحكم بنكوله حقيقة او تنزيلا والا فلا ابرضي الخصم
واليمين تنطرح المحضومة ولا تستقر الحق فتسمع بيته المدعي بعد ولا يبرر مخالف
خلافه لما فعله جملة القضية **قوله** او يقول له القاضي اختلف وكذا لوقال القاضي
كخصه اختلف فهو بمنزلة النكول واذا طلب الامهال عرض اليمين عليه لم يمهل الارضي المدعي

خلاف

خلاف ما لو طلب الامهال في الاصل بعد الدعوى فانه يمهل الى اخر مجلس القضي
فيحلف اي المدعي جيبه فان لم يحلف يمين الرد ولا عذر له سبق حقه من اليمين والمطالبة
الا ان ابدع را فمهل ثلاثة ايام وجوبا واذا اقام بيته قبلت منه **قوله** ويحلف
بمجرد فم اغه من الحلف لان اليمين المردودة كالاقرار او كالبينة ولا تسمع بعد حجة
تسقط كاد او ابراه **قوله** والقول قول صاحب اليد يمينه وتقدم بيته ولو شاها
ويمينا على بيته الاخر لو اقاما بينتين لكن لا يقيم بيته الا بعد بيته الاخر
ولو قال لمن هو في يد هو ملكي استرسيه من اي ولم تدفعه لي مثلا قدم بيته
من ليس بي يد لزيادة علم بيته **قوله** تحالفا لا استقوا بهما في دفع اليد في الاولى
وعدهما في الثانية ولو اقاما بينتين رجحت بيته الشاهدين والشاهد والمرايين
على الشاهد واليمين ولا يرجح الشاهدان على الشاهد واليمين المرايين ولا على الاربع
ولا ترجح بزيادة شهود احدها عن الاخر نعم لو كانت احدهما سابقة للآخر على
ولو كان بيد ثالث قدمت بيته فان لم تكن بيته حلف لكل منهما بيمينته **قوله** وجعل
بينهما عند التساوي في الحلف او البينة او عدمها كما مر وكذا لو كانت بيد ثالث واقاما
بينتين واخذه منه نعم لو ارضت احدهما بتاريخ سابق فموله وعلى من هو في يد اجرة
وزيادة حاصلة من وقت التاريخ **قوله** على فعل نفسه ولو بطن مؤكدا **قوله** على فعله
وليس عبده ولا بهيمته والاحلف فيها على البت اي **قوله** اما النفي الموصوف الى القيد
بمن معين وحلف على البت فيما ليس فعلا كان علق طلاق وجهه على طبران غراب
وطاب وادعت الغراب وانكروا فانه يحلف على البت تنبيهه ليس تنبيه
اليمين بما مر في اللعان فيما ليس بالادعي مال بلغ نصا بكافة وفيما اذا ارى الحاكم
جداه اختلف ولا يمنع اختلف تورته عند الحاكم فقط وليس الحاكم ان يحلف بالطلاق
او العلق او الذرفان بلغ موثقه ذلك عزله كما قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
قوله في شروط الشاهد ما حوذه من الشهادة وهي اخبار الحق لغيره
على غيره بلفظ مخصوص واركانت خمسة شهادته وشهوده وشهوده وشهوده

عليه ومنفعة **قوله** من شخص هو الشاهد الذي هو واحد الاركان **قوله** خمس خصال بل
 اكثر لان منها كونه نالما يقظان له سرور غير منهم رشدا فلا تقبل شهادته مغفل لا يضبط
 الا ان عليه ضبطه لها ولا احرص ولا من لا يتجلى خلف امثاله زمانا ومكانا ولا منهم
 في شهادته ولا شهادته سفيه كما في الرضة وهذه الشروط معتبرة حال الاداء او ما وقت العمل
 فان كان فيما يتوقف صحته على الشهود كان كالحاكم فكذلك لا يجوز ان يتجلى غير الكامل شر
 له ان يودى بها بعد كما له الا الفاسق فلا تقبل منه مطلقا وتقبل شهادته في غيرهما ان
 تاب بشرطه **قوله** وعدد الكبار مذكور في المطولات فمنها تقديم الصلوة وتأخيرها عن وقتها
 بلا عذر وضع الزكاة وترك الاسر بالمعروف والنهي عن المنكر مع التقدم ونسيان القرآن
 والياس من رحمة الله والارض من مكره واكل الربوا واكل مال اليتيم والافطار في رمضان
 بلا عذر وعقوق الوالدين والزنا واللواط وشبهة الزور وضرب المسلم بغير حق والغيبة
 مطلقا وغيبة اهل العلم وحللة القرآن وترك الواجبات المصينة المطلقة بالعمارة
 والمعاملات القدرية على تعلها كعدم معرفة ما يصح العقود كالبيع والاجارة وغيرها
 واما الصفات فممنها النظر المحرم وهجر المسلم ثوب ثلاثة ايام والضيافة وشق
 الجيب والتجتر في المشي وادخال من عليه نجاسة من الصبيان او الهما بين المسجد
 واستعمال نجاسة او ثوب لغير حاجة ونسبة فعل البسيرة واللعب بالفرد او
 بالطاب وسماع الملاهي واستراجه دران بالحديد وتصوير الحيوان والتفرج على
 ما لا يجوز ومنه الزينة التي جرت العادة بفعلها **قوله** محافظا على سرور مثله في
 قد تقدم ان هذا شرط لقبول الشهادة لا للعدالة وتقبل شهادة الحسبة عند
 الحاجة اليها في حقوق الله المحض كالصلوة وفيما له فيه حق موكر كطلاق وعقن
 وعفوق قصاص وبقاعدة وانقضائها والنسب وحدود الله والاحسان وتعديل
 وكفارة وبلوغ وكفارة اسلام وتخريم مصاحبة ووصية ووقف ان عمت جهتها ولو
 بالاحد كالفقر وتقبل دعوى الحسبة فيما تقبل فيه شهادتها الا في محض حدود الله تعالى
قوله والمحقوق باعتبار عدد الشهود فيها وهي خمسة انواع كما يعلم مما ياتي **قوله** فاما حقوق

الادمين

الادمين قدمها لانها اغلب وقوعا ومراعاة للنسب الاول وهو غير المرتب
 فلا يقبل رجل وامرأتان ولا رجلين **قوله** ويطلع عليه عطف على الشاهد بالعرض
 فيما قيدان فيه **قوله** كطلاق ونكاح ورجعة واقرار بعقوبة وموت ووكالة
 ووصاية وشركة وقرائن وكفالة وشهادة على شهادة اذا اصاب في ذلك اثبات
 والقيود والولاية فان اراد في النكاح اثبات المهر او الارث وفي غيرهما
 اثبات جعل فيها وفي الشركة اثبات حصته في المال او الدعوى وعقد ذلك فينبغي
 قبول الرجل والمرأتين وان لم يثبت النكاح وغيره من ذلك **قوله** ومن هذا القرب
 اما عقوبة الادمي فهي داخلية في عبارة المم بكوتها داخلية في حقوقه وامانة
 الله وفي وارده على كلام المم هنا وسباني ما فيه **قوله** ويجب ان يذكر لولا ان اخذ
 الحجة اوجب الربط فيها بذلك حتى تصير كالنوع الواحد **قوله** المقصود من اقال
 من عين او دين او منفعة او عا بول الله من عقد او فتح كبيع وحوالة واقالة
 وجمان وحيار واجل ومنه الوقف على الاصح المعتبر **قوله** وهو ما ان يطلع عليه الزايات
 فولادة وحيض ورضاع وبكارة وعيب امرأة تحت ثيابها ولو امة وخرج
 بها تحت ثيابها ما في وجهها وكفها فلا يثبت الا بالرجال وكذا الثمة وقيل الرضاع
 من غير الثدي **قوله** واعلم ان المم هو معلوم من كلام المم وكلما ثبت حجة ضعيفة
 يثبت باقوي منها بالاولي **قوله** واما حقوق الله اي غير المالية او الموارد بها
 الحود ونفليها **قوله** وهو الزنا وحكمة الاربعة فيه انه فعل اثنين فهو كفيلين
 وطلب للستر فيه لانه من اعظم الفواحش **قوله** فسقوا ودرت شهادتهم اي
 ان لم تطلب طاعتهم على معاصيهم لانه صغيرة ولا بد ان يقولوا اينما الحشقة في الزنا
 وان لم يقولوا كالدرد في المسكحة فان اطلقوا استفسلوا ومثل الزنا فيما ذكر وفي
 الشهمة الا ان كان القصد منه المال كما مرد كذا اللواط والزنا الهمايم وخرج بالزنا
 مقد مائة فلا يحتاج الي اربعة كالاقرار بالزنا **قوله** كشرط الحرق وقتل الردة ووقع
 الطرب وقطع الرقة **قوله** هلال شهر رمضان اي بالنسبة للصوم وصلاة التراويح

وجاعة الور لا الوقوع بخوطلاق وعتق وحلول **قوله** دون غيره من
الشهور وهو واحد وجهين الدراج خلافه فاذا شهد بالطلاق قبل الحرام
بالحج وصوم ايام البيض ونحوها او بطلان الحج للصوم والحج للوقوف
ونحو ذلك **قوله** وفي المبسوط مواضع تقبل فيها شهادة الواحد لا يخفى ان هذا
من الاخبار لا من الشهادة فتأمل **قوله** ومنها انه يكفي في التحريم واحد ومنها
انه يكفي في اسلام الميت للصلاة عليه وغيرها لا للارث ومنها المسح للخصم كلام
القاضي وغير ذلك ويشترط في الشهادة على الفعل الارصاد ولو من اصم كالزنا والشرب
والفصص والثلث الاسوال وفي الشهادة على القول السماع وابصار قائلها
كبيع وقراض واجارة فلا يكفي شهادة الاخي في ذلك ولا في باقي **قوله** بالاستسقاء
اي من جمع كثير يومين توافقهم على الذنب وبذلك علم ان ذكر الحجة في كلام المصنف
غير مستقيم **قوله** مثل الموت والنسب من اب او ام او قبيلة والعتق
ولو من معين والولا والوكالة بالنسبة لاصلة لا لشرطه الا ان ذكرت مع الشهادة
والقضا والبحر والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع ونحو ذلك
الشاهد القيد جازما بها ولا يقول سمعت من الناس مثالا لانه يورث رتبة
في شهادته ويقول اشهد بعتق فلان او ان فلانا حرا وعتق ولا يقول بعتقه
فلان او ولدته فلانة لعدم الابصار في ذلك الفعل المشروط فيه كما مر **قوله** والترجمة
ان يحمله القاضي مترجما عنه لا بلاغ كلام المحصور **قوله** ساقط في بعض النسخ لانه
سادس والتمسك بها فيه فيما مر وقد علم ما فيه **قوله** والشهود له وعليه معروف
النسب وكذا الوصي ويدها او يدها احدهما في يده فله الشهادة وان جهل النسب
ذهبن من جملة المضبوط الا في قسرع يجوز للاخي وطهر وجهه اعتمدا
على صوته للضرورة ولا يجوز له الشهادة عليه اعتمدا على ذلك **قوله** فتد
شهادته لعبد الماذون له في التجارة فهو قيد للمطالب فلا يصح له مطلقا وترو
شهادته ايضا لغيره له ميت او عليم محرف ليس وبهارة من ضمنه باء او ابل

وبحرارة لورثه قبل ان يملكها بخلافه بعد ان يملكها او لغيره وترو
شهادته ايضا بما هو ولي او وكيل فيه او وصي او قيم ولو بدون جعل فيما سوله
ومكاتبه لان له عليه نعم لو شهد بشرا شقص لشخص ومكاتبه فيه شفعة قبلت
شهادته **قوله** العتق بالمعنى الشامل للاعتاق ومعناه
لغة وشرعا ما ذكره ويؤخذ من كونه تقريبا انه قرينة وهو كذلك وان لم تطهر
وفي الحديث الصحيح من اعترف بقرينة مؤمنة اعترف الله بكل عضو منه عضوا منه
من النار حتى الفرج بالفرج وخصته الرقبة لان الرقيق مع سيده كالدابة المربوطة
يجل في عنقها وخص الفرج بالذكر لانه قد يختلف بالذكورة والانوثة ولانه
ربما يتوهم احدا جده لغشه وقد اعترف النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسوة
وعاش كذا وكذا واعتقت عاتبة تسعا وستين نسوة وعاشت كذا وكذا
واعترف عبد الله بن عمر الف عتيق واعترف عبد الرحمن بن عوف ثلاثين الفا وعتق
ذوالكراع الحمري في يوم ثمانية الاف واعترف حكيم ابن حرام مائة مطوقين
بالفضة رضي الله عنهم ونفعنا بهم امين **قوله** ويعتق العتق من كل مالك هو اشارة
الي اصدار كان العتق الثلاثة والثاني العتيق والثالث الصيغة واشار بقوله
جائز التعرف الي شرطه وهو ان يكون اهلا للتبرع والولا مختارا **قوله** كصبي
ومجنون وسفيه ولا من مفلس ولا من مبيع ولا من مكاتب ولا من مكره
الا حتى كسرايه بشرط العتق نعم يصح من الولي عن مولي لزمته كفارة قتل
ودخل في الضابط المسلم والذمي ولو ضربا وله ولاؤه سواء العتقه مسلما
او اسلم بعد عتقه ويصح منجز او معلق بصيغة معلومة او مجهولة وموقفا
وليفوا التاقيت وتصح الوكالة في العتق لافي التعليق **قوله** بصريح العتق
متعلق بقوله يصح العتق وهو اشارة الي الصيغة التي هي احد الاركان ايضا **قوله**
انت حرة ولولامة او انت حرة ولولو لكر او هذا حرة لكن لا يعتق بالها ان ذكره
خوفا من نحو مكس او هذه حرة كذلك ولو قال لعتقك افرع من عملك وانت حرة

عتق فان قال اروت انه حر من العمل لم يقبل طاهرا ولو زعمت اموارة في طريق
فقال تاخري باخرة فبانت امته لم تعتق ولو قال لاحد انت حر مثل هذا اعتقا
معا او قال مثل هذا العبد عتق الاول خلافا للمسنوي ولو قال لشخص انت تعلم
ان عبدك حر عتق باقراره وان لم يعلم المحاطب بحريته لان قال له انت تظن
او تري **قوله** ولا يحتاج الصريح للنية اي لنية الاعتاق بل لاغيره بنية غيره
ولا يحتاج الي قبول ولا الي اصابة فلو قال اعتقل الله عتق واصافته الي غيره
مقتل كله نعم بشرط ان يعرف معنى اللفظ لم يخرج ما لو قال لعتقه الجني لا يعرف معنى
قوله والكناية اي بالنون مع النية المقترنة ولو جزم من اللفظ ومنها الكتابة
بالهوقية **قوله** ويحذر كذلك من كل لفظ احتمل العتق وغيره ومنه صريح الطلاق وكنايا
وصريح الظهار وكنايا نه فكنايا كناية ههنا ومن الكناية ما لو قال لعبدك يا سيدي
قاله الامام وقال القزالي هو لغو **قوله** ومن ملك ملكا ليس قهريا فلا سارية في نحو
الارث ومنه ما لو ذهب لرقيق جزء بعض سيده لانه يدخل في ملك سيده قهريا
بعض عبداي جزاه معينا كيد او شايئا كدبر وهذا اشار الى الركن الباقي من الملك
الذي هو العتق وشروطه ان لا يتعلق به حق لا زمر كرهن ووقف ولا يرض الاستيفاء
والكتابة والاجارة ونحوها كوصيته وتدبيره **قوله** عتق جميعه اي سارية كالطلاق
فلو قال لمقطوع عيين عيذك حر لم يعتق لعدم السارية وسواها المورس وغيره
قوله شر كالبكر الشين المعجمة وسكون الراء **قوله** اي نصيبا هو طاهر من الشرك
ويحتمل انه بمعنى مشركا فلا حاجة لما اورد عليه بعد **قوله** وقت الاعتاق فلو
اعسر فيه لم يسره عليه وان اسير بعد ولا يمنع الدين عليه من السارية **قوله** ما ينفي
شريكه او بنية بعض نصيبه سواء كان شريكه مسلما او كافرا محجرا او لا كثر
نصيبه او قل ثم لو كانت مستولدة كاستولدها وهو معسر لم يسر لان الاستيفاء
من العسر كعتقه وام الولد لا تنتقل **قوله** نعم اعتاقه اي وقته كما هو مستعلق
بنيته **قوله** ومن ملك ي دخل في ملكه شيء من اصوله او فروعه ولو قهرها كاسيا **قوله**

كعبي

كعبي ومجنون يعني اذا دخل في ملك العبي واحد من اصوله او فروعه من الذكور
او الاناث الموافقة له في الدين والمخالف بارت او وصية او هبة بقبول ولية عتق
عليه نعم ان كانت نفقة تلزم العبي لم يحرله قبوله ولا يصح كالا يجوز ان يشتريه
له مطلق **قوله** في احكام الولد بفتح الواو وهو لغة وشرعا ما ذكره
الشارح **قوله** رقيق معتق بفتح التاء التوفيقية **قوله** والولا من حقوق العتق للارثة
له التي لا تستفي بنفسها سواء كان العتق منجزا او معلقا او بتدبير او باستيفاء او
بكتابة او بشراة او بشر من الرقيق لنفسه او ببيع ضمني او بجملة كذا سوا
اتفقا في الدين او اختلفا نعم لو اعتق عبدا كافرا ثم التحق به بالحرب واسترق
ثم اشتراه شخص واعتقه فولاوه لهذا الثاني ولو اعتق الامام عبدا من بيت
المال فولاوه للمسلمين **قوله** وصحة اي الارث به اعاد الضمير للارث وهو غير
مذكور لانه من اليهود ولقوله حكم التعصيب ولو اعاد الضمير للولا بد من الارث
لكان اعم ليفيد ان غير الارث مثله كولاية الزوج وتحمل الدية والتقديم في
مخوطة اكنان عند عدمه اي عند عدم التعصيب من النسب لانه اقوى قوله
وينتقل الولد اي الاستحقاق به ولا يترتب عليه فلا ينافي ان الولد ثابت بحكم
مع وجود العتق لكن على الترتيب كما في النسب **قوله** لا يثبت العتق واخته
وكذا بقية اقاربه غير المتعصبين بانفسهم ولعله انما ذكر البنت لاجل
المسئلة التي قيل انه اخط فيها اربعة قاض غير المنقذة وهي بالو
اشتوت امراه اباه فعتق عليها ثم اعتق الاب عبدا ثم مات الاب ثم مات
عتيقه المذكور عن البنت وعن اخ لها غير انه للام المذكور لانه عصبة
نسب للاب العتق بخلاف البنت ووجه الغلط والعقلة ان البنت
اقرب في الولد اليه من الاخ وصور بعضهم مبدلة القضاة المذكورة بان
الاصت والامح اشتري اباه فعتق عليها وحكم فيه كالا اول بلا فرق فتأمل
مخرج لومات العتق عن ابنين او اخوين فمات احدهما عن ابن قالوا

لعمه وبنه وان كان هو الوارث لابييه فادامات الاخر وحلف تسعة بنين
فالاول العشرة بالسوية ولو اعتق عتيق ابا معتقه فلكل منها الولا علي
الاخر ولو اجنبي اخين لا بون اولاب فاستقوا اباها عتيق عليها ولا ولا
لاحد منها علي الاخر ولو اعتق كافر مسلما ولدا اب مسلم وابن كافر ثم مات
العتيق بعد موت معتقه فولاه للمسلم فقط فان اسلم الاخر قبل موته
ولا ولا ولها وان مات في حياة معتقه فميراثه لميراثه لبيت تنب
لو نكح عبد عتيقه فانت بولد فولاه لموالي الام فان عتيق الاب انتقل الولا
لمواليه ولا يعود لموالي الام فان عتيق الجد قبل الاب الجدر لموالي الجد فان عتيق
الاب بعد الجد لموالي الاب فان ملك ذلك الولد اياه جرد ولا اخرته من
موالي امه اليه ولا اجر ولا نفسه **قوله** ولا يصح بيع الولا ولا نصته لانه
كالنصب **قوله** في احكام التدبير من الدبر لانه الموت
دبر الحياة وكان معروفا في اهلوية واستمر باقرار علي الله عليه السلام علي تبايه
قوله عن دبر الحياة اي معلق بموت سيد واحد **قوله** ومن قال في فيه انسان
الي ان اركانه الثلاثة التي هي المالكه وشرطه التكليف والاختيار والعبد **قوله**
ان لا يكون ام ولد والصيغة وشرطها الاتجار بالتدبير يصح اوكناية كالتدبير
فعلم انه يصح من سفية ومفلس ومبعض وكافر ولو صر بيا وسكران ومرتد
لكن ان مات مرتدا تبين فساده ولكافر صل مدبره لدار الحرب ان لم يكن مسلما
والا امر بوز والملكه عنه فان لم يفعل بيع عليه **قوله** اذ امت انا ذكر
الضمير المتصل لا فادة ان الضمير المتصل للتكلم **قوله** وله ايضا التيم في فيه
هو عطف العام علي البيع وهذا في غير السفية لانه لا يصح تفرقه ويتطل
التدبير ايضا بابل والمدبره لا برة من احدها ولا يرد المدبر له ولا بوطي ولا
يقول ويصح تدبير مكاتب وعكسه وتدبير معلق وعكسه وكتابة معلق وعكسه
ويعتق بالاسبق منهما ويتبع من دبره حاملا ولدها وان انفصل قبل موت

السيد

السيد ولا يتبع مدبر اولده ويصح تدبير اكل واحد ولا يتبعه امه ولو
اقت السيد عتيق المدبر بعد كانت حرة بعد موتي بسنة مثل ان يعتق قبلها
قوله كالقن بكسر القاف وتشديد النون وفي كلام النووي انه غير المدبر
والمكاتب والمعلق وام الولد **قوله** الكسب المدبر للسيد فهي من التركة
بعد موته فان ادعي المدبر انه كسبها بعد موت السيد وامكن صدق بيته
وكذا تقدم بيته لو اقاما بينتين بخلاف ولد ادعت المدبرة انها ولدت له بعد
موت السيد فيصدق الوارث بيمينه **قوله** في الحكم
الكتابة ولفظها اسلامي لم يعرف في اهلوية **قوله** والكتابة مستحقة اي
انجابها في عقد هامن السيد مندوب بسؤال العبد ولا تجب وان طلبها
العبد او الامة **قوله** ان كان اي هذه الشروط الثلاثة وهي السؤال والامانة
والقدرة علي الكسب شرط للتدبير ولا تكدره عند فقد واحد منها بل تباح الا
ان كان كسبه بخوف فسق فتكره وقيل تحرم وكان للاستمران وعلم ما ذكر ان
الرفيق احد اركانها الاربعة وشرطه اختيار وتكليف وعدم تعلق حق للزم به
والسيد ركن آخر وشرطه اهلية التبرع والولا والاختيار لا صبي ومجنون
ومرئد ومكاتب وسفيه ومفلس ومبعض ومكره والصيغة ركن ايضا
وشرطها مشتق كتابة فقط لا بيع ونحوه والمال ركن وسياقي **قوله** ولا تصح الا
بمال في ذمة المكاتب عينا او دينا مو صوفين بصفات السلام **قوله** معلوم
جنسا وقد راو صفة **قوله** موجلا فلا يصح علي حال ولو في مبعض فاد رعلم
ولا علي منفعة عين لا نخل لا توجل فتجوز بخدمة شهر ودينار ولو في اثنا
الشهر او بعد فراه فلو قال الي شهرين وجعل كل شهر نجما لم يصح وان شراها
ولو كانت ثلاثة اعبد علي مال ونحوه بنجسين صح لاتحاد المالك ويورع عليهم
باختيار قيمتهم ويكون ما يخص كل واحد منهم مبيعا بالنجسين وتصح كتابة
من بعضه حولا لكتابة مشترك الا من الشراكا جميعا بوكالة واحد عنهم واذا

عجزه احدثهم لم يجز لغيره بقا نصيبه مكاتبها ولو ابراه احدثهم من نصيبه
او اعتق نصيبه عتق وقوم عليه نصيب شركائه ان اليسر وعاد المكاتب
للرق **قوله** او امتناع المكاتب او غيبته الي مسافة القصر وان صغر ماله
وليس للحاكم الا اذا من مال المكاتب بل له تمكين السيد من الفسخ **قوله**
وله فسخها وان كان معه وفا وان استعمل سيد عند الحمل بسببه عجز
سلس له امهاله او لبيع ماله او لاحتضار من دون مسافة القصر وجب امهاله
وله ان لا يزيد في الامهال علي ثلاثة ايام ولولا كساد ولا تفسخ الكتابة محجور
ولا اغما ولا محجور سفسه ويقوم ولي السيد مقامه والحاكم مقام المكاتب
وللمكاتب المقر في اي مالا تبرع فيه ولا خطر فلا يبيع نسيئة ولا برهن
ولا يقرض ولا يقصد الا بما العادة اكله من نحوكم وخبز ولا يشتري
من يعتق عليه الا باذن السيد ويتبعه رقا وعتقا ولا يبيع اعتاقه ولا
يتزوج باذنه والولد من وطبه نسيب ولا تصر الامة به ام ولد لانه مملوك
لا يبيعه وليس للسيد التفرق في شي من مال المكاتب **قوله** بعد صحة كتابته
خرج الكتابة الفاسدة فلا حظ فيها **قوله** ولا حظ اوي من الدفع وكومها
او كي من الغم الاخير ووسط ربع النجوم اوي من سبعة **قوله** الاباء اجمع المال
وكالا والابرا وصواله السيد علي جنبه ولا يبيع عكسه تذبذبه
لو ادعي الرقيق كتابة وانكر السيد او وارثه حلف النكر ولو اختلفا
من قدر النجوم او الاجل ولا بينة تحالفان لم يفتق علي شي فسخها
الحاكم اوها او احدثها كما في البيع ولو قال السيد كما يبتك وانما محجور او
محجور علي صدق ان عهد له ذلك ولو مات السيد والمكاتب ممن يعتق علي
الوارث عتق عليه فان كان ثم زوجيه انفسخت كما لو اشترى احدثها الاخير
وانقضي من الخيار للبائع فيها **قوله** في احكام امها

الاولاد بفتح المخرج وكسرهما مع فتح الميم وكسرها وجمع ايته علي امان وقيل
الاول للناس والثاني للبهائم وقيل الاول اكثر في الناس وعكسه **قوله**
اي السيد اي البالغ فلا ينفذ استيلا الصبي وان لحقه الولد با مكان كونه
منه **قوله** سلما ولو محجونا او مكرها او سفيها حرا كلا او بعضا لا مكاتب
مات رقيقا ولا ما ذونا له في التجارة ولو مفلسا محجورا عليه **قوله** او كان
اي اصليا او مرتد لم يميت علي مردته **قوله** امته المملوكة له ولو ينقل المملوك
اليه بوطيه فيشمل ماله وكانت امته ما ذونه وهو موسر او لم يبع في الدين
او مشتركة ويسري الاستيلا الي حصه شريكه ان اليسر بغيره والا فلا
او من وجه وهي ملكه او ملك فرعها او مكاتبه له او لفرعه او مديركه نكر
او معلقة بصفة كذلك ويطلق تدبيرها او موهوبة وهو موسر او لم
تبع في الدين او مفلسا او انفك عنه الحجر قبل بيعها او ملكها في الصوريين
بعد البيع ومثلها اجمالية وكذا مستولدت الوارث من التركة تعهد
تو كانت كافرة وليست لمسلم ثم سببت هو استرقت بطل استيلا دها ولا
يعود بملكها نعم لو نذر بيعها والتصدق بثمنها او اوصي بعتقها وخرقت
من الثلث ثم استولدها لم ينفذ استيلا دها في الصوريين **قوله** اوله
نصرها هو استدان علي كلام المصنف لو قال اذ اقبلت لك ان اعم **قوله** او
استدخلت ماء المحترم اي قبل موته وان ولدت بعده بخلاف ما لو استدخلته
بعد موته بخلاف غير المحترم وهو ما خرج منه علي وجه محرم **قوله** او
اي اثنين من القائل وتفسيره يكونهم من النسب لا مفهوم له **قوله** ثبت له
ذكره لانه المقصود بالحكم وما ذكره المصنف مرتب عليه كما اشار اليه **قوله**
بيعها ولو بعض منها ولو ضمنها او لمن يعتق عليه او بشرط العتق **قوله** الامس
نفسا فيصح لانه عقد عتاقه واذا باعها جزا منها هل يسري الي باقيها **قوله**
وحرم عليه اي رهنها وهبتها والوصية بها ولا يصح ذلك ايضا ولو قال الم

قوله
يسري الي
بقية النذر
نعم فليراجع

١٧٣
 عليك بتعليق حوى للنفايس مديح لاهل العلم عند انتفايس
 محردة خبر لبیب وسيد وحمد اهل العلم بحجة قاييس
 ومقصود طلاب وقررة ناظر مديح المجالس بكل النفايس
 سبلت اله العرش بالسيد الذي جلا من ظلام الكون كل الخناس
 يقر لنا عينا بطول حياته ويحفظه من كل سوء وبديع
 ويختم له منه بخير ورحمة ويكفيه عند الموت كل الوسواس
 ويعظم له في جنة الخلد نعمة ويرزقه جوارها والعرايس
 ويبقى له نسلا مع العلم والتقى **حجته** في الاكرمين الرياس
 وينفعني والمسلمين بعلمهم ويجمع **لنا** في النضرين انتفايس
 وقابل عند قدير



١٧٤
 [Handwritten signature or scribble]

DIN A4





DIN A4